عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
491



مكافحة الفساد عبْر التاريخ

من العصور القديمة إلى العصر الحديث
(الجزء الثاني)

تأليف: رونالد كروزي - أندريه فيتوريا - جي. غيلتنر
ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

Withe

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923–1990) ود. فؤاد زكريا (1927–2010)

مكافحة الفساد عبْر التاريخ

من العصور القديمة إلى العصر الحديث

(الجزء الثاني)

تأليف: رونالد كروزي – أندريه فيتوريا – جي. غيلتنر
ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي



فبراير 2022
491



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ والتصحيح اللغوي

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 695 - 9

العنوان الأصلي للكتاب

ANTICORRUPTION IN HISTORY

From Antiquity to the Modern Era

By

Edited by: Ronald Kroeze, André Vitória & G. Geltner

OXFORD

Published in arrangement with Oxford University Press

طُبع من هذا الكتاب اثنان وثلاثون ألفا ومائتان وخمسون نسخة

جمادى الآخرة 1443 هـ ـ فبراير 2022

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتويات

الباب الرابع

من عصر الحداثة المبكرة إلى الأزمنة الحديثة

الفساد ومكافحته
في عصر الحداثة وما بعده

ينس إيفو إنغلز

«في بداية العصر الحديث سيطرت المناقشات والإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد على جدول الأعمال السياسي أول مرة في التاريخ»

نحن نواجه مكافحة الفساد كل يوم حرفيًّا. فمنذ التسعينيات على أبعد تقدير، لم تحظ مشكلة الفساد السياسي بتغطية إعلامية هائلة وحسب، بل يبدو أيضًا أنها واحد من أكبر مساعي التعاون الدولي. مهَّد تأسيس منظمة الشفافية الدولية Transparency International غير الحكومية في العام 1993 الطريق أمام مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة الوطنية والشركات الوطنية للحد من الفساد. استجابة لمنظمة الشفافية الدولية، تعاملت منظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والبنك الدولي والأمم المتحدة مع الرشوة والفساد في بلدان الجنوب العالمي Global South كعقبات رئيسة أمام التحديث والنمو والثروة[1].

في خطابه الشهير في العام 1996 حول «سرطان الفساد»، أعلن رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون James Wolfensohn أن تمويل التنمية يجب أن يرتبط دائمًا بالجهود المبذولة في مكافحة الفساد، والتحسينات في كفاءة الحكومة والتدابير المناهضة للتأثير غير المبرر في الخدمات العامة: باختصار، إلى الحكم الرشيد. بنى وولفنسون وأنصاره افتراضاتهم على نظرية اقتصادية علمية، وهي بدأت في الفترة نفسها تقريبًا تحدِّد الفساد والرشوة كسببين مهمين للركود الاقتصادي والتخلف. سرعان ما ظهر إجماع دولي على ضرورة تقليص الفساد. واستهلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تمت الموافقة عليها في العام 2003، بذلَ جهود متعددة على المستوى الوطني والدولي لتشديد تدابير مكافحة الفساد[2].

لا يزال الجدل السياسي حول هذا الموضوع متأثرًا بقدر كبير بفكرة أن الفساد يضر بالعصرنة الاقتصادية والابتكار[3]. كثيرًا ما عُزِيت الأزمة الأوروبية الأخيرة، على سبيل المثال، إلى الخصائص الثقافية لدول جنوب أوروبا: صُوِّرت البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وقبل كل شيء اليونان، من قِبل كبار الاقتصاديين ووسائل الإعلام الإخبارية على أنها عرضة للرعاية والزبانة واختلاس الأموال العامة من قِبل المواطنين وموظفي الخدمة المدنية والأحزاب السياسية وحتى الحكومات. باختصارٍ بدا أن ثقافة للفساد تكمن في صميم الديون العامة المفرطة ومعدلات النمو المنخفضة في هذه البلدان. لا يصوَّر الفساد على أنه عائق للنمو الاقتصادي فحسب، بل كإحدى العقبات الرئيسة أمام النضج السياسي في مجتمع ديموقراطي. مكافحة الفساد هي واحد من المفاهيم الأساسية وراء «الحكم الرشيد». يُقال إن المجتمع الخالي من الفساد هو وحده القادر على تطوير الديموقراطية والمشاركة. على النقيض من ذلك، يبدو أن الديكتاتوريات أو الدول الفاشلة هي بؤر الفساد[4].

إن فهمنا للفساد لا يعني فقط رشوة موظفي الخدمة المدنية أو الزعماء السياسيين، ولكنه يشمل أيضًا انتقام موظفي الشركات. لطالما أُلزمت الشركات الخاصة - ليس أقلها بموجب القانون الأمريكي - بالإشراف على موظفيها فيما يتعلق بالفساد. ومع ذلك أدت الإخفاقات المستمرة إلى ما عُرف باسم «ثورة الامتثال»

compliance revolution في نهاية القرن. منذ ذلك الحين، حاولت الشركات نفسها محاربة الفساد من خلال إنشاء مناصب إشرافية وإدارات للامتثال. تشبه هذه التدابير مبادئ نهج «الإدارة العامة الجديدة» في الإدارة العامة: كلاهما يعتمد على افتراض أن تطوير المنظمة وسلوك أعضائها يجب أن يكون شفافًا أمام الجهات الفاعلة الخارجية التي تراقب هذه الأنشطة وتشرف عليها. واستجابةً لذلك ظهر ما عُرف باسم «صناعة مكافحة الفساد» - مدعومة بحاجة الشركات والمؤسسات العامة والخاصة لتلبية أهداف ومعايير مكافحة الفساد[5]. بطبيعة الحال، لا تقدم هذه الأسطر القليلة سوى لمحة جزئية عن أهمية تدابير مكافحة الفساد في عصرنا. ومع ذلك فهي تُلمح إلى المشكلات الرئيسة التي تُدرَك وتُعالَج في هذه السياقات.

الهدف من الفصل

تتمثل إحدى التجارب المزعجة لما يسمى بمكافحة الفساد فيما يلي: على رغم الجهود غير المسبوقة لتقليل الفساد في العقدين الأخيرين، لا توجد علامة جدية على أن هذه الجهود يمكن أن تنجح على الإطلاق؛ فالعكس هو الصحيح تماما. كلما زاد إنفاق المؤسسات الخاصة والعامة على محاربة الرشوة، زاد تدقيق وسائل الإعلام في الممارسات غير المشروعة، وازدادت فضائح الفساد واكتُشفت «المناطق الرمادية» للفساد. يتمثل أحد أهداف هذا الفصل في توضيح سبب أن مكافحة الفساد بالضرورة لن تكون ناجحة بالكامل، بغض النظر عن الجهود العديدة التي تبذلها مختلف المنظمات والجهات الفاعلة. يمكننا الإجابة، بسخرية، بأن «صناعة مكافحة الفساد» ليست لديها مصلحة في أن تنجح، لأن هذا من شأنه أن يدمر نموذج أعمالها. يمكننا أيضًا أن نفترض، على نحو أقل سخرية، رؤية كلاسيكية لتاريخ الإجرام: كلما ركزت سلطات معينة على نوع معين من الجرائم، اكتُشف مزيد من الانتهاكات[6]. ومع ذلك ففي حالة مكافحة الفساد، هناك عامل آخر يؤخذ في الاعتبار، وهو مرتبط بمفهوم الفساد وتاريخه الطويل.

هذه حجة لعدم النظر إلى مكافحة الفساد من وجهة نظر الإجماع على مكافحة الفساد. أود أن أدعو القارئ إلى النظر فيها كنتيجة لبعض التطورات التاريخية. في الماضي كانت مكافحة الفساد دائمًا أداة بيد السلطة، والتي

استندت إلى مفهوم معين لمجال السياسة، مما يمكِّن من إجراء تقييم أخلاقي للسلوك السياسي المرتبط بالفجوة التاريخية بين القطاعين العام والخاص. سأركز على مفاهيم الفساد في المناقشات العامة، والتي اتخذت في كثير من الأحيان شكل مناقشات حول الإصلاح. لذلك يتناول هذا الفصل مكافحة الفساد من خلال تحليل المفاهيم التاريخية الأساسية للفساد. نظرًا إلى أن الفساد كان دائمًا مفهومًا يصف عيوب المجتمع أو النظام السياسي، فإنه يشير إلى الحاجة إلى الإصلاح أو إلى ضرورة محاربته. بهذا المعنى، كان كل نقاش حول الفساد نقاشًا حول مكافحة الفساد.

في هذا الفصل سأشير كثيرًا إلى تغيرات وقعت «نحو العام 1800». لا يعني هذا أنني أدعي حدوث تغيرات جوهرية خلال عقد واحد من الزمن أو نحوه. بطبيعة الحال سأحاول إبراز أمثلة ملموسة من الفترة بين الثورة الفرنسية ونهاية الحقبة النابليونية. ومع ذلك فإن عديدًا من هذه الأمثلة - مثل معظم الإصلاحات الإدارية - قد استغرق تنفيذها عقودًا من الزمن. لذلك فعند تناولي عصرَ العام 1800، إنما أعني بذلك ما يسميه التقليد التاريخي الألماني «ساتيلزيت» Sattelzeit. وقد صاغ هذا المصطلح رينهارت كوسيليك Reinhart Koselleck ليصف فترة انتقال طويلة بين عصر التنوير والتصنيع المحموم high industrialization، أي ما بين العامين 1750 و1850 تقريبًا[7].

مفاهيم الفساد وعصر الحداثة

الفساد ودفْع وتلقِّي الرشا وشراء الأصوات - انتُقدت هذه الظواهر منذ العصور القديمة[8]. ومع ذلك لم توضع الأسس لمفهوم دقيق (نسبيًّا) للفساد إلا في مطلع العصر الحديث[9]. من أوروبا في فترة الحداثة المبكرة إلى العالم الحديث، أي ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، ظلت فكرة الفساد مستقرة إلى حد ما. منذ ذلك الحين، يدل الفساد على ازدواجية - وقد حاولت المجتمعات الحديثة تقليل هذه الازدواجية.

وعلى رغم أن الفساد لم يكن اختراعًا على الإطلاق في نحو العام 1800، فقد تغير كثيرًا في العقود التي سبقت وتلت عصر التنوير المتأخر والثورة

الفرنسية. خلال القرون السابقة، استُخدم الفساد بطرق بالغة التنوع. إليك بعض هذه الجوانب، على سبيل المثال لا الحصر: كان الفساد وسيلة لوصف السمات الأخلاقية للمذنب العادي (على عكس كمال الله)؛ لقد استُخدم الفساد للدلالة على قبول القضاة للرشوة؛ كان الفساد، في التقليد (ما بعد) الماكيافيلي والأرسطي، مفهومًا يصف التدهور السياسي بطريقة واسعة، والتي تراوحت بين فقدان الفضيلة لدى الزعماء السياسيين وتدني قدرة المؤسسات السياسية على العمل. عادةً ساد نموذج دوري من الانحدار والتجديد فيما يتعلق بهذه الاستخدامات[10].

اعتبارًا من أواخر القرن الثامن عشر فصاعدًا، تركَّز مفهوم الفساد أكثر فأكثر على أعمال الرشوة، وسوء التصرف، وتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة من المنصب[11]. كان يُنظر إلى الفساد باعتباره جريمة ضد مصالح المجتمع، وانتهاكًا ملموسًا للقواعد. من ناحيةٍ لم يكن هذا جديدًا تمامًا، لأن الفساد قد استُخدم بطرق مماثلة من قبل[12]. وإضافةً إلى ذلك لم تتلاشَ الاستخدامات التقليدية للفساد تمامًا - ظلت الأفكار القديمة المتمثلة في تراجع وتدهور الفضيلة مرتبطة بالفساد، مثل الجوانب الأخرى التي تنطوي على الفساد، مثل الانحراف الجنسي. ومع ذلك فإن فكرة أن الفساد كان انتهاكًا للقواعد المتبعة في منصب سياسي أو في منصب عام لتحقيق أغراض خاصة ثبت أنها الفهم السائد[13]. لا يعني «السائد» ببساطة أنه التطبيق الأكثر شيوعًا من حيث الأرقام، بل الأهم من الناحية النوعية. أصبح «الفساد» مفهومًا مهمًا، إن لم يكن محوريًّا، في التفكير السياسي، مما مكّن المعاصرين من تنظيم الحدود بين المجالين العام والخاص ومجابهة التناقض.

تتمثل نقطة انطلاق هذا الفصل في افتراض أن مفهوم الفساد وعصر الحداثة السياسية قد تطورا ضمن علاقة وثيقة. ومع ذلك، فهذه العلاقة أشد تعقيدًا مما يفترضه معظم علماء الاجتماع المعاصرين.

لا شك أننا نتعلم كثيرا عن العصر الحديث من خلال تحليل تاريخ الفساد السياسي. قد يعمل الفساد بمنزلة عدسة لاكتشاف بعض السمات الرئيسة للحياة السياسية خلال القرنين الماضيين. لا يخلو هذا من أهمية بالنسبة إلى فروع

التاريخ الأخرى، لأسباب ليس أقلها إن فكرة الحداثة ذاتها قد أصبحت موضع تساؤل جدي. انتقد المؤرخون في مرحلة ما بعد الاستعمار بنحو خاص مفهومَ الحداثة لكونه ذا مركزية أوروبية، ومن ثم فهو غير مناسب لوصف التاريخ بغير تحيز أيديولوجي، أبيض، غربي. تجادل الدراسات المتعلقة بالأقليات والمجموعات التابعة subaltern بطريقة مماثلة. وكان من بين الحلول المطروحة مفهومُ «الحداثات المتعددة» multiple modernities الذي طرحه شموئيل إيزنشتات Shmuel Eisenstadt وآخرون[14]. وقد نوقش هذا المفهوم على نطاق واسع، لكنه اجتذب الانتقادات أيضًا لأنه ظل متمحورًا حول الثقافة الغربية أو، على النقيض من ذلك، لتخليه عن فكرة متماسكة للحداثة. وبالإضافة إلى ذلك ففي السنوات الأخيرة حدث التشكيك في مفاهيم معينة بخصوص العصر الحديث، بحيث صار عدد من الباحثين متشككين في القيمة التحليلية لهذا المفهوم[15]. في البداية رُبطت الحداثة بخصائص إيجابية مثل التقدم. ومع ذلك فخلال العقود الماضية ركَّز الباحثون غالبًا على الصفات الإشكالية للمجتمعات الحديثة - أي على الجانب المظلم من الحداثة، إن صح التعبير. يُنظر إلى الدولة الحديثة على أنها فاشلة؛ لأنه اتضح أنها عنيفة وديكتاتورية وغير فعالة، وفقًا لكتاب جيمس سي. سكوت James C. Scott المعنون «النظر كدولة» Seeing like a State[16]. وقد هيمنت افتراضات مماثلة حول العنف واللاإنسانية على خطاب «الحداثة» للنظام النازي في ألمانيا[17].

الحداثة هي بالطبع مفهوم معقَّد ومُختلَف عليه، لكنه ملائم بنحو خاص لتفسير مكافحة الفساد خلال القرنين الماضيين - على وجه التحديد لأن الفساد كان ولا يزال مفهومًا ذا مركزية أوروبية، ولأنه تأثر بالرؤية الحديثة النموذجية للتقدم الأخلاقي (والتهديد بالتدهور)، ولأن مكافحة الفساد لم تُحرز قط «تقدُّمًا» مستدامًا. ليس الهدف من هذا الفصل هو إخفاء مساوئ فكرة العصرنة؛ بل العكس تماما. في الواقع إن أفكار الحداثة السياسية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد عُبِّر عنها سلبيًّا في الغالب بواسطة مفهوم الفساد ومكافحة الفساد. إن النظر إلى مفهوم الفساد ومعناه المحدد في ضوء الحداثة يساعد على إحياء غموض كل من الحداثة ومكافحة الفساد.

شرعية الرعاية ومنظومات القيم المتنافسة في أوروبا ما قبل الحداثة

إذا نظرنا إلى صعود مكافحة الفساد في نحو العام 1800 كجزء من معركة ضد الازدواجية، فما نوع الازدواجية الذي يجب مكافحته؟ مثَّل الكفاح ضد الفساد معركة ضد استخدامات وضبابية منظومات الأعراف في فترة الحداثة المبكرة. كما أوضح المؤرخ الألماني هيلارد فون ثيسن Hillard von Thiessen، فقد نظَّم سلوك الناس في المجتمعات الحديثة المبكرة وفقًا لنظم معيارية متباينة ومتنافسة. حدد فون ثيسن ثلاثة أنظمة فردية على أنها تتعارض جزئيًا بعضها مع بعض: الأعراف الاجتماعية، والأعراف الدينية، والقواعد المرتكزة على المناصب العامة. إذا تركنا المعايير الدينية جانبا لغرضنا الحالي، فقد اتضح أن المعايير الاجتماعية والعامة كانت متناقضة في كثير من الأحيان[18].

ارتبطت هذه المعايير بقدوات role models متنافسة: فعلى سبيل المثال، كان على البابا Pope وكبير وزرائه (الذي كان في كثير من الأحيان ابن أخيه) اتباع وصايا متباينة. باعتبار أنهما يشغلان مناصب في الكنيسة أو في الولايات البابوية، كان عليهما اتخاذ القرارات باسم المصلحة العامة لجميع الرعايا أو المسيحيين من دون النظر إلى مصلحة الأفراد. استرشدت هذه الإجراءات بالقواعد العامة المرتكزة على المنصب العام. لكن بصفتهما ربَّي أسرتيهما، وكممثلين لبعض أنظمة الرعاية، اضطر كلاهما إلى اتباع معايير مختلفة في الوقت نفسه (أي كانت عليهما محاباة أقاربهما ووكلائهما وفقًا للمعايير الاجتماعية). ربما كانت الوصية نفسها مستمدة من الأعراف الدينية، التي تنص على أن الناس مُلزَمون بخدمة جيرانهم. وفقًا لفون ثيسن كانت الأنظمة المعيارية منصفة (مع استثناء واحد: اقتراب الموت، حيث كان كل مسيحي يفضل منظومة المعتقدات الدينية). ومع ذلك لم يكن هناك مبدأ عام من شأنه أن يساعد الناس على تحديد منظومة القواعد التي ينبغي تفضيلها على الأخرى. لذلك كان على الأفراد تقرير كل حالة على حدة. وقد خلق الاستخدام الكافي لمنظومات القيم أشكالًا من السلوكيات التي نعتبرها متناقضة. من ناحيةٍ احترم الباباوات والقساوسة دورهم باعتبارهم «آباء الوطن الأم». ومن الناحية الأخرى فقد أظهروا علنًا تفضيلاتهم الزبونية الخاصة وأنشأوا من دون أي مشكلات هيئات محددة لإعطاء المنح للأصدقاء والأتباع والأقارب.

لذلك لم تكن الرعاية والمحاباة مجرد جانب مظلم من سلوكهم؛ فلم تكن مُخفاةً بل كانت جزءًا واضحًا وشرعيًا من أنشطتهم[19] لم تكن الرعاية على هذا النحو مشكلة بل يمكن غرسها. في الواقع، في ظل ظروف معينة، عرض الملوك أنفسهم كرعاة خاصين لأفراد معينين[20]. وبالمثل نظَّم ظهور الدولة الحديثة المبكرة جزئيًّا بواسطة شبكات من العملاء الذين يقودهم الوزير وأصحاب الحظوة، من دوق ليرما (انظر الفصل التاسع، بقلم أندوخار كاستيللو وفيروس وبونسي ليفا) ودوق باكنغهام Duke of Buckingham إلى الكاردينال ريشيليو Cardinal Richelieu[21].

من وقت إلى آخر انتُقدت بالفعل رعاية الحكومة أو الوزراء باعتبارها نوعًا من الفساد[22]. ومع ذلك، لم تكن هذه هي القاعدة بالضرورة، لأن الافتقار إلى الرعاية في المنصب قد تكون أيضًا سببًا لعدم الرضا. في كثير من الحالات لم يكن انتقاد الفساد سببه المحاباة في المناصب العامة في حد ذاتها، ولكن بسبب أخطاء الرعاة. وفي الواقع كثيرًا ما اعتُبر انتهاك قواعد الرعاية ضربًا من الفساد، مما يعني أن الراعي المحسن والناجح لم يكن بالضرورة فاسدًا[23]. يجب أن نضع هذا الالتباس العميق في اعتبارنا عندما نحاول فهم التغيرات التي اعترت الخطاب المتعلق بالفساد خلال الفترة المحيطة بالعام 1800.

فساد النظام القديم كحجة لإصلاح الدولة في نحو العام 1800

بحلول نهاية القرن الثامن عشر، تحول خطاب مكافحة الفساد إلى حجة مهمة، إن لم يكن أهم حجة، لمحاربة الرعاية السياسية. لقد فقدت الرعاية والمحاباة والزبونية السياسية شرعيتها. بطبيعة الحال لا يعني هذا أن هذه الممارسات قد اختفت. ظلت الرعاية السياسية أداة مهمة لدى الحكومة في جميع البلدان الأوروبية[24]. واستمرت أشكال جديدة من سياسة الزبونية في الظهور - مثلما حدث في فرنسا خلال الجمهورية الثالثة، عندما أنشأت النخبة الجمهورية نظامها الخاص للمصالح الحصرية لأتباعها السياسيين. في الواقع، في معظم البلدان الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت هناك أنظمة محددة للرعاية السياسية[25]. ومع ذلك أصبحت الرعاية سيئة السمعة. صار يُنظَر إليها كفعل

شرير وغير أخلاقي، وليس له مبرر محتمل. في حين كان من الممكن الدفاع عن المحاباة الحديثة المبكرة في ظل منظومة المعايير المتنافسة، فقد حُظرت رسميًا من السياسة في نحو العام 1800. لقد اختفت الرعاية تحت الأرض، إذا جاز التعبير. وبالنظر إلى عدم وجود مجتمعات ديموقراطية في أوائل القرن التاسع عشر، لا يمكننا تفسير هذا التطور ببساطة بانتشار القيم الديموقراطية.

كيف أمكن حدوث هذا؟ أصبحت الرعاية، وبالتحديد منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، مرادفا للفساد. في كل بلد أوروبي هاجمت حركات الإصلاح المهمة ما كان أطلق عليه، في بريطانيا العظمى، اسم «الفساد القديم». كانت هذه الهجمات موجهةً ضد النظام الاجتماعي والاقتصادي والقانوني لنظام الحكم القديم في أوروبا عمومًا، حيث كانت الرعاية والمحاباة في المناصب العامة بمنزلة جزء من كُل pars pro toto. بطبيعة الحال ألقى الثوار الفرنسيون في العام 1789 باللوم بشأن الفساد على بلاط قصر فرساي والإدارة الملكية. لقد هاجموا، على وجه التحديد، نظام جباية الضرائب وشراء المناصب العامة - وهذا الأخير كان ينطبق حرفيًا على جميع وظائف القضاة. خلال العملية الثورية أُلغيت هذه الممارسات بسرعة - لأسباب ليس أقلها إن الانتقادات الموجهة إليها قد تطورت على مدى عدة عقود[26]. وعلى وجه التحديد مثَّل الفساد للثوريين، مثل ماكسميليان دو روبسبير Maximilien de Robespierre، الحالة العامة للمجتمع الفرنسي قبل الثورة[27].

كما توضح الفصول الأخرى في هذا الباب، ففي عديد من البلدان الأوروبية، ظهر الإصلاح الإداري على جدول الأعمال السياسي خلال هذه الفترة نفسها. في ولايتي بروسيا Prussia وبافاريا Bavaria الألمانيتين، على سبيل المثال، هاجمت حركات الإصلاح المهمة داخل الإدارة النظام القائم خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الثامن عشر. تعرَّض الإصلاحيون، بدرجات متفاوتة، لتشويه سمعتهم علانية بسبب ما اعتبروه إدارة فاسدة من الطراز القديم. نظَّم بعضهم أنفسَهم في مجتمعات سرية، مثل المتنورين Illuminati في بافاريا. دعمت هذه المجتمعات غالبًا مخططات إصلاح الدولة المعاصرة، مثل المراجعات الإدارية المهمة التي اضطلع بها الوزير الأول البافاري، الكونت مونتغيلاس Count

Montgelas، منذ تسعينيات القرن الثامن عشر. في بروسيا فسر الإصلاحيون الإدارة المحلية بأنها شائنة scandalous في إشارة إلى الفساد، على رغم أنهم اضطروا إلى الانتظار حتى هزائم الجيش ضد نابليون في العام 1806 قبل أن يُمنَحوا الفرصةَ لإحداث تحولات جذرية في الولاية البروسية. من الجدير بالذكر أن هذه الحركات الإصلاحية انتقدت الرعاية ومحاباة الأقارب من قِبل النخب الإدارية القديمة، لكنهم - في الوقت نفسه - شكلوا شبكاتهم الخاصة، وعمدوا إلى محاباة رفاقهم الأعضاء بانتظام. تُبيِّن النتائج الأخيرة من تاريخ الفساد أن الإصلاحات الألمانية لم تُفرض ببساطة من الأعلى. بدلًا من ذلك، أي بدلًا من العمليات الثورية، فقد عكست صراعات مهمة بين القوى حول القيم السياسية وبين الشبكات المتنافسة داخل النخب السياسية[28].

في هولندا نشأت حركتان إصلاحيتان مهمتان خلال سبعينيات القرن الثامن عشر. من بين المجموعتين، أي ما عُرف بالوطنيين patriots، اشتكت واحدة من انتشار الرعاية على جميع أصعدة النظام السياسي الهولندي. في نظرهم فقد أُهملت المصلحة العامة لمنفعة المصالح الخاصة. وشجع الوطنيون إحداث تحول في الحكومة المحلية وانفتاح النقاش العام. وفي المقابل ركز الأعضاء المحافظون في النخبة البرجوازية على المحاباة المزعومة من قِبل الحاكم، أمير أورانج Prince of Orange، حيث كانوا يخشون النزعات المركزية. أرادت كلتا الحركتين الإصلاح واعتبرتا الفساد مشكلة متأصلة في الهياكل السياسية والاجتماعية القائمة. ومع ذلك لم يطبَّق سوى قليل من الإصلاحات قبل تحول تسعينيات القرن الثامن عشر، عندما تأثرت هولندا بفرنسا الثورية، التي دعمت ما سمي بجمهورية باتاڤيا Batavian Republic[29].

في بريطانيا حارب المتطرفون السياسيون مثل جيريمي بينثام Jeremy Bentham وجون ويد John Wade علنا ضد الوظائف المتبطلة والمعاشات الحكومية وتأثير المحاباة في تعيين أعضاء مجلس العموم[30]. لم يأتِ النقد من المتطرفين اليساريين فحسب، بل أيضا من التحرريين Whigs، والنبلاء من أصحاب الأراضي، وفي النهاية حتى حكومات المحافظين. في عملية تدريجية، تغيَّرت السياسة الاقتصادية والإدارة العامة تاركةً وراءها هياكل «الفساد القديم»[31].

للتلخيص، بُنيت الثورة وإصلاح الدولة في نحو العام 1800 على افتراض أن الأنظمة الإدارية والقانونية التقليدية كانت فاسدة. كان الإصلاح مرادفًا لمحاربة الفساد. في بداية العصر الحديث سيطرت المناقشات والإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد على جدول الأعمال السياسي أول مرة في التاريخ.

مكافحة الفساد: فصلُ الخاص عن العام وتفضيل المصلحة العامة

فسَّر السرد التاريخي التقليدي حملات مكافحة الفساد التي نُفِّذت في نحو العام 1800 كنوع من الضرورة وكرد فعل للمشكلات الموضوعية الواجب حلها. يقترح السرد التاريخي الجديد للفساد تفسيرًا مختلفًا، فيحلل بنية الفساد ضمن السياق الأوسع للتغيير السياسي والأيديولوجي[32]. وفقًا لهذا الأخير، فإن حركات الإصلاح المذكورة أعلاه لم تحاول كثيرًا استعادة أمر انتهى بخطأ فادح في الماضي، بل حاولت خلق شيء جديد - وهو التوصل إلى فهم جديد للعلاقة بين الهيكل السياسي والفساد. تمثلت حداثة هذا الفهم في التركيز على الفجوة بين المجالين العام والخاص بالترافق مع المعركة ضد الازدواجية. باختصارٍ حاول الإصلاحيون والثوريون حظر جميع المصالح والامتيازات الخاصة من عالم السياسة والإدارة العامة قطعيًّا. وخلافًا للمناقشات القديمة يرتبط إصلاح مكافحة الفساد الآن بفكرة أنه يمكن تحقيق تحول أساسي ودائم، يستند بوضوح إلى الفكرة المستنيرة للتقدم[33]. لم تكن فكرتهم مجرد محاربة فساد الأفراد أو مجموعة معينة من الأفراد، بل بناء مقاربة منهجية: أي محاربة الفساد عن طريق تغيير الهياكل البنيوية.

وعلى رغم أنهم لم يتبعوا التعريفات بعد، فإن الإصلاحيين التزموا في الواقع بما يسمى بتعريف الفساد المتمركز حول المناصب العامة[34]. لقد نجحوا تمامًا، ليس في التقليل بنحو فعال من أهمية الرعاية أو الزبانة أو المحاباة في المجال السياسي، بل في خلق تسلسل هرمي جديد للقيم السياسية، والذي تستند إليه الحياة السياسية في أوروبا منذ ذلك الحين. هناك نوعان من الابتكارات على وجه الخصوص أود أن أتناولهما بالتفصيل في الفقرات التالية.

أول هذه الابتكارات هو زيادة الفجوة بين المجالين العام والخاص. لم يكن النقاش الذي دار حول الفساد في هذا الوقت نتيجة لهذه الفكرة الجديدة - أي

أنه ينبغي الفصل بين كلا المجالين بوضوح - لأنه كان مساهمة مهمة في عملية الانفصال. تعود بعض الجوانب إلى القرون السابقة. في النقاش النظري حول ما نسميه الآن «الحوكمة الرشيدة» للقرن السابع عشر، تزايد الوعي بالصراعات المحتملة بين المصالح العامة والفردية. ومع ذلك كنا لا نزال نفتقر إلى مفهوم «الجمهور» مقابل المصالح الفردية. بدلًا من ذلك دافع الأمير عن المجال العام وعن المصلحة العامة[35]. طرح هذا مشكلة إلى حد ما، حيث كان الأمير نفسه فردًا، له مصالح فردية، وملتزم بأنظمة معيارية مختلفة (كما رأينا مع مثال البابا). ومع ذلك فقد عزز المفهوم الجديد للفساد تطويرَ فكرة الدولة ككيان غير شخصي.

بفعل زخْمه الخاص ساعد النقاش حول الفساد على تفسير تلك الفجوة بطريقة جديدة. فلم يبدأ بشخص الحاكم، بل بأصحاب المناصب الدنيا. خلال القرن الثامن عشر صار الفساد تشخيصًا منهجيًّا، وطُرح في مناقشات مطولة ركزت على وجود مصالح خاصة داخل الإدارة العامة (سواء كانت المصالح المالية لجُباة الضرائب أو أنظمة الرعاية الشخصية). كان الفساد (وما زال) لا يُعتبَر مجرد خطأ تقني، بل يُعَد جريمة خطيرة، لأنه كان مفهومًا أخلاقيًّا حقيقيًّا، يكتنف الشر وسبقَ الإصرار. وقد جعلت شدة الاتهام من غير المعقول، أكثر فأكثر، قبول أي التباس في الحدود بين المجالين العام والخاص.

عندما اتخذ مصلحو الدولة تدابير لمكافحة الفساد، استندت هذه إلى فكرة وجود خط حاد للفصل بين المجالين. لقد تألفت، على سبيل المثال، من فصل القانون العام عن القانون الخاص وفصل أموال المناصب العامة عن التمويل الذي يديره القطاع الخاص. كان هذا ابتكارًا مهمًّا وأدى إلى تحول جذري في الممارسات الإدارية: إلغاء بيع المناصب، وإلغاء الرسوم أو الضمانات عندما يتولى مسؤول جديد منصبه، وفصل الميزانية العامة عن الإيرادات الشخصية، وحظر الهدايا المتعلقة بالمنصب.

لكن هذا الفصل بين التدفقات المالية شمل الحاكم أيضًا. فاعتبارًا من نهاية القرن الثامن عشر كان من المقبول أن تكون للحاكم نفقات «خاصة» لا تتعلق بحكومة البلد. تألفت هذه عادةً من نفقات المحاكم، ونفقات الاستهلاك

والإنفاق الأميري لأفراد الأسرة الحاكمة ووكلائهم. اخترعت فرنسا الثورية أولًا «القائمة المدنية» civil list (مستوحاة من الأمثلة البريطانية في عهد أسرة هانوفر Hanoverian dynasty). في السابق كان شخص وحياة الملك «عامَّين» بالكامل، ومن ثم ليس من المنطقي إيجاد أي تمييز بين الإنفاق العام والخاص. وبطبيعة الحال فطوال قرون من الزمن انخرطت الطبقات الاجتماعية والنبلاء في نقاشات حول السياسة المالية، مُفادها أن الملك (الفرنسي) يجب أن يعيش حصريًّا من دخل عقاراته الريفية. ومع ذلك فقد كانت «القائمة المدنية» ابتكارًا مهمًّا لسببين. أولًا، كانت قصة نجاح الملكية الحديثة المبكرة راجعة جزئيًّا إلى حقيقة أن ادعاءات النبلاء المذكورة أعلاه أصبحت مهمشة تمامًا. ثانيًا، كانت الحجة الآن مختلفة. لم تكن الملكية تُعتبَر خاصة أو شخصية بالمعنى الحديث. وبدلًا من ذلك فإن ما يسمى بـ «القوانين الأساسية» lois fondamentales الفرنسية (أي «القوانين الأساسية» الوهمية للمملكة) تنص على أن مصلحة التاج لا يمكن التفريط فيها inaliénable، لذلك لم يكن في وسع الملك أن يتصرف فيها[36].

توضح هذه الأمثلة كيف تحوَّل أصحاب المناصب من خُدام للأمير إلى خدام للدولة، وكيف تحوَّل الأمير نفسه من تجسيد للدولة إلى خادم للدولة[37].

يتعلق الابتكار الثاني بالنظم المعيارية. هاجم جميع المصلحين ما كان قانونًا في المجتمع الحديث المبكر - وبالتحديد التعايش المشروع لأنظمة القيم المختلفة[38]. ترك هذا شرعية واحدة فقط ممكنة للعمل في المناصب السياسية أو العامة: المصلحة العامة. كان الصراع ضد الرعاية جزءًا لا يتجزأ من المفهوم الجديد للسياسة، والذي يضع المصلحة العامة للجمهور في قلب السياسة، باستثناء احتمال أن المصالح المشتركة والفردية قد تتطابق. يعني هذا أنه في مجال الإدارة والسياسة، أصبح نظام القيم المتمركز على المناصب العامة حصريًا، ولم يتبقَّ أي نظام معياري بديل.

بطبيعة الحال لم تكن المصلحة العامة فكرة جديدة في التاريخ الأوروبي. أكد عديد من المفكرين السياسيين من قَبل أنها الهدف الشرعي الوحيد للحكم. لكن مرة أخرى في عصر ما قبل الحداثة لم تمر هذه الأفكار من دون اعتراض تمامًا،

فقد كانت هناك مفاهيم بديلة لسياسات الدولة الشرعية (مثل المجد الشخصي للحاكم أو خلاص أرواح المؤمنين). حتى في الحالات التي حدث فيها الاحتجاج بالمصلحة العامة، فقد يعني هذا أشياء مختلفة[39]. وفي عديد من الدول تمكنت السلالات الحاكمة، منذ القرن السابع عشر، من اكتساب القبول بها كحماة للمصلحة العامة، بحيث تنتفي الحاجة إلى فصل الأفعال السياسية لمصلحة السلالة الحاكمة والولاء الشخصي للحاكم عن المصلحة العامة[40].

في نحو العام 1800 خضع مفهوم المصلحة العامة لتغييرين مهمين. أولاً، لقد ارتبط أكثر فأكثر بمصالح جميع السكان، وفي نهاية المطاف بمصالح الأمة (مما يشير ضمنًا، على سبيل المثال، إلى استبعاد الأقليات)[41]. ولهذا السبب فإن مفهوم المصلحة العامة، مثل فكرة الدولة، أصبح أكثر تجريدًا. لقد صار منفصلاً عن شخص الحاكم، وأُبعد عن بعض الفئات الاجتماعية، بحيث أصبحت الرعاية غير شرعية بالضرورة. ثانيًا، أصبحت المصلحة العامة مرتبطة، إذا جاز التعبير، بالمجال العام. لذلك تبين أن الفجوة بين المجالين العام والخاص هي فجوة تفصل بين المصالح المشروعة وغير المشروعة. بعد ذلك، تحول الفصل بين المجالين العام والخاص إلى مبدأ أساسي، مما مكَّن الناس من تقييم أنشطة النخبة. اعتُبرت هذه الأنشطة شرعية ما دامت متوافقة مع فكرة الانفصال، لأن الأخيرة تضمن قاعدة المصلحة المشتركة. ومع ذلك عند اكتشاف وجود مصالح خاصة، فإنها «تلوث» هذه الأنشطة وتجعلها إجرامية. كانت الكلمة المستخدمة لوصف هذا التلوث وعدم وضوح الحدود الفاصلة هي الفساد.

الفصل بين المجالين، ومحاربة الغموض، وتطهير المجال العام: الفساد كناتج للأنماط الحديثة من الفكر

لم يستترْ كل من الابتكارين المذكورين أعلاه بالضرورة الموضوعية بقدر ما استرشد بالتحولات المعرفية المهمة. على وجه الخصوص كانا نتيجة المَيل الحديث الحقيقي لمحاربة الغموض. وصف عديد من الباحثين فكر الحداثة وممارسته باعتبارهما محاولتين لإنشاء فئات واضحة المعالم[42] على سبيل المثال فالمؤرخ العلمي برونو لاتور Bruno Latour، يصوِّر العلوم الطبيعية الحديثة كعملية

لفصل الظواهر الاجتماعية والثقافية عن عالم الطبيعة، فهاجم جميع أنواع التهجين بين الاثنين[43]. فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية، رسم العالم الاجتماعي زيغمونت بومان Zygmunt Bauman صورة مماثلة للثقافة الحديثة، مؤكدًا على «هاجسنا» بإيجاد النظام من خلال التصنيف والإحصاءات وتصنيف العالم الاجتماعي خوفًا من التناقض[44]. إن ترتيب الواقع يعني الفصل بين الظواهر، بما في ذلك استبعاد فئات معينة. ومن ثم فإن عكس إدراج معظم الناس في فئة «الأمة»، على سبيل المثال، هو استبعاد (واضطهاد) الأقليات أو الأشخاص المتجولين. يوضح هذا المثال أن التصنيف الحديث ليس محايدًا سياسيًّا على الإطلاق، بل إنه ينقل افتراضات وتفضيلات أيديولوجية. وإضافةً إلى ذلك فإنه يخلق أو يحول علاقات القوة. ينطبق الأمر نفسُه على الفجوة بين المجالين العام/الخاص. لقد اضطر أصحاب المناصب إلى التقيد الصارم بوصية عدم الاعتداء. كان تداخل المجال الخاص في العام هو المشكلة الرئيسة، وليس العكس. كان لا بد من إبقاء مجال النشاط العام، والسياسة، والدولة والإدارة، منفصلة عن المصلحة الخاصة، وليس العكس.

أُبرِزت العلاقة بين النقاء و(مكافحة) الفساد من قِبل العالم السياسي بيتر براتسيس Peter Bratsis. مستوحيًا مفهوم ماري دوغلاس Mary Douglas للنقاء، يصور براتسيس مفهوم الفساد كأداة مفاهيمية يستخدمها المجتمع البرجوازي لإثبات أن المصالح الخاصة غريبة عن المجال العام - أي إنها تسبب التلوث. ومن ثم فبالنظر إلى أن المجتمع الرأسمالي يعتبر المصلحة الخاصة قوة دافعة مشروعة وراء الأنشطة البشرية، فإن هذه المصالح تحتاج إلى قيود أشد صرامة بداخل النظام السياسي[45].

وأخيرًا يمكن شرح الفصل بين المجالين العام والخاص من حيث نظرية النظم systems theory. تصف نظرية النظم، كما وضعها عالم الاجتماع نيكلاس لوهمان Niklas Luhmann، المجتمعات الحديثة بأنها مجتمعات تتميز بتمايز وظيفي متزايد[46]. وفقًا لهذه النظرية، فإن الفجوة بين المجالين العام والخاص تشكل شرطًا أساسيًّا لدستور النظام الفرعي المسمى «السياسة» - وهو المجال الذي تسود فيه المصلحة العامة. يوضح لوهمان كيف أصبحت المجتمعات

الحديثة فعالة للغاية في ترتيب الواقع (الاجتماعي) من خلال تقسيمه إلى أنظمة فرعية مختلفة (السياسة، والاقتصاد، والقانون وما إلى ذلك) في محاولة لمنع وحل تضارب المصالح.

هناك عديد من التفسيرات العامة للمجتمع الحديث التي تضع وتشرح آليات فكر مكافحة الفساد خلال القرنين الماضيين. ومع ذلك فقد تركت حتى الآن الوجه الآخر من العملة؛ أي نظريات ومفاهيم الحداثة التي ركزت على التناقضات المتأصلة للحداثة. كان جميع المؤلفين المذكورين أعلاه مدفوعين، ولو جزئيًّا على الأقل، بوعي بالتناقض المنطقي بين الفكر والفعل المعاصرَين. تتعلق النقطة الأهم هنا بالغموض. يؤكد لاتور أنه لا يمكن أبدًا وضع تصنيف مستقر للظواهر التي تتبع الفجوة بين الطبيعة/ الثقافة، لأن كل شيء هجين، أي مزيج بين الاثنين[47]. لقد صقل علماء الحداثة فئاتهم من أجل «فصل» الهجنة hybridity إلى مكوناتها الطبيعية/ الثقافية، لكن ليس من الممكن أن تكتمل هذه العملية بنجاح. يطرح بومان Bauman المنطق نفسه، فيقول إن الكفاح ضد الغموض لن ينتهي بالضرورة أبدًا، وذلك ببساطة لأن الواقع معقد جدًا والناس لا يتوافقون بسهولة مع الفئات القياسية لما هو اجتماعي[48]. يمكن تفسير كل من الديناميات غير المسبوقة والقصور الأبدي لعملية العصرنة في ظل هذه الظروف.

شرح الحرب التي لا تنتهي أبدًا ضد الفساد

ماذا يمكننا أن نتعلم عن الفساد ومكافحة الفساد من نظريات العصرنة هذه؟ على المستوى النظري هي تساعدنا على تفسير سبب فشل تدابير مكافحة الفساد، فيما يتعلق بالاعتبارات الوظيفية وكذلك المعرفية. وللتعبير عن ذلك بصورة أدق: يمكن لتدابير مكافحة الفساد المنفردة أن تحقق آثارها المقصودة، لكن الفساد كمشكلة لن يختفي أبدًا. على سبيل المثال طُبقت البيروقراطية الحديثة على النمط الفيبري خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، واستُبدلت بالطبع الخدمة المدنية على الطراز القديم، بما في ذلك شراء المناصب أو الجمع بين الوظيفة العامة والتجارة[49]. حدث الفصل بنجاح بين

العمل الخاص والإدارة العامة - على الأقل بطريقة رسمية. ولكن حتى منذ أوائل القرن التاسع عشر سبَّب هذا الفصلُ مشكلات وظيفية خطيرة. لا يمكن للأعمال التجارية أن تنجح من دون علاقات وثيقة مع المشرع، ويرجع ذلك تحديدًا إلى أن سيادة القانون أصبحت مهمة للغاية. لم يكتمل قط الفصلُ الاجتماعي بين رجال الأعمال والنخب السياسية، لأن الجانبين كانا ولا يزالان يمتلكان أسبابًا جيدة للتعاون. يتطلَّب التعاون تقاربًا اجتماعيًّا، أو الأفضل من ذلك، علاقاتٍ متبادلة. اتخذت هذه العلاقات المتبادلة شكل جماعات الضغط المنظمة أو شبكات ورعاية رجال الأعمال والقادة السياسيين (غالبًا الأفراد أنفسهم). هناك أمثلة لا حصر لها من العلاقات المنظمة وغير الرسمية القائمة بين الأعمال التجارية والسياسة، مثل ما يسمى مصلحة السكك الحديدية railway interest في بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر، والعلاقة الوثيقة بين الرئيس الفرنسي جول غريفي Jules Grévy وشريكه الصناعي وصهره هنري ويلسون Henry Wilson، والعلاقة التكافلية بين أوتو فون بسمارك Otto von Bismarck ومَصرفيِّه اليهودي غيرسون فون بليشرودر Gerson von Bleichröder، وما إلى ذلك[50]. وعلى رغم أن هذا الضغط والتواصل بين رجال الأعمال والقادة السياسيين يُعتبر منذ ذلك الحين فسادًا (أو ما يقارب الفساد)، لا يمكن للمجتمعات الحديثة الامتناع عن تطوير هذه العلاقات والروابط لأن الاضطلاع بذلك لن يعرِّض فاعلية functionality الاقتصاد للخطر فحسب، بل الدولةَ أيضًا[51].

إضافةً إلى الفعالية هناك أيضًا نظرية المعرفة. بغض النظر عن تدابير مكافحة الفساد التي يُعمَد إلى إقرارها، ستبقى مسألة الفساد مفتوحة إلى الأبد، وذلك ببساطة لأن الواقع من التعقيد بحيث لا يمكن فصله إلى فئات ثنائية (الخاص مقابل العام). يتدخل القطاع الخاص بالضرورة في أي وظيفة عامة ما دام كل شاغل للمنصب شخصا طبيعيا. يثير هذه المشكلة المستعصية على الحل السؤال المتعلق بمعرفة مكان رسم الخط الفاصل بين الحياة الخاصة لصاحب المنصب والمعايير التي يُعمَد بموجبها إلى تقييم دوافعه أو تصرفاته. هذا أمر صعب على وجه الخصوص في حالة السياسيين: أي أجزاء من روتينهم اليومي وأي ساعات

من يومهم يمكن تخصيصها للحياة الخاصة؟ متى يُسمح لهم بالتصرف بدوافع خاصة ومتابعة مصالحهم الفردية؟ بالطبع لا يمكن الفصل بينها بوضوح تام (وهذا ينطبق على القادة السابقين، وكذلك القادة السياسيين في عصرنا). الحياة الاجتماعية للسياسيين هي خاصة وعامة بالضرورة. ستفشل أي محاولة لرسم حدود واضحة المعالم - كما ظهر أخيراً في أثناء الحادثة التي تتعلق برئيس الدولة الألماني السابق، كريستيان فولف Christian Wulff، الذي اشتُبه في أنه تلقى رشا أو مزايا خاصة في أثناء توليه منصبه. كان أحد الجوانب الحاسمة في الفضيحة هو مسألةَ ما إذا كانت قيمة وجبة عشاء معينة قد دُفعت من قِبله أو دفعها شخص آخر، وما إذا كانت تلك فعالية خاصة أو غير خاصة، وما إذا كانت الشركة التي التقى أفرادها حول الطاولة خاصةً أو رسمية بطبيعتها. لم تكن هناك إجابات سهلة عن هذه الأسئلة بسبب الامتزاج المتأصل بين الحياة الشخصية والعامة[52].

يمكن لهذا الهوس بالتمييز بين المجالين الخاص والرسمي أن يسبب مشكلات دستورية حادة. ففي العام 1990 واجه الملك البلجيكي بودوان Baudouin تضاربا يستعصي على الحل بين الأدوار. كان البرلمان البلجيكي قد أصدر أخيراً قانوناً يتعلق بالإجهاض. وبوصفه ملكاً دستوريًّا يجب على الملك بودوان التوقيع عليه «تلقائيًّا». لكن بودوان، ككاثوليكي متدين (أو شخص عادي private person بلغة الفكر الحديث)، لم يكن مستعداً للتوقيع على قانون اعتبره غير مسيحي. كان الحل هو التنحي المؤقت لمدة يومين، مما مكن الحكومة من إنفاذ القانون من دون مشاركة الملك. وعلى رغم أن هذا المثال لا علاقة له بالفساد، فإنه يوضح الطبيعة الوهمية للخط الفاصل بين المجالين العام والخاص[53].

تنطبق الصعوبات نفسها على دوافع العمل. بليشرودر، على سبيل المثال، كان في الوقت نفسه المصرفيَّ الشخصي لبسمارك، ودريئة straw man سيطر سرًّا على بعض الصحف المهمة، ومصدراً للمعلومات السياسية المهمة عن البلدان الأجنبية (التي كان يحصل عليها عن طريق شبكة أعماله)، وتاجراً مهماً للسندات الحكومية من مختلف الولايات، بما في ذلك البروسية. أطَّر أعضاء المعارضة السياسية هذه الأنشطة على أنها فضيحة، مشيرين إلى أن بليشرودر -

وبالتبعية بسمارك - كان يتصرف بدوافع خاصة[54]. بطبيعة الحال رفض أصدقاءُ بسمارك السياسيون هذه الاتهامات، مدعين أن كل عمل قد نُفِّذ لمصلحة بروسيا والدولة. مرةً أخرى لا يمكن حل هذا الجدل بنحو قاطع.

صرح بيتر إيغن Peter Eigen، مؤسس منظمة الشفافية الدولية، في أحد كتبه أن المستشار الألماني هيلموت كول Helmut Kohl كان فاسدًا، ليس لأنه أثرى نفسه، بل لأنه تلقى أموالًا من مانحين (غير معروفين) لدعم الفروع المحلية الألمانية الشرقية لحزبه. المشكلة، كما يجادل إيغن، هي أنه فعل ذلك من أجل تعزيز سلطته داخل الحزب[55]. إذا اتفقنا مع هذا التقييم - أن تجاوز الفجوة بين المجالين العام والخاص قد نتج عن أفعال تهدف إلى الحفاظ على السلطة الشخصية - فكل سياسي ينتهك بالضرورة هذه الفجوة ومن ثم تكون السياسة فاسدة بطبيعتها. ولأسباب مماثلة يمكن اعتبار الرعاية وشبكات العلاقات في الوظائف العامة فاسدة، على رغم أننا نعلم جيدًا أنه لا يمكن أن توجد سياسة من دونها.

بعض الملاحظات على المناقشات والاستراتيجيات الأخيرة حول مكافحة الفساد

مثلَ المفاهيم الأخرى في الفكر الحديث، فإن الفجوة بين المجالين العام والخاص - التي يحميها حراس مكافحة الفساد، إذا جاز التعبير - قد أثبتت، من ناحيةٍ، أنها تُنشئ تصنيفات واضحة. ومن الناحية الأخرى أنها تخلق أيضًا مشكلاتٍ مستعصية على الحل بطبيعتها، لأن الغموض يخلق غموضًا جديدًا. هذا هو السبب في أن كل شخص فاعل في السياسة يمكن اعتباره مذنبًا بالفساد. ومع ذلك لم يوصف جميع القادة السياسيين في التاريخ بالفساد. كانت هناك مراحل من النقاشات المحتدمة حول الفساد تلتها فترات لم تنطوِ على كثير من القلق بشأنه. عندما نأخذ الفرشاة التاريخية الواسعة، قد نكتشف نزاعات حادة حول الفساد في مطلع عصر الحداثة (نحو العام 1800)، ومرحلة ثانية بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين، ومرحلة ثالثة تبدأ في التسعينيات[56]. اتسمت المناقشات بثلاث خصائص جديدة: (1) الطبيعة المعولمة للمناقشة؛ (2) توسيع نطاق الفساد إلى القطاع الخاص (موظفو

الشركات الخاصة يوصفون بالفساد عند خيانتهم لصاحب العمل من أجل تحقيق مكاسب خاصة)؛ (3) تكثيف تدابير مكافحة الفساد على المستويات فوق الوطنية والوطنية وعلى مستوى الشركات.

يبدو أن هناك تناقضا صارخا بين انتشار فكر وتجربة ما بعد الحداثة منذ سبعينيات القرن الماضي، من ناحية، ومن الناحية الأخرى بين عودة الظهور في الفترة نفسها للمفهوم الحديث للفساد. يهيمن على حياتنا بنحو متزايد اختفاءُ أي فصل بين المجالين الخاص والعام، حيث يجري العمل من بُعد بنحو متزايد في السياقات الخاصة وخلال عطلات نهاية الأسبوع، حيث تُكشف التفاصيل الحميمية للحياة الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي العامة. لقد هدمت الجدران بين الشركات والدولة بنحو منتظم منذ الثمانينيات، في حين خُصخِصت الخدمات العامة والبنية التحتية في البلدان الصناعية[57].

وبطبيعة الحال فالتركيز الجديد لمكافحة الفساد له أسباب كثيرة. كانت نهاية الاتحاد السوفييتي أحدَها، فقد ساعدت على تمهيد الطريق نحو الثقافات السياسية ذات النزعة الأخلاقية المتزايدة، في الوقت الذي فقدت فيه الأيديولوجيات الكلاسيكية للشيوعية والاشتراكية جاذبيتَها[58]. وتوفر المصالح التجارية في عالم متزايد العولمة تفسيرًا آخر للمعركة الأخيرة ضد الفساد. ومع ذلك فربما كان علينا أن ننظر أيضا في سبب إضافي. تُظهِر مناظرات مكافحة الفساد الأخيرة (وشعبيتها) شوقًا معيَّنًا لإيجاد تصنيف واضح، ويرجع ذلك على وجه التحديد لأن فكر ما بعد الحداثة قد أعلن نهاية الغموض. بطبيعة الحال فهذا مجرد وهم: لقد أدى توسيع نطاق جريمة الفساد لتشمل المجال الخاص إلى مزيد من التناقض مرة أخرى. ولذلك فإن تاريخ مكافحة الفساد مشابه لتاريخ العلوم كما وصفه برونو لاتور. صقل علماء الطبيعة باطرادٍ سبلَ التمييز بين طبيعتهم وثقافتهم، وبالطريقة نفسها، تَوسَّع نطاق لوائح مكافحة الفساد أكثر فأكثر[59]. إن «ثورة الامتثال» ليست سوى واحدة من أحدث الخطوات في هذا التاريخ. ربما كانت محاولة يائسة، ولكنها غير مجدية لحل مشكلة الفساد مرة واحدة وإلى الأبد.

يُظهر التاريخ أن البشر ليسوا قادرين بسهولة على الامتثال لأنظمة القواعد الاجتماعية المنسوجة بإحكام. وكلما كانت هذه الأنظمة أشد إحكاما حاول

الأفراد مقاومتها، أو توسيع نطاق عملهم بطرق غير رسمية. وفقًا للمؤرخ ألْف لوتكه Alf Lüdtke، فإن العناد والمكابرة هما دافعان مهمان للعمل الإنساني. حتى في الأنظمة الديكتاتورية يتحايل الناس منهجيًّا على اللوائح الرسمية، حتى عندما يبدو أنهم خاضعون بالكامل لنظام شمولي[60]. من وجهة نظر علم الاجتماع التنظيمي يُبرِز فرانِ أوسريكي Fran Osrecki أهمية كسر القواعد باعتبارها حقيقة واقعة وشرطًا ضروريًّا على حد سواء للابتكار والتطوير التنظيمي[61]. باختصارٍ من المرجَّح للغاية أن يظل نجاح الجهود الأخيرة لمكافحة الفساد محدودًا.

12

مكافحة الفساد في بريطانيا خلال القرنين الـ 17 والـ 18

مارك نايتس

يبحث هذا الفصل في مكافحة الفساد في بريطانيا ومستعمراتها، فيتتبع إصلاح أواخر القرن السادس عشر وصولًا إلى حركات الإصلاح في القرن التاسع عشر، حين صِيغ مصطلح «مكافحة الفساد»[1]. هناك عدد من الأسباب التي تجعل من المنطقي تناوُل الموضوع عبر فترة تمتد زهاء 250 سنة. أولها هو التأكيد على أن التغيرات الثقافية والإدارية والسياسية قد استغرقت وقتًا طويلًا للغاية: لقد خاضت مكافحة الفساد مناوشات مريرة كانت جزءًا من معركة طويلة استمرت عبر مدى زمني كبير جدًا. لم تكن هناك لحظة مفاجئة لـ «مكافحة الفساد»، حتى لو كانت وتيرة التغيير قد تسارعت بلا شك خلال بعض

«تبدو رؤية مكافحة الفساد من حيث موجات النشاط والنجاح أكثرَ واقعيةً من مسار غائي يرسم التقدم نحو انتصار مكافحة الفساد»

الفترات الرئيسة، مثل العَقدين الرابع والخامس من القرن السابع عشر وما بين العقدين الأول والثالث من القرن الثامن عشر. ثانيًا، توضح معالجة هذا الموضوع خلال هذه الفترة الطويلة أنه على رغم أن «الحداثة المبكرة» كانت حقبة مفعمة بالتحولات، لم تكن هناك عملية خطية بسيطة باتجاه بناء دولة حديثة غير فاسدة. لم تُستأصل شأفة الفساد ببساطة في القرن التاسع عشر (كما يذكرنا الفصل الثامن عشر من تأليف جيمس مور)، وكانت هناك تقلبات مثيرة للاهتمام في كل من نطاق مكافحة الفساد ونجاحه بمرور الزمن. على سبيل المثال، في منتصف القرن السابع عشر وما بعده، كانت هناك تجارب لتشكيل لجنة برلمانية أو لجنة تُستخدم للإشراف على الحسابات العامة ومحاسبة المسؤولين الفاسدين؛ ولكن تَقرَّر التخلي عنها في العام 1715 (مما يُذكرنا بملاءمة وعدم ثبات الآليات المؤسسية التي لاحظها غاي غيلتنر في الفصل السابع حول إيطاليا في العصور الوسطى)، ولم يُعمَد إلى إحيائها حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر، حين أصبحت أداة رئيسة للإصلاح. تبدو رؤية مكافحة الفساد من حيث موجات النشاط والنجاح أكثر واقعية من مسار غائي يرسم التقدم نحو انتصار مكافحة الفساد.

ثالثًا، كما يشير هذا التسلسل الزمني، يجب أن نتحلى بالحذر بشأن اقتراح تحول مفاجئ للغاية من عالم قديم فاسد إلى عالم حديث غير فاسد، وحول مساواة مكافحة الفساد بالعصرنة وحدها. إن ادعاء ينس إيفو إنغلز في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب بأنه «في بداية العصر الحديث هيمنت المناقشات والإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد على جدول الأعمال السياسي أول مرة في التاريخ» يبدو مناقضًا للتجربة البريطانية. في عصر النهضة والإصلاح، كانت دوافع مكافحة الفساد (على عكس تدابير إصلاح الدولة) مدفوعةً بمحفزات دينية وإنسانية، لكن هذا لا يعني أن تلك القوى كانت ضعيفة أو غير فعالة. أدى صعود الدولة خلال الفترة قيد الدراسة إلى تغيير المخاوف بشأن إساءة استخدام الوظائف والموارد العامة، وإلى تغيير أولويات الناشطين في مجال مكافحة الفساد قليلًا، مع رغبة متنامية في معالجة فساد النظام بدلًا من الفساد الفردي. ولكن على رغم أن تركيز الاهتمام قد تغير قليلًا بمرور الزمن، فإن

الحركات السابقة ضد الفساد ربما كانت، في بعض الأحيان، بالقوة نفسها، وكانت لها آثار بعيدة المدى.

مكافحة الفساد، إذن، لم تكن مجرد اهتمام حديث أو أحد أعراض الحداثة؛ بل أخذت أشكالًا مختلفة في أزمنة مختلفة لملاقاة الظروف المتغيرة في المجالات الدينية والسياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الديناميكية. ما يبدو لنا، من منظور القرن الحادي والعشرين لدينا، أنه «حديث» لم يكن سوى خيط طويل من سلسلة أطول بكثير من خطاب وممارسة مكافحة الفساد. ومن ثم يجدر بنا أن نتذكر أن «الإصلاح» reform هو اختصار «الإصلاحات» reformation، وأنه في حين يشير الاختصار إلى نهج أكثر عَلمانية ويركز على الدولة، فقد احتوى أيضًا على عديد من العناصر الظاهرة في حركة الإصلاحات البروتستانتية Protestant Reformation قبل ذلك بمائتي سنة (وبالطبع حتى قبل ذلك، عندما كان الإصلاح عبارة منتشرة في العصور القديمة المتأخرة والعصور الوسطى). وبالمثل كان «الفساد» يطبق عادة - واستمر استخدامه بهذا المعنى حتى أواخر القرن الثامن عشر على الأقل - على الخطيئة أو الانتهاكات الدينية، سواء كانت عقائدية أو متعلقة بحكم الكنيسة. من الصعب أيضًا أن ننظر إلى القرن التاسع عشر باعتباره غير فاسد. وعلى رغم أن السياسة والإدارة المحلية قد حدث إصلاحهما بقدر كبير، فإن الفساد الانتخابي انخفض إلى حد كبير بعد سَن مجموعة من التشريعات، ما بين العام 1841 وقانون الممارسات الفاسدة وغير القانونية للعام 1883. وإضافةً إلى ذلك استمر الفساد في المجال الإمبراطوري، وزاد بالفعل خلال القرن التاسع عشر، حيث كان الاستعمار نفسه شكلًا من أشكال الفساد الذي ترعاه الدولة والذي استغل الأصول الإمبراطورية بصورة منهجية.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام، يعالج كل منها أبعادا مختلفة من مكافحة الفساد. يقدم الأول نظرة عامة موجزة عن السرد التاريخي لهذه الفترة، ويدرس لغة الفساد ويحدد مجموعة متنوعة من الدوافع وراء حملات مكافحة الفساد. ويسعى القسم الثاني إلى فهمِ عديد من العوامل التي أعاقت حملات مكافحة الفساد، مما يساعد على توضيح السبب في كون التغيير بطيئًا في كثير من الأحيان.

أما القسم الأخير فيقيِّم بعض آثار حملات مكافحة الفساد، ويسلط الضوء على مدى أهميتها في التعريف الفعلي لما يُعتبَر فسادًا، وكذلك كيف شكلت مجموعة من المثل العليا عن الحوكمة، والتي تُبُنِّيت كجزء من الهوية البريطانية - وهو تصور لا يزال له ثقل كبير حتى اليوم، على رغم الفضائح الأخيرة[2].

نظرة عامة تمهيدية

على نحوٍ لافت للنظر لا يوجد حاليًّا أي عمل واحد يرسم تاريخ مكافحة الفساد في بريطانيا الحديثة، على رغم وجود عدد من الدراسات الدقيقة حول لحظات معينة من الأزمة[3]. كتب الدراسةَ الأبرز فيليب هارلينغ Philip Harling في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وهي، إلى جانب مقال مؤثر بقلم ويليام روبنشتاين William Rubinstein، تشير إلى وجود عملية إصلاح واسعة النطاق، بدأت في ثمانينيات القرن الثامن عشر، والتي سعت على مدى السبعين سنة التالية إلى كبح تجاوزات، وفي نهاية المطاف تفكيك الدولة «المالية-العسكرية» التي أنشأت نظامًا للمعاشات، والرعاية، وأَيْلُولَة المُلْك reversions، والوظائف المتبطلة، وتأمين المقاعد البرلمانية لمن يشغلون مناصب سياسية واجتماعية[4]. في مقال آخر يرسم هارلينغ وبيتر ماندلرPeter Mandler مخططًا مصاحبًا، وإيضاحيًّا جزئيًّا، للانتقال إلى اقتصاديات عدم التدخل، بينما يرى روبنشتاين تحولاً موازيًا في كيفية تكوين الثروة، من المنصب إلى المشاريع الخاصة[5]. يقترح بيتر جوب Peter Jupp نسخة مختلفة قليلًا من العصرنة في نظرته العامة إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، فيجادل بأنه مع توسع الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والإمبريالية، وضعت آليات مهنية وبيروقراطية جديدة - ترقى إلى اعتبارها ثورة برجوازية في الحكومة - لمواجهة التحديات التي فرضتها هذه العملية[6].

دُفع هذا النموذج أخيرًا إلى أبعد من ذلك، وأُعطي دفعة جديدة من قبل دوغلاس نورث Douglass North وجون جوزيف واليس John Joseph Wallis وباري وينغاست Barry Weingast[7]. وعلى رغم أن كتابهم لا يتعلق بالأساس بمكافحة الفساد، فهو يوحي بالانتقال إلى «نظام الوصول المفتوح»، الذي يتساوى

مع الحداثة، وفيه يحصل المواطنون على حقوق سياسية غير شخصية ومؤسسات أكثر شفافية وأسواق حرة وفصل بين المجالين الاقتصادي والسياسي. زعم المؤلفون أن بريطانيا كانت على «عتبة» هذا التحول في أواخر القرن الثامن عشر، وخضعت لتحولات ما بين العامين 1800 و1850[8]. ثمة تناولٌ أكثر دقة للفترة نفسها، في مجموعة من المقالات التي حرَّرتها جوانا إينيس Joanna Innes وآرثر بيرنز Arthur Burns، والتي تتبع عمليات الإصلاح التي حدثت في السياسة والكنيسة والإمبراطورية، وكذلك في الطب والجنس والثقافة[9]. تسترعي المقالات الانتباه مجددًا إلى الفترة ما بين ثمانينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر كفترة من التحولات، وتفحص الإصلاح كنوع من «الطموح» وكمشروع متعدد الروافد، والذي تصوره أشخاص مختلفون لأغراض متنوعة. تُظهر جميع هذه الدراسات مجتمعة أن مكافحة الفساد كانت هي اللغة التي دارت من خلالها الصراعات السياسية، وأن ما نشأ كاستراتيجية حديثة المظهر لمكافحة الفساد كان مجرد جانب واحد من هذا النزاع.

إن الفترة التي تلت العام 1780، كما يجادل كل من ينس إيفو إنغلز وميتي فريسك ينسن وأندرياس باغنهولم في هذا الكتاب، مهمةٌ أيضًا في دراسات المنافسين القاريين لبريطانيا (وعلى رغم أن نظمها السياسية كانت في كثير من الأحيان متباعدة للغاية)، مما يشير إلى ما يمكن اعتباره «لحظة» أوروبية شاملة (على رغم أن فصولهم تشير أيضًا إلى سرعات وشدَّات متفاوتة للإصلاح)[10]. تتميز فكرة التغير التدريجي الذي حدث خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمزايا عديدة، حيث كان هناك دافع للإصلاح الإداري ونزع الشرعية عن بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية التي غيَّمت الحدود بين السلوك المشروع وغير المشروع؛ لكنْ هناك أيضًا خطرٌ حقيقي يكمن في تجاهل لحظات وحركات مكافحة الفساد السابقة من أجل منح الأولوية للحركة تجاه نوع معين من «مكافحة الفساد الحديثة». كانت هناك فترات سابقة مهمة من التحول الثقافي والمنهجي في بريطانيا، خلال حركة الإصلاح وثورة المتطهرين Puritan Revolution[*] في

(*) البيوريتانيين. [المترجم].

منتصف القرن السابع عشر(11). وقد استندت ثورة منتصف القرن السابع عشر نفسها إلى مخاوف أقدم. تجادل ليندا ليفي بيك Linda Levy Peck، في دراسة مهمة عن أوائل القرن السابع عشر، بأن عهد جيمس الأول James I شهد فترة من القلق الشديد بشأن الفساد في المحاكم(12). في الواقع خلال هذه الفترة أُعيد إحياء نوع المحاكمات البرلمانية المعروف باسم التشكيك impeachment(*) (كانت قد أُلغيت في العام 1459 بعد استخدامها المتكرر في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر) لملاحقة عدد من قضايا الفساد البارزة(13).

لكن ربما كانت أربعينيات وخمسينيات القرن السابع عشر هي التي جمعت بين خطاب ومبادرات مكافحة الفساد بأفضل صورة. يسلط المسح الذي أجراه جيسون بيسي Jason Peacey أخيراً على الثقافة المطبوعة والسياسة العامة خلال الحروب الأهلية وفترة خلو العرش interregnum الضوء على التطورات المتزامنة والمتعلقة بالمحاسبة البرلمانية وثورة مطبوعة ومفهوم المساءلة(14). حتى بعد عودة الملكية في العام 1660، لم يختفِ الإصلاح ببساطة. تبحث مؤلفات جيرالد أيلمر Gerald Aylmer في عديد من المحاولات لإصلاح الإدارة و«نشأة البيروقراطية الحديثة» في الفترة التي سبقت العام 1780(15). ويشير هو وجون بروير John Brewer إلى تدابير مكافحة الفساد المتخذة في فرع المكوس excise branch من تحصيل الإيرادات قبل العام 1780: شروط القبول المؤهِّلة؛ اللوائح التي تمنع تعيين المسؤولين في مكان تربطهم به علاقات شخصية من أجل تجنب تضارب المصالح؛ وخطة تقاعد بدائية(16). باختصار، استند التغير السريع ظاهريًّا في فترة ما إلى تغير المواقف التي تطورت على مدى فترة طويلة، وكنتيجة لفضائح فساد عديدة مختلفة وقعت على مدار قرنين من الزمان.

في النظرية السياسية، أيضًا، يمكننا أن نجد قبل العام 1780 خطابًا كان يركز غالبًا بشدة على مكافحة الفساد(17). تتبع جون بوكوك John Pocock انتقال مفاهيم المكيافيلية حول الفساد ومكافحة الفساد إلى لغة السياسة الإنجليزية في القرن السابع عشر، والتي ظلت واضحة في أفكار القرن الثامن

(*) الاتهام بالخيانة. [المترجم].

عشر حول «الوطنيين» المتسمين بالنزاهة، والذين وضعوا المصلحة العامة فوق مصلحتهم الشخصية[18]. في الواقع كثيرًا ما أُطلق على نشطاء مكافحة الفساد اسم «الوطنيين» patriots، وهي كلمة استُخدمت أول مرة في اللغة الإنجليزية في نهاية القرن السادس عشر، ومن ثم تطورت بالتوازي مع أوجه القلق حول الفساد[19]. تتبع ديفيد ووتون David Wootton أيضًا ظهور فكرة الضوابط والتوازنات - التي تُعَد جزءًا لا يتجزأ من الجدل الفِدرالي في سبعينيات القرن التاسع عشر - في أواخر القرن السابع عشر، عندما عكست المفاهيم الميكانيكية للدولة كآلية دقيقة كساعة تحتاج إلى ضبط التطورات العلمية وفقًا لفن صناعة الساعات horology[20]. وفي المقابل استمرت المفاهيم القديمة للدولة كجسم عضوي سياسي يحتاج إلى رعاية مادية حتى العصر الحديث. كانت فكرة «تطهير» purging حالة الفساد، التي لا تزال سائدة حتى اليوم، شائعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث رسم الفنانون الساخرون الشخصيات الفاسدة تتقيأ وتتطهَّر من الشوائب الدينية والسياسية في أجسادهم[21]. في الواقع إن عبارة «سرطان الفساد»، التي استُخدمت روتينيًّا في خطب مكافحة الفساد الأخيرة، قد نشأت في تسعينيات القرن السادس عشر (كانت الاستعارة المجازية في الأصل دينية)[22].

في الواقع إذا حولنا تعريفنا للفساد مرة أخرى إلى معنى كان سائدًا خلال فترة ما قبل الحداثة - أي الفساد كخطيئة وتقصير أخلاقي، وكأخطاء في عقيدة الكنيسة وتنظيمها - يمكن اعتبار الإصلاحات البروتستانتية «الطويلة» التي امتدت من القرن السادس عشر إلى حتى القرن الثامن عشر، تمرينًا في مكافحة الفساد[23]. شددت الإصلاحات البروتستانتية على كل من الفساد الكاثوليكي لمؤسسة الكنيسة (مما شحذ العلاقة بين مكافحة الفساد ومناهضة البابوية) ومخاطر الرذائل الأكثر ارتباطًا بالفساد، مثل الجشع والرفاهية والمصلحة الذاتية self-interest (وهو مصطلح صيغ في أربعينيات القرن السابع عشر)[24]. وبالمثل فالنفاق - وهو رذيلة أخرى مرتبطة بميل الفساد المتأصل للتنكر والاختباء - كان، كما أوضح جون جيفريز مارتن John Jeffries Martin، ابتكارًا وشغلًا شاغلًا لعصر النهضة[25].

ومن ثم كانت مكافحة الفساد في كثير من الأحيان شكلًا من أشكال الإصلاح الأخلاقي، والتي اتسمت بالقوة على وجه التحديد لأن مصطلح الفساد كان محملًا بالاستهجان الأخلاقي، ولأنه (كما لاحظ جون واتس في الفصل السادس) كان يُعتقَد أن إصلاح الفرد وشخصيته مهمان بقدر أهمية إصلاح النظام. طوال فترة ما قبل الحداثة، كانت هناك موجات من الإصلاح الأخلاقي أو ما عرف في القرن السابع عشر باسم «إصلاح السلوكيات»[26]. من المثير للاهتمام ملاحظة أن الفترتين عُرفتا بالفعل بكونهما فترتين إصلاحيتين، اتسم منتصف القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر بظهور حركات دينية أكدت على أهمية النزاهة والطهارة الفردية، وكذلك على الإصلاح المؤسسي. وهكذا بدا أن الشخصي والعام يتحركان جنبًا إلى جنب. كان مذهب التطهُّر **puritanism** في القرن السابع عشر والتقوى والمذهب الإنجيلي **Evangelicalism** في أواخر القرن الثامن عشر مفاهيم مختلفة تمامًا، ولكنها تشاركت في عدائها المشترك ضد فساد الفرد والعالم.

إذا أخذنا هذه المنظورات السابقة على محمل الجد، فسيمكننا، من ثم، أن نسأل إلى أي مدى يمكن اعتبار الزخْم الإصلاحي للحقبة التالية للعام 1780 وكأنه جديد تمامًا و«محدَّث» (لا أحد يسمي متطهري القرن السابع عشر «حداثيين»!). بدلًا من حركة خطية باتجاه الحداثة غير الفاسدة، قد نشهد بدلًا من ذلك تموجات، أي فترات من النقاش المحموم حول مكافحة الفساد والإصلاحات، والتي تتخللها مناقشات أخرى تبدو أقل قلقًا بشأنه وأقل ميلاً للإصلاح، وكذلك فترات (مثل ثلاثينيات القرن الثامن عشر) من الخطاب المحموم ضد الفساد ولكن النزر اليسير من الإجراءات الحكومية. بعبارة أخرى، بدلًا من الانتقال بعد نهاية القرن الثامن عشر إلى حداثة كان فيها الفساد مفهومًا جديدًا ورئيسًا، فقد نرى أن التشنجات الدورية التي تشبه الأمواج قد حدثت في وقت أبكر من ذلك بكثير، فانخرطت في أشكال مختلفة من الفساد وتوصلت إلى حلول مختلفة عن تلك التي نُقِّحت في القرن التاسع عشر، حتى في أثناء المساهمة في تشكيل تلك العقلية الأحدث. قد نرغب أيضًا في التمييز بين الإصلاح الإداري والمؤسسي، من ناحية، وبين التحولات الاجتماعية والثقافية،

من الناحية الأخرى - تستغرق الأخيرة وقتًا أطول بكثير من الأولى، على رغم أنها توفر الإطار الاجتماعي الذي يمكن أن تعمل فيه الأولى.

يمكننا توسيع نطاق خطوط الجدال هذه أكثر من خلال دراسة الدوافع وراء الهجمات التي استهدفت الفساد، لأن النظر إلى مكافحة الفساد في أواخر القرن السادس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر يُظهر نمطًا من العوامل المشتركة خلال تلك الفترة. يمكن تقسيم هذه إلى الصغرى micro (الشخصية)، والمتوسطة meso (المصالح الفئوية والجماعية)، والكلية macro (القوى الأكبر).

العوامل التي تعزِّز وتقيد مكافحة الفساد

يمكن تحديد مجموعة متنوعة من الدوافع الشخصية الكامنة وراء جهود مكافحة الفساد عبر فترة ما قبل الحداثة. في بعض الأحيان، بدت الحملات الشخصية وكأنها تغطي أغراض المصلحة الذاتية، وكانت لكثير من صائدي مكافحة الفساد مصالح مالية في فضح فساد الآخرين. السير ستيفن بروكتور Stephen Proctor، الذي مُنح تراخيص في بداية عهد جيمس الأول James I لجمع الأموال التي زعم أنها اختُلست على نحو فاسد من قِبل أصحاب المناصب المحليين، استفاد بدوره ماليًّا من الإيرادات التي جمعها وأثار مشاعر العداء والغيرة نتيجة لذلك. تزايدت حدة ملاحقة بروكتور للفساد بسبب عدائه للكاثوليكية المتخفية crypto-Catholicism التي اعتقد أنها كانت وراء بعض فساد العاملين لدى الدولة، لكن محاولته تعزيز ما اعتبره المصلحة العامة عن طريق استفادته الشخصية تركته عرضةً للاتهام في البرلمان في العام 1610 بأنه كان فاسدًا[27]. تبين أن الكولونيل غويليم واردل Gwyllym Wardle، الذي برز من خلال استغلال ما كشفته ماري كلارك Mary Clarke في العام 1809 من أن دوق يورك قد باع عمولات في الجيش ومناصب أخرى، قد دفع لكلارك ثمن مذكراتها المدمرة، كما كانت لديه خلفية فاسدة في تعاقدات الجيش[28].

كان لدى نشطاء وأبطال آخرين في مجال مكافحة الفساد دوافع وضغائن شخصية، مثل السير إدوارد كوك Edward Coke، الذي كان في العام 1621 عازمًا على ملاحقة فرانسيس بيكون، الذي تنافس معه منذ فترة طويلة على

منصب قانوني رفيع. وفي الوقت نفسه، استمتع آخرون بالشهرة التي يمكن أن تجلبها هجمات مكافحة الفساد، مثل المصلح الذي عاش في أوائل القرن التاسع عشر، السير فرانسيس بورديت Francis Burdett. كان المهاجمون الآخرون مدفوعين بتضرر نزاهتهم الشخصية، والاشمئزاز من اختلاس الموارد العامة و/أو تعاظم شعورهم بنزاهتهم الشخصية. على سبيل المثال، أرسل إيرل ماكارتني Earl of Macartney، الذي ابتُعث لشغل منصب حاكم مدراس (1781-1785) بتفويض لتطهير شركة الهند الشرقية، إلى إدموند بيرك Edmund Burke، متفاخرًا بالقول:

> أرى أنني أديتُ الدور الأكثر حيادية والأقل تحيُّزًا، كرجل نزيه وكرجل إنجليزي صالح. ستجد أنه سواء كنتيجة للاعتزاز أو الحصافة أو المبدأ، فقد حفظت بدقة عهودي مع الشركة، ولم أقبل قط حتى بأصغر هدية لمصلحتي الشخصية... لا شك في أن الإغراءات هنا قوية للغاية، ولكن بالنسبة إليَّ فإن الإحراج لظروف أحدهم، بدلًا من أن يكون دافعًا للجشع، يجب أن يعمل كمراقب للنزاهة[29].

كثيرًا ما كانت المصالح الفئوية والجماعية سياسية أو على الأقل مسيسة، ويستحق الأمر التأكيد على أن مكافحة الفساد كانت في الغالب سياسية إلى حد كبير، لأنها تنطوي على اتخاذ خيارات حول نوع النظام السياسي الذي كان موجودًا، أو ينبغي أن يكون موجودًا. عززت حملات مكافحة الفساد المهن والقضايا السياسية عن طريق نزع الشرعية عن شخص أو جماعة أو أيديولوجية منافسة (مع إضفاء الشرعية على فئات أخرى)، ودارت معاركها في المجال العام في منافسة على الرأي العام، خاصة عندما انطوى الأمر على فضيحة. لكن المصالح الفئوية التي حُشدت ضد الفساد كانت مشحونة سياسيًّا (وهي خاصية، كما أوضحت كلير تايلور في الفصل الأول، ترجع إلى العصور القديمة الكلاسيكية). تضمنت هذه الفصائل (مثل تلك التي هاجمت دوق باكنغهام، صاحبَ الحظوة لدى ملكين اثنين ومحتكرَ الرعاية، في عشرينيات القرن السابع عشر، وضد إيرل كلاريندون earl of Clarendon في ستينيات القرن السابع عشر) والأحزاب السياسية التي ظهرت في أواخر القرن السابع عشر (والتي اتضح دورها أول مرة في عزل دوق ليدز

في العام 1695 بسبب الفساد، الأمر الذي يرجع جزئيًّا إلى أنه كان شخصية بارزة في حزب المحافظين الذي سعى التحرريون إلى أن يحلوا محله).

ومع ذلك، فمن الممكن أيضا أن تكون دواعي هذه المصالح الجماعية دينية. لقد أوضح ويليام برين William Prynne رغبة المشيخيين Presbyterians في التحوط المالي في أربعينيات القرن السابع عشر، كما دعم الإنجيليون خطاب مكافحة الفساد في أواخر القرن الثامن عشر. رعت المجموعات الاقتصادية أيضا حملات وخطاب مكافحة الفساد. استخدمت الجماعات التجارية المتنافسة مكافحة الفساد كسلاح بعضها ضد بعض في جزر الهند الغربية خلال القرن الثامن عشر، واستخدمت الجماعات المتنافسة داخل شركة الهند الشرقية مكافحة الفساد كوسيلة لتعزيز مصالحها. في الواقع كانت أطول محاكمة للفساد في التاريخ البريطاني هي محاكمة وارن هاستينغز Warren Hastings، التي استمرت سبع سنوات ما بين العامين 1788 و1795 (وحتى فترة أطول إذا أدرجنا أحد الاتهامات الأولية)، وهي ناتجة جزئيًّا عن صراع بين الفصائل المتناحرة داخل الشركة، حيث كان هجوم إدموند بيرك مدعومًا بالأدلة التي جمعها فيليب فرانسيس Philip Francis، الذي كان شوكة في خاصرة هاستينغز منذ إرساله إلى الهند في العام 1774. إلى جانب كراهية كل منهما للآخر (وتقاتلهما في مبارزة في العام 1780)، فقد مثَّلا رؤيتين مختلفتين لإدارة الشركة، حيث كان فرانسيس، وَيا للسخرية، قريبًا من اللورد كلايف Lord Clive، الذي أدى تفخيمه لذاته بواسطة الثروات الهندية إلى إثارة استياء البرلمان في وقت سابق، لكنه رأى نفسه حينئذٍ كمطهِّر لممارسات الشركة. أُرسل فرانسيس إلى الهند كنتيجة لتشريع أُقِرَّ في العام 1773 لمنح الدولة سلطة أكبر في تنظيم الشركة (كان هذا الإجراء هو الذي حظر على رجال شركة الهند الشرقية قبول الهدايا أو الرشا من السكان المحليين)[30].

كما يوحي هذا المثال الأخير، تغذي المصالح الشخصية والجماعية العواملَ الكلية الأكبر. من بين التطورات المهمة التي استقطبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام بمكافحة الفساد، نجد نمو الدولة المالية والعسكرية[31]. استجلبت الحروب في الأعوام 1640 و1690 و1780 تحقيقات في الانتهاكات ومحاسبة عامة أشد

صرامة[32]. وكذلك فقد أدت فترات الحروب (ضد فرنسا وإسبانيا في العام 1620؛ والحرب الأهلية في أربعينيات القرن السابع عشر؛ وضد الهولنديين ما بين خمسينيات وسبعينيات القرن السابع عشر؛ وضد فرنسا ما بين العامين 1689-1713؛ وعلى نطاق عالمي ما بين العامين 1756-1763؛ وضد المستعمرين الأمريكيين في سبعينيات القرن الثامن عشر ومطلع ثمانينيات القرن الثامن عشر؛ ثم ضد فرنسا بعد الثورة، ما بين العامين 1792 و1815) إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية كبرى سببت بدورها زيادة حدة العداء الشعبي تجاه فرض ضرائب باهظة، ومن ثم تجاه أولئك الذين اعتُقد أنهم يستفيدون على نحو فاسد من البؤس الشعبي. كان هناك عامل كبير آخر يتعلق بالحرب - باعتبار أن الحرب صارت عالمية على نحو متزايد، كما عملت النزاعات الاستعمارية على تغذية الصراع - والذي تمثل في نمو الإمبراطورية، على الأقل منذ أواخر القرن السابع عشر فصاعدًا. في جزر الهند الغربية، كانت نخبة أصحاب المزارع تتنافس بصورة شبه دائمة على السلطة باستخدام سلاح مكافحة الفساد، بينما في جزر الهند الشرقية كانت الحدود بين المصالح الخاصة ومصالح شركة الهند الشرقية ومصالح الدولة البريطانية مبهمة على الدوام. في كلتا الحالتين، كان من يعودون إلى بريطانيا محملين بما بدا أنه مكاسب غير مشروعة (أطلق على رجال شركة الهند الشرقية اسم نابوبس Nabobs، من كلمة «نواب» الهندية التي كانت تعني الحاكم الأميري) هدفًا في كثير من الأحيان للتهكم والإساءة والمقاضاة[33].

تُعد حرية الصحافة من العوامل الأخرى التي عززت ومكنت توسيع حملات مكافحة الفساد، فقد اكتُسبت مؤقتًا في أربعينيات القرن السابع عشر، وجُدِّدت فترة قصيرة بعد العام 1679، ثم ترسخت بنحو دائم بعد العام 1695 عندما سُمح بانقضاء أجل قدرة الحكومة على الرقابة على المطبوعات قبل النشر. أصبحت الصحافة، سواء في صورة كتيبات أو دوريات (وكذلك الهجاء البصري visual satires في القرن الثامن عشر)، سلاحًا مهمًا ضد الفاسدين منذ أربعينيات القرن السابع عشر فصاعدًا. فضحت الطباعة السلوكيات الفاسدة، لكنها تصرفت أيضًا كنوع من المحاكم غير الرسمية للرأي العام، وهو أمر مهم بنحو خاص في إحداث فضيحة شعبية عندما تثبت صعوبة إجراء محاكمة أكثر

رسمية. وهكذا فإن رسائل جونيوس Junius Letters مجهولة المؤلف ما بين العامين 1768-1772 أزعجت وزراء الحكومة، مما أدى إلى استقالة غرافتون Grafton كرئيس للوزراء[34]. ومع ذلك كان هناك عامل كبير آخر في العمل في مجال مكافحة الفساد، وهو تنامي الثقافة القانونية، التي بدأت في القرن الثامن عشر في صقل القانون العام بشأن قضايا الفساد في وقت كانت فيه الأحكام الأساسية غامضة أو غير موجودة.

بالنظر إلى نطاق ومدى الضغوط الصغرى والمتوسطة والكبرى وراء حملات مكافحة الفساد، فإن السؤال الواضح التالي هو لماذا لم تنجح هذه الضغوط إلا جزئيًا فقط، ولماذا كان الإصلاح مجزأً واستغرق وقتًا طويلًا لتحقيقه. أقترح أن مكافحة الفساد أعيقت بالعوامل التالية:

أ) عدم كفاية الضمانات المقدمة للمبلغين عن المخالفات. طوال الفترة الأولى، وجد أولئك الذين حاولوا لفت انتباه رؤسائهم إلى الممارسات الخاطئة في كثير من الأحيان أنهم ملاحَقون أو سُخر منهم أو تعرضوا للإساءة كمخبرين، وعادة ما حوكموا هم أنفسهم بتهمة الفساد من أجل إبطال مزاعمهم. على سبيل المثال، في أواخر القرن السابع عشر، قُبض على روبرت كروسفيلد Robert Crosfeild، وهو مسؤول في مكتب المؤن الذي سعى إلى فضح الفساد في البحرية، عندما نشر مزاعمه[35]؛ وفي أوائل القرن التاسع عشر، قُوضي ضابط بحري آخر، هو جيمس غيلكرايست James Gilchrist لمحاولة إسكَاته، من وجهة نظره[36]. اتُهم كل من كروسفيلد وغيلكرايست بـ «الجنون»، مما يسلط الضوء على الشجاعة المفرطة، أو اليقظة الأخلاقية أو التحذلق priggishness و/أو عدم الاهتمام بالترقيات، التي كانت ضرورية للسباحة ضد التيار حينئذ.

ب) كانت الفضائح آلية غير كافية لتحقيق الإصلاح ما لم يحدث التعامل معها بعناية[37]. امتد نطاق الفضائح، خصوصًا في أثناء تطورها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلى التركيز على سوء السلوك الفردي بدلًا من دعم الإصلاح الهيكلي بالجملة - على رغم أن بعض التدابير المحدودة قد نجحت أحيانًا، وبنحو تراكمي، قد تكون هذه مهمة (على سبيل المثال، فقد اتسم تاريخ تدابير مكافحة الفساد الانتخابي بالرد على عديد من أفعال الفساد الصارخة، لكن لم

تكن هناك حملة تعسفية منفردة كافية لتحقيق إصلاح منهجي). من المؤكد أن ثقل الرأي العام الناشئ عن الفضائح كان مهمًا في تهيئة مناخ يعمل فيه الإصلاح السياسي، بل في لحظات معينة أثبت أهمية حاسمة في الدفع باتجاه إصلاح الدولة (تُعد أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر مثالاً واضحًا، عندما ساعد الخوف من الاضطرابات الخطيرة على دفع الزخْم الإصلاحي في لحظة حرجة). لكن الرأي العام لم يكن بأي حال قوة متسقة أو متماسكة، ولم يكن الرأي العام المصدوم في حد ذاته كافيًا في حد ذاته لتحقيق التغيير: كان من الضروري توجيهه نحو العمل السياسي.

ج) كما يشير فصلا جورج برنارد وأندريه فيتوريا، فإن القواعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تغيِّم الحدود بين السلوك المشروع وغير المشروع وبين العام والخاص، بحيث كان من الممكن الدفاع عن الممارسات التي تتعرض للهجوم باعتبارها فاسدة أو حتى إضفاء الشرعية عليها (وعلى رغم أنني لا أذهب إلى حد ادعاء برنارد أنه لم تكن هناك فكرة عن الفساد). على وجه الخصوص، تُضفي الصداقة، ومنح الهدايا، والرعاية، ومفهوم المنصب باعتباره شيئًا خاصًّا وليس عامًّا، نوعًا من الشرعية على «العطايا»، و«الهدايا»، و«المكافآت»، و«الرسوم» وبيع المناصب، وهي ممارسات أدانها آخرون باعتبارها رشًا، وابتزازاً وفساداً (وهو التباس أبرزته كلير تايلور في معرض مناقشتها للمصطلحات اليونانية في الفصل الأول)[38]. وبعبارة أخرى كانت هناك منافسة مطولة حول ما مثَّل سلوكًا فاسدًا، والتي لم تكن مجرد موقف فردي لمن تعرضوا للهجوم، لكنها تعكس أيضا مجالات من الالتباس الأخلاقي الحقيقي. قد يزداد ميل هذه المناطق الرمادية إلى الأسود أو الأبيض بمرور الزمن. على سبيل المثال، أصبح الربا usury أكثر قبولًا بالتدريج على مدار فترة الحداثة المبكرة، بينما أصبح بيع المناصب أقل قبولًا[39]. أُدينت المصالح الخاصة طوال معظم هذه الفترة، لكن صار ينظر إليها على أنها متوافقة مع المصلحة العامة أو حتى موجهة لها[40]. بالنظر إلى أن قواعد السلوك كانت مضمَّنة في الممارسات الاجتماعية والثقافية، فقد استغرقت هذه الآراء وقتًا طويلاً للغاية لكي تتغير. فالصداقة، على سبيل المثال، غالبًا ما تغيِّم الخطوط الفاصلة بين الهدايا والرشا والعطايا وتوظيف

الأصحاب cronyism. كانت الصداقة واللياقة الاجتماعية جزءًا رئيسًا من الدفاع الذي ساقه تشارلز بيمبريدج Charles Bembridge في العام 1783 عندما اتُّهِم بالفشل في اكتشاف ثغرة كبيرة في حسابات راعيه ورئيسه، هنري فوكس Henry Fox، مسؤول صرف الرواتب في الجيش. تتسم القضية بالأهمية لأنها رسخت دور القانون إزاء سوء السلوك في المناصب العامة، ولكن على رغم أن الحكم الذي أصدره القاضي مانسفيلد Mansfield كان ينطوي على أمر زجري شديد الوضوح مُفاده أن الصداقة ليست عذرًا للفساد، فلا يمكن لحكم واحد تغيير السلوك الاجتماعي بصورة مفاجئة[41].

د) بينما تركَّز قدر كبير من غضب جهود مكافحة الفساد على القوات المسلحة، حالت ضرورات الحرب وأوجه القصور في الدولة دون تحقيق إصلاحات سهلة ودائمة. وفي حين أن خطاب مكافحة الفساد أدان أولئك الذين استفادوا من الحرب، فإن الدولة اعتمدت على الوكلاء والممولين الذين كانت في إمكانهم زيادة السيولة وتوفير الموارد اللازمة[42]. وإضافةً إلى ذلك وفر بيع مناصب الجيش تماسكًا اجتماعيًا وآلية غير رسمية لتوفير دخل في سن الشيخوخة أو التقاعد[43]، في حين أن حالة الارتباك الناجمة عن الحرب زادت من صعوبة تثبيت التهم، خاصة عندما تكون المحاسبة الصحيحة أكثر صعوبة في ظل هذه الظروف. في الواقع استغرق تطبيق الممارسات المحاسبية «الحديثة» وقتًا طويلًا لإحداث تأثير عبر الدوائر الحكومية العديدة[44].

هـ) إلى جانب الرقابة الداخلية للضمير، تتطلب المراقبة الفعالة لمكافحة الفساد حكمًا محايدًا قادرًا على تطبيق القواعد والقانون. كانت التعريفات القانونية والقيود المفروضة على الفساد إما غائبة وإما ضعيفة. وعلى رغم أن الفساد كان جريمة معترفًا بها من حيث تطبيق العدالة وإدارة العائدات الملكية، فإن التشريع الذي كان يحكمها اعتراه نقص شديد: كان القانون الذي صدر في عهد ريتشارد الثاني ممتلئًا بالثغرات، وكان قانون آخر صدر في العام 1552 غير محكم. لم يكن هناك قانون يحكم الرشوة (بنحو ملحوظ، كانت الجريمة الأكثر شيوعًا هي الابتزاز، مما يشير إلى أن إساءة استخدام المنصب هي التي كانت تستحق العقاب، وليس عرض النقود أو غيرها من المكافآت).

خارج ساحات انحراف العدالة والانتخابات البرلمانية، التي كان هناك تشريع بشأنها، أصبحت الرشوة تدريجيًّا جريمة تقع تحت طائلة القانون العام في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر[45]. يعني هذا أن القضايا الأكثر أهمية كان لا بد من تناولها من قِبل البرلمان في تهمة «الجرائم والجنح الجسيمة» التي تفتقر إلى تحديد قاطع - وهي لائحة اتهام استُخدمت أيضًا ضد المتهمين بممارسة الخيانة. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنظر إلى أن البرلمان كان منتدى مسيَّسًا إلى حد كبير، فلم تكن هذه آلية جيدة جدًّا للتعامل مع الفساد. استُخدمت عملية المساءلة بنحو متكرر نسبيًّا خلال القرن السابع عشر، لكن كذلك أصبح يُنظر إليها بنحو متزايد كأداة حزبية وتوقف استخدامها على مدى نصف قرن بعد العام 1725، ثم بنحو دائم بعد محاكمة فساد أخرى للورد ميلفيل Lord Melville في العامين 1805-1806. صحيح، بطبيعة الحال، أن البرلمان لم يكن الساحة الوحيدة لجلب المجرمين إلى العدالة. كانت اللجان البرلمانية ولجان الحسابات العامة تبدأ الملاحقات القضائية بدورها (على رغم أنها كانت عرضة للغاية للتسييس قبل ثمانينيات القرن الثامن عشر)، وكذلك فعلت التحقيقات والإجراءات التي اتخذتها الشركات التجارية ضد أعضائها عند انتهاك لوائحها الخاصة، لكن هذه كانت في كثير من الأحيان غير فعالة ومحدودة، وغير مكتملة، بل ومفتوحة أمام التحزبات.

كانت مكافحة الفساد أكثر فعالية عندما تزامنت العوامل الصغرى والمتوسطة والكلية المبينة أعلاه. شهد كل من منتصف القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر/أوائل التاسع عشر حروبًا (أهلية وخارجية) على نطاق غير مسبوق إلى درجة أنها تطلبت مراجعة شاملة للممارسات المعمول بها لمواجهة التحديات الجديدة؛ لكن كلتا الفترتين كانت أيضا فترة للإصلاح الأخلاقي، والتي سعت إلى إرساء قواعد المسؤولية الشخصية والمساءلة. ساعد الإصلاح الأخلاقي على إنفاذ قواعد السلوك داخليًّا في الوقت نفسه الذي فرضها فيه التدقيق المؤسسي من الخارج. وبالمثل شهدت كلتا الفترتين كثيرًا من المناقشات المطبوعة، وحشدًا للجماعات والأفراد الذين شنوا حملات ضد الفساد. شهدت كلتا الحقبتين توسعات وتمديدات سريعة لنطاق الدولة إلى درجة النظر إليها

على أنها مفرطة التدخل في الحياة اليومية، كما شهدت توترات اجتماعية كبيرة بين من تمتعوا بمراكز السلطة المربحة وأولئك الذين شعروا بأنهم مطالبون بدفع أكثر مما يتحملون بطريقة لم تكن خاضعة للمساءلة على النحو الواجب. وكذلك فقد شهدتا ميل الإصلاحات إلى الحدوث في وقت واحد عبر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، كجزء من نهج نظامي. في الواقع إن لغة «النظام» كوسيلة للحديث عن الأشياء المرتبطة أو وثيقة الصلة أو عن مجموعة من الأشخاص الذين يعملون معًا كشبكة - وهو مصطلح مشحون جدًّا في أيدي الصحافيين المتطرفين مثل وليام كوبيت William Cobbett وريتشارد كارليل Richard Carlile في أوائل القرن التاسع عشر، الذين أدانوا الفساد باعتباره مجموعة من الممارسات المترابطة - قد ذاعت أول مرة في منتصف القرن السابع عشر[46].

بطبيعة الحال كانت هناك اختلافات بين الفترتين. بدأت ثورات القرن السابع عشر عملية بناء الدولة المالية-العسكرية، في حين شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر تفكُّكها وتطور الليبرالية. وكان تزايد حجم وانتشار الدولة والإمبراطورية خلال الفترة اللاحقة يعني بالضرورة أن «النظام» كان أشد تعقيدًا وتوسُّعًا جغرافيًّا من أي وقت مضى، فضلًا عن كونه مترابطًا بطريقة تتطلب نهجًا أكثر شمولية ومنهجية ومنطقية (وكما قد يقول البعض: نفعيًّا). لكن أوجُه التشابه بين الحركات الإصلاحية/الإصلاحات في القرنين السابع عشر والتاسع عشر ملحوظة، كما نظر عدد من النقاد اللاحقين إلى أنشطتها في ضوء الحركات السابقة لمكافحة الفساد. على سبيل المثال، فعندما لاحقته الحكومة في العام 1817، صاغ وليام هون William Hone، وهو ناشر راديكالي للهجاء المتعلق بمكافحة الفساد في أوائل القرن التاسع عشر، دفاعَه على غرار جون ليلبورن John Lilburne، الناقد الصريح لفساد أنظمة منتصف القرن السابع عشر وأحد قادة المنادين بالمساواة Levellers الذين أصدروا بيانات تطالب بالمساءلة وحرية الصحافة، وأظهروا عداءً كبيرًا ضد أصحاب المصالح الراسخة الفاسدة، كالمحامين[47].

أثر مكافحة الفساد

على الرغم من ذلك، كانت هناك تغيرات مثيرة للاهتمام عبر فترة ما قبل الحداثة، والتي شكلت خطاب وممارسات مكافحة الفساد. تعلق واحد من أهم هذه التغيرات بمفهوم شغل المناصب. كما أكد المؤرخون الاجتماعيون للدولة، كان المنصب في فترة الحداثة المبكرة شكلًا من أشكال السلطة الشخصية على نحو واضح، حيث اعتمد على المكانة الاجتماعية والوساطة الثقافية لشاغله، كما هي الحال مع الطبيعة القانونية الرسمية للمنصب[48]. مما لا شك فيه أن أصحاب المناصب كانوا مقيدين بالأفكار الإنسانية، التي أبرزتها كتابات شيشرون التي تمتعت بمكانة بارزة في التعليم خلال فترة ما قبل الحداثة، وكذلك بالمُثُل المسيحية، التي شددت على أهمية العدالة والإنصاف[49]. ومع ذلك يمكننا أن نشير أيضًا إلى التطورات التي زادت من تباعد مسؤولية صاحب المنصب عن الله أو الملك وتقريبها من الجمهور أو الدولة. من بين هذه كان الاستعداد المتزايد، منذ منتصف القرن السابع عشر فصاعدًا، للنظر إلى المنصب من حيث الثقة القانونية. بحلول العام 1650، كان يُنظَر إلى المسؤولين، على الأقل من قِبل البعض، باعتبارهم مكلفين من قِبل الشعب أو الدولة بأداء واجبات معينة؛ كانت لديهم سلطة تقديرية ولكنهم كانوا يمارسون تلك السلطة لمصلحة الجمهور ولم يتجاوزوا أو ينتهكوا الثقة الممنوحة لهم. حدث التطور في مفهوم السلطة المخوَّلة entrusted power - إلى جانب مفاهيم ما يشكل إساءة استخدام لهذه الثقة وسبل الانتصاف من هذه الانتهاكات - على مدى القرنين التاليين، مما شكَّل نموذج القرن التاسع عشر أو «الحديث» لشغل المناصب البيروقراطية، الذي وصفه إنغلز في الفصل الحادي عشر، والذي يُظهر على الوجه الأمثل الحاجةَ إلى النظر إلى التغيرات اللاحقة في سياق أطول بكثير. ما بدأ كابتكار ظهر في القرن السابع عشر (والمعتمد بحد ذاته على الأفكار الكلاسيكية) بلغ ذروتَه في عقلية القرن التاسع عشر.

اتسم المفهوم القانوني للوصاية بالأهمية، لأنه اشتمل على المُثل العليا التي نربطها الآن بالنزاهة في الحياة العامة: الحياد والتجرد من المصلحة الشخصية؛ وواجب رعاية الناس؛ والسلطة التقديرية للتصرف ولكن في حدود التصرف

لمصلحة الجمهور؛ والمساءلة والشفافية ونزاهة الشخصية[50]. كما ساعد النظر إلى الموظفين العموميين كأوصياء في توفير آلية لاستيعاب السلطة التقديرية اللازمة للحوكمة الفعالة والرشيدة، مع تطلُّب المساءلة والمساءلة النظامية أيضًا. ساعدت الثقة، من ثم، على حل المعضلة، التي حددها جون واتس لفترة العصور الوسطى اللاحقة حول كيفية التحوط في التقدير والسمات الشخصية التي كانت ضرورية للغاية للعمل السليم لمجتمع ديناميكي لا تزال فيه العلاقات الشخصية بالغة الأهمية.

وعلى رغم أننا يمكن أن نجد استخدامًا عرضيًّا لكلمة «ثقة» trust لوصف المناصب في أوائل القرن السابع عشر، فإن لغة الوصاية trusteeship أصبحت أكثر شيوعًا بعد فبراير 1642، عندما استجاب تشارلز الأول للمقترحات التي عرضها عليه البرلمان في محاولة لتفادي نشوب حرب أهلية، فأعلن أن الله قد عهد بالسلطة الملكية إلى الملك «لمصلحة شعبنا»، وتحدث عن «الثقة التي وضعها فينا القانون»، وأشار إلى «أماكن الثقة» التي شغلها بترشيحاته للمناصب[51]. استغل كلماته على الفور هنري باركر Henry Parker، وهو مخاصم لَجوج لأجل القضية البرلمانية، فقال إن الملك اعترف بأن سلطة التاج كانت «ثقة خاصة» من الشعب، والتي ينبغي أداؤها «من أجل مصلحة الشعب»، وأن «الحكم كله استئماني» fiduciarie، بحيث تنطبق عليه القيود وتُنفذ سبل الانتصاف عند خرقه[52]. وكذلك فقد التقط البرلمان بدوره هذه الأهمية الجديدة لخطاب الثقة، فأصدر قرارًا في 17 فبراير 1642 نص على أن بيع وشراء «أماكن الثقة» كان سببًا «في شرور هذه المملكة». وهكذا كان هناك تقنين للغة مكافحة الفساد من خلال نشر مفهوم الثقة الاستئمانية fiduciary trust.

بدأت فكرة المنصب كسلطة مخوَّلة، ومسؤولة أمام الناس، في الترسُّخ، وأثرتها النظريات الاستئمانية لجون لوك John Locke وألغيرنون سيدني Algernon Sidney، لكنها كانت فاعلة حتى قبل نشرها على المستوى المحلي. في العام 1654 وجد التحقيق في شكوى رُفعت في هيرتفوردشاير Hertfordshire ضد أمين صندوق المقاطعة، وليام هيكمان William Hickman، ووكلائه، أنهم «فاسدون في الثقة الموكلة إليهم» ومن ثم عُزلوا من مناصبهم:

إن الحكام الصالحين والرجال العدول والمستقيمين في مناصبهم وفي أماكن الثقة ليسوا فقط أساس الأمة، بل هم دعائمها وأركانها؛ وسيحدث العكس، إذن، [إذا] عُهد إلى رجال فاسدين بمنصب أو ثقة، أو رجال يبحثون عن مصالحهم الشخصية، أو طامعين، أو مثيرين للخلافات، أو غير أمناء، أو غير متحضرين في تولي أمور الشعب أو قيادته[53].

وكذلك أوضحت الالتزاماتِ مرافعةٌ أُلقيت في إحدى جلسات المحكمة assize في العام 1708:

[كل] السلطة والقوة، هي ثقة وضعها الله والناس، في أيدي البعض لمصلحة الآخرين؛ لمكافحة الشر، وللمساعدة في إحقاق هذا الحق، لمن تعرضوا للظلم: يُنظم هذا الحق وفقًا للقانون والإنصاف، وهو ما يتوقعه الناس بنحو عادل، ويطلبون ممن لديهم القوة والسلطة؛ الذين يهتمون بالشرف والضمير، ألا يخذلوا مثل هذه التوقعات والمطالب المعقولة[54].

اكتسبت فكرة القوة المخوَّلة أهمية أيضًا في عالم المستعمرات. أعلن ميثاق كل من كونيكتيكت Connecticut ورود آيلاند Rhode Island في أواخر القرن السابع عشر منحَ الولايتين «كأمانة» لمصلحة المستوطنين هناك، في حين أن فكرة انتهاك الثقة كانت مهمة في القضية التي رفعها الوطنيون الأمريكيون في ستينيات القرن الثامن عشر. جادل جون آدامز John Adams في العام 1765 بأن «الحكام ليسوا أكثر من محامين ووكلاء وأمناء، لمصلحة الشعب»، الذي يمكنه إلغاء سلطتهم إذا حدثت «خيانة مصالحه وثقته»[55].

من المؤكد أن عملية تصور الوظيفة العامة كثقة محدودة لم تتحقق بين عشية وضحاها، واستندت إلى تعزيز مفاهيم المنصب كهدف للمصلحة العامة لا الخاصة. في العام 1725، عُزل رئيس مجلس اللوردات Lord Chancellor، إيرل ماكليسفيلد earl of Macclesfield، لبيعه مناصب في محكمة تشانسري وتمثل جزء كبير من دفاعه في أن المناصب هي أمور خاصة تمامًا، طالما عُيِّن مسؤولون أكْفاء لشغلها:

لا يهتم الجمهور إلا بصلاحية المسؤول، وليس بمدى استفادته من منحه المنصب، ولا بالدوافع التي جعلت من عيَّنه يمنحه المنصب: سواء كانت صداقة، أو معرفة، أو علاقة، أو إلحاحًا مفرطًا، أو توصية من عظيم أو هدية[56].

ومع ذلك أُدين ماكليسفيلد بالفساد. أُجري دفاع مماثل في العام 1769 عندما بدأت الإجراءات القانونية ضد زارع جامايكي، هو صموئيل فوجان Samuel Vaughan، لمحاولته شراء منصب. نشر فوجان تصريحًا ادعى فيه أنه «إذا حدث الوفاءُ بواجبات المنصب جيدًا، فليس من شأن الجمهور أن يستفسر عنه»[57]. لكن القاضي مانسفيلد، الذي سبق أن ذكر قراره في قضية بيمبريدج، استشهد بقضية ماكليسفيلد كسابقة، وأدان محاولاته لشراء المنصب باعتبارها ضربًا من الفساد: «أعتبرُ أنها نتيجة ضرورية للغاية، فحيث إن تلقِّي المال يُعتبر جريمة، فإن إعطاءه يُعَد جريمة أيضًا؛ لأن الفساد متبادل. فهو فساد لدى المتلقي، وهو فساد لدى المحرِّض والمُعطي»[58]. لذلك عندما جادل مانسفيلد في قضية بيمبريدج في العام 1783 بأن «الرجل الذي يقبل منصبًا بُني على الثقة، والذي يتعلق بالجمهور، وخاصة إذا كان محفوفًا بالأرباح، يكون مسؤولًا من الناحية الجنائية أمام الملك عن سوء تصرفه في منصبه»، لقد أثبت حجة استغرق تشكُّلها فترة طويلة، وهو دليل آخر على أن حركة الإصلاح في ثمانينيات القرن الثامن عشر قد استندت إلى جذور أقدم بكثير.

ثمة جزء مهم آخر من مفهوم المنصب باعتباره ثقة من الجمهور، وليس التاج، ويتعلق بأعضاء البرلمان. كان هناك انتقاد مستمر للنفوذ الملكي على أعضاء مجلس العموم خلال سبعينيات وثمانينيات القرن السابع عشر، لكنه استمر إلى ما بعد ثورة العام 1688، وظل موجودًا باعتباره مصدر قلق كبير طوال معظم القرن الثامن عشر. إذا عُهد إلى النواب أيضًا بالسلطة الشعبية، جادل البعض بأنهم سينتهكون هذه الثقة إذا قبلوا المناصب والمكافآت من التاج، لأنها تشجعهم على تمثيل المصالح الملكية بدلًا من المصالح العامة. دافع عدد كبير من المنشورات من أواخر القرن السابع عشر فصاعدًا عن فضائل القاضي النزيه أو النائب أو صاحب المنصب المحلي الذي وضع المصلحة العامة أمام مصلحته الخاصة، وقاد خطًّا مستقلًّا حازمًا للعمل، ومقاومًا لمداهنة البلاط[59]. كان الفساد المُدرَك في الدستور من خلال التأثير الملكي المفرط، وخيانة الثقة الشعبية، مصدر قلق رئيسٍ وراء عديد من الإصلاحات التي حصلت في أواخر القرن السابع عشر فصاعدًا، وكذلك حركة الإصلاح البرلمانية التي توجت بقانون الإصلاح للعام 1832[60].

أصبحت «السلطة المخولة» (إلى جانب أهمية التصرف من أجل المصلحة العامة في المقام الأول)، والمساءلة، وتدقيق الصحافة وتجنب تضارب المصالح، كلها أجزاء مهمة من برنامج مكافحة الفساد منذ القرن السابع عشر فصاعدًا. دار صراع على تطوير كل من هذه السلاسل على مدى فترة طويلة من الزمن، مع لحظات اتسمت بوتيرة سريعة وحتى بعض الانعكاسات. ومع ذلك فإن هذه المثل العليا لكيفية ممارسة السلطة أصبحت هي نفسها جزءًا من الروايات المهمة حول مكافحة الفساد. كان نوع الكتابة الطوباوية utopian writing، الذي بدأ في أوائل القرن السادس عشر، يدور حول قصص خيالية مثالية عن مجتمعات غير فاسدة، وانتقدت أو سخرت ضمنيًّا من فساد عالم الحداثة المبكرة. الدافع الطوباوي في منتصف القرن السابع عشر غني بنحو خاص باستكشاف احتمالات منع الفساد، كما فعلت الروايات الأولية proto-novels اللاحقة: على سبيل المثال، وفَّر كتاب رحلات غوليفر Gulliver's Travels (1726) لمؤلفه جوناثان سويفت Jonathan Swift وسيلةً لهجاء فساد مجتمع وسياسة أوائل القرن الثامن عشر. شهد العام 1711 ولادة أدب خيالي آخر: جون بول John Bull، وهو تجسيد لكل رجل بريطاني. اكتسبت هذه الشخصية حياة خاصة بها، وسرعان ما اعتُبرت كأداة جدلية يمكن نشرها ضد مجموعة من الموضوعات المختلفة، واستُخدمت لتصوير المواطن البريطاني على أنه مضطهد بسبب ثقل النظام الفاسد الذي فرَض عليه ضرائب مفرطة وقمَعه، وأيضًا كمثال على الشخص الصادق البسيط الذي يمكن أن يغضب من الفساد[61]. وفي هجاء مصوَّر تلو الآخر، جسَّد جون بول أيضًا مزايا الصدق الساذج والمصلحة العامة والمساءلة حتى لو كان (أو ربما بسبب أنه) نادرًا ما يمارس السلطة شخصيًّا[62].

ساعدت هذه الشخصية المثالية الفاضلة والوطنية والمناهضة للفساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في خلق فكرة عن بريطانيا كمكان يعارض الفساد ويكرهه. عندما عمد إدموند بيرك Edmund Burke إلى مهاجمة هاستينغز Hastings في العام 1788، ادعى أن الأمة البريطانية ستتخلى عن نظامه الفاسد لأنه، «إذا كان هناك أي شيء يميز هذه الأمة على غيرها بوضوح، فهو الكرامة المرتبطة بمناصبها، يعني هذا أن هناك قليلًا من الفساد في نفوسهم؛

بحيث إن من يُقيم، في أي جزء من هذه السياقات، نظامًا للفساد، ويحاول تبريره على أساس المنفعة، فهذا الرجل يُلطِّخ، ليس فقط الطبيعة العامة للمنصب وسماته، بل يلطخ المجد الفريد والمميز لهذا البلد»[63].

لطالما عُززت فكرة «الطهر» البريطاني بالإصلاح الديني البروتستانتي، حيث نظر البريطانيون إلى أنفسهم على أنهم تخلصوا من فساد الكنيسة الكاثوليكية واستوعبوا مزايا الضمير ونكران الذات وضبط النفس. على الصعيد المحلي، يمكن أن تساعد مثل هذه التمثيلات في مكافحة الفساد. ومع ذلك، فعلى صعيد الإمبراطورية، فقد أضافت ثِقلًا لفكرة أن البريطانيين كانوا متفوقين على الأجناس التي وجدوا لأنفسهم سلطانًا عليها. في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بدأت فكرة اعتبار السكان الأصليين للمستعمرات شعوبًا فاسدة في حاجة إلى التمدُّن وإلى قيود، تكتسب زخْمًا أكثر من أي وقت مضى، وهو خيال لم يبرِّر وجود الإمبراطورية فحسب، بل شرعن توسعها[64]. كانت مكافحة الفساد، إذن، وسيلة البريطانيين لتصوُّر أنفسهم والأمة، أي وسيلةً لبناء قصة سردية حول هويتهم وماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

الاستنتاجات

أدت مكافحة الفساد دورًا كبيرًا في تحديد ماهية الفساد. خلال فترة ما قبل الحداثة، اتخذت مكافحة الفساد عديدًا من الأشكال المختلفة، كمهاجمة العصيان الديني، ومحاولات متصورة (من قِبل التاج أو الحزبيين) للإخلال بالتوازن وتقويض الدستور، واختلاس المال العام، وبيع المناصب، وإساءة استخدام منظومة العدالة، والنهب غير المشروع من المشاريع الإمبريالية، والفجور الجنسي، وحتى نشر الأفكار والمعتقدات المُفسدة. وهكذا ساعدت مكافحة الفساد على تحديد طبيعة الفساد الديني والسياسي والاقتصادي والإمبراطوري والجنسي والقانوني والثقافي. رُبطت مكافحة الفساد والفساد معًا في عملية تركيبية دائمة التطور. من بين الأسباب التي تجعل نشطاء مكافحة الفساد المعاصرين يجدون صعوبة بالغة في الاتفاق على تعريف مشترك للفساد ليس فقط أن الفساد كان دائمًا مصطلحًا متعدد المسارات وازدرائيًّا، بل أيضًا لأن مكافحة الفساد كانت

دائمًا تتطور بدورها وتخلق نزاعات وجدالات محتدمة حول الحدود بين السلوك المشروع وغير المشروع. من الفضائح والحملات والنزاعات، التي تكررت مرارًا وتكرارًا على مدار فترة طويلة من الزمن، ظهرت توقعات مُعادٌ تشكيلها قليلًا بين الناس والدولة على حد سواء، بالإضافة إلى قواعد جديدة أو أشد صرامة أدت بدورها إلى زيادة دور مكافحة الفساد في مراقبتها.

ولكن بغض النظر عن عدد الانتصارات الصغيرة التي تحققت، فإن مكافحة الفساد لا يمكن أن تصل إلى نهايتها أبدًا. يعرض الشكل (1-12) رسما هجائيًّا من العام 1784 يُظهر تشارلز جيمس فوكس Charles James Fox، أحد قادة حزب الأحرار، والذي كان في بعض الأحيان ناشطًا قويًّا في مكافحة الفساد (على



الشكل (1-12): «بطل الشعب» يقطع أحد رؤوس الهيدرا (العُدار) hydra، والموسوم بـ «الفساد»، لكن رأسًا جديدًا سينمو. المصدر:

Thomas Rowlandson, the Champion of the People (1784) © Trustees of the British Museum.

رغم اعتباره تجسيدًا للفساد في بعض الأحيان أيضًا)، وقد قطع رأسًا، وُسم بالفساد، من جسد حية العُدار[65]. كثيراً ما كان الفساد يُصور في رسوم الهجاء المصورة كعدار متعددة الرؤوس، والتي كانت تنمو لها رؤوس جديدة بمجرد جزِّ القديمة. مثلت العدار إشارة إلى الأساطير الكلاسيكية؛ لكنها استندت أيضًا إلى القصة التوراتية المستوحاة من الوحش ذي الرؤوس السبعة، والذي – الأمر الذي يحمل أهمية كبيرة بالنسبة إلى البريطانيين البروتستانت - حمل عاهرة بابل، وهو الاسم الذي يُطلق غالبًا على الكنيسة الكاثوليكية[66]. اعتبارًا من القرن السادس عشر فصاعدًا، إذن، وجد البريطانيون أنفسهم عالقين في معركة ضد الفساد في الكنيسة والدولة. في ذلك الصراع ساعدت قوى مكافحة الفساد في تعريف «الانتهاك» الذي كانوا يهاجمونه.

شكر وتقدير

أنا ممتنٌ جدًّا للمشاركين في المؤتمر ولمارك فيليب Mark Philip على تعليقاتهم.

13

بناء الدولة وإرساء سيادة القانون ومكافحة الفساد في الدنمارك (1660 - 1900)

ميتي فريسك ينسن

في العام 1660 تمكن الملك الدنماركي فريدريك الثالث Frederik III من إدخال أقصى أشكال الحكم المُطلق absolutist rule في كل أوروبا. أثبت هذا النوع من الحكومة، الذي مورس في أشكال مختلفة على مر القرون، ديمومته على نحو ملحوظ واستمر حتى تطبيق دستور ليبرالي في العام 1849. عجَّل الحكم المطلق تنفيذَ عدد من الإصلاحات الإدارية من أجل توطيد السلطة للملك في المقام الأول، لكنه على مر السنين أنشأ دولة قوية للغاية ذات تركيز قوي على إرساء سيادة القانون، وكذلك على تدريب الموظفين المدنيين الموالين للتاج والدولة. مثَّلت هذه التطورات جزءًا مما يمكن اعتباره مقدمة لعدد كبير من الآليات

«يمكن وصفُ الحكم المطلق الدنماركي المبكر بأنه استبداد منظم»

والممارسات الجديدة لمكافحة الفساد في دولة الدنمارك Denmark بعد العام 1660. في البداية لم تكن هذه العملية جزءًا من سياق واعٍ متعلق بمكافحة الفساد - كان الهدف الأساسي للملوك الدنماركيين بدلًا من ذلك هو تعزيز حكمهم. وفقًا لذلك يمكن اعتبار تأثير هذا التطور من حيث مكافحة الفساد نتيجة ثانوية، أو حتى غير مقصودة، وإن كانت ذات قيمة كبيرة. كما يجادل عديد من مؤلفي هذا الكتاب، فإن تعميق الفجوة بين المجالين العام والخاص داخل أوروبا وخارجها كان ماضيًا في طريقه بالفعل قبل منتصف القرن التاسع عشر. كانت هذه هي الحال في الدنمارك أيضًا، حيث حوكم الموظفون المدنيون بتهمة التزوير أو الاختلاس أو تلقي الرشوة. في العام 1824، على سبيل المثال، وصف أحد كبار البيروقراطيين في الإدارة الملكية الدنماركية «وباء الاختلاس» الشديد بين موظفي الخدمة المدنية على المستويين المحلي والإقليمي. في ذلك الوقت لم يكن هناك شك في أن هذه ليست ممارسة مقبولة لموظفي الخدمة المدنية.

يستند هذا الفصل إلى النتائج الرئيسة لدراسة تجريبية كبيرة حول تاريخ الفساد في الدنمارك ما بين العامين 1800 و1866، فيتوسع في شرحه ويناقش كيف أصبحت الدنمارك «أفضل أداءً» في الوقت الحاضر من حيث انخفاض مستويات الفساد المتصورة[1]. يجادل الفصل بأن مزيجًا معقدًا من العناصر قد اتسم بأهمية خاصة في تطوير آليات مكافحة الفساد في الدنمارك: وهي إرساء سيادة القانون؛ والتركيز على ولاء الموظفين الملكيين؛ واستخدام العرائض لإبلاغ الملك بأداء الموظفين الملكيين؛ وفكرة عامة متزايدة بأن الفساد كان جريمة خطيرة وخطيئة. لقد تحققت هذه التغيرات تدريجيًّا كجزء من عملية بناء الدولة في الدنمارك، خاصة بعد تطبيق نظام الحكم المطلق في العام 1660. كانت تلك أيضًا هي اللحظة التي شهدت الإرهاصات الأولى لما يمكن تفسيره على أنه تصور أكثر حداثة للفساد، في ظل قوانين تجرِّم بوضوحٍ مخالفات مثل الرشوة والاحتيال والاختلاس، من قِبل الموظفين الملكيين على وجه الخصوص. وعلى رغم غياب تعريف قانوني رسمي للفساد في ذلك الوقت، سنشير إلى هذا التشريع وتفسيره وتطبيقه في المحاكم وداخل الإدارة الدنماركية عند مناقشة جرائم الفساد في هذا الفصل. تكشف تصرفات الموظفين الملكيين الموصوفة في مجموعة القوانين هذه عما عُرِّف على أنه إجرامي وغير مقبول أخلاقيًّا - وظلت هذه القوانين سارية من دون تغيير يُذكَر حتى أربعينيات القرن التاسع عشر.

فكرة الفساد وتجريمه

كانت نهاية القرن السابع عشر، من نواحٍ كثيرة، فترةً من الإصلاحات في إدارة الدولة الدنماركية، وفي المملكة على نطاق أوسع. في العام 1661 أنشأ الملك الدنماركي لجنة لمراجعة التشريعات الحالية وإزالة ما لا يتماشى مع الحكم المطلق. نتج عن عمل اللجنة صدورُ القانون الدنماركي للعام 1683، الذي أعاد تعريف الدنمارك ككيان قانوني. عملت المدونة على تحديث وتوحيد قوانين المقاطعات السابقة، وأدخلت - إلى حد كبير - مبدأ المساواة أمام القانون. ساعد هذا التجميع لمعظم قوانين البلاد في مدوَّنة قانونية واحدة على خلق أساس جديد لإنفاذ سيادة القانون[2]. في نهاية القرن السابع عشر أُدخِل مزيد من الإصلاحات لتقليل احتمالات النشاط الإجرامي بين الموظفين الملكيين. وقد طُبِّق عدد من القوانين التي تنظم واجبات الموظفين المدنيين، وفُرِضت عقوبات قاسية، مثل السجن مدى الحياة وفقدان المنصب في عدد من الجرائم، بهدف التقليل إلى أدنى حدٍّ من الاستغلال في إدارة الدولة. وطُبِّق أول حظر صريح على الرشوة وقبول الموظفين الملكيين للهدايا في العام 1676، بموجب تشريع عُمِد إلى تجديد صلاحيته وتمديده في العام 1700[3]. وبموجب قانون العام 1676 حُظر تقديم أو تلقي الرشوة، ومنح مكافأة لمن يُبلغ عن تلك الجريمة. شمل هذا القانون كلًّا من رجال الدين والمسؤولين المدنيين والعسكريين.

طوال القرن الثامن عشر عُزِّز حظر الرشوة، واستُهدِفت مجموعات محددة من المسؤولين، كموظفي الجمارك على سبيل المثال. في القانون الدنماركي للعام 1683 والتشريعات اللاحقة له، وُصفت معايير الواجبات الرسمية أيضًا: أُدرِج التزوير من قِبل موظفي الخدمة المدنية وفُرض عليه حظر واضح. وكذلك كان الاختلاس يُعتبر بمنزلة سرقة من التاج. كما أصدر الملك قانونًا يحدِّد وينظم عقوبة الاحتيال والاختلاس في أثناء تقلُّد المناصب في العام 1690. كان الحكم هو الأشغالَ الشاقة مدى الحياة ما لم تُسدَّد الأموال إلى خزانة الملك[4]. وكذلك حدد القانون الدنماركي المتطلبات من القضاة في منظومة المحاكم. فلكي يُعيَّنوا كقضاة، يجب ألا يكونوا سيئي السمعة uberygtede وأن يكونوا أقوياء vederhaftige - أي أنه لم يُدانوا بأي عمل يعتبره عامة الناس غير شريف[5]. كان عليهم أيضًا أن يمتلكوا ثروة خاصة كافية للوفاء بالتزاماتهم المالية. ربما وُضع هذا المطلب للتقليل إلى أدنى حدٍّ من خطر إغرائهم بالرشا أو الاختلاس[6].

المجال التاريخي للدنمارك

تتمتع الدنمارك، التي تُعد اليوم من أقدم الحكومات الملكية في العالم، بتاريخ طويل من حيث بناء الدولة، حيث شهدت عديد من التغيرات الرئيسة فيما يتعلق بجغرافيتها ونوع سيطرة الدولة. على مدار ثلاثة قرون تقريبًا، من أوائل القرن السادس عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، شملت المملكة جغرافيًّا النرويج وأيسلندا وجُزر فارو وغرينلاند وعددًا من المستعمرات في جزر الهند الغربية وغرب أفريقيا والهند. في العام 1814، تقلصت مساحة الإمبراطورية الدنماركية السابقة بسبب فقدها للنرويج خلال الحروب النابليونية، تاركة الدولة الدنماركية كدولة صغيرة في السياق الأوروبي[7].

أدت حركة الإصلاح اللوثري Lutheran Reformation للعام 1536 دورًا حاسمًا في تطوير البلد لمؤسسات الحكومة المركزية وفي تنظيم المجتمع برمته. بعد الإصلاح أصبح الملك الدنماركي يمثل الرئيس العَلماني لجميع الكنائس، والتي تحولت تدريجًا إلى كنيسة دولة ظلت موجودة حتى يومنا هذا. كرئيس للكنيسة تولى الملك والدولة تدريجيًّا مسؤولية رفاهية الناس، والتي كانت تقليديًّا مسؤولية التسلسل الهرمي الكنسي. من منظور بناء الدولة، عمل نموذج الإصلاح من أعلى إلى أسفل على توسيع المهام الإدارية للدولة وتعزيز قدراتها[8]. وإلى جانب دورها المتوسع في ضمان رفاهية شعبها، كانت للملكية الدنماركية طموحات عسكرية أيضًا، وقد أدى هذان العنصران دورًا رئيسًا في العملية الدنماركية لبناء الدولة. خلق التنافسُ المستمر بين الدنمارك والسويد ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ما يسمى «الدولة المالية-العسكرية»[9]. لبناء المؤسسات العسكرية وتمويل الجيش، كانت الدولة في حاجة إلى التمكن من جباية الضرائب عل نحو فعال، ولهذا الغرض كانت هناك حاجة إلى إدارة مدنية. مع بداية القرن الثامن عشر، وعلى الأرجح في أواخر القرن السابع عشر أيضًا، كانت الملكيتان الإسكندنافيتان من أكثر الدول الأوروبية عسكرةً، وقد أدى هذا دورًا حاسمًا في توسع إدارة الدولة[10]. أما الشعب الدنماركي، من الناحية الأخرى، فقد أراد الحصول على مزيد في مقابل الضرائب التي يدفعها.

الفساد في الإدارة الدنماركية خلال القرن التاسع عشر

في بداية القرن التاسع عشر خاضت الدنمارك الحروب النابليونية حليفًا لفرنسا. كانت تكاليف الحرب هائلة، وفي العام 1813، أفلست الدولة الدنماركية وضربت البلادَ أزمةٌ

اقتصادية حادة استمرت حتى العام 1830. خلال هذه الفترة، حدثت زيادة في عدد الملاحقات القضائية لموظفي الخدمة المدنية المتهمين بالفساد، وخاصة على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي، وكذلك في الإدارة المركزية. تُظهر دراسةٌ لعدد كبير من القضايا المرفوعة ضد موظفي الخدمة المدنية المفصولين ما بين العامين 1800 و1866 أنه ما بين العامين 1811 و1830 زاد عدد المسؤولين المُدانين بجرائم الفساد والذين حُكم عليهم بالسجن[11]. من الصعب أن نحدد بدقةٍ ما إذا كان هذا الاتجاه يمثل زيادة فعلية في عدد موظفي الخدمة المدنية المتورطين في أعمال فساد، أو أن المراقبة الأوثق لموظفي الخدمة المدنية من قِبل التاج هي ما أدى إلى زيادة عدد القضايا التي نظرتها المحاكم، ولكن كما توضح عدة فصول من هذا الكتاب (انظر بنحو خاص فصولَ أندريه فيتوريا وجون واتس ومارك نايتس)، فقد أفضت الحرب والأزمة السياسية على وجه الخصوص إلى حملات لمكافحة الفساد. على أي حال، وكما أشرنا إليه بالفعل، اعتُبر الوضع في هذا الوقت من قِبل مسؤول كبير واحد على الأقل في العام 1824 «وباءَ اختلاس» حقيقيًّا، مما يشير إلى أن الزيادة في عدد حالات سوء التصرف كان يُنظر إليها على الأقل على أنها أمر شديد الخطورة[12]. وقد أعقب هذا التطورَ انخفاضٌ في سوء السلوك بين موظفي الخدمة المدنية، بحيث وصلت بحلول العام 1860 إلى مستوى منخفض للغاية من الفساد: وهو مستوى ظل ثابتًا إلى حد ما منذ ذلك الحين.

يُظهر الفحص الدقيق للقضايا المنظورة أمام المحاكم أن الغالبية العظمى من الادعاءات كانت متعلقة بالاختلاس. يرجع جزء من السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية في موظفي الخدمة المدنية؛ لقد أدى التضخم إلى تآكل قيمة الرواتب، في حين أن انخفاض النشاط في المجتمع كان يعني انخفاض أجور المسؤولين، الذين كانت رواتبهم تموَّل جزئيًّا بما يسمى سبورتلر sportler، وهو نوع من العمولة. في هذه الحالة بدأ عديد من المسؤولين في «اقتراض» الأموال التي كانت في حوزتهم بحكم مناصبهم. سُمح للمسؤولين الملكيين بالاقتراض من الأموال العامة وكانوا يضطرون إلى تسديد القروض عند إجراء تدقيق. كان عدم قدرتهم على الاضطلاع بذلك يُعتبَر جريمة فساد، وقد أُخِذت على محمل الجد من قبل الملك وكبار قيادات منظومته البيروقراطية؛ ومع ذلك فإن حقيقة أن هذه الممارسة لا تزال قائمة تشير إلى أنه لم يكن هناك فصل واضح بين المجالين العام والخاص في هذه المرحلة[13].

كانت هناك أسباب وجيهة لاتخاذ إجراءات صارمة ضد هذه الممارسات. وكما ذكرنا سابقًا، شهدت الدنمارك أيضًا في هذه الفترة أكبر خسارة للأراضي في تاريخها، مع انتقال تبعية النرويج إلى السويد في العام 1814. كان مستقبل الدولة على المحك في أثناء الحروب النابليونية، كما أن الحكم المطلق الدنماركي كان مُهدَّدًا بدوره لأن دولًا أوروبية أخرى شهدت ثورات وطبقت دساتير ليبرالية، كما حدث في النرويج في مايو 1814. كانت الثورة الفرنسية لا تزال جديدة في أذهان الناس، وأدرك المفكرون الدنماركيون مفاهيم الليبرالية والديموقراطية بنحو متزايد، في حين أن غالبية السكان كانوا يعانون أزمةً صعبة اقتصاديًّا.

كان لدى الملك الدنماركي فريدريك السادس Frederik VI، وأقرب مستشاريه، كل الأسباب للخوف من اندلاع ثورة، ومن المرجح أن الفساد بين موظفي الخدمة المدنية التابعين للملك شكل تهديدًا للحكم المطلق. من المفترض أن الزيادة في سوء السلوكيات الإدارية والاقتصادية بين موظفي الخدمة المدنية قد لفتت انتباه التاج باعتبارها أمرًا لا بد من معالجته ومعاقبته إذا أراد الملك أن يحافظ على سلطته المطلقة. هذا هو أحد الأسباب المهمة التي جعلت التاج يمثل هذا الثبات في إدانته للفساد. إلى جانب هذا فقد تنامت بين الناس الفكرة العامة بأن سوء التصرُّف الرسمي لموظفي الخدمة المدنية كان أمرًا خاطئًا من الناحية الأخلاقية، وأنه جريمة خطيرة.

عند اكتشاف الفساد كان الموظف المدني يوقَف عن العمل عادة في أثناء التحقيق في قضيته بدقة قبل تقديمه إلى المحاكمة. لو لم تكن هذه هي الحال، ولو كان الملك قرر أن يعفو عن موظفي الخدمة المدنية الفاسدين (وهو ما كان يمكنه فعله باعتباره ملكًا مطلقًا)، لأدى هذا إلى ثقافة إدارية كان الاختلاس فيها أمرًا روتينيًّا. بدلًا من ذلك حدث العكس تمامًا، وهو ما قد يمثل أحد العناصر المهمة في تاريخ مكافحة الفساد في الدنمارك خلال القرن التاسع عشر.

كان الاستنتاج الرئيس الآخر من البحث هو أن حالات الرشوة كانت نادرة: فمعظم الجرائم كانت متعلقة بالاختلاس. يبدو أنه مع بداية القرن التاسع عشر، لم تعد الرشوة شكلًا شائعًا من أشكال الفساد في البيروقراطية الدنماركية. قد يكون أحد تفسيرات ذلك هو أن الإطار القانوني والإداري الذي وُضِع لموظفي الخدمة المدنية في العقود التي تلت العام 1660 قد قلل، على مر السنين، من لجوء موظفي الخدمة المدنية إلى الرشوة.

لو كانت الرشوة بين مسؤولي التاج أكثر شيوعًا في بداية القرن التاسع عشر، لاختلف الطريق إلى الحد من الفساد عن المسار الذي اتُّبِع لمنع الاختلاس. في حالة الاختلاس يمكن معالجة المشكلات التي اكتُشفت بين العامين 1811 و1830 بإيقاف وإدانة الموظف المدني المحدَّد الذي سرق من الأموال العامة التي أنيطت به إدارتُها. ومن الناحية الأخرى كان من شأن نظام إداري متطور جيدًا للرشا أن يكتنف عددًا كبيرًا من الأشخاص، مما استلزم اتباع نهج مختلف. وعلى رغم أن الإدانة المستمرة لسوء الإدارة من قِبل موظفي الخدمة المدنية، في بداية القرن التاسع عشر، قد بعثت على الأرجح برسالة قوية للتصرف وفقًا للقانون، فإن هذه الملاحقات القضائية تلاها أيضًا عدد من الإصلاحات القانونية والإدارية. من المرجح أن هذه الجهود مجتمعةً قد ساهمت بنحو حاسم في تقليل المستوى العام للفساد البيروقراطي بحلول منتصف القرن التاسع عشر، وهو ما يمكن استنتاجه من تحليل المواد الأرشيفية الدنماركية. ومع ذلك فهذا لا يفسر السبب في أن مستويات الرشوة كانت منخفضة نسبيًّا بحلول بداية القرن التاسع عشر. ما نوع القواعد وما التاريخ الإداري والقانوني وما القيم الأخلاقية العامة وتصورات الفساد التي ساهمت في هذا التطور؟

إدخال الحكم المطلق وتأثيره في مكافحة الفساد

تألف المجتمع الدنماركي في عصر الحداثة المبكرة من مجموعة صغيرة إلى حد ما من النبلاء الذين امتلكوا مساحات شاسعة من الأراضي، ومن الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية، وطبقة كبيرة من الفلاحين. مُنح النبلاء امتيازات من التاج، بما في ذلك الإعفاء من الضرائب والحق في امتلاك الأراضي، والقنص وصيد الأسماك، مما مكنهم من جمع ثروات كبيرة. حتى بداية الحكم المطلق في العام 1660، شغل النبلاء غالبية المناصب في الإدارات المركزية والمحلية، مما أعطاهم تأثيرًا كبيرًا في تعاملات التاج الدنماركي[14]. في القرنين السادس عشر والسابع عشر، نشبت عدة حروب بين الدنمارك والسويد، وفي العام 1658، اضطرت المملكة الدنماركية إلى التنازل إلى السويد عن جميع مقاطعات سكانيا Scanian provinces الواقعة شرق أوريسوند Oresund. من بين الأراضي المفقودة، هناك ثلاث مقاطعات كبيرة في الجزء الجنوبي من السويد الحديثة، مما يعني أن المملكة الدنماركية-النرويجية فقدت السيطرة على مداخل بحر البلطيق، وتركت

العاصمة كوبنهاغن مكشوفة على الحدود الشرقية الجديدة. كان الطموح السويدي المستمر لدحر عدوهم الأكبر بالكامل قريبًا جدًا من التحقق في هذه المرحلة[15].

في الدنمارك أدت الهزيمة العسكرية في العام 1658 والانهيار الاقتصادي الذي تلاها، والذي بلغ بالدولة حدَّ الإفلاس، إلى أزمة سياسية في العام 1660، مما أجبر النبلاء على نقل بعض سلطتهم وامتيازاتهم إلى الملك. بعد انقلاب عسكري، والاعتماد على الدعم القوي من البرجوازية وممتلكات الكنيسة، نودي بالملك فريدريك الثالث Frederick III (حكم ما بين العامين 1648 و1670) كعاهل بالوراثة في العام 1660. أما قانون الملك، الذي وُقِّع في العام 1665، فقد منحه سلطة مطلقة وغير مقيدة؛ باعتبار أن مهمته الرئيسة هي الحفاظ على وحدة المملكة والحفاظ على الدين المسيحي وفقًا لإقرار أوغسبورغ اللوثري Lutheran Confession of Augsburg. امتلك الملك سلطة عليا وصلاحية إصدار القوانين والمراسيم وفقًا لإرادته وحُسن نيته[16].

من أجل تعزيز هذا التفوق المطلق الجديد، سعى الملوك الدنماركيون إلى حرمان النبلاء من قوتهم السياسية السابقة. في السنوات التي تلت العام 1660، قُلِّلت الفروق في المراتب إلى أدنى حد، واعتُبر جميع المواطنين على قدم المساواة في عهد الملك المطلق. وفي الوقت نفسه أُلغِي احتكار الطبقة الأرستقراطية ملكيةَ الأراضي والمناصب العليا في الإدارة المدنية للملك وفي الخدمة العسكرية. وعلى رغم أن النبلاء أصحاب الضياع الخاصة في الريف الدنماركي حافظوا على جزء كبير من المسؤولية فيما يتعلق بالإدارة العامة وتحصيل الضرائب من المستأجرين، فإن تأثيرهم الكلي في شؤون الدولة قد انخفض إلى حد كبير.

عنت هذه التغيرات الجذرية أن الحكم المطلق في الدنمارك قد مهد الطريق بفعالية لاتباع الجدارة في تعيين الموظفين المدنيين، وأدى أيضًا إلى قدر أكبر من المساواة الاجتماعية[17]. أعادت الحكومة الملكية تنظيم نفسها وإدارتها بطريقة هرمية للغاية، تتمحور حول الملك وتقوم على سيادة القانون. بموجب قانون الملك للعام 1665، كان للملك الحق المطلق في تعيين وإقالة جميع المسؤولين الملكيين.

بالتدريج فقدت الطبقة الأرستقراطية مكانتها في الخدمة المدنية واستُعيض عنها بمجموعة جديدة من البيروقراطيين البرجوازيين. وبحلول بداية القرن التاسع عشر، كان 10 في المائة فقط من الموظفين الملكيين من ذوي الخلفيات الأرستقراطية، وكان هؤلاء

الأفراد يشغلون مناصب رفيعة في السلك الديبلوماسي[18]. كان الأساس المنطقي لذلك من وجهة نظر التاج أن موظفي الخدمة المدنية من غير ذوي الأصول الأرستقراطية سيكونون أقرب احتمالاً للولاء للملك. لم تكن لديهم أجندات سياسية خاصة بالقدر نفسه الذي كان عليه النبلاء، وكانوا يعتمدون عمومًا على دخولهم من المنصب.

شملت هذه التغيرات الإدارية إنشاء منصب جديد: المراقب العام المالي Generalfiskal، الذي صُمِّم لتعزيز سيطرة الملك على إدارته. كان هذا المسؤول رفيع المستوى كبير المدعين العامين للملك وكان يتحمل مسؤولية خاصة عن التحقيق والاستئناف ضد أي مسؤول ملكي يسيء استغلال منصبه. شملت مهامه المحورية الأخرى استرداد المتأخرات الضريبية وحماية مصالح الملك بوجه عام، على سبيل المثال عن طريق بدء الملاحقات القضائية في القضايا التي تنطوي على جرائم تتعلق بجلالته وبالدولة[19].

استفادت الأجيال الأولى من الملوك بعد العام 1660 من حقوقهم غير المقيدة في التعيين لتغيير سلك المسؤولين الملكيين وإنشاء إدارة مرتبطة بالملك شخصيًّا. في السنوات الأولى من الحكم المطلق، كان لا يزال يُنظر إلى الحصول على منصب ملكي كمكرمة من الملك تجاه شخص يرغب في دعمه. ولكن بالتدريج، وخصوصًا خلال فترة ولاية فريدريك الرابع (1699-1730)، صارت المؤهلات المطلوبة من الموظفين الملكيين من أجل أداء واجباتهم شرطًا أساسيًّا لتعيينهم في المناصب. حل هذا محل الإجراءات غير الرسمية السابقة، حيث كان ضمان النوايا الحسنة أو العلاقات الشخصية كافيًا في عديد من الحالات للحصول على منصب[20]. في الدنمارك لم يكن الموظف الحكومي يمتلك قط منصبه شخصيًّا، وربما أدى هذا دورًا مهمًا في احتواء الفساد. في الفترة القصيرة ما بين العامين 1700-1701، ومرة أخرى ما بين العامين 1715-1716، قرر فريدريك الرابع استخدام حقه في التعيين لتحقيق مكاسب مالية عن طريق بيع المناصب؛ لكن مؤهلات المشترين ظلت أولوية. استُخدم بيع المناصب كوسيلة لتمويل المشاركة الدنماركية في الحرب الشمالية العظمى Great Northern War (1700-1720)، وكذلك بناء مبنى للإدارة المركزية بالقرب من قصر الملك في كوبنهاغن. وبِيع 47 منصبًا في الخزانة و56 منصبًا في المستشارية، أي ما يعادل 6 في المائة من جميع المناصب في كل دائرة. أُوقِفت هذه الطريقة لجمع الأموال بعد العام 1716[21].

في الأساس مثَّل ما حدث في الدنمارك بعد تطبيق الحكم المطلق في العام 1660 خطوةً واعية من قبل التاج لتقليص قوة السلك الجديد من الموظفين الملكيين. كان

من الواضح منذ البداية أن المناصب ستُدار من قِبل الملك المطلق. كانت القوة التي مارسها من هم في السلطة مجرد قرض من التاج. كان من الممكن أن يُفقَد المنصبُ في أي وقت إذا لم يتصرف الموظف المدني وفقًا لقوانين البلد وتعليمات الإدارة[22]. من المؤكد أن التطوير الشامل اعتبارًا من هذه الفترة كان معقدًا ووعِرًا، وأبعد ما يكون عن السلاسة. كانت هناك استثناءات كثيرة لتطبيق سيادة القانون الصارمة في الإدارة، ومن ثم لا تجوز مقارنتها بمتطلبات اليوم من الحكومة الشفافة. ولكن يبدو من الإنصاف القول بأن الخطوات المتعمَّدة التي اتُّخِذت في الدنمارك بعد العام 1660 لإنشاء سلك من البيروقراطيين الموالين للملك والحاصلين على مؤهلات رسمية قد ساهمت على مر السنين في سيادة دولة يحكمها القانون وموظفو خدمة مدنية موالون، أولًا للملك شخصيًّا وثانيًا للدولة.

قَسَم تولِّي المنصب، والعرائض، وحكم الجدارة في ظل الحكم المطلق

حُدِّد جزءٌ من إطار عمل الموظفين الملكيين الجُدُد في قَسَم تولي المنصب oath of office الذي كان يُجدَّد شخصيًّا أمام كل ملك جديد. وبصفة خاصة بالنسبة إلى أول الملوك المطلقين، مثَّل إنشاء فريق من الموظفين المخلصين أولوية رئيسة. ولكي يشغل المنصب، كان على الموظف الملكي أن يحلف رسميًّا قَسَم تولي المنصب والولاء للملك شخصيًّا والذي يَعِد بموجبه أن يؤدي واجباته وفقًا لقوانين الملك وتوجيهاته. نص القَسَم على أن الموظف المدني يجب أن يكون أمينًا، وأن يعمل بجد ودأب، وأن يعزز مصالح الملك في جميع الأوقات، وأن يؤمِّن ثروات الملك[23]. أنشأ القَسَم رابطة الولاء التي يجب ألا يُستهان بها بين الملك المطلق، الذي يحكم بنعمة الله، وبين الموظف. فكما هي الحال مع الأنظمة الملكية الأخرى في أوروبا حتى منتصف القرن الثامن عشر، كان يُعتقَد أن سلطة الملك الدنماركي إلهية، مما منح أداء القسم أعلى درجة من الأهمية وأضفى مكانة عظيمة على المنصب الملكي.

وبالنظر إلى أن الأساس الأيديولوجي للملكية المطلقة قد تغير من حق إلهي إلى عقد اجتماعي، ولأن الإدارة تغيرت من الحكم الملكي إلى الحكم البيروقراطي، فقد ظل القَسَم عَقدًا شخصيًّا بين الملك المطلق وموظفه المدني؛ وهو عمود فقري أخلاقي يتضمن تفاصيل حول أخلاقيات المنصب. في مقابل خدمتهم المخلصة، عمل الملك ومستشاروه

بوعي على تأمين الجاه والمكانة الاجتماعية للموظفين. في العام 1671، اعتُمد قانون للمراتب، والذي سمح للملك بتقدير الخدمة المشرفة والمخلصة بمنح ألقاب شريفة من طبقة النبلاء مع امتيازات مصاحبة لكل من الموظف المدني وأسرته[24]. ساعد ذلك على ترسيخ مبدأ المنصب والمرتبة باعتباره شيئًا يُمنح من قِبل الملك على أساس الجدارة، وليس شيئًا مكتسبًا بحكم الولادة[25]. ساهم كل من رباط الولاء المضمَّن في قَسَم تولي المنصب واستخدام الألقاب والمناصب المرموقة التي تمنح مكانة اجتماعية للخُدام الملكيين في تحسين الإطار التنظيمي للمسؤولين.

تمثَّل التحدي الرئيس لجميع رؤساء الدول في كيفية الحصول على معلومات كافية حول الأداء الفعلي للإدارة. اتبعت الدنمارك عديدًا من الدول الأوروبية الحديثة المبكرة في إنشاء منظومة للعرائض (supplikker). (انظر أيضًا فصول مايكي فان بيركل وأندريه فيتوريا من هذا الكتاب للاطلاع على أمثلة سابقة غير غربية). بموجب القانون الدنماركي للعام 1683، يحق لأيٍّ من رعايا الملك إرسالُ هذه الطلبات أو العرائض[26]. لقد تباينت الموضوعات التي وُجِّه انتباه الملك إليها بهذه الطريقة بدرجة كبيرة، من المشكلات التجارية إلى العائلية: كان من الممكن أن تنطوي على طلبات للحصول على عفو من الملك؛ أو احتجاج أحد المزارعين على تعرضه للمضايقة من قِبل مالك الأرض؛ أو شكاوى عامة من أو حول الموظفين الملكيين، وكذلك اقتراحات لإدخال تغييرات أو تحسينات في الإجراءات الإدارية. طوال القرن الثامن عشر، زاد استخدام العرائض بقدر كبير. ارتفع عدد العرائض التي عالجتها المستشارية الدنماركية من 1.539 في العام 1706 إلى 11.298 بحلول العام 1799[27]. لقد أنشأ هذا مساحة رسمية للتواصل بين الملك وإدارته وبين الشعب، الذي كان في وسعه عرض الرغبات أو الشكاوى حول النظام وإدارته - بمن في ذلك المسؤولون الفاسدون. بعبارات أعم، ساهم ذلك أيضًا في إضفاء الشرعية على نظام الحكم الذي أتيحت فيه الفرصة لرعايا الملك لأن يُسمع صوتهم وأتيحت للملك فرصة لإظهار وتأكيد شرعية حكمه من خلال كونه رحيمًا، ويسهل الوصول إليه، وقادرًا على ضمان القانون والعدالة[28].

يمكن وصفُ الحكم المطلق الدنماركي المبكر بأنه استبداد منظم. كما ذكرنا سابقًا، تعينت على الملوك الدنماركيين مسؤولياتٌ خاصة كقادة عَلمانيين للكنيسة اللوثرية. كانت الدولة إلى حد كبير دولة دينية، وقد أنيطت بالحاكم المطلق مسؤولية جعل

رعاياه مسيحيين صالحين. اعتبارًا من أواخر القرن الثامن عشر، استلهم ملوك الدنمارك وحكوماتهم أفكار عصر التنوير، وقد فُسِّرت السلطة الملكية في الجزء الأخير من تلك الفترة على أنها ملكية مطلقة يتحكم فيها الرأي العام، حيث كان أداء الحكومة يتوافق مع إرادة الشعب إلى حد كبير. عملت الحكومة الملكية لمصلحة الشعب من خلال حفظ القانون والنظام، وأدخلت الإصلاحات التي يريدها الناس تدريجيًّا - والتي كان النظام قادرًا على متابعة نجاحها أو فشلها من خلال منظومة العرائض. منح هذا النوع من التواصل الناس أكثر من مجرد انطباع بأن صوتهم يُسمع[29]. وفي الوقت نفسه فإن فكرة أن الفساد الرسمي كان عملًا إجراميًّا خطيرًا وأنه خطيئة كبرى كانت تُلقَى أيضًا على السكان من خلال كتاب تفسيرات لوثر لفهم الكنيسة، والذي كانت قراءته إلزامية في جميع المدارس الدنماركية بعد العام 1739. كان هذا هو الكتاب الأكثر قراءة على الإطلاق في البلاد خلال القرن الثامن عشر؛ وهي الفترة التي تزايد فيها أيضًا مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة بقدر كبير[30].

بحلول منتصف القرن السابع عشر، كان المسؤولون ذوو الأصول النبيلة قد درسوا في كثير من الأحيان القانونَ أو اللغات أو الفلسفة أو اللاهوت في جامعات أوروبية مختلفة. تلقى آخرون تدريبًا عمليًّا في مكتب موظف مدني حيث كانوا يبدأون بنسخ الرسائل وحفظ الدفاتر؛ ثم يتعلمون الإجراءات الإدارية واللغة الرسمية المستخدمة في وثائق وقوانين المملكة. في جامعة كوبنهاغن، أنشئ اختبار في القانون في العام 1736، وفي الوقت نفسه تقرر أنه لا يمكن لأي مسؤول أن يشغل في المستقبل منصب القاضي من دون الحصول على شهادة رسمية في القانون. كان الهدف من إنشاء كلية الحقوق هو تحسين مهارات المسؤولين في التعامل مع القانون الدنماركي ومعرفتهم به[31]. بالتدريج صار خريجو الحقوق، ومعظمهم من أصل برجوازي، يشغلون المناصب في الإدارة، مما أسهم في إضفاء الطابع المهني على منظومة الخدمة المدنية.

طوال القرن الثامن عشر، تقلَّد فقهاء القانون مناصب الدولة تدريجيًّا، بداية من الإدارة المركزية في كوبنهاغن، ومن ثم انتشروا ببطءٍ إلى معظم المناصب العامة العليا في المقاطعات وتلك المحلية. مع بداية القرن التاسع عشر، كانت الترشيحات الملكية لشغل المناصب الإدارية تعتمد على الجدارة في الأساس، مما أدى إلى تحسين الظروف لبناء دولة يحكمها حكم القانون. بوجه عام تَعزَّز المطلب الرسمي المتمثل في ضرورة

امتلاك الموظفين الملكيين معرفةً رسمية بالقانون، وبحلول العام 1821، صدر قانون جديد جعل من الضروري الحصول على شهادة في القانون من أجل تقلُّد مجموعة واسعة من المناصب الحكومية[32]. عمومًا بعد مرور قرن ونصف على إنشاء الملكية المطلقة، أُدخِل عدد من المواصفات بخصوص مؤهلات الموظفين الملكيين، وأصبح تنظيم ومستوى السيطرة على الموظفين الأفراد أكثر تفصيلًا وشمولية.

وكذلك انصب التركيز على كفاءة الإدارة، والاجتهاد، والمعرفة القانونية والولاء للملك بطريقة أكثر مباشرة مما كانت عليه الحال في السابق. تمثلت الفكرة المحورية في أن موظفي الخدمة المدنية يجب أن يخدموا دولتهم وملكهم بدلًا من مصلحتهم الخاصة. أصبح التوظيف مرتكزًا في المقام الأول على التأهيل الرسمي والجدارة. من المرجح أن هذه التغيُّرات في نظام التعيين، وكذلك في الإعداد القانوني للخُدام الملكيين، قد ساهمت في وضع تعريف أكثر صرامة ودقة للمسؤوليات المهنية وواجبات المنصب، وكذلك في اكتساب أخلاقيات أكثر عمومية للمناصب العامة. ربما كان للجمع متعدد الأوجه بين هذه الإصلاحات الإدارية والقانونية العديدة وبين فكرة أكثر تطورًا عن الفساد كخطيئة تأثيرٌ في انخفاض مستوى الرشوة إلى الحد الذي نجده في بداية القرن التاسع عشر.

تقليص الفساد في الإدارة الدنماركية بعد العام 1660

على رغم المحاولات العديدة التي بُذلت في العقود التي تلت إدخال الحكم المطلق لتعزيز السيطرة على الإدارة، وتحسين المؤهلات الرسمية للموظفين الملكيين، ووضع إطار قانوني لتجريم جرائم الفساد مثل الرشوة والتزوير والاختلاس، فإن الفساد في الإدارة الملكية، بالطبع، لم يُقمَع بكامله. ظهرت واحدة من أبرز قضايا الفساد في التاريخ الدنماركي في العام 1676، قبل وقت قصير من اعتماد القانون الأول الذي يحظر الرشوة على وجه التحديد. شارك فيه سكرتير الغرفة ومستشار الملك فريدريك الثالث، بيتر إس. غريفنفيلد Peter S. Griffenfeld، الذي أدى دورًا مهمًّا في كتابة قانون الملك للعام 1665. أدين غريفنفيلد وسُجن مدى الحياة لتورطه في البيع الممنهج للمناصب المكتبية والعَلمانية، والاختلاس، وإساءة استخدام المنصب، وقبول الرشوة وإهانة الجلالة الملكية[33].

صدر القانون الذي يجرم الرشوة كرد فعل على قضية غريفنفيلد، وهي علامة على أن هذا النوع من السلوك كان يُنظر إليه بوضوح كمشكلة بحلول العام 1676. باستثناء

هذه الحالة وعديد من الحالات الأخرى في بدايات القرن الثامن عشر، لم تكن هناك دراسة منهجية للأنشطة غير القانونية بين موظفي الخدمة المدنية خلال السنوات الأولى من الحكم المطلق. ونتيجة لذلك لا تزال معرفتنا – مع الأسف - قائمة على هذه الحالات المبعثرة حتى نهاية القرن الثامن عشر، مما يجعل من المستحيل تحديد ما إن كان هناك بالفعل فساد واسع النطاق في الدنمارك، أو مجرد تصور لفساد واسع النطاق. وكما هي الحال في معظم الدول الأوروبية الأخرى، فقد أهملت الدراسات التاريخية بوجه عام تاريخَ الفساد وتطور آليات مكافحة الفساد[34]. ولحسن الحظ سنحصل على علم أفضل بكيف كان يُنظر إلى سوء سلوك المسؤولين ومعالجته والتعامل معه ونحن نتقدم إلى القرن التاسع عشر.

في العام 1803، اتُّخذت مبادرةٌ لتعزيز السيطرة على الإدارة المحلية والإقليمية وضمان أن تحدث الممارسات الإدارية وفقًا للقانون وتعليمات موظفي الخدمة المدنية. كُلِّف نائب في السفارة الدنماركية بالسفر عبر المقاطعات لتفقد الإدارة سنويًا. وتضمنت مهام النائب مراجعة تنظيم الإدارة، والتدقيق على السجلات وتوجيه المسؤول المحلي أو الإقليمي في حالة وجود أخطاء أو سهو. استمر هذا النظام حتى العام 1807، عندما عُلِّق بسبب الحرب. في العام 1819 أعيدت عمليات التفتيش المنتظمة هذه بعد أن تلقت المستشارية الدنماركية عددًا كبيرًا من الشكاوى حول سوء سلوك موظفي الخدمة المدنية، والتي رفعها الجمهور إلى الملك. وبين العامين 1819 و1830، أُرسِل عديد من كبار المسؤولين من الإدارة المركزية وقضاة من المحكمة العليا إلى مناطق مختلفة من البلاد لمراجعة الإدارة، وخاصة دفاتر حسابات المسؤولين[35].

تعني هذه الرقابة المتزايدة أن احتمال اكتشاف الفساد قد تزايد بقدر كبير، وأنه خلال هذه الجولات الرسمية للتفتيش اكتُشِفت الأنشطة الاحتيالية لعديد من موظفي الخدمة المدنية. وتماشيًا مع رغبة التاج في معاقبة سوء الإدارة لُوحِق المسؤولون الفاسدون، وفي كثير من الحالات صدرت في حقهم أحكام بالسجن. ربما أدت هذه الرقابة دورًا رئيسًا في تغيير الوضع. في بلد صغير إلى حد ما مثل الدنمارك، كان من الممكن أن تنتشر أخبار نهج التاج تجاه الفساد البيروقراطي بسرعة بين موظفي الخدمة المدنية وعموم السكان (على رغم أن الصحافة لم تكن حرة حتى نهاية الحكم المطلق في العام 1849، ولم يكن ممكنًا انتقادُ الملك علنًا). وبالنظر إلى أن موظفي الخدمة المدنية كانوا

تحت المسؤولية المباشرة للملك، فإن أي نقد للإدارة يمكن تصوره كنقص، أو يتعلق بنقص، في قدرات صاحب الذات الملكية. وبطبيعة الحال، يتناقض هذا التصور مع نمط الحكم الاستبدادي، كما يمكن لسوء استعمال الوظيفة malfeasance أن يسبب استياء من الملك وحكمه.

في التقارير التي رفعها المندوبون الذين سافروا عبر المناطق لمراقبة الإدارة، كان أحد الاستنتاجات الواضحة هو أن الإجراءات القياسية للرقابة، وعمليات التدقيق، والمحاسبة عمومًا، كانت قديمة وغير منظمة وغير فعالة. دفع ذلك الملك في العام 1824 إلى تعيين لجنة من كبار المسؤولين لإعداد مجموعة جديدة من القوانين لتنظيم محاسبة الدولة. أبرز يوناس كولين Jonas Collin، أحد أبرز أعضاء هذه اللجنة، المراجعة البطيئة وغير الفعالة باعتبارها السبب الرئيس وراء عديد من حالات الاختلاس التي ارتكبها موظفو الخدمة المدنية في ذلك الوقت. استمرت اللجنة في العمل حتى العام 1835 وأصدرت توصية أدت إلى اعتماد قانون جديد لإدارة الحسابات العامة في العام 1841[36]. أدخل هذا القانون طرقًا أكثر تفصيلًا لمسك الحسابات، وفرض تخصيص دفاتر حسابات منفصلة للمناصب المستقلة، وتكثيف كبير لعمليات تدقيق الحسابات. والأهم من ذلك أنه من منظور مكافحة الفساد، ألغى القانون أيضًا حقَّ موظفي الخدمة المدنية في الاقتراض من الأموال العامة، وطالب بفصل واضح بين الأموال الخاصة والعامة لموظفي الخدمة المدنية.

بحلول العام 1840 أُدخِل قانون عقوبات عام جديد تضمَّن قانونًا يتعلق بسوء السلوك في أثناء شغل المنصب. وُصفت جرائم مثل الاختلاس والاحتيال والتزوير بتفصيل أكبر بكثير من مدونات القوانين السابقة، وأُدخلت معايير جديدة لفرض العقوبات. في قانون العقوبات السابق كانت هناك عقوبة واحدة تتعلق بالاختلاس، والتي منحت موظف الخدمة المدنية حافزًا بسيطًا للامتناع عن تلك الجريمة: كانت العقوبة هي نفسها بغض النظر عن المبلغ المسروق من الأموال العامة. على سبيل المقارنة صاغ قانونَ العقوبات للعام 1840 واحدٌ من أكفأ المسؤولين الكبار في الفقه القانوني الدنماركي في ذلك الوقت، هو أيه. إس. أورستيد A. S. Ørsted، والذي كان على دراية تامة بالقوانين الجنائية الخاصة باستغلال الوظيفة في الدول الأوروبية الأخرى، والتي ألهمت مسودة القانون الجنائي التي كتبها[37]. نُقِّح قانون العقوبات للعام 1840 في العام 1866، ليشمل

فصلًا مستقلًا يحدد أشكال سوء سلوك الموظفين العموميين بقدر أكبر من التفصيل، كما أُدخِل المبدأ العام لعدم العقاب من دون قانون.

خلال عديد من المحاكمات التي أُجريت بعد العام 1810 والتي أدين فيها موظفو الخدمة المدنية بالفساد، ذُكرت منظومة الرواتب والأجور غير الكافية في دفاعهم. وبحلول بداية القرن التاسع عشر كان هناك راتب ثابت للمناصب الملكية في الإدارة المركزية والمحكمة العليا والمحاكم العليا في المقاطعات. ومع ذلك كان يُدفَع للمسؤولين في إدارة المقاطعات وتلك المحلية في المقام الأول عبر توليفة من مبلغ ثابت صغير ونسبة مئوية معينة من الرسوم والخدمات القانونية (سبورتلر)[38]. على رغم خضوع رسوم الخدمة والرسوم القانونية للتنظيم، فإنها ظلت رسميًّا تمثِّل مصدرًا محتملًا للدخل الإضافي لموظفي الخدمة المدنية. وبحلول خمسينيات القرن التاسع عشر ازدادت الرواتب وأصبح الموظفون المدنيون عمومًا جزءًا من الطبقة المتوسطة ميسورة الحال. في العام 1861 صدر قانون جديد لنظام رواتب موظفي الخدمة المدنية في الدولة، وهو الذي ألغى نظام الرسوم ومنح رواتب ثابتة لجميع فئات المسؤولين. وخلال القرن الثامن عشر، أُضيف عديدٌ من الواجبات الرسمية لموظفي الخدمة المدنية إلى منظومة الرواتب، كما جُمِّعت الوظائف في محاولة لتزويد موظفي الخدمة المدنية بأجور لائقة، بحيث كان معظم الموظفين المدنيين بحلول منتصف القرن التاسع عشر أيضًا معيَّنين بدوام كامل[39].

في السنوات الأولى من الحكم الملكي المطلق اعتُبرت المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية ضربًا من النعم الملكية التي يمكن لموظفي الخدمة المدنية التقدم للحصول عليها عند استقالتهم. في محاولة لحل المشكلة المستمرة المتمثلة في تمويل المعاشات التقاعدية، أُنشئت في العام 1712 منظومةُ معاشات تقاعدية عامة للمسنين المستحقين. ومع ذلك فإن الأموال اللازمة لتمويل منظومة المعاشات التقاعدية لم تكن كافية طوال معظم القرن الثامن عشر. اعتبارًا من أواخر القرن الثامن عشر، صار من الممارسات المعتادة إلى حد ما منح المسؤولين عند استقالتهم معاشًا تقاعديًّا يبلغ نحو ثلثي مبلغ راتبه السابق. أدخل الدستور الدنماركي للعام 1849 حق جميع موظفي الخدمة المدنية في الحصول على معاش تقاعدي عند بلوغهم سنَّ السبعين أو في حالة المرض. وحُدِّدت القواعد التفصيلية لإصلاح التقاعد في قانون صدر في العام 1851، والذي نص أيضًا على أن الحق في المعاش التقاعدي يُمكن أن يُفقَد في حالة سوء السلوك خلال تولي المنصب.

أدى الإصلاح القانوني والإداري في القرن التاسع عشر، بالاقتران مع تصميم الملوك المتعاقبين وكبار مستشاريهم على إدانة سوء سلوك موظفي الخدمة المدنية، إلى تحفيز السلوك السليم بين الموظفين. يرجَّح أن هذا، إلى جانب فكرة ازدادت تطوُّرًا بالتدريج حول الفساد وعديد من الإصلاحات والمبادرات الأخرى بعد العام 1660، قد ساهم في وجود إدارة دنماركية جديدة وغير فاسدة إلى حد ما، والتي توطدت بحلول منتصف القرن التاسع عشر. في هذه المرحلة الزمنية من عملية بناء الدولة في الدنمارك، أُدخِل عديدٌ من العناصر المركزية الأخرى في تحديث هيكلية الدولة. وقد غيَّر الدستور الليبرالي للعام 1849 الحكمَ المطلق إلى ملَكية دستورية، وأنشأ برلمانًا من مجلسين، كما فصل بين السلطات ومنح حرية الصحافة والدين وإنشاء الجمعيات. (ظل الملك يحتفظ بدور رئيس في الحكومة حتى العام 1901، عندما أُدخلت مسؤوليةُ مجلس الوزراء). استكملت الإصلاحات الإدارية والقانونية في النصف الأول من القرن التاسع عشر إطارًا مؤسسيًّا للبيروقراطية التي كانت بالفعل تستند إلى حد كبير - وفقًا لمعايير العصر - إلى القانون والعدالة، والتي خضعت لعملية إضفاء للطابع المهني. وجُرِّمت أشكال سوء استعمال المنصب مثل الرشوة والاحتيال والاختلاس، وصُممت المناصب بحيث لم تكن السلطة التي مارسها الموظفون الحكوميون إلا قرضًا من التاج، وكانت فرصة الطرد من المنصب موجودة في أي وقت. كان المسؤولون الملكيون يُقسِمون يمينَ الولاء أمام الملك، كما تلقوا مع هذا القسَم تحديدًا لمهام وواجبات مناصبهم. أوضح الولاء الذي طالب به الملك موظفيه المدنيين وجودَ تمييز بين مصالحهم كمواطنين عاديين وواجباتهم في مناصبهم. أُولي اهتمام خاص لإنشاء المؤسسات القضائية ولمؤهلات محددة مثل التدريب القانوني الرسمي، الذي أصبح شرطًا لتولي المناصب.

الاستنتاجات

أنشأ الحكم المطلق في الدنمارك، الذي استمر بين العامين 1660 و1849، دولة قوية للغاية، تميزت بسيادة القانون وبخدمة الموظفين الملكيين الموالين للملك. ومنذ نهاية القرن السابع عشر فصاعدًا، جُرِّمت أعمال الرشوة والاحتيال والاختلاس بين الموظفين الملكيين. وأظهرت دراسة أُجريت على الفترة ما بين العامين 1800 و1866 ارتفاعًا في عدد الملاحقات القضائية للموظفين المدنيين لهذه الجرائم في السنوات 1811-1830

والتي انخفضت نحوَ العام 1860، حين انخفض إلى حد ما عددُ الجرائم التي عرَّفتها هذه الدراسة على أنها فساد في الدنمارك. تتعلق الغالبية العظمى من هذه الملاحقات القضائية بالاختلاس. كانت هذه القضايا تؤخذ على محمل الجد من قبل الحاكم المطلق، فكان موظفو الخدمة المدنية يخضعون باستمرار للمحاكمة، حيث حُكم على كثير منهم بالسَّجن مدى الحياة، وهي عقوبة نُفِّذت في كثير من الأحيان.

تُثبت هذه الحالات أن الفجوة بين المجالين العام والخاص لم تكن قد ترسخت بكاملها مع حلول بداية القرن التاسع عشر، لكنها اقتربت من ذلك في غضون الأربعين عامًا التالية. كانت الرشوة نادرة على ما يبدو مع بداية القرن التاسع عشر، كما أن الإطار المؤسسي الشامل الذي أُنشِئ في القرن التالي للعام 1660، جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات المستمرة لتحسين الإدارة، شكَّل أساسًا مهمًا لثقافة إدارية مرتكزة على سيادة القانون، مما قلل في نهاية المطاف من جرائم مثل الرشوة.

اعتمد بناء سلطة الدولة المطلقة على إنشاء تسلسُل هرمي قوي وشامل للدولة، في وجود ملك في القمة كضامن لسيادة القانون ومصدر رحيم للعدالة لرعاياه. لم يكن الملك رئيسًا للدولة فحسب، بل كان أيضًا الزعيم العَلماني للكنيسة اللوثرية للدولة، فعُزِّزت القيم والمؤسسات القائمة على اللوثرية في حكم البلاد. وبهذه الطريقة، كان يُنظر إلى جرائم الفساد التي يرتكبها الموظفون الملكيون بوصفها خطيئة كبرى. هذه العناصر، إلى جانب الإدراك المتزايد بأن الفساد بين موظفي الخدمة المدنية كان غير قانوني وجريمة تستحق العقاب، بدأت تؤثر في مستويات الفساد في منتصف القرن التاسع عشر. كانت بعض الأمور متعفنة في السابق في مملكة الدنمارك، لكن الوضع تغير تدريجيًّا بسبب مجموعة المبادرات والتطورات التي تمثل الجذور التاريخية العميقة لمستويات الفساد التي تُشير التقارير إلى انخفاضها في الدنمارك اليوم.

14

مفارقة «مستوى عالٍ من النزاهة العمومية»: منظور طويل الأجل على التاريخ الهولندي

جيمس كينيدي ورونالد كروزي

تُصنَّف هولندا باستمرار بين «أنظف» دول العالم. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة تاريخ البلدان التي يبدو أنها كبحت الفساد الذي زُعِم أنه متوطن في الماضي. ومع ذلك فالحالة الهولندية لم تُدرس بعد.

يجادل فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، في معرض تركيزه على مثال بريطانيا العظمى، بأن «الحكومة الخاضعة للمساءلة» كانت مصحوبة «بدولة قوية» و«بسيادة القانون»[1] ويضيف مايكل جونستون أن عديدًا من إصلاحات مكافحة الفساد لم تكن مقصودة صراحة، ولكنها

«القصة أكثر تعقيدًا من كونها انتقالاً من جمهورية ظلت فاسدة إلى حدٍّ ما إلى دولة حديثة غير فاسدة»

في كثير من الأحيان «كانت نتائج للتحول الديموقراطي democratization والخلاف السياسي، فقد صممتها مجموعات تسعى إلى حماية نفسها بدلًا من وضع خطط «للحكم الرشيد» في المجتمع ككل». في عمل أحدث له يشدِّد جونستون كذلك على ظهور «دمقرطة عميقة» - أي «عملية مستمرة لبناء قواعد قابلة للتطبيق والمساءلة من خلال جلب مزيد من الأصوات والمصالح إلى عملية الحكم»(2). قبل ذلك بوقت طويل، وفي مقاله المؤثر المنشور في العام 1934، كتب المؤرخ الشهير يوهان هويزينغا Johan Huizinga عن الروح الهولندية المثالية، أن الفساد واسع النطاق في هولندا أصبح مستحيلًا بسبب «المستوى المرتفع من النزاهة العمومية» الذي ميز هذا البلد البرجوازي تمامًا(3).

هذا الفهم الذاتي لهولندا على أنها خالية إلى حد كبير من الفساد، والمناقشة حول «المسارات» المؤدية إلى حكومة أقل فسادًا، يمثلان نقطة انطلاق هذا الفصل حول تاريخ الحالة الهولندية منذ زمن الجمهورية الهولندية إلى الدولة الهولندية الحديثة. نجادل بأن الحالة الهولندية تمثل مفارقة وتختلف عن التاريخ المباشر لبعض البلدان الأخرى التي يُفترَض أنها خالية من الفساد، مثل الدنمارك (انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب، بقلم ميتي فريسك ينسن)(4).

الحد التدريجي من الفساد

يُنظَر إلى هولندا، على نطاق واسع، على أنها بلد كافح الفساد بفعالية في وقت مبكر نسبيًّا، ويُعزَى ذلك في معظمه إلى التطورات طويلة الأجل وليس إلى «انفجار كبير»(*)(5). في العصور الوسطى، شهدت المدن الهولندية انتشارًا نسبيًّا للسلطة بين النبلاء، والطبقة الأرستقراطية في المناطق الحضرية، وجماعات المزارعين والمجموعات الحضرية مثل النقابات. كانت حقوق الملكية الخاصة بهم محمية من قِبل السلطات العامة(6). وقد وضع هذا أساسًا لأن يصبح البلد «أول اقتصاد حديث في العالم» في القرن السادس عشر(7). ناهضت الترتيبات المالية لتشجيع ريادة الأعمال ضد الكسب غير المشروع وغيره

(*) يبدو أن المؤلف هنا أنشأ استعارة مبنية على المصطلح الشهير في علوم نشأة الكون وتطوره، للتفرقة بين تطور ظاهرة ما بطيئا وعلى المدى الطويل (وفقا للفهم الدارويني)، وتطورها فجأة ودفعة واحدة فيما يشبه الانفجار الكبير الذي نجم عنه كوننا (وفق النظرية الطاغية حاليا لدى علماء الكوزمولوجي. [المترجم].

من الممارسات الفاسدة من خلال عمليات المراجعة العامة الدورية لمؤسسات مثل شركة الهند الشرقية المتحدة (United East India Company (VOC. كما أن انتشار التقنيات المحاسبية المتقدمة، مثل مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج، زاد من صعوبة السرقة أو الاحتيال[8]. وأخيراً كانت الإدارة المالية لهولندا تتسم بالكفاءة والثقة العامة المستمرة للدفاع عن الجمهورية ضد القوى العظمى مثل إسبانيا وفرنسا وإنجلترا[9].

لم يكن يترأس الجمهورية ملك – على رغم وجود حاكم عام stadhouder من عائلة أورانج House of Orange فتراتٍ طويلة - فقد تُقُوسمت السلطة والمناصب بين مجموعات وسيطة جديدة (البرجوازيين burghers بدلاً من الطبقة الأرستقراطية أو رجال الدين)[10]. كان هؤلاء البرجوازيون-الإداريون يميلون إلى النظام الجمهوري وإلى «ثقافة براغماتية للمساومة بين المواطنين والسلطات... والتي تهدف إلى حل المشكلات، وتوجيه المصالح والصراعات، والتأهيل الاجتماعي»[11]. عملت ثقافة اللقاءات المكثفة، من المجالس الحكومية العليا إلى هيئات الكنيسة المحلية، على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بقدر أكبر، وكذلك استيعاب المعايير الأخلاقية[12]. كانت لهذه الشبكات منظومة قيم ثابتة، وهي التي دعت إلى التناسق والتناسب بين عامة الشعب[13]. قاومت النخبة الأرستقراطية الهولندية انفتاح النظام، لكنها أبقت الآلية الحكومية تعمل بنحو جيد؛ في الجمهورية كثيراً ما كانت الإدارة الجيدة من خلال التعاون إحدى سمات الحياة في البلدات[14]. عمل التعاون المبني على المصلحة الذاتية بين البرجوازيين لحماية أرباحهم على تقليص إمكانية استخدام السلطات المركزية أو الأفراد الأقوياء لمبالغ كبيرة من الأموال العامة لمصلحتهم الخاصة حصريًّا.

تمتع القضاة الهولنديون schepenen، الذين تعود أصولهم إلى البلدات والمناطق التي ترأسوها، بسمعة طيبة في تحري الحقائق في تطبيقهم للعدالة، حتى لو لم يحصلوا على تعويض مالي مقابل خدماتهم[15]. هناك أيضًا أمثلة عديدة على مسؤولين اتُّهموا علنًا بالفساد عندما وُجد أنهم أفادوا أنفسهم بصورة مبالغ فيها. وقد مارست صحافة الكتيبات الهولندية دورًا في هذا. ففي غياب رقابة مركزية، وَجدتْ طرقًا للنشر في أي عدد من الموضوعات - بما في ذلك الجرائم المالية للسياسيين والإداريين - مما ساعد على الحفاظ على ثقافة «حديثة» للمناقشات المفتوحة وجعل الموظفين المشبوهين في حذر دائم، خشية أن تُقوِّض الفضائح سلطتهم[16]. ربما أدى إعلان المرء لفضيحة ما على

الجمهور بمساعدة الصحافة إلى تدمير معارضيه الفاسدين ظاهريًا، وقد استُخدمت هذه التكتيكات بنحو منتظم[17].

إضافةً إلى ذلك، فقد حورب الفساد من قِبل النيابة العامة؛ وأُخضِع نحو 143 شريفًا (baljuwen) للمحاكمة أمام المحاكم الهولندية في الفترة ما بين العامين 1572 و1810، غالبًا بتهمة الابتزاز[18]. جادلت بحوث علم الاجتماع بأن عمليات إضفاء الصفة المهنية والوظائف البيروقراطية للمناصب قد حدَّت فعليًّا من الفساد[19]. وأثبتت النتائجَ نفسها دراسةٌ أُجريت على السياسة الريفية في منطقة كرومستريخن Cromstrijen (جنوب هولندا). في العام 1731، دفعت أفعالُ أمين المدينة السلطاتِ الهولندية إلى احتجاز القضاة المحليين كرهائن حتى تُدفع الضرائب المحلية. ولمنع التكرار صار اعتماد وتلقين المسؤولين الجدد أكثر وضوحًا من قبل، ومن ثم انخفضت الشكاوى المتعلقة بالإدارة لاحقًا. ازداد طول محاضر اجتماعات المجالس المحلية خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر[20]. ومع ذلك هناك أيضًا فترات افتقرت إلى الملاحقات؛ فعلى عكس نظيره البلجيكي، لم يواجه الفرع القضائي الهولندي في أوائل القرن التاسع عشر أيَّ ملاحقات قضائية بسبب جرائم أو انحطاط أخلاقي[21].

في كل هذا غالبًا ما كان المسؤولون المحليون يأخذون مشاعر السكان المحليين في الاعتبار[22]. وكثيرًا ما كان السكان المحليون يوجهون «عرائض» Rekesten (وهي التماسات مكتوبة تُطالب باتخاذ إجراء حكومي بشأن مسألة معينة أو ظلم بعينه). أدى العيش على مقربة من السكان المحليين والتواصل المتكرر مع الناس إلى جعل مثل هذا الموقف طبيعيًّا وحكيمًا. كان من الممكن أن تندلع في المدن الهولندية أنماط راسخة من التمرد - أي «التقليد الصغير» للثورة الحضرية ضد النخب الحضرية (على عكس «التقليد الكبير» الذي تتمرد فيه المدن ضد حكامها الخارجيين) - مما جعل من الحكمة بالنسبة إلى المسؤولين الهولنديين أن يتجنبوا الاستفزاز الزائد على أي حال[23].

استباقًا لعمل فوكوياما، بتشديده على الحركات الدينية في مكافحة الفساد، يدعي فيليب غورسكي Philip Gorski أن كالفينية Calvinism الكنيسة السائدة في الجمهورية مارست ضغوطًا اعترافية confessional تأديبية على النخب الإدارية لمقاومة الرشوة وأشكال أخرى من المخالفات الشائعة في بلدان مثل فرنسا، وإن كان ذلك من أجل زيادة توطيد سلطتها الأخلاقية[24]. ربما أدت الشكوك البرجوازية-الكالفينية حول تركُّز

القوة إلى دعم هذا الدافع[25]. في مرحلةٍ ما كان المنصب العام، على الأقل في المستويات العليا، مصحوبًا بتوقُّع أن تؤدي جميع أشكال الانحراف الأخلاقي إلى جعل المرشح غيرَ مناسب للمنصب. ومع ذلك فلا ينبغي المبالغة في تقدير دور الدين. إن الزيادة الكبيرة في الدوافع الدينية، التي تجسدت في مبادئ الكنيسة الإنجيلية التي ساعدت على تغيير عادات الشعب البريطاني في أوائل القرن التاسع عشر، لم يكن لها مثيل واضح في هولندا (لدراسة تأثير الإصلاح الديني في مكافحة الفساد في إنجلترا الحديثة، انظر الفصل الثاني عشر بقلم مارك نايتس)[26].

عندما دخلت الجمهورية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة من التدهور الاقتصادي، وأدخل عصر التنوير Enlightenment أفكارًا جديدة حول السياسة، بدأت المناقشات حول الإصلاح بكل جدية. وقد أدت كلٌّ من الاتهامات بالفساد وتصوُّر أن المجتمع الهولندي يعاني تدهورًا أخلاقيًّا دورًا مهمًّا في هذه المناقشات[27]. جاء الدليل الأول بهذا الخصوص في العامين 1747-1748، عندما مثَّل الغزو الفرنسي حافزًا للاحتجاج على النُّخب الدائمة وفرض عودة الحاكم العام في منطقة هولندا بالغة الأهمية. في مدن مثل أمستردام وروتردام، كانت هناك دعوات لدمقرطة الانتخابات وفتح المناصب العامة لمن هم خارج شبكة الأسر الأرستقراطية - وهي احتجاج قوي جعل هولندا الدولة الوحيدة التي شهدت ثورة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر. أصبحت صحافة المتفرجين spectatorial press تنتقد حالة البلاد بنحو متزايد؛ وهي عملية صاحبتها احتجاجات واسعة النطاق ضد جُباة الضرائب، الذين اعتُبر أنهم يبتزون المواطن عن طريق فرض ضرائب جائرة وغير متكافئة. نهب المتظاهرون في عديد من البلدات بيوت جُباة الضرائب، وفي أمستردام استمرت الاضطرابات أكثر من أسبوعين. تواطأ الحاكم العام وليام الرابع William IV مع النخب الأخرى لمنع التحول الديموقراطي المقترح، لكنه أقدم على إصلاح النظام الضريبي، ووضعه تحت سيطرة الولايات ذات السيادة ضمن الجمهورية. فُرضت معاييرُ بيروقراطية جديدة تضمنت مبادئَ توجيهية لجباة الضرائب، وفرضت تحديثَ طرق مسك الدفاتر، وتطلبت الالتزام بساعات عمل منتظمة[28].

اندلع هياج العامة من أجل الإصلاح مرة أخرى في ثمانينيات القرن الثامن عشر، عندما قوضت حرب كارثية مع بريطانيا سلطةَ الحاكم العام، فهاجم الخصوم القدامى للحاكم العام سلطته. كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو بروز حس جديد، والذي بدأ

يتشكَّك في شرعية الرعاية وعدم المساواة القانونية[29]. أدانت الصحافة الوطنية في أوائل ومنتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر النظام باعتباره فاسدًا بسبب تركيزه التعسفي للسلطة في أيدي زمرة الموالين لآل أورانج. بمساعدة ميليشيات المواطنين تمكن الوطنيون من السيطرة على عديد من مدن الجمهورية، لكنهم تعرضوا في العام 1787 لغزو بروسي هدف إلى إعادة الحاكم العام إلى السلطة. وبعد سبع سنوات استعاد الوطنيون السلطة، مدعومين بجيش فرنسي.

فيما يتوافق مع تعليقات ينس إيفو إنغلز حول أوروبا الغربية عمومًا (انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب)، صُوِّر الفساد بين الباتاڤيين(*) كمشكلة سياسية خطيرة، وأسفر عن حملات عنيفة لمكافحة الفساد، وهي صُوِّرت على أنها طوت صفحة الماضي[30]. إن الرعاية، وبيع المناصب، وجعل الضرائب في يدي القطاع الخاص، وغياب الديموقراطية والانفتاح عند اختيار المسؤولين: كلها كانت تسمى بالفساد. في «جمهورية باتاڤيا» Batavian Republic المُنشأة حديثًا (1795-1801)، ألغيت الامتيازات القديمة في موجة من الحماس الديموقراطي الذي انفصل فيه المجال العام بنحو قاطع عن ذلك الخاص[31]. عمدت الدولة الوحدوية - وهي نتاج المتطرفين الديموقراطيين الباتاڤيين - إلى إضعاف هياكل الحكم المحلي التي كانت أساس نظام الرعاية القديم[32]. في العام 1796 أُجريت انتخابات غير مباشرة بواسطة الاقتراع العام للذكور من أجل اختيار أعضاء الجمعية الوطنية، الذين صاغوا أول دستور في التاريخ الهولندي، في العام 1798. وفي وقت لاحق أُدخِل نظام قضائي جديد، وهو المدونة الفرنسية للقانون المدني. تضمن قانون العقوبات الجديد للعام 1804، أول مرة في القانون الهولندي، أقسامًا تتعلق بالرشوة والاختلاس، كما أن التعديلات التي أُجريت عليه في العام 1809 قضت بأن هذه التجاوزات، إذا ارتكبها المسؤولون، تكون أسوأ مما إذا ارتكبها المواطنون العاديون[33]. يعكس هذا حقيقة أن الفساد بدأ يُستخدَم لوصف إساءة الاستخدام الفردية للوظيفة العامة وكذلك الممارسات التي يمكن القضاء عليها إذا طُبِّقت قوانين مكافحة الفساد المناسبة واستُخدمت. في الواقع أُخضِع الموظفون بنحو واضح لمعايير جديدة موحدة؛ أُجرِيت 22 من محاكمات الاختلاس الست والعشرين في الفترة من 1701 إلى 1811 بعد العام 1795 (بالتوازي مع نمط مماثل في الدنمارك، كما

(*) باتاڤي Batavian: نسبة إلى «باتاڤيا»، وهو الاسم القديم لهولندا. [المترجم].

يوضحه فصل فريسك ينسن من هذا الكتاب)، كما شهدت السنوات من 1795 إلى 1811 نصف العدد الإجمالي للقضايا المرفوعة ضد موظفين خلال هذه الفترة الأطول[34]. وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن «تراجع الفساد القديم» في هولندا نحو العام 1800[35].

بعد الهزيمة النهائية لنابليون ما بين العامين 1813-1815، تأسست مملكة الأراضي الواطئة Kingdom of the Netherlands مع ارتقاء وليام الأول (1813-1840)، ابن آخر حاكم عام، وليام الخامس، العرشَ. حافظ وليام الأول على عديد من الإصلاحات الفرنسية - مثل القانون المدني - التي تجرِّم الرشوة. وكذلك ظلت القواعد المتعلقة بسلوك موظفي الخدمة المدنية التي عُمِد إلى تشديدها خلال الفترة الفرنسية مطبقة، حتى (ولو كان ذلك بغرض التفاخر فقط) في المستعمرات (مثل جزيرة جاوة Java). وعلى رغم أن وليام الأول قد تسلم منظومة بيروقراطية استُخدمت للإبلاغ عن كل مسألة مهمة في مملكته وقياسها[36]، فلم تكَد السجلات الحكومية على المستوى المركزي تشير إلى أي نوع من أنواع الفساد خلال عهده، مما يوحي بأنه لم يكن يُعتبَر مشكلة – على رغم أن المحاكمات المتعلقة بالفساد الصغير كانت تُنشَر من حين إلى آخر في الصحافة[37].

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بدأت حركة ليبرالية في انتقاد النظام الملكي، مطالبةً بإشراف مباشر على المالية العامة للحكومة عندما اكتُشف أن السياسات المالية لوليام الأول دفعت البلاد إلى حافة الإفلاس. في العام 1840، خلف وليامَ الأول ابنُه وليام الثاني (1840-1849). وترافق التنازل عن العرش مع إصلاح دستوري فرض مسؤولية وزارية جزئية، وتأثيراً أقوى للبرلمان في المالية (صارت الميزانية تُناقَش كل سنتين بدلاً من كل عشر سنوات) وعُيِّن وزير للمالية ذو توجُّه ليبرالي، هو فلوريس فان هول Floris van Hall. في أربعينيات القرن التاسع عشر أعاد فان هول هيكلة الشؤون المالية للدولة وفصل المصالح المالية الخاصة للملك عن تلك الخاصة بالدولة[38].

استمرت هذه المجموعة الجديدة من الإصلاحات حتى العام 1848، عندما وضع الليبرالي يوهان رودولف ثوربكه Johan Rudolf Thorbecke دستوراً جديداً. وهو كان قد درس بنحو مكثف آثارَ الفترة الفرنسية، وخلص إلى أن إحدى مساهماتها الرئيسة كانت الفصل الرسمي بين المصالح العامة والخاصة - وهو تطور التف عليه وليام الأول[39]. واستكمالاً للانتقادات السابقة لوليام الأول، هاجم الليبراليون أيضًا النظام الحكومي بسبب «عدم الكفاءة، والبطء والتقصير في أداء الواجب»[40]، وهو ما اتضح

في حالات الاحتيال داخل الحكومة. ورأوا أن هذا ينبع من نظام للمحاباة وثقافة السرية في مجالي السياسة وصنع القرار[41]. كان من بين المبادئ التوجيهية لإصلاحات العام 1848 أن «القضايا العامة يجب أن تُناقَش علنًا»[42]. إضافةً إلى ذلك، ففي مراجعاته النقدية لحكومة وليام الأول ووليام الثاني، هاجم ثوربكه نظام الرعاية، بحجة أن اختيار المسؤولين كان يستند، إلى حد كبير، إلى «الخلفية العائلية، لكن بدرجة أقل إلى القدرات»[43]، ومن ثم عزز دستور العام 1848 المساءلةَ والشفافية والمشاركة العامة من خلال إدخال: المسؤولية الوزارية الكاملة؛ وحق البرلمان في إجراء التحقيقات؛ والانتخابات المباشرة لأعضاء البرلمان (المبني على حق الاقتراع بحسب التعداد census suffrage)؛ وحرية الصحافة والانتماء السياسي. داخل الإدارة على المستوى المحلي ومستوى المقاطعة والمستوى المركزي، استبدل ثوربكه أيضًا عديدًا من كبار المسؤولين[44].

في نحو العام 1900 أُضفي مزيدٌ من الديموقراطية على النظام السياسي من خلال التوسيع التدريجي لحق الاقتراع - طُبِّق الاقتراع العام أخيرًا في العام 1919 - والإدماج السياسي لمجموعات سكانية جديدة (الكاثوليك والاشتراكيين والبروتستانت من ذوي المولد المنخفض)، مما أنهى الهيمنة الليبرالية على المناصب الحكومية العليا[45]. كما هي الحال في الدنمارك وبلدان أخرى، شهدت نهاية القرن التاسع عشر انفجارًا في المجتمع المدني، وفي هذا الصدد، دمقرطة الحياة العامة[46]. وفي الوقت نفسه أصبحت الرعايةُ الاجتماعية والتعليمُ والبنيةُ التحتية، وحتى تنظيمُ التجارة وتوزيع المواد الغذائية (خلال الحرب العالمية الأولى) مهامَّ تضطلع بها الدولة. لتلبية هذه الاحتياجات، ازدادت ميزانية الدولة وعدد موظفي الخدمة المدنية بنحو كبير ووضعت الإدارات الحكومية قواعد جديدة للسلوك القويم والأخلاقي للموظفين، بما في ذلك تطبيق امتحان لموظفي الخدمة المدنية لاختبار قدراتهم، وقواعد للقضاء على الدخل الإضافي ومعايير حظرت قبول الهدايا والإكراميات. هذا التطور، بدايةً من القوانين الجديدة في تسعينيات القرن التاسع عشر، هو ما أدى في النهاية إلى قانون عام لموظفي الخدمة المدنية (Ambtenarenwet)، الذي صدر في العام 1929، والذي حدد الإجراءات البيروقراطية الموحدة للتعيين، والرواتب والعقوبات والاستئناف[47].

من فترة التغيُّر هذه نجد عديدًا من الأمثلة لصناع الرأي الهولنديين الذين سردوا بنشاطٍ قصةَ دخول هولندا إلى عصر حديث خالٍ من الفساد. رأت صحف القرن التاسع

عشر الفساد على أنه يحدث في بلدان أخرى غالبًا (في بريطانيا أو فرنسا في المقام الأول، وبعد العام 1900، في الإمبراطورية العثمانية وجزر الهند الشرقية الهولندية). على سبيل المثال لا الحصر كتب باحثون، مثل المؤرخ كريس تي لينتوم Chris te Lintum في العام 1913، في إشارة إلى كلمات المؤرخ الليبرالي من القرن التاسع عشر، روبرت فروين Robert Fruin، أنه بسبب الإصلاحات الليبرالية للعام 1848، اختفى فساد الأزمنة الماضية[48]، وفي العام 1934 جادل هوزينغا بأن مستوى عاليًا من النزاهة العمومية كان جزءًا من العقلية البرجوازية التي يعود تاريخها إلى زمن الجمهورية الهولندية[49]. وفي العام 1961 أعاد التأكيدَ على ذلك كلٌّ من إتش. جي. براسز H. J. Brasz ودبليو. إف. فيرتهايم W. F. Wertheim، أن الفساد قد «انحل» في هولندا: كان الفساد المستشري موجودًا في أماكن أخرى، في المجتمعات التقليدية غير الأوروبية[50].

فساد مستمر؟

هذا السرد البسيط نسبيًّا، والذي ظل سائدًا حتى وقت قريب[51]، قد يوحي بأن تطوير ثقافة مكافحة الفساد قد اكتمل منذ قرن تقريبًا. ومع ذلك، في الواقع، فإن القصة أكثر تعقيدًا من كونها انتقالاً من جمهورية ظلت فاسدة إلى حد ما إلى دولة حديثة غير فاسدة.

أولًا، علينا أن نفهم أن مسؤولي الجمهورية الحديثة المبكرة كان عليهم التعامل مع قيم والتزامات مشروعة ولكنها متضاربة؛ كان عليهم أن يخدموا مصالحهم الشخصية والعائلية وكذلك المصلحة العامة للأمة، وكان عليهم أن يتبعوا القواعد الرسمية (مثل القواعد التي تحظر الهدايا على وجه العموم)، وكذلك مدونات السلوك الضمنية لعموم الجمهور (التي تعاملت مع الهدايا باعتبارها أمرًا عاديًّا)[52]. جعلت الأخلاق والواجبات المترتبة على الشبكات المباشرة من الإدارة عملية صعبة للموازنة بالنسبة إلى الإداريين ذوي الضمير الحي الذين قبلوا العمل بمنظومات متوازية للقيم، والتي تتطلب أخلاقيات مختلفة كحقائق واقعية[53]. ولكن كانت هناك حدود لذلك، كما حدثت فضائح للفساد بالفعل، خاصة عندما أهمل المسؤولون الرموز الضمنية (مثل تلك المتعلقة بحصة الإداريين العادلة من المناصب العامة المربحة). وبالإضافة إلى ذلك كانت للسياق السياسي المتغير أهمية حاسمة. على سبيل المثال كان من المقبول على

نطاق واسع أن المبادلة المفرطة للمال مقابل مصالح معينة كان خاطئًا - وهو الأمر الذي أدين به مسجل البرلمان، كورنيليس موش (1628-1650) Cornelis Musch، من حيث بيع المناصب والأسرار في عشرات المناسبات. لكن وفاة الحاكم العام – وهو راعيه وليام الثاني (1626-1650) – هي وحدها ما سببت سقوطه وانتحاره؛ وكعلاج لم يبدُ أن هناك حلًّا سوى الوعظ الأخلاقي فقط[54].

كلما حدث تجاوز الحدود ظهرت ثلاثة أشكال رئيسة من الفساد على الأقل في فترة الحداثة المبكرة. أولًا، عدم احترام «عقود المراسلات» - وهي اتفاقات بين الحكام المحليين لتقسيم المناصب العامة وأرباحها فيما بينهم. كانت الاتهامات بالفساد التي نجمت عن هذه التقييمات ناتجة غالبًا عن الصراع بين الفصائل - عندما تنافست الجماعات المتنافسة على جزء من المكافآت العامة أو كلها. ويمكن ملاحظة ذلك من فضائح الفساد التي وقعت عندما حاول الحاكم العام (إعادة) تعيين رجاله (والمقاومة التي سببها ذلك من «النواب» regents ذوي النفوذ الراسخ) بعد الفترتين الأولى والثانية من عهد الحكام العامِّين (1650-1672؛ 1702-1747)[55]. في بعض الأحيان، كان للاتهامات العامة بالفساد تأثير. فعلى سبيل المثال عُيِّن لودفيك هويغنز Lodewijk Huygens من قِبل الحاكم العام وليام الثالث للعمل وكيلًا للأراضي bailiff، لكنه عُزل من منصبه بعد اتهامه علنيًّا بزيادة الضرائب لمصلحته وتجاهل القضاة المحليين[56].

هناك نوعان من الممارسات الأخرى التي وُصفت بأنها فساد، وهما فرض ضرائب غير متكافئة أو جائرة على أشخاص معينين، وممارسة «التسوية» composition (عندما يختار المسؤول عدم ملاحقة شخص ما مقابل رسوم). وعلى رغم أن العُرف الأخير كان مقبولًا فقد ظلت الاتهاماتُ، وفي ظل ظروف محددة الفضائحُ والعقوباتُ القانونية، ممكنةَ الحدوث إذا تبين أن العُمد حققوا دخلًا من دون أن يُبلغوا عنه، واستخدموا مناصبهم لاستغلال السكان. ولكن حتى لو كانت بعض الممارسات محظورة رسميًا أو مختلفًا عليها في ظل مناخات سياسية معينة، فمن الصعب إثبات الفساد لأن الخطوط الفاصلة كانت مبهمة.

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تعرضت أنظمة الرعاية والمحاباة والقيمة الموازية لانتقادات متزايدة، لأن العائلات الراسخة ترى أن المزايا المالية والاجتماعية للمنصب العام أكثر جاذبية من السعي وراء الربح في السوق الهولندية المتراجعة. وعلى

رغم أن الأمر يبدو مفيدًا للأفراد، فإن توزيعات الأرباح من هذه النخب، كمساهمين في شركة الهند الشرقية المتحدة VOC، كانت تتجاوز ما يمكن أن تبرره الشركة ماليًّا. وبالإضافة إلى ذلك صار مسؤولو شركة الهند الشرقية المتحدة، الذين يتاجرون نيابة عن الشركة في جزر الهند الشرقية، يركزون أكثر فأكثر على مصالحهم الخاصة بدلًا من مصالح الشركة. هناك أسباب اقتصادية لهذا السلوك المتغير[57]، ولكن في القرن الثامن عشر كانت شركة الهند الشرقية المتحدة الفاسدة ترمز إلى تراجع الجمهورية الهولندية. ومع إنشاء جمهورية باتاڤيا وصلت شركة الهند الشرقية المتحدة إلى نهايتها الرسمية.

ومع ذلك ظلت الممارسات القديمة راسخة بقوة. اختفى الفساد المتعلق بشركة الهند الشرقية المتحدة، أو ممارسة تعيين المسؤولين باستخدام عقود المراسلات، بعد العام 1800، لكن الاتهامات بالمحاباة والرعاية ومحاباة الأقارب استمرت. كان السبب الرئيس في ذلك هو أن الملك المستبد وليام الأول واصل السيطرة على جميع التعيينات الحكومية، مما يعني أن العصابات القديمة من قبل العام 1795 قد عادت خلال فترة حكمه، فتنافست على حظوة الملك[58]. وعلى رغم وجود دستور وبرلمان، فقد حكم وليام هولندا شخصيًّا بدعم من طبقة بيروقراطية صغيرة وموالية له، واعتبرت الحزبية والنقاش السياسي (وانتقاد سياساته) خطرًا على الوئام والاستقرار. استُخدمت الرقابة على الصحافيين ورشوتهم بانتظام خلال عهده وعهد ابنه وليام الثاني[59]. على مستوى المالية والاقتصاد، كان اتحاد استهلاك الديون Amortisatie Syndicaat التابع لوليام الأول مشهورًا أيضًا: كان هذا جهازًا مموَّلًا من القطاع العام، وقد أُنشِئ ظاهريًّا لخفض ديون الدولة، لكنه سيطر عليه حصريًّا واستخدمه لتمويل مشاريعه، بما في ذلك بعض المشاريع التي استفاد منها هو وعائلته شخصيًّا[60].

لم تختفِ المخاوف بشأن الفساد بعد العام 1848. أسفرت الممارسات الحديثة عن أشكال جديدة من الفساد السياسي. كانت الانتخابات المباشرة للممثلين واحدة من الساحات الجديدة التي أثارت المخاوف. على سبيل المثال في العام 1864 نشر زعيم الأرثوذكس-البروتستانت غيوم غروين فان برينستيرر Guillaume Groen van Prinsterer رسائل مفتوحة أوصى فيها أتباعه بمن يجب عليهم أن يصوتوا لمصلحته. لقد اتُّهم بإفساد الانتخابات من قِبل الليبرالي روبرت فروين Robert Fruin، خاصة بتهمة تقويض «الأخلاق السياسية»: أي استقلال الناخبين والمرشحين[61]. وفي مثال آخر في العام

1865 اندلعت فضيحة عندما تبين أن وزير المالية الليبرالي جيراردوس بيتز Gerardus Betz قد وعد في رسالة بسحب اقتراحه بزيادة الضرائب في ليمبورغ إذا دعم الناخبون في هذه المقاطعة المرشح الليبرالي. اضطر هو وبول فان دير مايسن دي سومبريف Paul van der Maesen de Sombreff - المرشح الليبرالي الذي استخدم الرسالة لإقناع الناخبين - إلى الاستقالة من منصبيهما فيما أصبح يعرف باسم «قضية الرسائل» Letters Affair[62]. وفي الوقت نفسه اتُّهم أبراهام كيوبر Abraham Kuyper، زعيم الحزب الأرثوذكسي-البروتستانتي ورئيس الوزراء السابق، بالفساد علنًا بعد تكريمه لرجال تبرعوا بأموال لحملته الانتخابية. بعد التحقيق الذي أجرته لجنة الاستجواب، والتي وجدت أدلة على سلوك يُعتبَر غير أخلاقي، اضطر كيوبر إلى تقديم اعتذارات في البرلمان لإنقاذ منصبه[63]. وكذلك ساهمت «سبل التحديث» الأخرى، مثل التصنيع أو ظهور الإمبريالية ووسائل الإعلام الجماهيري، في إظهار أشكال جديدة من الفساد وفي فضحها[64].

ثمة سبب آخر، وهو يظل محل جدل فيما يتعلق بمدى وصول الهولنديين إلى عصر خالٍ من الفساد، هو ادعاء هوزينغا في العام 1934 أن المحاباة ظلت سمة من سمات الإدارة العامة للبلاد، والتي كانت «نزيهة» باستثناء ذلك. من المؤكد أن ندرة الحالات تدعم التفسير الحداثي: بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت حالات الفساد التي تنطوي على إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة عرضية في نطاقها وليست منهجية. لكن الفساد نوقش أيضًا بطريقة «حداثية مبكرة» (أي كشيء منهجي ومتكرر)، خاصة فيما يتعلق بجزر الهند الشرقية الهولندية، وفي فترات الأزمات الحادة. إن ابتزاز السكان المحليين من خلال منظومة الثقافة أو منح تنازلات مربحة للغاية لأصحاب المشاريع تحت إشراف الإدارة الاستعمارية يمكن أن يولد احتجاجات من أجل التجديد الأخلاقي والسيطرة الحكومية بنحو أفضل[65]. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت هولندا جدلًا عنيفًا حول الفساد. في ذلك الوقت، كانت منظومة الأزمات الهولندية - وهو نظام حكومي لمنع نقص الاحتياجات خلال الحرب - مرادفًا للاستخدام غير الفعال للأموال العامة والتربح من الحرب وإساءة استخدام المنصب، مما قوَّض صورة هولندا كدولة حديثة ذات برلمان جيد الأداء ومنظومة بيروقراطية وسيادة للقانون. على حد تعبير الصحيفة الليبرالية Nieuwe Rotterdamsche Courant، «كان الفساد في كل مكان»، وهي علامة على أن «الحضارة الغربية المحترمة للغاية» تتدهور[66]. بالنسبة

إلى الزعيم الاشتراكي الديموقراطي بيتر يليس ترويلسترا Pieter Jelles Troelstra، الذي قاد ثورة فاشلة في نوفمبر 1918، كان «المجتمع البرجوازي» الهولندي «تنخره الديدان وفاسدًا». ومما يلفت النظر أن البرلمان قرر بدء تحقيق، ولكن عندما أنهت لجنة التحقيق في الأزمات تقريرها النهائي في العام 1922، كانت أزمة الحرب قد طواها النسيان، وكذلك الفساد المصاحب لها؛ أصبحت أمثلة الانتهاكات التي اعتبرها كثيرون فسادًا خلال الحرب «حوادثَ مبالغًا فيها» لم تنتقص من هيبة الحكومة الهولندية على الإطلاق[67]. ومن ثم، كما يتضح، فإن الصورة الذاتية لهولندا الحديثة الخالية من الفساد تعتمد أيضًا على التمكن من نسيان هذه الحوادث جماعيًّا وتغليفها بالصمت.

تحوُّل بيروقراطي متأخر ودمقرطة مترددة

هناك مشكلة أخرى في السرد المباشر حول تطور مكافحة الفساد في هولندا. تؤكد عديدٌ من الدراسات حول الحكم الرشيد ومكافحة الفساد الفعالة أن الدول تكون أكثر عرضة للفساد عندما تكون النخبة الحاكمة صغيرة، والمشاركة الشعبية في السياسة منخفضة، وهناك دولة مركزية قوية ذات بيروقراطية جيدة الأداء لكنها غير متطورة (أي أن هناك نقصًا في الموظفين الحكوميين المدرَّبين الذين يحصلون على رواتبهم بانتظام ويتبعون قواعد موحدة)[68]. تُظهر الحالة الهولندية مفارقات هنا أيضًا، لأنها اتسمت بالبطء في تطبيق الديموقراطية وبالهيمنة المستمرة لمجموعات النخبة والرعاية والتحول البيروقراطي المتأخر نسبيًا - وهي السمات التي ساهمت، ويا للمفارقة، في مكافحة الفساد بطريقتها الخاصة.

كانت الجمهورية الهولندية تفتقر إلى دولة قوية، على رغم أنه حدث التأكيد على المُثل العليا للجمهورية التي تركز على الحقوق محلية المرتكز ضد تنامي الحكم المطلق ومركزية الدولة[69]. اعتمدت الجمهورية اللامركزية على خمسين بلدة ومدينة للتوفيق بين سياسة العمومية - وهي حالة شاذة في ذلك الوقت. كان لدى الجمهورية عدد قليل من موظفي الخدمة المدنية الذين يحصلون على رواتب على الصعيدين الوطني والمحلي، كما هيمنت الإدارة على شبكات واسعة، على رغم أنها وثيقة الصلة، لشبكات الرعاية التي امتدت عبر مجموعة من الولايات القضائية، ولكل منها مواثيقها «القديمة» المبنية على القانون العام المحلي. وفي الوقت نفسه كان الحكم المحلي يُنفَّذ من قِبل

المسؤولين الذين كانوا، في كثير من الأحيان، رجال أعمال يخدمون مصالحهم الخاصة والأسرية ومصالح مدينتهم ومقاطعتهم، وفي مجال الشؤون الدولية، المصالح الوطنية. كان متوقعًا منهم أن يدفعوا التكاليف العامة من جيوبهم الخاصة خلال فترات الضيق المالي، ومن ثم كان لديهم دافع إضافي لتنسيب relativize التمييز بين مصادر الدخل العامة والخاصة. وإضافةً إلى ذلك كان هناك عدد لا يُحصى من «المواطنين-الموظفين» (burgers-ambtenaren)، سواء كان مستواهم مرتفعًا أو منخفضًا، من القضاة إلى المشرفين على المدارس إلى مراقبي السدود الذين كانوا يقومون بعملهم بأجر زهيد أو من دون أجر[70]. يمكن القول إن الجمهورية الهولندية كانت ممتلئة بالموظفين على جميع المستويات، لكن قلة قليلة منهم كانوا موظفين بأجر. ومن هنا كان معظم المسؤولين الإداريين في الجمهورية يمتلكون القليل من معايير البيروقراطيين الفيبريين[71].

وبطبيعة الحال فهذا لا يعني أنه لم يكن يتعين على المسؤولين الالتزام بالقواعد التي صارت أكثر تجانُسًا وتوحيدًا بمرور الزمن[72]. تشير قضية الفساد ضد الحاكم العسكري لبلدة تورناي Tournai الحصينة الخاضعة للحكم الهولندي في نحو العام 1720 إلى أن الموظفين بأجر أُخضِعوا لمستوى أعلى بخصوص عدم قبول الهدايا[73]. وكذلك في منطقة ريفية مثل كرومستريخين Cromstrijen، أصبحت العلاقات المباشرة بين الحكام والمحكومين أشد تباعدًا وأكثر تعاقدية في الوقت نفسه[74]. ومع ذلك فالأهم هو ظهور شاغلي المناصب الذين يتشاركون روحًا جماعية للمنصب. في القرن الثامن عشر أصبحت الفضائل التي نشأت بين مجموعة فرعية من الأشخاص المتشابهين في التفكير أحدَ الأصول المهمة، وهُمِّش المسؤولون الذين اعتُبروا مشكلة تعوق الأداء الفعال للحكومة إذا كان هناك حيز سياسي للاضطلاع بذلك[75]. دعمت هذه الروح شبكات محددة اجتماعيًّا من العائلة والأصدقاء من طبقة النواب، وأدت الرعاية دورًا حيويًّا في حفظ هذا النظام.

في القرن التاسع عشر، تحولت الدولة المركزية الناشئة إلى توظيف البيروقراطيين بأجر، لكنها ظلت - على عكس الدول الأوروبية القارية الأخرى - صغيرة نسبيًا (كان بضع مئات منهم فقط يعملون في لاهاي في العام 1850). وإضافةً إلى ذلك كانت رواتب المسؤولين تُحدَّد على أساس كل حالة بمفردها. وعلى رغم حصول عدد متزايد من موظفي الخدمة المدنية على شهادة جامعية في القانون، ظلت التعيينات مسألة تتعلق بالحظوة الملكية وبالانتماء إلى أسر مؤهلة. حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الخدمة

المدنية الهولندية هي مجال الطبقة البرجوازية العليا haute-bourgeoisie - أي أقارب العائلات نفسها التي كانت تدير الجمهورية - الذين اعتبروا الرواتب والقواعد الموحدة بمنزلة تخفيض لمكانتهم. تَمَثَّل جزء من هذه الروح البرجوازية في فكرة أن الموظف المدني ينبغي ألا يعتمد ماليًّا على دخل المنصب، وأن المنصب يحظى بتقدير كبير وأنه يجب الالتزام بالقيم البرجوازية مثل التواضع والموثوقية والأمانة والجدارة بالثقة. على المستوى المحلي ظلت الأجور منخفضة بالنسبة إلى معظم المناصب واستمرت الدولة في إسناد مهامَّ مثل إغاثة أو رعاية الفقراء إلى الجهات الخاصة، وليس أقلها الكنائس[76]. لكن بعد العام 1880، ازداد عدد الموظفين المدنيين بشدة، وأصبح التقييس standardization هو القاعدة وبدأ اعتماد المثال البيروقراطي (إلى حد ما)[77]. ومع ذلك فقد استغرق الأمر نصف قرن آخر قبل أن تقنن التعيينات ومدة شغل المناصب بالكامل. إذا كانت الحكومة الهولندية في أواخر القرن التاسع عشر غير فاسدة نسبيًّا، فلم يكن سرها يكمن في حجم وتأثير بيروقراطية مركزية كبرى، بل في دولة صغيرة نسبيًّا وفي نخبة حاكمة أوليغاركية.

وأخيرًا هناك دور الديموقراطية. يدعي جونستون أن الدمقرطة ضرورية لتطوير ثقافة فعالة لمكافحة الفساد، على رغم أنه حريص ومتقن في تعريفه لـ «الدمقرطة العميقة»، إلى درجة الادعاء بأنها «لا تُتوَّج بالضرورة بالديموقراطية نفسها بأي معنى رسمي»[78]. كانت الجمهورية الهولندية بالتأكيد غير مطلقة الحُكم، لكنها كانت أيضًا «ديموقراطية مبكرة». كانت الجمهورية الهولندية (كما في أماكن أخرى) نظرية مرنة؛ كانت جميع المناصب الرئيسة تقريبًا في أيدي عدد محدود من البرجوازيين، وتنامت قوة الحاكم العام في اتجاه الملكية[79]. كان التمثيل الرسمي في أهم مجالس وتعيينات الحكومة الهولندية، محليًّا ووطنيًّا، محدودًا. وأدى ما يقرب من ألفي شخص دورًا مُهمًا في تحديد اتجاه الجمهورية - وهو مقياس مماثل للمجتمعات السياسية في العصور الوسطى، والتي ناقشها واتس وفيتوريا في فصول سابقة.

من المؤكد أن القوى من «أسفل» أو «خارج» النخبة السياسية ربما عملت كأداة للكشف عن الفساد. في زمن الجمهورية، كانت العرائض المقدَّمة من السكان تؤخذ على محمل الجد. كان من الممكن أن يُسبب سوء التصرف وإساءة استخدام السلطة، كما ذُكر سابقًا، اضطرابات كافية تجبر السلطات على التدخل. وبالمثل، كان بوسع الصحافة

الناقدة وغير المقيدة أن تُثير الفضائح. لكن الغضب الشعبي أدى إلى نتائج مختلفة. أقدم ياكوب سايمز Jacob Seyms، رئيس الفصيل المهيمن في هورن Hoorn، على اختلاس قرابة 40 ألف غيلدر guilders من مجلس شركة الهند الشرقية المتحدة في مسقط رأسه، فاعتُقل في أمستردام في العام 1672 بناءً على طلب من غرفة أمستردام. عقب إطلاق سراحه وعودته بعد أشهر، طُرد من هورن من قِبل مجموعة من الغوغاء الغاضبين، وانقطعت قوة فصيله. أما ياكوب فان زويلن فان نيخفلت Jacob van Zuylen van Nijevelt، عمدة شرطة روتردام المشهور بابتزازه، فقد نُهب منزله في العام 1690 في أعمال شغب نبعت جزئيًّا عن الكراهية واسعة النطاق تجاهه. ومع ذلك كانت نتائج هاتين الحالتين شديدة التباين. ألقي القبض على سايمز بتهمة الاختلاس خلال الاضطرابات السياسية في العام 1672 عندما سقط النواب من السلطة في عديد من البلدات. على النقيض من ذلك حظي فان زويلن، على رغم خضوعه لتحقيق استمر سنتين، بدعم الحاكم العام، وليام الثالث، الذي حصل له على تعويض من مدينة روتردام عن جميع الأضرار التي تكبدها[80].

برز المصلحون ذوو التفكير الديموقراطي، والذين استلهموا أفكارهم جزئيًّا من المليشيات البلدية، خلال اضطرابات العامين 1747 و1748. أراد ما يسمى الدولستين Doelisten في أمستردام أن تُباع جميع المناصب العامة علنًا. سرعان ما تعثرت هذه الإصلاحات أمام الجبهة الموحدة للحاكم العام والنواب المتنافسين، وكلاهما ملتزم التزامًا عميقًا بنظام الرعاية. احتاج الأمر إلى ثلاثين عامًا قبل أن تشن حركةٌ عامة أخرى واسعة النطاق هجومًا على «البوابات» cabals القائمة، كما كان يُطلَق عليها، التي أفسدت الحكومة عن طريق بيع المناصب وتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الجمهور. لقد مكَّن الاحتلال الفرنسي للبلاد هذه الحركة ذات التوجهات الديموقراطية من تولي زمام السلطة في العام 1795. وأُنشئ أول برلمان اعتمد نظام الاقتراع العام غير المباشر للذكور. لكن تجربة الديموقراطية كانت قصيرة الأجل وامتلأت بخيبة الأمل، مما أسفر عن انقلابَين في العام 1798، وبعد العام 1801، عن ضعف كامل للأشكال الديموقراطية بفعل الألاعيب النابليونية. أدى تراجع الحياة المدنية في البلدات بفعل الإصلاحات الفرنسية، من المركزية إلى إلغاء النقابات وفرض القيود على الحياة المؤسسية، إلى تقويض المجتمع المدني الهولندي، والقضاء على مصادر المعارضة لسلطة الحكومة المركزية[81]. إلى جانب

أجواء القمع ساهم هذا في بناء مناخ سياسي خجول استمر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ونتيجةً لذلك بدأت حركات الإصلاح الاجتماعي النخبوية في الظهور تدريجيًّا مرة أخرى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر[82].

يمكن القول بأن الليبراليين الذين وقفوا وراء تغييرات العام 1848 كانوا ديموقراطيين من حيث إنهم، عن طريق تجنب احتمال قيام ثورة شعبية، أنهوا نظامًا ملكيًّا استبداديًّا، واستبدلوا به نظامًا برلمانيًّا دستوريًّا يُختار فيه الأعضاء مباشرة. ومع ذلك فقليل من الليبراليين كانوا ديموقراطيين هم أنفسهم. في الواقع، كما قال الفقيه القانوني المؤثِّر يوهان بايز Johannes Buys، كان للناس حق واحد فقط، وهو الحق في أن يُحكَموا جيدًا[83]. لقد سبب تطبيق الانتخابات المباشرة في العام 1848 كثيراً من النقاش، لكن الزعيم الليبرالي ثوربيكه لم يكن مؤيِّدًا للديموقراطية التي تعرَّف بأنها الاقتراع العام[84]. كان تركيزه منصبًّا على الحكم الرشيد: «إذا كان الأمر يتعلق فقط بما يريده الشعب أو الأغلبية، فإن البحث عما هو حقيقي وصحيح وجيد ومُجدٍ سيزول من الوجود»[85]. كان هذا التركيز على الحكم الرشيد بدلًا من الاقتراع العام هو ما ميز الليبرالية الأوروبية في القرن التاسع عشر[86]. ربما سيطر على النظام الليبرالي الجديد رجال تميزوا بالنزاهة وبالأخلاق العالية، والذين فهموا الدولة ككيان أخلاقي يتطلب سلطة عامة من أنقى الأنواع[87]، لكن البرجوازية العليا، كما كانت في وقت سابق من القرن، ممسكة بتلابيب القيادة بقوة. بالنسبة إلى كثيرين منهم كان أحد أكثر أشكال الفساد خطورة هو نوع التسييس البغيض الذي يأتي لا محالة مع انتخابات ديموقراطية كتلك التي تُجرَى في بريطانيا، حيث كان المتنافسون في الحملة الانتخابية يشترون الأصوات من خلال تقديم وعود بتحقيق مصالح محددة. وهذا ما يفسر أن الوعد الظاهر بخفض الضرائب على ناخبي مقاطعة ليمبورغ Limburg قد سبَّب فقدان وزير ليبرالي وعضو ليبرالي في البرلمان لمنصبيهما خلال «قضية الرسائل» للعام 1865.

لم تتغير الأمور إلا مع صعود الأحزاب السياسية الجماهيرية، وحتى حينئذ فقد قلل من أهميتها الزعماء السياسيون، من اليسار واليمين على حد سواء، الذين لم يكونوا متحمسين للسماح للسياسة الهولندية بالخروج عن السيطرة بسرعة وإرساء الديموقراطية في الحياة العامة بنحو شامل [88]. اعتُبر نظام التحاوز pillarization - أي تقسيم المجتمع الهولندي إلى مجموعات مختلفة على أساس الطبقة والدين، والذي روج

له عديد من أفراد النخبة الهولندية منذ نحو العام 1900 حتى العام 1960 - بنفس قوة التحرُّر emancipation لدى الكاثوليك والبروتستانت الأرثوذكسيين والاشتراكيين كنظام للرقابة الاجتماعية. في الواقع استمر تأثير القوى الأرستقراطية في معارضة العناصر الديموقراطية في السياسة والإدارة الهولندية في إحداث تأثيرها حتى وقت قريب جدًا[89]. ويبدو أن الناخبين الهولنديين، عمومًا، كانوا يثقون بقدرة حكومتهم على تحقيق العدالة. وعلى رغم أن الفضائح استمرت في العصف بالحياة السياسية، كما ذكرتُ أعلاه، فإن هولندا لم تصل إلى نفس مستوى تسييس الفساد الواضح في دول مثل ألمانيا[90].

باختصارٍ ربما كان هناك نوع من الدمقرطة العميقة التي جعلت الزعماء السياسيين عرضة للمساءلة، وساعدت في كبح جماح الفساد. ومع ذلك فلا يمكن بسهولة أن نَصِف هذا الدور بأنه مستدام. لم تكن هناك تقاليد متأصلة في اليقظة الجمهورية التي أبقت الحكومة مسؤولة فعليًّا، بل سلسلة من الثورات الشعبية التي أُكِّد عليها بصورة خاطئة في أوقات الأزمات. حتى بعد الدمقرطة التدريجية في أواخر القرن التاسع عشر، جسدت هولندا في بعض النواحي رؤية شومبيتر Schumpeter البسيطة للديموقراطية: انتخابات منتظمة، ولكن مع حرية كبيرة للسياسيين، وخاصة الخبراء منهم، لصنع السياسات فيما بين الانتخابات[91]. مع امتلاكهم حريةً نسبية في بناء حياتهم الترابطية الخاصة بسبب غياب دولة مركزية قوية، كان الناخبون الهولنديون في الغالب راضين عن السماح لممثليهم السياسيين بتعزيز مصالحهم، وترك الحكومة للنخب السياسية التي كان يُتوقَّع منها أن تحكمهم جيدًا.

الاستنتاجات

باختصارٍ يمكننا أن نسرد تاريخًا مباشرًا لكيفية تحوُّل هولندا إلى دولة عصرية تمت فيها السيطرة على الفساد بنجاح. تميزت الجمهورية الهولندية بمستويات عالية من النمو الاقتصادي ومداخيل كبيرة للمجموعات الكبيرة التي ساهمت في الاستقرار الاجتماعي والفرص الاقتصادية في وقت مبكر نسبيًّا. مثَّل النظام السياسي للجمهورية حالة شاذة: كان المواطنون يحكمون أنفسهم ويتعاونون على المستوى المركزي. كل هذا كان مدعومًا بـ «الحقوق القديمة» المكتسبة وبأيديولوجيا الجمهورية التي تركزت حول الحكم الذاتي والحرية السياسية للمواطنين. وعلى رغم وجود فترات من الثورات فإن الأمور الإيجابية

من الماضي ظلت موجودة، واتبع مسارَ التحديث التدريجي في القرن التاسع عشر الملكُ وليام الأول (الذي أبقى على القانون المدني الفرنسي)، وكذلك الليبراليون (الذين عززوا الديموقراطية البرلمانية في العام 1848 مما مهد الطريق في النهاية لترسيخ حق الاقتراع العام في العام 1919). انتهت عملية التحول البيروقراطي في العام 1929 بقانون الخدمة المدنية؛ الذي شكل منظومة القيم الحديثة التي حالت دون نهاية التعددية الحديثة المبكرة والمسؤولين الذين يتبعون القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية، وكذلك السعي إلى تحقيق المصالح العامة والخاصة. ونتيجة لذلك لم يعد الفساد الخطير يهدد هولندا، كما تُظهر السجلات الجنائية والصورة الذاتية التي رواها الباحثون وأظهرها السياسيون.

ومع ذلك، وبالسهولة نفسها، يمكن للمرء أن يروي قصة لفساد مستمر وجديد على خلفية نظام سياسي مغلق تميز بالنخبوية والرعاية والمحاباة. للربط بين الاثنين وفهم معنى هذه التناقضات فيما يتعلق بالفساد ومكافحة الفساد، سنطرح الملاحظات التالية. أولًا، كان ظهور ثقافة مكافحة الفساد في هولندا يعني النجاح في كبح جماح بعض أشكال الفساد في فترات معينة. على وجه الخصوص، اختفى عدد من الممارسات الصريحة التي كانت طبيعية في مجتمع الحداثة المبكرة، والتي كانت تُرى من حين إلى آخر على أنها فساد، مثل جباية الضرائب بالوكالة، وثقافة الهدايا وتكوينها. نظرًا إلى أن قيم الجدارة لليبرالية البرجوازية والبيروقراطية المهنية كانت مثالية، فلم يعد المسؤولون الأفضل تعليمًا والأعلى أجرًا الذين يشغلون مناصب دائمة في حاجة إلى الاعتماد على الرِّيع والهدايا وعقود المراسلات. لكن هذا لم يُنهِ الفساد: كانت للنظام البيروقراطي مغالطاته الخاصة التي كان يُنظر إليها كفساد، فضلًا عن الانتقادات المستمرة للبرلمان والسياسة الحزبية، وكذلك الانتخابات الديموقراطية والأعمال التجارية كمصادر للسلوك غير الأخلاقي في العصر الحديث.

ثانيًا، اتسمت مكافحة الفساد في هولندا بثقافة حكومية نخبوية أدى فيها ضبط النفس وممارسة كبار المسؤولين العموميين في وضع الحدود بأنفسهم دورًا مُهمًّا، لا سيما على خلفية التنافس بين النخب وانعدام السلطة المركزية. صب هذا الانضباط الذاتي في مصلحة الحكام، لأن الفساد (في شكل إثراء الذات المفرط أو المحاباة، على سبيل المثال) قد تكون له تكاليف باهظة (مثل الاستبعاد من المنصب أو النهب الشعبي). كان الجمهور الأوسع مستعدًا عمومًا للانضمام إلى الامتيازات السياسية

لدائرة صغيرة، لكنهم توقعوا أن تكون القاعدة موثوقًا بها، وكانوا مستعدين للاحتجاج إذا لم يكن الأمر كذلك. في القرن التاسع عشر نرى تطورًا إضافيًّا لروح برجوازية مشابهة، ويمكن وصفها بالمهنية، ولكن ليس بالمعنى الفيبري. وعلى رغم حدوث تحول بيروقراطي - سواء في شكل توسيع مسؤولية الدولة عن المجتمع أو وضع معايير رسمية للمسؤولين الحكوميين - فإن كبار المسؤولين تمسكوا بمكانتهم البرجوازية باعتبارها علامة على عدم فسادهم. على سبيل المثال كانت إصلاحات ثوربيكه للعام 1848 جزءًا من عملية أوسع نطاقًا للتحديث السياسي، لكن ثوربيكه نفسه يُعَد مثالًا واضحًا على المسؤول البرجوازي الجديد بالثقة والكُفُؤ وفقًا لإعلانه الشخصي، والذي أنعم على الحكومة بتعيين رجال شرفاء.

ثالثًا، وبنحو خاص، أدت الأخلاق - أو ما كان يسمى الأخلاقيات السياسية political morality في القرن التاسع عشر - دورًا مهمًّا في تاريخ مكافحة الفساد في هولندا. باختصارٍ هذا هو الاعتقادُ الذي - إلى جانب القوانين الرسمية - ينبغي للموظفين العموميين أن يتبعوه، وأن يكونوا مسؤولين عنه أمام القيم غير المقيَّدة وغير المكتوبة التي يعتمد معناها على الوقت، والمكان، والتفاعل بين الأفكار المجردة حول الحكومة الرشيدة والممارسات العملية. بمعنى آخر: في حين أنه يمكن التعامل مع الأعراف القانونية بمرونة، فلا يمكن ذلك بخصوص بعض المعتقدات الأخلاقية.

يبدو أن فضائح الفساد نفسها أدت دورًا في هذه الثقافة. في كثير من الأحيان بعد وقوع الفساد ووقوفه وراء فضائح عامة، حدثت صياغة القيم، وبدأ اتخاذ تدابير وتغييرات مخصصة لتحسين أداء الحكومة. وعندما كان الموظفون العموميون يُعتبَرون فاسدين أو أنهم أهملوا الأخلاق السياسية، كانوا يُجبَرون على الاستقالة، وفي بعض الأحيان في المستويات الإدارية الأدنى، كانوا يُدانون جنائيًا[92]. وفي مناسبات أخرى، كان في وسع المسؤولين الذين اتُّهموا بالمحسوبية أو المحاباة أو إثراء الذات أن يبقوا في مناصبهم كلما سمحت بذلك نتيجة الصراع بين الفصائل، أو الثورات (الفاشلة) أو تغير علاقات القوة السياسية. بالنسبة إلى طرف خارجي فإن القرارات التي اتُّخِذت قد تبدو تعسفية، لكن بالنسبة إلى المعاصرين أصبحت حدود الأخلاقيات السياسية، حتى عندما خضعت للتغيير، أكثر وضوحًا. وحدها البحوث التاريخية المتعمقة يمكنها المساعدة على فهم هذه الثقافات المتغيرة لمكافحة الفساد.

رابعًا، لا ينبغي المبالغة في تقدير دور الدمقرطة في عملية تحول هولندا إلى بلد خالٍ من الفساد نسبيًّا، لأن الحياة العامة الهولندية ظلت حكرًا على النخب السياسية. لا شك في أن الطبيعة المحدودة للحياة السياسية في البلدات الهولندية، وسبل الاحتجاج المتاحة وإمكانية التمرد الجماعي قد ساهمت في مسار طويل الأمد لكبح جماح الانتهاكات. لكن الحشد السياسي المستمر للمواطنين لدخول المجال العام لم يكن في الحقيقة جزءًا من الحالة الهولندية. على أي حال لم يعتمد نجاح مكافحة الفساد على التسييس المستمر للناخبين الهولنديين، والذين كانوا في أواخر عصر الحداثة أكثر سلبية وثقة من كونهم متمردين.

عمومًا يجب ربط قصة مكافحة الفساد في هولندا ليس بالطابع الحديث والبيروقراطي والتقدمي للسياسة الهولندية، ولا بالتصدُّعات الواضحة في التاريخ، والتي حوَّلت الفساد إلى مكافحة للفساد، ولكن بدلًا من ذلك، بعملية تغيير سياسية غير متكافئة تدريجيًّا يجب أن تُفهَم في سياقاتها المحددة. باختصارٍ ينبغي للمرء أن يتجنب إغراء القول بأن الهولنديين اتبعوا طريقًا فريدًا ومحدَّدًا مسبقاً يمكن وصفه بمفاهيم واضحة (برجوازية أو كالفينية أو تنويرية أو رأسمالية أو بيروقراطية أو ديموقراطية)، على رغم وجود أنماط معينة - لا سيما التحول الكبير للقوة والمال والمساءلة في مقابل الحكومة، مع كونها نخبوية - تساعد في تفسير التطورات الطولية نحو الكبح الواضح للأنماط الكلاسيكية من الفساد. ما يُخبرنا به التاريخ الهولندي هو أنه لا توجد عدة أدوات للإصلاح السريع تمكننا من الوصول إلى «نهاية التاريخ»، مما يؤكد الحاجة إلى التحلي بالمرونة فيما يتعلق بما ينبغي اعتباره عناصر لسياسة فعالة لمكافحة الفساد وللثقافة التي بُنيت عليها.

15

الفساد ومكافحته في الإمارات الرومانية: قواعد الحكم والاستثناءات والشبكات، ما بين القرنين الـ 17 والـ 19

أوفيديو أولار

«الخرائط هي أمور ثقافية، فهي لا تصوِّر الحقائق الملموسة فقط؛ بل توضح أيضًا الرغبات أو الأحلام، أو مدينةٍ للشهوات تقع على ضفاف نهر الفساد»

على النقيض من التغطية الإعلامية المكثفة نسبيًّا لفضائح الفساد في رومانيا ما بعد الشيوعية، لا يوجد حتى الآن أي تناول تاريخي كافٍ للفساد ومكافحة الفساد في الإمارات الرومانية Romanian Principalities خلال فترتي الحداثة والحداثة المبكرة. هناك ثلاثة أسباب لذلك. أولًا، إبعاد العلوم السياسية النقدية من المناهج الأكاديمية في ظل النظام الشيوعي (1947-1989). ثانيًا، الصعوبة الهائلة بل التكتم الذي واجهه وأظهره الباحثون المحليون بشأن مواكبة التطورات في هذا المجال. ثالثًا، عدم وجود اقتناع

معين، سواء بين المتخصصين أو عامة الناس، فيما يتعلق بنظرية التبعية للمسار path-dependency theory.

الادعاء الأول سهل الإثبات. فمن ناحيةٍ احتكرت أكاديمية شتيفان غيورغيو Ştefan Gheorghiu Academy للتعليم الاجتماعي السياسي وتنمية الكوادر القيادية فيما يتعلق باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني Romanian Communist Party (RCP) تدريس البرامج المتقدمة في العلوم السياسية، بينما كانت لأكاديمية العلوم السياسية والاجتماعية ومعهد الدراسات السياسية والاجتماعية التابعين للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني أدوار أيديولوجية ودعائية في معظمها[1]. من الناحية الأخرى عُمد إلى تناول تاريخ الفساد من زاوية ماركسية حصريًّا - كان يُنظَر إلى الفساد على أنه خاصية متأصلة في النظام القديم الوحشي الذي حاربه الحزب الشيوعي وألغاه. يتمثل أفضل دعم للتفسير الثاني في تحليل التأريخ الوحيد للأفكار السياسية الرومانية حتى الآن؛ وهو كتاب فلاد جورجيسكو Vlad Georgescu[2] نُشِر الكتاب في ميونيخ بعد عدة سنوات من مغادرة مؤلفه لرومانيا، وهو يحيِّر القارئ باختياره للمفاهيم التي ستُناقش: «معنى التاريخ الروماني»، «المجتمع - الهياكل الاجتماعية والعلاقات الطبقية»، و«الدولة - الهياكل السياسية»، و«السياسة الداخلية»، و«العلاقات الدولية للرومانيين»، و«الوعي الوطني». لم يكن الفساد ولا مكافحة الفساد من بين 172 موضوعًا ثانويًّا انتقاها جورجيسكو بعناية. أما العامل الثالث فيتضح من الافتقار شبه الكامل إلى التحقيقات المتعمقة أو المفصلة حول «تأثير الموروثات التاريخية»، سواء كانت عثمانية أو هابسبورغية أو شيوعية[3].

ومع ذلك، وعلى رغم أن المؤرخين قد لا يمارسون أي دور في صياغة النقاشات الحالية حول الفساد ومكافحة الفساد، فإنه لا تزال بالإمكان مواجهة نوعين من الخطابات المشبعة بالإشارات إلى الفساد ومكافحة الفساد، والتي استخدمت على نطاق واسع مجموعة كبيرة من الحجج التاريخية. يتناول النوع الأول تحديث رومانيا، بينما يحاول النوع الثاني تحديد طبيعة الرومانيين. في الحالة الأولى يصوِّر المساهمون العملية الطويلة والصعبة لبناء الدولة الحديثة باعتبارها معركة لا هوادة فيها ضد الفساد - فساد الإمبراطورية العثمانية، ونظام الفناريين Phanariot regime الذي فرضه العثمانيون، والنخبة المالية والسياسية والعسكرية في مولدافيا Moldavia ووالاشيا Wallachia[4].

في الحالة الثانية، استُخدمت المصادر التاريخية لإظهار الطبيعة الفاسدة للرومانيين أو لتأكيد الطبيعة الفاسدة لأعدائهم[5].

لسوء الحظ اعتمد كلا الخطابين بشدة على الاستشهاد بمقاطع من خارج السياق. من وجهة نظر معاصرة قد تبدو الإمبراطورية العثمانية فاسدة. على حد تعبير سفير bailo البندقية، دانييلي دولفين Daniele Dolfin، «لا يوجد باب لا يفتحه مفتاح الذهب إذا كان يحرسه شعب فاسد ومرتشٍ»[6]. ولكن من وجهة نظر عثمانية، فإن ما يسميه الباحثون الغربيون المعاصرون بالفساد، حتى «القرن التاسع عشر الطويل»، كان نظامًا فعالًا للمدفوعات والمكافآت – على رغم التنديد به أحيانًا باعتباره مريضًا - والذي حافظ على عمل الحكومة (انظر أيضًا الفصل السابع عشر من هذا الكتاب، بقلم إيريس أغمون)[7]. وبالمثل فبالنسبة إلى عالم سياسي في القرن الحادي والعشرين، قد يبدو أن ما عُرف بإدارة الفناريين هي جوهر الفساد[8]. ولكن بالنسبة إلى المؤرخ اليقظ يمكن النظر إلى عديد من الأمراء الفناريين كمسؤولين دؤوبين ومشرِّعين وحتى إصلاحيين. أما بالنسبة إلى طبيعة الرومانيين فإن الاستجابة تكمن في عين الناظر.

لحسن الحظ فقد خضع عديد من الجوانب ذات الصلة بالتاريخ السياسي الروماني لدراسة شاملة. على سبيل المثال في أثناء محاولته فهمَ طبيعة النظام السياسي الروماني الحديث المبكر، حلل دانييل باربو Daniel Barbu «الاقتصاد السياسي للمغفرة»، وجادل بأن الهدايا كانت في الواقع «الشكل المميز الذي اتخذه النشاط الاقتصادي». ونتيجة لذلك كان الفساد:

> يكشف نفسه ككلمة تفتقر إلى أي معنى في المفردات الاجتماعية والسياسية والقانونية الرومانية القديمة، ما دامت العلاقات الإنسانية كانت مباشرة بامتياز ومعتمدة على العادات، وتتجنب أو تتجاهل القواعد المكتوبة والمبادئ غير الشخصية للقانون الإيجابي[9].

وعلى المنوال نفسه بحثت فيوليتا باربو Violeta Barbu عددًا من حالات والاشيا في القرن السابع عشر، من الاستيلاء الاحتيالي على المال العام، إلى العقوبات التي كانت تُنزَل بالجناة. وقد تحدثت أيضًا عن المغفرة والعدالة كصفتين لمجتمع حلت فيه «العدالة محل القانون»[10]. وفي الوقت نفسه، ركزت وانا ريزيسكو Oana Rizescu على الممارسات القانونية في والاشيا خلال القرن السابع عشر، وأظهرت كيف شكلت

البناء السياسي للدولة، وعزَت إلى هذه الفترة بداياتِ عملية إضفاء الطابع المهني على الجهاز القانوني للدولة[11]. درس أندري بيبيدي Andrei Pippidi تطورَ طبقة إدارية في جنوب شرق أوروبا، وتناول موضوع الفساد ومكافحة الفساد فيما يتعلق ببروز بيروقراطية حديثة[12]. أما مانويل غوتان Manuel Gutan فقد درس موضوعًا شائكًا هو «الغرس اللاعقلاني الدستوري» في أوائل القرن التاسع عشر - أي الاستيراد الضخم للأفكار والمؤسسات الدستورية الأجنبية - وبحث ردود الفعل الناقدة لهذه الظاهرة من قِبل المثقفين الرومانيين في ذلك الوقت[13]. وأخيرًا وليس آخرًا، كرس كريستيان بلوسكارو Cristian Ploscaru دراسة ضخمة للصراع بين القديم والجديد، وبين الامتيازات والقواعد القديمة والإصلاحات التي فرضها الأمراء الفناريون وروسيا، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في الإمارات الرومانية، مع التركيز بنحو خاص على أصول الخطاب السياسي الحديث في كل من مولدافيا ووالاشيا[14]. ومع ذلك فلم يتناول سوى قليل من هذه الدراسات ممارساتِ الفساد أو مكافحة الفساد، وبالنظر إلى استخدامها المستمر للمصادر الأولية والمنهجيات المحدثة، يمكن للمرء أن ينظر بإيجابية إلى مستقبل هذا الحقل[15]. لذلك يمكننا أن نبدأ في طرح الأسئلة التي نادرًا ما طُرحت من قبل حول وجود الفساد وطبيعته وتصوره، وكذلك تنفيذ ومبررات آليات مكافحة الفساد خلال تلك الفترة وفي هذه المنطقة.

على رغم إهمالها سابقًا فإن إحدى الفئات بالغة الأهمية للمصادر الأولية هي مشاريع الإصلاح التي صيغت ما بين العامين 1769 و1848 من قبل أعضاء النخبة السياسية في مولدافيا ووالاشيا، والتي تُظهر حدوث تغيُّر كبير ما بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[16]. هذه النصوص التي وُجهت في أزمنة اتسمت بالحروب والقلاقل إلى زعماء الدول المتصارعة على السيطرة على الإمكانيات الرومانية، تُمكِّننا من أن نرى كيف خضعت اللغة والنظرية السياسية لتغيرات مهمة. لقد أجبرتهم الظروف على التفكير في حالة دولتهم، فبدأ المؤلفون يتخيلون أنظمة سياسية مختلفة. على هذه الأسس، فإن فكرة أن الفساد يمكن محاربته، واحتواؤه، والتغلب عليه في النهاية، تتخذ شكلًا ثابتًا بالتدريج. في أبريل 1834، على سبيل المثال، أعرب السياسي والاقتصادي نيكولاي سوتو Nicolae Suţu بوضوح عن أفكاره حول الدفاع عن المصالح العامة من كل عمليات الاحتيال، وعن المال العام من جميع الأفعال الخاطئة:

("garantir de toute fraude les intérêts publics et de toute malversations les deniers de l'Etat")[*].

وقد فعل ذلك في معرض تعليقه على قانون يحظر على موظفي الدولة استغلال الإيرادات العامة:

("Loi concernant la défense aux employés de l'Etat de se rendre entrepreneurs des revenus publics")[17].

هذه التعليقات مفقودة من المخططات السابقة؛ لذلك يجب علينا أن نسأل أنفسنا عما جعلها متصوَّرة.

لتحسين فهم هذا التغير المهم، قررتُ التركيز على ثلاث دراسات للحالات. تتعلق الأولى بالنظرية السياسية لبطريرك القسطنطينية اليوناني، كيريلوس لوكاريس Kyrillos Loukaris. تمكننا وثيقة أصدرها في العام 1626 من رؤية كيفية التفاوض على الامتيازات بين طبقة الأشراف (البويار boyars) التابعين للأمير الوالاشي، ألكسندر الرضيع Alexander the Infant، وعديد من المجتمعات ذات المصالح المحددة والبطريرك نفسه. تركز دراسة الحالة الثانية على رواية مجازية صادرة في العام 1705 وعديد من التقارير الديبلوماسية للعامين 1741-1742، والتي ترسم خريطة للفساد العثماني. تناقش دراسة الحالة الأخيرة «اللوائح الأساسية [العضوية]» Organic Regulations في والاشيا، التي فرضها الجنرال بافيل كيسيليف Pavel D. Kiselev في العام 1832 في أثناء الاحتلال العسكري الروسي للإمارات الرومانية. توضح هذه اللوائح الصدام بين نظامين قانونيين: نظام حديث فرضه جيش أجنبي، ونظام محافظ وأكثر تسامحًا، وقد اعتُبر متوافقًا مع قوانين البلاد.

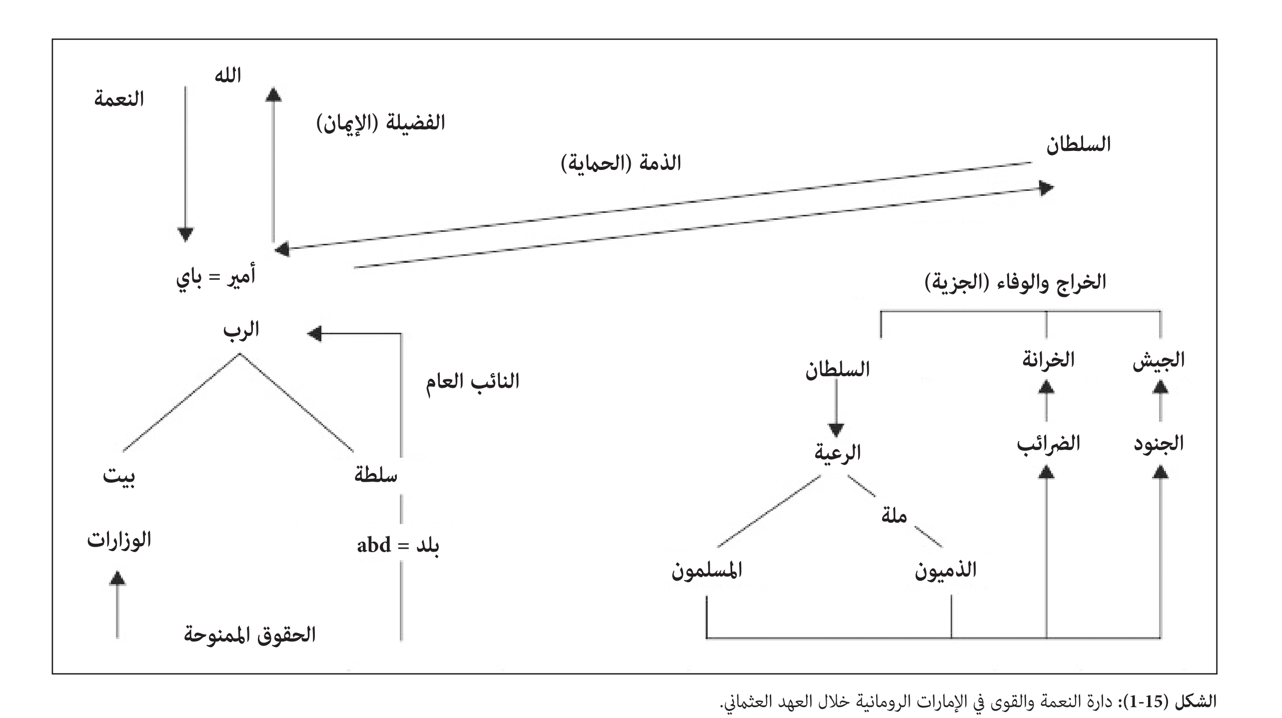
سبق تحرير الوثيقة الصادرة في العام 1626 وترجمتها، ومع ذلك لم يُعمَد إلى تحليلها كاملة[18]. كذلك نُشرت رواية العام 1705 والتقارير الديبلوماسية للعامين 1741-1742 (تُرجمت الأخيرة إلى الرومانية فقط)، لكن لم يُتَناوَل أيٌّ منهما من زاوية الفساد[19]. أما «اللوائح الأساسية» الوالاشية للعام 1832، فلا تزال في انتظار نسخة نقدية. ينصب تركيز الدراسة الحالية على الفصل المعنون «حول إقامة العدل». استنادًا إلى مخطوطة

(*) تأمين المصلحة العامة ضد أي غش أو اختلاس لأموال الدولة. [المترجم].

محفوظة في الأرشيف التاريخي للدولة الروسية في سانت بطرسبرغ (РГИА)، سأوجز فيما يلي الجهودَ التي بذلتها الإدارة الروسية، ولا سيما الجنرال كيسيليف، من أجل فرض مدونة حديثة و«حضارية» للقوانين[20].

ليس الهدف هنا، بأي حال من الأحوال، هو قياسَ درجة امتثال الإمارات الرومانية للمعايير المثالية لبناء الدولة الحديثة. وبناء على ذلك فلن أبدأ بالتعاريف الحديثة، لكنني بدلًا من ذلك سأنظر في كيفية تعريف الفساد وإعادة تعريفه في هذه الحالات المحددة. وبعد ذلك سأُظهِر أن الانتقال نحو نظام أقل فسادًا نسبيًّا استغرق وقتًا أطول مما حدث في أوروبا الغربية (على عكس الدنمارك، لا يمكن ملاحظة تحول واضح إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر). أخيرًا سأجادل بأن استمرار هذا الوضع القديم المزعوم كان أقل ارتباطًا بعدم وجود فجوة بين المجالين العام والخاص، أو بعدم إضفاء الطابع المؤسسي، مقارنة بالوضع السياسي والمالي والثقافي للأمراء الحكام والنخب، وكذلك بعدم وجود منظومة من الضوابط والتوازنات.

تُقدِّم والاشيا ومولدافيا رؤى فريدة لأنهما، كولايتين رافدتين للإمبراطورية العثمانية، كان يحكمهما أمراء مسيحيون اعتُبروا ممثِّلين لله على الأرض وخُدامًا للسلطان في الوقت نفسه (انظر الشكل 15-1). إذا أضاف المرء صعود ما يسمى بالفناريين ـ Phanariots - أي العائلات المسيحية الغنية ذات الصلات الجيدة بالمستويات العليا للسلطة العثمانية - وصعود روسيا، تصير الساحة مهيَّأة لتحليل متعدد الأوجه للوح المزدوج للفساد/مكافحة الفساد - مما يمكِّننا ليس فقط من دراسة حملات مكافحة الفساد الناجحة، ولكن أيضًا من دراسة الممارسات الفاسدة في المجتمعات التي توجد فيها تعددية للثقافات القانونية.



الشكل (15-1): دارة النعمة والقوى في الإمارات الرومانية خلال العهد العثماني.

المصدر:

Radu G. Păun, "La circulation des pouvoirs dans les Pays Roumains au XVIIe siècle. Repères pour un modèle théorique," New Europe College Yearbook, 1998–99 (Bucharest, 2001), 265–310 at 297.

«الأسباب المباركة المعروفة جيدًا لهم»

في أبريل 1626 أصدر بطريرك القسطنطينية اليوناني، كيريلوس لوكاريس، وثيقة تؤكد إلغاء جميع الامتيازات المالية التي سبق أن منحها أمراء والاشيا. هذه الوثيقة فريدة من نوعها، فلم يكن مثل هذا الإلغاء غير مسموع به فحسب، بل قرره «الأرخونات» archontes(*) في البلاد وليس الحاكم، الذي كان دون السن القانونية حينذاك.

من أجل تبرير هذه الإيماءة غير المتوقعة استحضر البطريرك مفهوم العدالة. وقال إن من هم على دراية بالشؤون السياسية يدركون الفرق الكبير بين الحكم وفقا للقانون والحكم بالقوة الاستبدادية. وتابع أن الطغيان لا يهدف إلا إلى تحقيق أرباح الطاغية. بينما الحكم بموجب القانون، على العكس من ذلك، يستهدف المصلحة العامة. الموضوع الأهم لدى المحكومين هو العدالة. ومن ثم كان قرار إلغاء الامتيازات المالية لجميع النبلاء والأديرة والأجانب قرارًا سليمًا. وقال إن عدم المساواة الحالي يدمر الحكومة، وقد يشجع دافعي الضرائب على الهرب.

ومع ذلك في نهاية اعتذاره البليغ بشأن العدالة والإنصاف، قدَّم البطريرك ستة استثناءات. «لأسباب مباركة معروفة جيدًا لهم»، فإن ضيعة شيجارسيا şegarcea الغنية (التي عُرضت قبل سنوات على لوكاريس عندما كان بطريرك الإسكندرية)، ومجتمعين من التجار المتخصصين في التجارة مع البلدان البعيدة، ومجتمعين ذوي صفات عسكرية، وممتلكات «النبيل ذي المولد النبيل» المدعو جون John مسموح لهم بالاحتفاظ بامتيازاتهم. كان جون ابنَ شقيق أحد أهم الداعمين الماليين والسياسيين لكلٍّ من البطريرك والأمير الحاكم، ومن ثم لدينا أسباب وجيهة للاعتقاد بأنه كان أحد «الأرخونات» الذين بدأوا الإجراء الذي أكده لوكاريس. وبعبارة أخرى، كان ينتمي إلى شبكة دولية للرعاية تغطي جنوب شرق أوروبا. تضمنت هذه المجموعة الأسرةَ الأميرية، وعديدًا من التجار (كان بعضهم أصدقاء للحاكم، وقد عملوا مصرفيين له، واستفادوا من هذا الارتباط المميز والشخصي)[21]، وأساقفةً كبارًا prelates مؤثرين - استفاد كل منهم من علاقاته الوثيقة مع أصحاب المناصب الرفيعة من أعضاء النخبة العثمانية.

(*) كبار القضاة. [المترجم].

هل كان هذا فسادًا؟ وفقًا للبطريرك، لم يكن كذلك. لقد أكد على تطبيق إجراء عادل يهدف في المقام الأول إلى «زيادة سلطة الحاكم والبلد». أما حقيقة أن هذا الإجراء كان مواتيًا لمجموعة من الأشخاص ذوي المكانة الجيدة فلم يكن غير عادي ولا ضد القانون. في نظره مثلت العدالة «أساس كل المجتمعات السياسية»(22). وفي الوقت نفسه كان «أصحاب العزة الأرخونات ذوي المولد النبيل» يتصرفون - مثلما فعل لوكاريس - كرعاة لجماعة المسيحيين. ولأن البطريرك والنبلاء كانت تقع على عاتقهم التزامات متبادلة، كان من الخطأ أن يُظهر لوكاريس مساواة مفرطة وألغى جميع الامتيازات المالية.

لكن هذا لا يعني أن الفساد لم يكن مشكلة. في يوليو 1631، أصدر أمير والاشيا ليون تومشا Leon TomŞa عدة تدابير ضد «اليونانيين الأجانب» (greci striini)، الذين كانوا مسؤولين تمامًا عن مشكلات المملكة وفقرها (toate nevoile şi sărăcia ţerăi) - وهي تدابير صريحة صُممت لتأكيد معركة الأمير ضد الفساد(23). وبناءً على ذلك كان ينبغي إصدار جميع الأحكام وفقًا للعدالة والقانون المسيحي المكتوب، لا أن تستند إلى الرشوة أو شهادة الزور أو تصب في مصلحة البويار
(Judecata de ocină şi de alte moşii sau orice judecată să nu se facă pre mită sau pre făţărie sau pre voia a boiari, ce să se facăcu dereptate, după pravilă creştinească).

وبالإضافة إلى ذلك فإن أي انتخاب لرئيس الأساقفة، أو للأساقفة أو الهيغومينوي hegoumenoi يجب أن يقرره سينودس (مجمع كنسي) synod، وليس بالرشوة (pre mită). وعلى رغم أنه لم يُنص على أي عقوبة، من الواضح أن الوثيقة كانت موجهة ضد معارف لوكاريس من النبلاء، الذين كان تأثيرهم في والاشيا محدودًا للغاية (وإن كان ذلك فترة مؤقتة). وهكذا فإن قرار البطريرك للعام 1626 يوضح مدى صعوبة التحدث عن الممارسات الفاسدة عندما تتسم علاقات القوة بطابع شخصي للغاية، وعندما يحدث التفاوض على القانون بين الجماعات والمجتمعات، وعندما يكون الفرق بين تقديم الهدايا الرسمية والرشا غير المشروعة (أو بين المكافآت القانونية والتعويضات التعسفية) متباينًا بقدر كبير من مجموعة إلى أخرى. وبهذا المعنى، فإن التشابه مع موسكو في القرن السابع عشر يتبادر إلى الذهن بسهولة(24).

على رغم تماشيه مع الممارسات السائدة، فقد كانت لهذا النوع من السلوك القانوني عواقب مهمة على المدى الطويل. بالنظر إلى أن كلًّا من اللعن والحرمان الكنسي excommunication كانا أداتين قضائيتين مهمتين وكان يطبقهما رجال الدين، فإن لوكاريس وأمثاله أيضًا كانوا ممثلين بارزين للقانون والعدالة. كانت لديهم القدرة على الربط والإعتاق، وأن يسامحوا ويعاقبوا. وبعبارة أخرى: إن استخدامهم لهذا الاستثناء، على رغم أنه يجعل من المستحيل بناء منظومة من الضوابط والتوازنات، ساهم في تشكيل ثقافة قانونية مفتوحة أمام الإفراط والإساءة. وإضافةً إلى ذلك فإن فكرة أن الحقيقة كانت قابلة للتفاوض كثيرًا ما أدت إلى اضطرابات قضائية. سواء كانوا واعين أو غير واعين بأن الصواب كان في كثير من الأحيان مسألة تتعلق بالسياق، لم يتمكن المدَّعُون دائمًا من أن يجدوا وئامهم، فكانوا يجربون حظهم مرارًا وتكرارًا كلما بدا الأمر أكثر ملاءمة[25]. كان جهلهم أو عنادهم أو دهاؤهم المزعوم سببًا في تآكل النظام القضائي، مما مهد الطريق أمام الممارسات غير المشروعة.

«ورقة شجر خضراء»

ومع ذلك هناك شيء مثير للاهتمام بخصوص قضية لوكاريس التي نوقشت أعلاه. من بين جميع أنواع الفساد المختلفة في هذا الوقت، كان الفساد الكنسي هو الوحيد الذي عُرف ولُوحِق باستمرار وبكل وضوح، وقد تعرَّض للملاحقة باعتباره متاجرة بالمقدسات simony. ارتبط هذا المصطلح بسمعان المجوسي Simon Magus، وهو رأس الهرطقة heresiarch المذكور في سفر أعمال الرسل (8: 9-24) Acts of the Apostles، والذي ارتكزت عليه ملاحقة المتاجرة بالمناصب والسلع الكنسية ودفع ثمن خدمات غير قانونية، وهي ممارسة شملت العالم المسيحي بكامله[26]. في نوفمبر 1640، على سبيل المثال، أعلن الأمير الوالاشي ماتيو باساراب Matthew Basarab إلغاء وإبطال قرارات منح الكنائس للأديرة الأجنبية من «اليونان» أو جبل آثوس Mount Athos، والتي أخذت بسرية «غادرة» من دون إذن وبواسطة الرشوة (pre mită)[27]. قرب نهاية القرن السابع عشر استخدم مؤلف مجهول الهجاء لتجريم مجموعة واسعة من الممارسات الكنسية الفاسدة بلا هوادة في مسرحية أسماها «الإصطبل» The Stable[28]. وفي يوليو 1764 لعب الأمير المولدافي غريغوري الثالث غيشا Gregory III Ghica على الوصف الكلاسيكي لسمعان بالمجوسي، وربط المتاجرة بالمقدسات بالممارسات «الشيطانية» والسحر وعزز العقاب

العرفي - الطرد من الكهنوت والحرمان الكنسي - في حالات التجاوز[29]. ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بالفساد العلماني، تميل الأمور إلى أن تتعقد (انظر أيضًا فصول ينس إيفو إنغلز وجيمس كينيدي ورونالد كروزي من هذا الكتاب).

أولًا، بالنظر إلى أن والاشيا ومولدافيا كانتا ولايتين تابعتين للإمبراطورية العثمانية، يتعين على المرء أن يميز بعناية بين المدفوعات الإلزامية القانونية وبين التعويضات وتقديم الهدايا للمسؤولين في الباب العالي Sublime Porte والممارسات المسيئة التي اكتنفت أفراد الإدارة العثمانية. ترجمت دراسة حديثة لفظة rüŞvet على أنها «رشوة»، وشملت في هذه الفئة جميع المدفوعات أو الهدايا التي قدمها الأمراء الوالاشيين والمولدافيين من أجل الحصول على العرش أو تأمينه[30]. ومع ذلك تشير المصادر إلى واقع متفاوت الدقة بكثير، كما يُشار إليه بالفعل في الشكل (15-1)[31]. على سبيل المثال اعتبر مونك أزاري Monk Azarie، وهو مؤرخ مولدافي عاش في القرن السادس عشر، أن الأمير ديسبوت Despot دفع رشوة للمسؤولين العثمانيين من أجل السيطرة على البلاد. فقال إن العثمانيين مهدوا له الطريق بعد أن «أعمت عيونَهم الرشوة» (orbiţi de mită). وكذلك يتهم المؤلف نفسه الأمير إيوان Ioan بالرشوة، واصفًا إياه بـ «عبد الذهب» (robul aurului)، الذي لا يوقفه شيء عن شهوته للسلطة، «ولا حتى بسبب الرشوة» (chiar cu mită). ومع ذلك فالشيء المثير للاهتمام هو أنه وفقًا لأزاري، كانت الرشوة صفة خاصة بالعدو. بخلاف ذلك لقي السلوك نفسه معاملة مختلفة وأكثر اعتدالًا[32].

تحتوي التقارير المرفوعة ما بين 30 أغسطس 1741 وديسمبر 1742 إلى الأمير المولدافي قسطنطين مافروكورداتوس Constantine Mavrocordatos من قِبل عملائه الديبلوماسيين في القسطنطينية على تفاصيل كثيرة بخصوص المدفوعات والهدايا المقدمة إلى السلطان وخُدامه من قِبل المتنافسين على عرش الولايتين الرومانيتين. على سبيل المثال من أجل تجنب النقل من والاشيا إلى مولدافيا، عرض مافروكورداتوس 250 صرة من الذهب على الصدر الأعظم Grand Vizier، ومائة صرة على نائبه ومائة قطعة نقدية ذهبية على سكرتير النائب. فشلت هذه المدفوعات: فقد مُنحت والاشيا إلى ميخائيل راكوفيتا Mihail Racoviţă، في مقابل ألف صرة، ووعد بالسداد السريع لدَين سابق بلغ ثلاثمائة صرة (مع حل تحالف غير

مرغوب فيه بين مافروكورداتوس المذكور والأمير المولدافي السابق غريغوري الثاني غيشا Gregory II Ghica كمكافأة إضافية).

بعد إرساله إلى مولدافيا سارع مافروكورداتوس إلى تأمين منصبه. أرسل 110 صُرر إلى الصدر الأعظم، وخمسين صرة وكمية من فراء الوشق إلى نائب الصدر الأعظم ومبلغًا «مناسبًا» لم يُكشف عنه إلى السلطان. كما أرسل هدايا لعديد من الأعضاء المؤثرين في جهاز الدولة العثمانية. هل كان هذا فسادًا؟ خلافًا لما ذكره أزاري، لم يكن الأمر كذلك. كانت هناك قواعد صارمة تنظم العملية، وهي كانت معلنة وشائعة. رُفضت مئاتُ الصرر التي عرضها مافروكورداتوس في أثناء محاولته الاحتفاظ بعرش والاشيا، ونُصح الأمير بعدم متابعة الأمر - لقد اتُّخذ القرار بالفعل، ولم يكن يستند إلى المال فقط. نتيجة لذلك كان قبول المدفوعات غير صحيح. وعلى العكس، فقد قُبلت صُرر الأموال التي عرضت مقابل العرش المولدافي. في الواقع، جرى التفاوض على المبلغ بين المسؤولين العثمانيين ووكلاء الأمير.

كانت الهدايا تخضع أيضًا للقواعد. رفض علي أفندي Ali-effendi، مدير الحريم (وعلى هذا النحو متعاون وثيق مع كبير الأغوات السود Chief Black Eunuch بالغ النفوذ) أربعمائة قطعة نقدية ذهبية مقدمة من مافروكورداتوس. ورفض أيضًا خاتمًا من الألماس الثمين، حيث وجد ممثلو الأمير صعوبة في إقناعه بتغيير رأيه: قال علي أفندي «خلال حكم سيدي، لدي كل ما أحتاج إليه. فإذا قبلتُ من وقت إلى آخر ورقةَ شجر خضراء من الأمير، فقد فعلت ذلك فقط لتجنب إغضابه وإظهار الحب والصداقة»[33]. كما يمكن أن يرى، كان علي أفندي يعرف تمامًا قيمة خدماته.

بالطبع كانت «ورقة الشجر الخضراء» مكلفة للغاية، كما كان الخط الفاصل بين الهدية والرشوة والابتزاز رفيعًا للغاية. لم تكن الإدارة العثمانية خالية من العيوب؛ بل أبعد ما يكون عن ذلك. ومع ذلك، كما لاحظ بوغاك أيه. إرغين Boğaç A. Ergene، فإن مثل هذه الممارسات «لم تقوض بالضرورة شرعية الدولة»[34]. كان النظام، وظل فترة طويلة، نظامًا فعالًا. فقط عندما بدأت تظهر عليها علامات الضعف ودعت الحاجة إلى تفسيرات، ظهرت التهم الفلسفية والإجراءات الإدارية المتخذة ضد ما صار يُفسَّر على أنه فساد[35]. وقبل ذلك كانت المنافسة بين المسؤولين عن الإيرادات تعتبر شيئًا إيجابيًا. ما يهم هو الولاء تجاه السلطان ودفع الرسوم المستحقة. وجه تقرير مجهول رُفع في نحو

العام 1545 إلى سليمان القانوني Suleiman the Magnificent اتهم الصدر الأعظم السابق رستم باشا Rüstem-paşa بالفساد. وفقًا للمُبلغ عن المخالفات، فإن رستم باشا قد حصل على مليون أقچة akçe من مرسيا Mircea «الراعي» (Ciobanul) في مقابل عرش والاشيا. لا اللفتة ولا المبلغ الهائل أزعجت المدعي. ما كان غير قانوني وهشًّا هو حقيقة أن المتلقي قد فشل في الإفصاح عن الأموال؛ بدلًا من إعطائها للخزانة، كما كان ينبغي عليه فعله، احتفظ بها لنفسه باعتبارها رشوة rüşvet[36].

الكلمات: المعنى والأهمية

أما الصعوبة الثانية فيما يتعلق بالفساد العلماني الذي ذكرتُه من قبل، فهي التعايش بين نسخة رسمية من الفساد وأخرى غير رسمية تختلف عنها جذريًا[37]. من الناحية الرسمية كانت الرشوة تُعتبَر أمرًا بالغ السوء، فهي تُلطخ السمعة وتُعمي البصر. أما على الجانب غير الرسمي، فقد استفاد منها الجميع تقريبًا. أما القلة التي لم تفعل ذلك - مثل اللغثيط الأكبر Grand Logothetis المولدافي، كونستانتين كوستاش غافريليتي Constantin Costache Gavriliţi، الملقب باسم «الثؤلول» (Negel)، على سبيل المثال - فقد سجلهم مؤرخو ذلك العصر باعتبارهم حالات غريبة[38].

هناك نص للأمير المولدافي ديميتري كانتيمير Dimitrie Cantemir، له دلالة خاصة فيما يتعلق بهذا الانفصام بين المجالين العام/الخاص. في رواية مجازية عظيمة كُتبت في العام 1705 بعنوان «تاريخ الهيروغليفية» (Istoriia ieroglifică)، أدخل كانتيمير تصورًا لـ «مدينة الشهوات» (Epithimiia)، التي تضم «معبد ربة الجشع» (Boadza Pleonexiii) في محورها. تبدأ الرواية بـ «البجعة البيضاء الكبيرة» في أسرار هذا العالم الفخم والخطير، تكتشف الزرافة Camelopard «طبيعة وموارد النيل» وتصبح خبيرة فيما يتعلق بمعاني النهر والقرابين التي يقدمها سحرة المكان[39].

يساعدنا كانتيمير نفسه على فك ألغاز الرواية عن طريق إدراج قائمة بشخوص المسرحية dramatis personæ. فالزرافة هي ألكساندر مافروكورداتوس، كبير مترجمي («أسرار») الإمبراطورية العثمانية العظمى - وهي مدينة الشهوات. وباعتباره تلميذ وخليفة بانايوتيس نيكوسيوس Panayiotis Nikousios - البجعة البيضاء الكبيرة - يكتشف مافروكورداتوس مصدر وآليات الفساد - أي نهر النيل. ويتعلم أيضًا كيفية

التعامل مع حكام القسطنطينية وكيفية التعامل مع الرشوة - «لتقديم القرابين في معبد الجشع» (jirtfâ boadzii locului sâ facâ). باختصار، يصبح سيد الأسرار Master of Secrets.

هذا التصوير مؤرِّق. تجلس ربة الجشع على عرش من نار فوق فرن ساخن، وهي مستعدة لجمع «الأوساخ الصفراء» (الذهب). وجهها أصفر بدوره وعيناها مغلقتان، لكن أذنيها مفتوحتان على مصراعيهما لسماع كل شيء. تمسك في يدها اليمنى بميزان متوازن، تحتوي إحدى كفتيه على حجر النهم وانعدام الرحمة، والعالم في الكفة الأخرى. تحمل في يدها اليسرى قمعًا متصلًا بالفرن ويغذيه باستمرار الكاهن فيلوهريسوس Filohrisos («عاشق الذهب»). «الرشوة تعمى كل العيون»، و«يمكن لجميع من ضلوا طريقهم أن يجدوا الرشوة» mâzda tot ochiul orbeşte şi mita tot pierdutul nimereşte، كما تُختتم القصة.

ولأن كانتيمير كان يعرف العاصمة العثمانية جيدًا - بعد أن عاش هناك، مع فترات غياب قصيرة، من العام 1688 حتى العام 1710، بل إنه رسم خريطتها - فإن تصوره لمدينة الشهوات يحمل مصداقية كبيرة. خريطته لمدينة إسطنبول غير الرسمية مثيرة للاهتمام بقدر تلك الرسمية. ومع ذلك فالخرائط هي أمور ثقافية، فهي لا تصوِّر الحقائق الملموسة فقط؛ بل توضح أيضًا الرغبات أو الأحلام، أو مدينة للشهوات تقع على ضفاف نهر الفساد. يجب التعامل معها بحذر.

حالة مدينة الشهوات حاسمة. نجت نسخة واحدة فقط من كتاب كانتيمير المعنون «تاريخ الهيروغليفية»، ونُشر أول مرة بعد وفاة المؤلف. كتاب التاريخ السري لمؤلفه بروكوبيوس Historia Arcana of Procopius، كان النص بلا شك مكتوبًا لكي يقرأه جمهور محدود، وحتى حميم. (وكذلك لم يبقَ من المسرحية الكنسية الساخرة المسماة «الإسطبل» المذكورة آنفًا، والتي تعود إلى فترة ما قبل الفناريين، سوى نسخة مخطوطة واحدة)؛ ولذلك كان نقده المدمر للفساد العثماني «سريًّا للغاية». في الواقع أظهر كانتيمير قدرة رائعة على التنقل في طريقه عبر شبكة القوة القسطنطينية. تمكَّن الخبيرُ المتعلِّم في الفساد العثماني، المصوَّر ذاتيًّا على أنه شخصية فريدة حقًّا، من حكم مولدافيا مرتين، أولًا في العام 1693، ثم في الفترة ما بين العامين 1710 و1711.

ثلوج السنة الماضية

يتضح هذا الموقف الثنائي بوفرة في المصادر التاريخية المتبقية. على سبيل المثال، وفقًا لمؤرخ مولدافي من القرن الثامن عشر، اعتاد الأمير قسطنطين مافروكورداتوس على بيع المناصب الحكومية. ومع ذلك، ففي أبريل 1730، حاول الأمير نفسه مواجهة الاضطرابات الإدارية لثلاث مقاطعات في مولدافيا. بتجاهل «العادات القديمة» (obiceiul cel vechi)، كان هناك فصيلان من الخدم الأميريين - ispravnici وpârcălabi - يتنافسان على الصلاحيات القانونية نفسها، مما كانت له آثار سلبية. من بين أمور أخرى صرح الحاكم بوضوح بأن جميع اتهامات الفساد - أي القرارات الخاطئة المستندة إلى الرشا أو إساءة استخدام السلطة giudecatâ rea fâcutâ, pre mîzdâ sau pre voe vegheatâ - تخضع لولايته القضائية وحده[40].

هل كانت هذه علامة على أنه أخذ هذه القضية على محمل الجد؟ هل كانت محاولة لمنع مزيد من الانتهاكات من قبل المسؤولين ذوي الاختصاصات المتداخلة؟ أم إنها مجرد وسيلة للتأكيد على سماته القانونية المهيمنة؟ أيًا كانت الحال فقد أصدر مافروكورداتوس سلسلة من الإصلاحات المالية والإدارية الحديثة ظاهريًا. على سبيل المثال أنشأ جهازًا حكوميًا مهنيًا يديره موظفون يحصلون على رواتب، وهو ما يتعارض مع النظام الشخصي والتراثي التقليدي[41]. كما رأينا فإن محاولات تطوير فئة إدارية مهنية تعود إلى القرن السابع عشر؛ ومع ذلك فقد مثّلت جهود مافروكورداتوس نقطة تحول للإصلاحات المستقبلية.

في العام 1695، بسبب غضبه من فساد رئيس البلاط الملكي clucer قسطنطين شتيربي Constantine Ştirbei (سادس أهم مسؤول حكومي)، قرر الأمير قسطنطين برانكوفينو Constantine Brancoveanu اتخاذ تدابير مثالية. حكم على شتيربي بالسجن وسداد الأموال المسروقة أو المبتزة. ومع ذلك، فقد أطلق سراحه بعد أسبوعين (كانت لأسرته علاقات جيدة والتمست مرحمة الحاكم بنجاح). في العام 1707، صارت هذه الشخصية المسيئة محظورة - أي أهم بويار في البلاد[42]. يبدو أن الفساد لم يكن هو المشكلة، بل سرقة أموال كانت موجهة للعثمانيين. ولأن هذا قد يؤدي إلى استبدال الأمير أو سجنه أو إعدامه، فقد أُدين المعتدي بارتكاب خيانة عظمى[43]. كان نيكولاس مافروكورداتوس Nicholas Mavrocordatos، والد قسطنطين، أكثر اعتدالًا. عندما تجاوز وزير الخزانة

غريغوري هاليبليول Grigorie Halepliul حدود اللياقة بانتهاكاته - صارت لديه «أظافر طويلة جدًّا» (cam lung de unghii) و«تلقى رشا كبيرة من الجميع» (mite de la toţi lua mari)، وفقًا لما كتبه مؤرخ مجهول من القرن الثامن عشر - أمره الأمير بإعادة الأموال المختلسة وعزله من منصبه. لم تكن هناك ضرورة لإنزال عقوبة أخرى به[44]. من الواضح أن إصلاحات ابنه كانت بمنزلة تغيُّر عن النهج المتبع في الماضي.

بمرور الزمن صارت التشريعات حول هذا الموضوع قاسية أكثر فأكثر. «لن يُفلت من عقابنا القاسي أي قاضٍ يتلقى رشوة» (nu va putea scâpa de grea pedeaspâ a domniei mele)، بحسب نص سجل القواعد للعام 1780، وحتى الرشوة أصبحت محظورة - فإذا ثبتت إدانته، خسر المخالِف نتيجة المحاكمة تلقائيًّا[45]. لكن ممارسة الرشوة ظلت منتشرة كما كانت دائمًا. في مايو 1777، على سبيل المثال، اتهم أرسني Arsenie القازاقي the Cossack بالخطأ ستويكا من كامبولونغ Stoica of Câmpulung برشوة اثنين من موظفي الدولة؛ لكنه طلب الرحمة ومن ثم مر خطؤه من دون عقاب[46]. في فبراير 1780 أُدين اثنان من ضباط المقاطعة بالإفراج عن اثنين من لصوص الخيول مقابل رشوة؛ لا تبدو عقوبتهما قاسية على الإطلاق - لقد أُجبرا على دفع غرامة فقط[47]. ولما كان القرار راجعًا إليه وحده، فمن الواضح أن الأمير كان مسؤولًا عن نظام قضائي شخصي للغاية.

بدأ الوضع يتغير في بداية القرن التاسع عشر[48]. من ناحيةٍ أصدر السلطان محمود الثاني Mahmud II وخلَفُه عبدالمجيد Abdülmecid مجموعةً من الإصلاحات التي هدفت إلى توجيه عصر التحديث هذا، والتي عُرفت باسم التنظيمات Tanzimat. كما أوضحت فاطمة موغ غوتشيك Fatma Müge Göcek، كانت «رؤيةٌ جديدة للمجتمع العثماني» على وشك أن تحل محل الرؤية القديمة[49]. من ناحية أخرى كانت روسيا تمر أيضًا بتحولات كبرى. كقوة أوروبية وآسيوية ناشئة، ازداد اهتمام الإمبراطورية الروسية بنحو متزايد بالمسألة الشرقية، وحاولت في بعض الأحيان فرض الإصلاحات كوسيلة لإحكام قبضتها على الدول الأوروبية المجاورة مثل الإمارات الرومانية[50].

فتحت المواجهة المفتوحة بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا المجال أمام النخبة المحلية للتحدث. ما بين العامين 1769 و1831، وُجهت 208 ما بين عريضة ومشروع إصلاحي من قِبل أشخاص من مولدافيا أو والاشيا إلى السلطات الروسية والنمساوية والبروسية والفرنسية والعثمانية والإنجليزية. كان أورداش روسيتي-روزنوفانو Iordache

Rosetti-Roznovanu، وميخائيل ستوردزا Mihail Sturdza، وآيون توتو Ion Tăutu، وميخائيل كانتاكوزينو Mihail Cantacuzino الأغزر إنتاجًا بين هؤلاء المؤلِّفين.

تناولت بعض المشاريع الإصلاحية قضيةَ الفساد. في ديسمبر 1827، على سبيل المثال، في مذكرات حول النظام الإداري في والاشيا، انتقد باربو شتيربي Barbu Ştirbei (الذي سيصبح أميرًا عما قريب) «السطو القانوني» le brigandage legal وجميع أنواع «الحيل النفعية» expédiens التي مارسها الموظفون العموميون العاملون بأجر وبغير أجر[51]. لم تتجاهل السلطات الروسية هذه الأفعال[52]. واقتناعًا منها جزئيًّا بمهمتها الحضارية، وكجزء من مقدمة محتملة لضمها، فرضت مجموعة من القوانين في أثناء احتلالها العسكري لوالاشيا ومولدافيا (1828-1834)[53]، بما في ذلك محاولات للقضاء على مصادر الخلل والفساد المهمة وفصل الفرعين الإداري والقضائي[54]. وبالإضافة إلى ذلك، بادر الروس بتقييد وتقليص الحقوق القانونية لكل من الأمير ورجال الدين، وجعلوا جلسات المحكمة مفتوحة للجمهور وأعادوا تنظيم قوة الشرطة.

تُقدِّم نسخةٌ معدلة من الفصل الخاص بإقامة العدل في اللوائح الأساسية Organic Regulations، المحفوظِ الآن في الأرشيف التاريخي للدولة الروسية في سانت بطرسبرغ، تفاصيلَ مهمةً حول الموضوع[55]. تتناول المادة 213 إقامة العدل:

في والاشيا، ستطبَّق العدالة: (1) بواسطة المحاكم الابتدائية التي ستستمع في البداية إلى جميع القضايا، والقضايا المدنية، والقضايا الشرطية الإصلاحية، والقضايا التجارية؛ (2) من قِبل ديوانَين قضائيين متمركزين في مدينتي بوخارست وكرايوفا Craiova، واللذين ينقسم كل منهما إلى قسمين، يختص أحدهما بحالات استئناف القضايا المدنية، والآخر باستئناف القضايا الجنائية؛ (3) من قِبل محكمتين تجاريتين يقع مقرهما في المدينتين المذكورتين أعلاه، تختصان بحالات استئناف القضايا التجارية؛ (4) من قِبل محكمة شرطية يشرف عليها الأغا Aga، والتي تقتصر صلاحيتها على القضايا الشرطية البسيطة في العاصمة؛ (5) من قِبل الديوان الأعلى Supreme Divan أو محكمة الاستئناف العليا التي تفصل في جميع قضايا الملاذ الأخير.

يتناول عديد من الملاحق، من بين أشياء أخرى، اختصاصات المدعين العامين - كما أدرجت أمثلة على النماذج التي يتعين استكمالها - وكذلك تنظيم منظومة السجون. وعلى رغم كونها مختصرة، فإن ملاحظة على الفقرة الخامسة توضح أن النص كان يُحدَّث

باستمرار. ووفقًا لهذا لم تُذكَر محكمة المراجعة Court of Review أيضًا لأن التجربة أثبتت بالفعل أنها «بعيدة عن تحقيق أهدافها»[56]. لا تُعتبَر اللوائح الأساسية أداة استعمارية فحسب، بل مثَّلت أيضًا نقطة انطلاق لتدابير مكافحة الفساد[57]. من ناحيةٍ كانت تهدف إلى ضمان الوجود السلمي لروسيا في الإمارتين (وفقًا للجنرال كيسيليف Kiselev وغيره، حتى يحدث ضمُّهما)؛ من ناحية أخرى تبين أن عديدًا من الشروط مفيدة. كما صاغها كوستاش فاشا Costache Faca كإحدى قصائده (كوميديا الطقس Comodia vremii، 1833)، فقد ولَّى زمن التفاوض:

أين هي الأيام التي كنتَ تجلس فيها ساكنًا،

وتحل كل شيء من دون أن تُزعجك أشياء تافهة مثل القوانين أو الإرادة؟

كنتم جميعًا مثل الإخوة وكان عملك التجاري يسير بلا عيوب:

حقًّا، كانت مدونة كاراجيا القانونية لا تقدَّر بثمن![58].

ومع ذلك كان الحماس بعيدًا تمامًا عن أن يكون عامًا. لقد اعتبر البعض أن اللوائح الأساسية معتدلة للغاية فيما رآها البعض الآخر شديدة التطرف، في حين رُفضت تمامًا في بعض الأحيان باعتبارها غريبة. وكذلك اتهم آخرون النظام الجديد بأنه أشد فسادًا من النظام القديم. في والاشيا أحرق الثوار في العام 1848 نسخًا من اللوائح بنحو علني. ونتيجةً لتسوية سياسية لم تكن اللوائح عُدَّة أدوات مكافحة الفساد التي كان يمكن أن يأمل المرء الحصولَ عليها[59].

على أي حالٍ أثبتت العادات القديمة التي حاول الروس القضاء عليها مرونتَها. في سبتمبر 1871 هدد مستشار مدينة بوخارست بمبارزة زميل له تجرأ على طلب حساب دقيق للإنفاق على البنية التحتية العامة التي كان الأول مسؤولًا عنها[60]. فكرة أنه كان مسؤولًا عن إنفاق مال عام كانت لا تزال بعيدة تمامًا عن فهمه.

الاستنتاجات

للوهلة الأولى، قد تبدو دراسات الحالات الثلاث المذكورة أعلاه غريبة؛ ومع ذلك فإنها توضح لنا مدى تعقيد مسألة الفساد/مكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا خلال فترتي الحداثة والحداثة المبكرة، ومدى حساسية مهمة المؤرخ الذي يتناول مثل هذه القضايا.

يبدو واضحًا تمامًا أننا يجب أن نتجاهل حجة عدم وجود انفصال بين المصلحة العامة والخاصة في عصور الحداثة المبكرة، والذي كثيرًا ما يُحتَج به من أجل: (أ) إثبات أن الفساد كان مقبولاً بوجه عام؛ (ب) إنكار احتمال وجود فساد قبل العام 1800؛ و(ج) التمييز بين الأشكال القديمة والجديدة للفساد[61]. في والاشيا ومولدافيا، وكذلك في الإمبراطورية العثمانية عمومًا، لم تكن الكلمات المرتبطة بالفساد خالية من المعنى. في الكتاب الوالاشي المؤلَّف في القرن السادس عشر، والمعنوَن «مرآة للأمراء» (تعاليم نياغو باساراب لابنه ثيودوسيوس The Teachings of Neagoe Basarab to his son Theodosius) يستلهم المؤلف غضب الله على «اللصوص والسلاب» الذين لم يتصرفوا كوكلاء للأمير (وللدولة)، بل لتحقيق مكاسبهم الخاصة. وبالمثل فإن الدليل الوالاشي للقانون للعام 1652 يُفتتَح بنقش يُظهر رئيس الملائكة ميخائيل Archangel Michael وهو يحمل سيفًا بإحدى يديه وميزان العدالة في اليد الأخرى[62]. تُصور عديد من وثائق والاشيا من القرن الثامن عشر اثنتين من الفضائل الكبرى: الحكمة والعدالة. تحمل هذه الأخيرة سيفًا وميزانًا، وعيناها غير مغطاتين، كما هو مبين في الشكل (15-2)[63].

تحتوي مدونة القانون المدني المولدافي لمؤلفه كاليماخ Calimach، وهي صادرة في العام 1816، نصبًا تذكاريًا للعدالة، في حين تتضمن مدونة والاشيا لمؤلفها كاراجيا Caragea ترنيمة للربة ثيميس Themis[64]. فيما يتعلق بالفكر السياسي العثماني، أدان عديد من المؤلفين الرشوة باعتبارها أصل جميع الشرور، واقترحوا تدابير لمكافحة الفساد. بطبيعة الحال يجب قراءة مؤلفات مصطفى علي Mustafā ʿĀlī، أو عزيز أفندي Aziz Efendi أو دوري محمد أفندي Dürrî Mehmed Efendi في سياقها الصحيح[65]. كانت لديهم أجندة خاصة بهم وطريقتهم الخاصة لفهم الحكومة الرشيدة والفساد[66]. وقد اعتمدوا أيضًا على نظام الرعاية (الانتساب intisab). كما جادل جون واتس وجورج برنارد في هذا الكتاب، فإن الحدود بين المجالين العام والخاص قد تبدو رمادية في بعض الأحيان.

ومع ذلك فأنا أرى أن الوالاشيين والمولدافيين في مرحلتي الحداثة والحداثة المبكرة كانوا يمتلكون في معظم الأحيان فكرة واضحة إلى حد ما عما يُعتبَر فسادًا وما يمثل ممارسة قانونية؛ ومن المؤكد أن الفساد كان مشكلة. وإضافةً إلى ذلك لا يمكن ولا ينبغي تناول مشكلة الفساد هذه محليًا. يُكشَف عن شبكة كاملة من المصالح عند



الشكل (2-15): الحكمة والعدالة تحيطان بدرع النبالة لمولدافيا وولاشيا.
المصدر:
Document issued by Stefan Racovită on February 5th, 1765, and written by priest Florea (MMB 13060). Courtesy of Muzeul Municipiului Bucuresti.

إجراء تحليل متأنٍّ. امتدت هذه الشبكة ليس فقط من بوخارست إلى ياش IaŞi وبالعكس، ولكن أيضًا من بوخارست وياش إلى القسطنطينية ومن ثم إلى موسكو. في الآونة الأخيرة ألقى رادو جي. باون Radu G. Paun ضوءًا جديدًا على إعادة بناء النخب الأرثوذكسية اليونانية في ظل الحكم العثماني وأصول ظاهرة الفناريين(67). وبالمثل فقد تحدت كريستين فيليو Christine Philliou المفاهيم التقليدية وتلك الخاطئة عن السياسة العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر، عن طريق إعادة تشكيل الحياة والمسار الوظيفي لستيفانوس فوغوريدس Stephanos Vogorides (1775/1780-1859)، وهو أحد كبار ممثلي شبكة الفناريين(68). يمكن للدراسات المستقبلية المكرسة لمثل هذه الشبكات أن تفسر سبب استمرار ممارسات وسلوكيات ومفاهيم بعينها، بما فيها تلك المتعلقة بالفساد. يمكنها التركيز، على سبيل المثال، على مسألة لماذا، على عكس هولندا (انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب، بقلم جيمس كينيدي ورونالد كروزي)، لكن مثل روسيا(69)، لم يدُر نقاش مُحتدم حول

مكافحة الفساد في نحو العام 1800، ولماذا أصبحت الولايات الرومانية أقل فسادًا (في النصف الثاني من القرن التاسع عشر).

عادة ما يرتبط هذا التحول نحو مجتمع أقل فسادًا، في السرد التاريخي الروماني، بفصل المصالح العامة عن الخاصة، وهو إنجاز تحقق متأخرًا في والاشيا ومولدافيا. ومع ذلك قد يكون تآكل الشبكات القديمة أكثر فاعلية في إحداث هذا التغيير. على أي حال كان التآكل بطيئًا جدًّا؛ كما أثبتت ممارسات المنطقة الرمادية كونها شديدة التعقيد ومقاوِمة، لذلك كانت تدابير مكافحة الفساد تظهر وتختفي. اعتبارًا من العام 1741 فصاعدًا كان على المسؤولين ارتياد مؤسسة تعليمية. خطوة بخطوة ظهر المختصون المهنيون بالقانون - نيستور كرايوفيسكو Nestor Craiovescu، وأندروناش دونيسي Andronache Donici، وكريستيان فليتشتنماير Christian Flechtenmacher وميخائيل فوتينو Mihail Fotino[70]. ومع ذلك وجد الأمراء - بمن فيهم الإصلاحيون - صعوبةً في التوفيق بين وضعهم كمشرِّعين وقضاة - والخاضعين لتجسيدات الحكمة والعدالة - وبين مسؤولياتهم كموظفين عثمانيين وكأعضاء في العشيرة. ونتيجة لذلك كانت تدابير مكافحة الفساد أقل فعالية مما قد يتوقعه المرء. فعلى سبيل المثال اتهم الأمير كاراجيا Prince Caragea أحد البويار بكونه لصًّا، لكن البويار زُعم أنه عمد إلى تصريف فعل «يسرق» (باليونانية): «أنا أسرق، أنت تسرق وهو يسرق» - وبعد ذلك بادر كاراجيا بترقيته[71]. من المرجح تمامًا أن تكون هذه مجرد طُرفة، لكنها تشير إلى مدى الصعوبة - حتى بالنسبة إلى جيش احتلالٍ مثل الجيش الروسي – في تنفيذ تدابير مكافحة الفساد في عالم من الشبكات والعشائر، حيث كانت الاستثناءات تتحدى القواعد باستمرار. يبدو التشاؤم الذي عبر عنه ينس إيفو إنغلز في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب مبرَّرًا تمامًا في هذا الصدد.

ومع ذلك هناك فرضية أخرى لا يمكننا إغفالها، وهي صحيحة بصفة خاصة حيث اختُبرت أخيرًا بنجاح فيما يتعلق بأوائل القرن الثامن عشر في إنجلترا[72]. ماذا لو أن ما عُرف على مدى فترة طويلة بالفساد في السرد التاريخي الروماني، كان في الواقع أكثر فاعلية للأعمال العامة أو الخاصة من الفضيلة (أو أنه اعتُبر فضيلة في حد ذاته)؟ هذا موضوع ثري آخر يستحق أن يُبحث في دراسات مستقبلية.

شكر وتقدير

أتوجَّه بالشكر إلى معهد دراسات جنوب شرق أوروبا التابع للأكاديمية الرومانية (بوخارست)، ومعهد المخطوطات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية (سانت بطرسبرغ)، والجمعية الأكاديمية الرومانية (بوخارست) على دعمهم الأكاديمي والمالي. أتاحت لي إقامةٌ ثلاثةَ أسابيع في سانت بطرسبرغ (7-28 أكتوبر 2013)، بتمويل من تلك المؤسسات الثلاث، فرصة للتشاور ونسخ المستندات التي أدت إلى هذا البحث. كما أتوجه بالشكر إلى مادالينا دوروفتي Mădălina Doroftei، وإوانا فيودوروف Ioana Feodorov، ولورا أيه غيرد Lora A. Gerd، وميهاي أماريوتي Mihai Amăriuței، وسيرجوي أيه. فرانتسوزوف Serguei A. Frantsouzoff، ورادو جي. باون Radu G. Păun، وكوزمين بوبا Cosmin Popa، وأندريه فلورين سورا Andrei Florin Sora على مساعدتهم وصداقتهم التي لا تتزعزع.

16

الفساد ومكافحته في السويد في أوائل القرن الـ 19: لقطة عن حالة البيروقراطية السويدية

أندرياس باغنهولم

يُعتبَر انقلاب العام 1809 علامةً فارقة في التاريخ السويدي. إن عزْل الملك المطلق غوستافوس الرابع أدولفوس Gustavus IV Adolphus والاعتماد اللاحق لدستور جديد قد رسما الخط الفاصل بين النظام القديم والعصر الحديث، ووضع السويد على طريق أدى بها في نهاية المطاف إلى التصنيع والرأسمالية وكذلك الديموقراطية[1]. خضعت هذه العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جميعها لقدر هائل من الأبحاث. بَيد أن الجانب الأقل دراسة كان العملية ذات الأهمية المماثلة التي حولت السويد من مجتمع إرثي (باتريموني)

«إن جوهر ما صار يُطلق عليه لاحقًا اسم الفيبرية بالتأكيد لم يكن غير معروف لواضعي السياسات السويديين في أوائل القرن التاسع عشر»

patrimonial society - حيث كانت الحدود بين المجالين العام والخاص مبهمة، وكانت المناصب العامة تُباع وتُشتَرى، واعتُبرت المدفوعات غير الرسمية للموظفين العموميين ممارساتٍ قانونية مقبولة، ويُفترض أن إساءة استخدام المناصب العامة مثل تلقِّي الرشا والاختلاس كانت أمرًا شائعًا - إلى ما صارت عليه اليوم: دولة تعتبر واحدة من أقل الدول فسادًا في العالم[2].

هناك كثير من الأمثلة في الأدبيات على الأنواع المختلفة من الممارسات الخاطئة على مختلف المستويات وفي الوكالات والمناصب المختلفة، مما أدى بالباحثين إلى استنتاج أن السويد كانت دولة فاسدة خلال العقود القليلة الأولى من القرن التاسع عشر[3]. تعتمد هذه الادعاءات في معظمها على معلومات سردية، أو على الأقل على بحوث غير منهجية، وليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت الأدلة تعكس القاعدة وليس الاستثناء، ومن ثم ما إذا كانت هذه الادعاءات عادلةً أو لا. أزعم أننا نفتقر أساسًا إلى معرفة ملموسة بمدى ونوع الممارسات الباتريمونية والفاسدة في السويد عبر فترات زمنية مختلفة؛ ولهذه المعرفة أهمية بالغة إذا أردنا تحديد الفترة الأوثق صلة لدراستها وفهم كيف ولماذا أُنشئت بيروقراطية غير فاسدة نسبيا على النمط الفيبري[4].

يهدف هذا الفصل إلى تجسير هذه الفجوة عن طريق تحليل كيفية تصوُّر بعض الجهات المعاصرة الفاعلة سياسيًّا واجتماعيًّا، وذات الموقع المركزي، لحالة الإدارة العامة السويدية في أوائل القرن التاسع عشر (أي في الوقت الذي كانت فيه البلاد، وفقًا لبعض الباحثين، لا تزال «موبوءة» بالباتريمونية والفساد وحتى الإقطاع)[5]. وبهذه الطريقة يستكشف الفصل إلى أي مدى، وبأي طرق، اعتُبرت البيروقراطية السويدية فاسدة ومختلة وظيفيًّا في نحو العام 1820، وأي سبل علاجية اقتُرحت لحل المشكلات المكتشفة.

البحوث التاريخية السابقة حول الفساد

ليس هناك كثير من الأبحاث التاريخية حول الفساد وتدابير مكافحة الفساد، على رغم أنه يبدو أن الاهتمام بها قد تزايد أخيرًا، كما يشهد الكتاب الذي بين أيدينا. ومن ثم فمن الصعب تقدير مدى الفساد والممارسات الخاطئة في الماضي، فضلًا

عن إجراء مقارنات بين البلدان. لا تكمن الصعوبة في العثور على أدلة على الفساد والممارسات الخاطئة (فهي موجودة)، ولكنها تكمن في تحديد مدى انتشار هذه الممارسات، وما إذا كانت تلك الحالات هي القاعدة وليست الاستثناء.

على رغم أن الروايات التاريخية غير مكتملة، لا يزال هناك بعض الاتفاق بين الباحثين على أنه يمكن تمييز حدوث تغير بطيء وغير متكافئ اعتبارًا من نهاية القرن الثامن عشر[6]. من الصعب للغاية العثور على نقطة انطلاق دقيقة، وفي الحالة السويدية من المستحيل كتابة تاريخ كامل لظهور بيروقراطية فيبرية حديثة من دون الرجوع على الأقل إلى الإصلاحات الإدارية الرئيسة التي أجراها مستشار الدولة أكسل أوكسنستييرنا Axel Oxenstierna في منتصف القرن السابع عشر، والتي وضعت الأساس لكيفية حكم السويد قرونًا مقبلة.

خلال عصر الحرية (1719-1772) Age of Liberty، يبدو أن القيم وأساليب السلوك التقليدية والحديثة كانت على خلاف دائم بعضها مع بعض، مما يعكس ازدواجية وضبابية هذه المرحلة الأخيرة من عصر الحداثة المبكرة[7]. هذا الشعور بالصراع أيضًا ينبع من البحوث المكثفة التي أُجريت حول الجوانب المختلفة للإدارة العامة، حيث يرى بعض الباحثين أن هذه الفترة كانت فترة من التقدم - لأسباب ليس أقلَّها توجهاتُها شبه الديموقراطية، أو البرلمانية على الأقل، مع تركيز السلطة في المجلس الممثل للطبقات الأربع four-estate diet، في وجود ملك عاجز عمومًا، فلم تكن هناك حاجة حتى إلى الحصول على موافقته على التشريعات حتى نهاية هذه الفترة. كذلك فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالخدمة المدنية السويدية متواضعة الحجم، أُجري عديد من الإصلاحات المهمة؛ فعلى سبيل المثال أصبح بيع وشراء المناصب العامة (نظام الوفاق accord system) مجرَّمًا، وصار التعيين في عديد من المناصب في المنظومة البيروقراطية بالجدارة إلزاميًا[8]. وقد قيل أيضًا أن تغيُّرًا ثقافيًّا قد حدث في القيم والآراء حول شرعية السلطة السياسية والدعاية والجمهور، على سبيل المثال، وكذلك حول دور موظفي الخدمة المدنية[9]، وهي التغيرات التي أدت في نهاية المطاف إلى تحويل السويد وبقية الدول الإسكندنافية إلى دول تقدمية ومستقرة[10]. ومن ثم هناك عدد من الدلائل على أن الباحثين اعتادوا المجادلة بأن موظفي الخدمة

المدنية في السويد كانوا يدعمون بناء دولة حديثة، حيث حظي الحياد والأمانة بتقدير كبير.

تشير الروايات الأهم إلى حدٍّ ما من تلك الفترة إلى حقيقة أنه، على رغم اعتماد عدد من القوانين ذات النوايا الحسنة، فإن الرغبة أو القدرة على إنفاذها بنحو صحيح كانت غائبة. على سبيل المثال أُلغيت القوانين التي تحظر الاتفاقات، كما ظل نظام المدفوعات غير الرسمية التي تدفع مباشرة إلى موظفي الخدمة المدنية على حاله[11]. يُنظَر إلى الفساد على أنه قد ازدهر على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال اتُّهم موظفو الخدمة المدنية المحليون بإساءة استخدام مناصبهم بنحو متكرر عن طريق انتزاع الرَّيع من الفلاحين[12]. وإضافة إلى ذلك كان تلقِّي الرشوة (بما في ذلك من الدول الأجنبية من أجل التأثير في السياسات الخارجية السويدية) والاحتيال والاختلاس أمورًا شائعة[13]. لذلك يبدو أن هناك تبايُنًا كبيراً بين الإطار القانوني - الذي يمكن إلى حد كبير ومتزايد اعتبارُه فيبريًّا - وتنفيذه - الذي لا يزال يترك كثيراً مما يُرغَب فيه، ومن ثم جعل السلوك الفعلي أكثر تقليدية وباتريمونية[14]. ومع ذلك، وبغض النظر عن محتوى التشريع والدرجة التي حدث بها تطبيقه والامتثال له، فمن شبه المستحيل تحديد مدى الفساد والممارسات الخاطئة في ظل المعلومات التي توفرها الأدبيات التي نوقشت أعلاه.

بعد الانقلاب الملكي الذي فعله غوستافوس الثالث Gustavus III في العام 1772، والذي أنهى عصر الحرية وأعاد بالفعل تطبيق الملكية المطلقة، يبدو أن هناك بعض الاتفاق على أن الفساد قد انخفض[15]. إن اعتماد تشريع جديد، ولكن قبل كل شيء إنفاذ التشريع القديم، أدى في الأساس إلى وضع حد لذلك النوع من الفساد الذي كان سائدًا من قبل[16]. شهد النظام القضائي على وجه الخصوص بعض التحسينات، التي زادت من قدرته على العمل كعنصر فاعل لإنفاذ القانون، مما عزَّز شرعيته تاليًا[17]. يجادل بو روثستاين Bo Rothstein وجان تيوريل Jan Teorell بأن هذه الإصلاحات كانت ضرورية من أجل جعل جهود مكافحة الفساد فعالة بعد نصف قرن. إذا اعتبرنا أن عدد قضايا الاستئناف المتعلقة بأنواع مختلفة من المخالفات الرسمية مؤشراً صالحًا للفساد، فقد يبدو أن السنوات المحيطة بمطلع القرن الثامن عشر شكلت الحضيض nadir من حيث الممارسات الفاسدة، فكانت

الفترات السابقة واللاحقة لها أكثر تأثُّرًا بالفساد بكثير[18]. ومع ذلك فإن العدد الإجمالي للحالات منخفض للغاية، وخاصة بالنسبة إلى الجرائم الأشد خطورة مثل الاختلاس والتزوير والاحتيال. وعلى رغم وجود قدر كبير من النقاش حول كيفية تقييم السويد في أوائل القرن التاسع عشر، ظل تيوريل وروثستاين يَعتبران السويد فاسدة في تلك الفترة، بل حتى بنحو ممنهج في بعض الأحيان[19].

إلى جانب فقدان فنلندا وضعت ثورة العام 1809 حدًّا للحكم الملكي المطلق واستبدلت به شكلًا أكثر حداثة وشبهَ ديموقراطي لتقاسم السلطة الدستورية بين الملك والمجلس الممثل للطبقات الأربع. على هذا النحو فقد اعتُبرت منعطفًا حرجًا حدثت عنده دفعة كبيرة للإصلاحات[20]. في سجلات مداولات المجلس الممثل للطبقات الأربع حول الدستور الجديد - الذي بُودِر بصياغته بعد فترة وجيزة من الانقلاب - لا يوجد ما يوحي بأن التحسينات الإدارية قد اعتُبرت ضرورية، على أي حال[21]. يتناقض هذا بنحو صارخ مع النمط العام في أوروبا، حيث كانت الإصلاحات الإدارية مدفوعة عادة بالحاجة إلى كبح جماح الفساد[22]. في الواقع استغرق الأمر نحو ثلاثين سنة قبل تنفيذ عملية أكثر شمولًا، مما لا يشير إلى أي إلحاح خاص أو استعجال لحل مشكلات خطيرة، ويمكن أن تكون «مميتة». إن حقيقة أن ولي العهد المنتخب حديثًا، جان بابتيست برنادوت Jean Baptiste Bernadotte (كارل الرابع عشر يوهان Karl XIV Johan)، وهو جنرال فرنسي، سرعان ما أثبت أنه خبير استراتيجي عسكري ودبلوماسي، والذي ساعد في استعادة سمعة السويد الدولية[23]، هذه الحقيقة قد تفسر سبب عدم تدشين إصلاحات كبرى خلال العقدين التاليين. لكن ذلك يشير أيضًا إلى أنه على رغم أن النظام قد لا يُنظَر إليه على أنه لا تشوبه شائبة، غيرَ أنه لم يكن في حالة مزرية إلى درجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية.

في المقابل، يدعي كنوت فيخمان Knut Wichman أن السويد كانت في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر بلدًا به:

> ملَكية قوية مطلقة جزئيًّا، وبرلمان ضعيف ومقسَّم يمثل الطبقات الأربع، والذي لا يجتمع إلا مرة كل خمس سنوات، وطبقة من النبلاء وخدمة مدنية، والتي وجد أفراد الطبقة المتوسطة والناس العاديين أنها قمعية،

ومنظومة قضائية تُساء إدارتها في كثير من الأحيان، وشعب فقير وجاهل إلى حد كبير، والذي تهدئه معاقرة الخمور[24].

وإضافةً إلى ذلك، استمر عامة الناس في التذمر من المسؤولين الحكوميين الفاقدين للنزاهة وغير الأكفاء والفاسدين خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر[25]، وقيل مرارًا وتكرارًا إن أفرادًا من طبقتي البرجوازيين والفلاحين في المجلس على وجه الخصوص كانوا يُكنّون قدرًا عميقًا من انعدام الثقة بموظفي الخدمة المدنية[26].

بعد ثلاثة عقود كانت السويد بلدًا مختلفًا تمامًا وفقًا لفيخمان، الذي تتماشى روايته أيضًا مع روثستاين. يجادل الأخير بأن عددًا كبيرًا من التشريعات المهمة قد حدث تبنيها خلال فترة الثلاثين عامًا التي بدأت في العام 1840، والتي كانت فعالة في الحد التدريجي من مستوى الفساد وسوء السلوك الوظيفي بحلول نهاية تلك الفترة[27].

يدعم هذا الجدول الزمني أيضًا أندرس سونديل Anders Sundell، الذي يُظهر أن الاختراق الرئيس من حيث إضفاء الطابع المهني (مَقِيسًا بنسبة الموظفين العموميين الذين يشغلون أكثر من وظيفة) قد حدث ما بين العامين 1866 و1881 وأن محاباة الأقارب (مَقيسة كاحتمال وجود شخصين اثنين يحملان اللقب نفسه بين المكاتب وداخلها) قد انخفضت بقدر كبير ما بين العامين 1895 و1910[28]. في دراسة أخرى يوضح سونديل أن نظام سبورتلر، الذي تُدفَع من خلاله رواتب الموظفين العموميين مباشرة مقابل خدمات محددة (والذي يمكن على الأقل اعتباره مُفضيًا إلى السلوكيات الفاسدة)، قد ألغي تدريجيًّا خلال منتصف القرن التاسع عشر[29]. تشير الأبحاث السابقة إلى أن السويد لم تتخلص من الفساد إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على رغم أنها تحسنت بنحو كبير في هذه الجوانب بحلول نهاية القرن.

المنهجية والمصادر

ليس من السهل تقدير مدى الفساد تاريخيًّا، حيث إن البيانات المنهجية حول المؤشرات الصحيحة عادة ما تكون شحيحة للغاية. من دون إنكار مزايا هذه المؤشرات المستخدمة في الدراسات التي نوقشت في القسم السابق، فإنها لا تزال

تثير بعض المخاوف من حيث صلاحيتها. قد يتأثر تواتر الإجراءات القضائية بفعالية نظام المحاكم، ومن ثم قد لا ترتبط الأعداد الكبيرة من الإدانات بتزايد مستويات الفساد، والعكس صحيح. وبالمثل فإن استخدام الألقاب كمؤشر على محاباة الأقارب يفشل في مراعاة الاحتمال القوي لتعيين الأقارب في الجهات نفسها من دون أن يستفيدوا في تعيينهم من أي إجراءات لمحاباة الأقارب. وعلى العكس من ذلك من المعقول تمامًا أن يتبع الأبناء خطى آبائهم وأن يصبحوا، لأسباب مختلفة، على درجة عالية من التأهل للمنصب. وإضافةً إلى ذلك فإن الأفراد الذين يحملون ألقابًا متماثلة قد لا يكونون أقارب.

تتسم استراتيجية البحث المتبعة في هذا الفصل بكونها أقل منهجية وأكثر نوعية. وتتمثل نقطة ضعفها الرئيسة في عدم وجود معلومات محددة كدليل على غياب هذه الظاهرة على هذا النحو. ولكي أكون أكثر واقعية، فقد قررتُ أن أدرس كيف نظرتْ بعض الجهات الفاعلة المعاصرة المهمة نفسها إلى الحالة التي كانت في وسطها، والتي تأثرت بها بشدة.

من بين مجموعات المصادر المفيدة بنحو خاص في هذا الصدد، نجد السجلات المرتبطة بالتحقيق واسع النطاق حول تنظيم منظومة الإدارة العامة في السويد، والذي بدأ في العام 1819[30]. هناك نصان رئيسان هنا: أولًا، التقرير الرسمي للجنة البرلمانية التي شُكلت في العام 1822 بهدف تمحيص تقرير التدقيق والخروج بمقترحات محددة لمناقشتها والتصويت عليها من قبل الطبقات الأربع في المجلس، وثانيًا، تقرير بديل من عضو معارض في اللجنة. يتألف هذان النصان الشاملان من أكثر من أربعمائة صفحة تغطي منظومة الإدارة العامة بأَسْرها على المستويين المركزي والمحلي. في نهاية المطاف تمثل هدفهما في تحديد المشكلات والتوصية بحلول لها؛ لذلك يبدو من المعقول افتراض أن النظام المختل والفاسد سيتعرض للانتقاد في التقرير. هناك ظروف يمكن في ظلها حجب مثل هذه المعلومات، بالطبع، ولكن بالنظر إلى حقيقة أن السويد كانت وقتها قد خسرت من فورها ثلث أراضيها (فنلندا) لمصلحة روسيا، وعزلت ملكها، واعتمدت دستورًا جديدًا وأكثر ديموقراطية بكثير بعد إحياء قانون حرية المعلومات الذي كان قد ألغي سابقًا، من غير المرجح أن يستفيد أي شخص في المراتب العليا من حجب هذه المعلومات محتملة الضرر

(على أي حال في ذلك الوقت كان وجود البلد نفسه مهدَّدًا بخطة روسيا والدنمارك لتقسيم أراضيه بينهما). إضافةً إلى ذلك فإن حقيقة أن التقرير قد فحصته لجنة برلمانية، مؤلفة من ممثلين عن جميع الفئات الأربع (بمن في ذلك الفلاحون) تجعل من غير المرجح أن تُشوَّه المعلومات المتعلقة بحالة سكان الريف، على سبيل المثال. على هذا النحو لا بد أن أعضاء هذه اللجنة كانوا على دراية جيدة بهذه الأمور، وكانوا بالكاد يَقبلون إخفاء أوجه القصور أو الانتهاكات المباشرة ضد إخوانهم في الطبقة تحت السجادة. كُتب التقرير البديل والمخالف قليلًا من قِبَل أحد كبار أعضاء المعارضة في طبقة النبلاء، وهو أوغست فون هارتمانسدورف August von Hartmansdorff، مما يجعل من غير المرجح تمامًا أن يكون متحيزًا لمصلحة الملك والحكومة. باختصار، وعلى رغم أن نقص المعلومات حول الفساد والممارسات الخاطئة المنهجية يمكن اعتباره مؤشرًا ضعيفًا على الحالة الفعلية، فمن المرجَّح أن يعكس التقرير بوجه عام نوعَ ومدى المشكلات التي اعترت النظام الإداري العام السويدي في هذا الوقت.

لقد استخدمتُ أيضًا عددًا من المصادر المساعدة، وبعضها واسع النطاق في تغطيته. صدرت هذه عن ثلاثة كيانات مؤسسية متميزة. أولًا، منصب أمين المظالم القضائي (Justitieombudsmannen, JO) الذي أُنشئ حديثًا في العام 1809، وكانت مهمته التدقيق في النظام الإداري العام بكامله نيابة عن المجلس، والإبلاغ عن أوجه القصور، وحتى ملاحقة موظفي الخدمة المدنية الأفراد إذا كانت الاتهامات خطيرة للغاية. نُشر تقرير شامل حول منصب أمين المظالم القضائي في العام 1935[31]. والذي استند إلى التقارير السنوية المرفوعة إلى المجلس. ومن ثم فهو تجميع قيِّم للغاية، والذي يزودنا بمزيد من التبصرات حول نوع المشكلات التي تهمنا تحديدًا. سأناقش فيما يلي بعض التحذيرات المتعلقة بهذا المصدر.

يتكون المصدر الثاني من وظيفة رقابية مهمة أخرى كانت تحت تصرف المجلس: دائرة التدقيق[32]، التي مُنحت ولايةً أوسع في العام 1809 لفحص السجلات المالية لجميع وكالات الدولة والوزارات والزملاء. لم تكن لدى المدققين سلطةُ الملاحقة، ولم يكن في وسعهم سوى التوصية بأن يوجِّه الملك اتهامات ضد المخالفين. نظرًا إلى أن تقارير دائرة التدقيق كانت تُنشر للجمهور، فقد كانت بعيدة كل البُعد عن أن

تكون مؤسسة بلا حول ولا قوة، ومن ثم فهي أيضًا ذات صلة وثيقة بهذه الدراسة.

أخيرًا قررتُ أن أُدرج في دراستي مُمثلًا غير حكومي، وهو الصحافة، التي اكتسبت أهمية خلال هذه الفترة في السويد بصفتها مُدقِّقًا وناقدًا للشؤون العامة، مع تعرُّض مرتفع نسبيًّا. كان قانونا حرية الصحافة للعامين 1766 و1812 شرطَين أساسيين لازدهار صحافة تتمتع بحرية معقولة. نُشر تحليل لمحتوى صحف ستوكهولم الكبرى خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، مع التركيز على انتقادها للنظام السياسي بالمعنى الواسع[33]. تُعتبر هذه المصادر الصحافية أكثر سردية من سجلات الممارسة الإدارية، حيث إن الصحافة نادرًا ما تمتلك القدرة أو الطموح لتغطية القضايا برمتها، مع التركيز بدلًا من ذلك على القصص الفردية، والتي ربما كانت استثنائية في ذلك الوقت. ومع ذلك ينبغي اعتبارها مُكملًا قيمًا للمصادر الأخرى، لأسباب ليس أقلها إنها المصدر الوحيد الذي يمنحنا تمثيلًا خارجيًّا للإدارة العامة السويدية.

لجنة التحقيق

أثيرت مسألة الإصلاحات الإدارية في أعقاب اعتماد الدستور الجديد [34]. كانت خسارة فنلندا في الواقع جزءًا من السبب المعلن للاقتراح، ولكن ليس بالمعنى الذي اقترحه روثستاين وتيوريل[35]. لم تكن الحجة تتعلق بتصحيح أخطاء الماضي لتجنب المواقف التي كانت فيها سيادة البلاد على المحك، بل بتقليل تكاليف الخدمة المدنية، لأن السويد أصبحت الآن أصغر حجمًا بكثير (انظر، في هذا الصدد، الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب، بقلم ميتي فريسك ينسن). وكذلك يشير رد الحكومة في يوليو 1809 بوضوح إلى أنه على رغم أن بيروقراطية الدولة كانت تعمل بنحو جيد في الماضي، فإنها يجب أن تتمكن من العمل بنحو صحيح باستخدام عدد أقل من موظفي الخدمة المدنية، ولكن بأجور أفضل. حدث السعي إلى تحسين الكفاءة، ولكن لا يوجد ما يشير إلى أن النظام كان فاسدًا بنحو مُفرط أو سيئ الإدارة من قبل؛ بل على العكس تمامًا.

في العام 1819 شُكِّلت لجنة تحقيق ملكية، ولكن عند هذه النقطة تحولت الأولويات من خفض التكاليف إلى اعتماد تنظيم أكثر ملاءمة للشؤون الداخلية، بهدف تحقيق الكفاءة من حيث التنفيذ السريع، واتباع تنظيم موحد أكثر دقةً

وتنظيمًا في الإجراءات الإدارية العامة. بالنظر إلى الشعور بهذه التوجيهات، من الإنصاف افتراض أن أكثر الانتهاكات فظاعة لم تكن لتمر من دون أن تُلاحَظ على الأقل من قِبل المجلس أو اللجنة البرلمانية، والتي تمثل هدفُها في التدقيق في نتائج اللجنة واقتراح تغييرات تشريعية ملموسة.

ومع ذلك لا يكاد يوجد أي شيء في وثيقة مؤلفة من مائتي صفحة، والذي يُشير إلى انتشار الفساد أو حتى سوء الإدارة المتعمَّد من قِبل موظفي الخدمة المدنية. كانت المشكلات الرئيسة المتعلقة باللجنة هي «أنهم كثيرون للغاية، ويحصلون على رواتب متواضعة وغير متكافئة، ولا يُحفَّزون بقدر كافٍ، كما أن الاختبارات التي يتعين عليهم الخضوع لها عند الدخول في خدمة الدولة غير ذات صلة»[36]. في أفضل الأحوال ربما أدى غياب الرواتب اللائقة هذا إلى اضطرار الموظفين المدنيين إلى البحث عن عدة وظائف من أجل تلبية احتياجاتهم، وهو ما يمكن أن يضر بالنظام. بيد أن اللوم لا يقع على عاتق موظفي الخدمة المدنية، بل على نظام يجبرهم على التصرف بهذه الطريقة. لنأخذ مثالًا آخر، عندما يدافع عن تعليم الموظف المدني الإلزامي ووثيق الصلة، لا يصور التقرير الموظفين المدنيين على أنهم جهلاء وغير أكْفاء، بل بوصفهم ضحايا أبرياء لمنظومة تعليمية رديئة التطور. يعني هذا أحد أمرين: إما أن اللجنة بذلت قصارى جهدها لتجنب إغضاب الناس، وإما أنها - على الأرجح - لا تَعتبر في الواقع موظفي الخدمة المدنية فاسدين أو أغبياء أو كسالى بصورة متعمدة. وإضافةً إلى ذلك فإن القِسم الذي يصف المشكلات الإدارية قصير جدًا، فلم يزد طوله على أربع صفحات فقط، وهو أمر محير نظرًا إلى أن الجملة الافتتاحية من التقرير تنص على أنه «عند التدقيق في التنظيم الحالي لمنظومة الإدارة العامة، وجدت اللجنة أن أوجه القصور والعيوب كانت كثيرة وكبيرة»[37].

تمثلت المشكلات الرئيسة وفقًا للجنة، أولًا، في عدم وجود تماسك في الإدارة - فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالحدود الدقيقة بين اختصاصات الوكالات المختلفة، مما أدى إلى عدم الكفاءة مثل العمل الزائد، والتناقضات الإجرائية عند تعامل وكالات مختلفة مع قضايا مماثلة والافتقار إلى التخصص - وثانيًا، في أوجه القصور في تعليم الموظفين المدنيين وترقيتهم وأجورهم. فيما يتعلق بالمشكلة الأولى كان الاقتراح الرئيس للجنة هو إعفاء الهيئات العامة من جميع القضايا التي تنطوي على

أي مكونات قضائية والسماح لمنظومة المحاكم بالتعامل معها على وجه الحصر. كانت الأسباب الرئيسة لذلك هي دعم سيادة القانون والحفاظ على نزاهة القضاء من خلال عدم السماح للموظفين المدنيين الذين لم يحصلوا على تعليم مناسب بالتعامل مع هذه الأمور. ومن ثم عمدت اللجنة إلى التأكيد على التخصص والكفاءة باعتبارهما عنصرين رئيسين، وخُصِّص جزء كبير من التقرير لهذه القضية.

لا يتناول التقرير نفسه المشكلات بإسهاب، فيركز بدلًا من ذلك على كيفية تحسين الإدارة العامة. الانطباع العام الذي يستخلصه المرء من التقرير هو وجود مجموعة من الأفراد ذوي الكفاءة العالية الذين كرّسوا قدرًا كبيرًا من الوقت لإعداد خطة مفصلة لإعادة التنظيم الكامل لمنظومة البيروقراطية السويدية. نوقشت كل وكالة من حيث تنظيمها ووظائفها وصلاحياتها، مع مقترحات محددة حول العدد الأمثل من الموظفين المدنيين اللازمين لها، وكذلك مستوى تعليمهم ورواتبهم. ما يلفت النظر في التقرير هو أنه يحتوي على سمات معينة اعتبرها ماكس فيبر Max Weber، بعد مائة عام تقريبًا، حجر الزاوية في بيروقراطية حديثة جيدة الأداء وغير فاسدة. نظرًا إلى أن الفساد والأخطاء الرسمية لم تُناقَش في التقرير، سأركز بدلًا من ذلك على بعض أمثلة تلك التوصيات «الفيبرية» التي طرحها أعضاء اللجنة، والتي يبدو أنها تتحدى تطبيق التقسيم الزمني التقليدي للسويد إلى فترتين هما ما قبل الحداثة/الحداثة.

تنظيم هرمي ذو اختصاصات ثابتة ومحدَّد جيدًا، تحكمه قواعد مكتوبة

كان الاقتراح الرئيس على هذا المنوال هو أن يُستبَل بنظام اشتراكية السلطة collegial system القديم، الذي كانت مجالس الوكالات تتخذ فيه قرارات جماعية، نظامٌ وزاري يترأس فيه الوكالاتِ مديرون تنفيذيون معيَّنون يضطلعون في النهاية باتخاذ القرارات ويُساءَلون عنها. وفيما يتعلق بتحديد مجالات النشاط، لقد ذكرت بالفعل المقترحات التفصيلية لتنظيم كل وكالة عامة على مستوى الولاية ومستوى المقاطعة والمستوى المحلي.

التوظيف بحسب الجدارة والتعليم المناسب لمهامَّ محددة

كان هذا واحدًا من أهم مصادر الخلاف خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن

التاسع عشر. على رغم أن دستور العام 1719 نص على أن معظم التعيينات الرسمية ينبغي أن تحدث على أساس الجدارة (وليس الطبقة الاجتماعية أو العلاقات الأسرية)، فإن النبلاء كانوا يفضلون المناصب العامة بوضوح. لم تُناقَش في التقرير حقيقةُ أن الملك كان يميل إلى مصلحة النبلاء. لكن هذه المحاباة تناقَش باستفاضة، من قِبل الصوت المعارض في اللجنة، فون هارتمانسدورف الذي انتقد بشدة، على رغم مكانته النبيلة، حقيقة أن التعيين في الجيش، حيث كان النبلاء مفضلين بنحو خاص، كان بمنزلة تذكرة مجانية إلى الخدمة المدنية، ومن ثم فهو تحايل على نظام الجدارة.

بالنسبة إلى الجدارة، انصب التركيز بنحو واضح على الجوانب التعليمية، فقد انتقدت اللجنة بشدة النوعية الرديئة للتعليم المتاح في ذلك الوقت وأهمية المواد المطلوبة للمناصب ذات الكفاءة العالية. ومن ثم، وبنحو غير مباشر، تناولت اللجنة المشكلة، وطالبت، ضمنيًا على الأقل، بأن المهارات وثيقة الصلة وحدها يجب أن تُؤخذ في الاعتبار.

وظيفة مأمونة وراتب مضمون، مع توقعات بالترقية على أساس الجدارة والأقدمية

تُنُووِلت هذه القضية بتفصيل كبير - خاصة مسألة الرواتب التي اعتبرتها اللجنة في كثير من الحالات غير كافية لدعم أسرة. وكذلك فقد انتُقدت حقيقة أن المكافأة عن الوظائف نفسها كانت متغيرة إلى درجة أن المرؤوسين قد يكسبون أكثر من رؤسائهم. يُزعَم أن هذا الوضع أجبر موظفي الخدمة المدنية على محاولة الحصول على وظائف عديدة، وكانت النتيجة أنهم لم يخصصوا وقتًا كافيًا لكل من واجباتهم. كما كان غياب معاشات تقاعدية مناسبة مدعاة للقلق حيث اعتُبر أنه يعزز نظام الوفاق غير القانوني، حيث كان أصحاب المناصب يبيعون مناصبهم عند التقاعد كنوع من نظام التقاعد. مرة أخرى لم تُلقِ اللجنة باللائمة على موظفي الخدمة المدنية لإساءة استخدام النظام بهذه الطريقة، بل دعت إلى دفع رواتب أعلى بكثير وإدخال نظام معاشات مناسب. هناك أيضًا اقتراحات مفصلة تتعلق بأسباب وإجراءات فصل الموظف المدني، ويقال إن هذه القرارات يجب أن تتخذها المحاكم. وإضافةً إلى ذلك اقتُرح أن تستند الترقيات إلى الجدارة والأقدمية.

الحياد في التعامل مع الحالات

لم يُذكَر هذا المعيار المحدد إلا من حيث إقراره من قِبل اللجنة، ولكن النقد وُجِّه إلى العادة التي كانت تتبعها الوكالات المختلفة في التعامل مع القضايا المماثلة، مما قد يؤدي إلى غياب الحياد أو المعاملة المتساوية، حيث كان التعامل مع الحالات المماثلة يمضي بطريقة مختلفة اعتمادًا على الوكالات المعنية.

استنتاجات هذا القسم واضحة تمامًا. إن جوهر ما صار يُطلق عليه لاحقًا اسم الفيبرية Weberianism بالتأكيد لم يكن غير معروف لواضعي السياسات السويديين في أوائل القرن التاسع عشر. أُدرج تقرير اللجنة البرلمانية قائمة بالخصائص على النمط الفيبري، كما حدثت مناقشتها وتبريرها بالطريقة نفسها التي فعلها فيبر بعد قرن من الزمان. الأمر الملحوظ أيضًا، وربما بالغ الأهمية لفهم العملية التي حصل بها تحديث السويد، هو الغياب شبه الكامل للإشارات إلى حالات إساءة استغلال المنصب الرسمي، فضلًا عن الفساد الممنهج. عُزيت معظم المشكلات التي حُدِّدت إلى غياب الممارسات العادلة، أما الإجراءات التي ذُكرت باعتبارها مشكوكًا فيها قانونًا لبعض موظفي الخدمة المدنية فقد هُوِّن من شأنها عادة باعتبارها ناتجة عن ضرورة اقتصادية، تلك التي تُلام فيها عيوب النظام، وليس ارتكاب المخالفات أو الجشع المتعمد.

أمين المظالم القضائي (أو البرلماني) وتدقيق حسابات الدولة

عُزِّز التدقيق البرلماني على الشؤون العامة بموجب الدستور الجديد للعام 1809[38]. كان أحد أهم التغيرات في هذا الصدد هو إنشاء ديوان للمظالم JO (أمين المظالم القضائي أو البرلماني) الذي تمثلت مهمته في «ضمان اتباع القضاة وموظفي الخدمة المدنية للقوانين وملاحقة من ينتهكون القوانين أو يفشلون في الوفاء بالتزاماتهم بسبب الظلم أو التحيز، أو لأي سبب آخر»[39]. إن الدوافع المحددة لإنشاء المنصب الجديد ليست واضحة حيث لم تصل إلينا سجلات عن نشاطه، ولكن يبدو أنه كان هناك انعدام ثقة عميق تجاه المحاكم وموظفي الخدمة المدنية، الذين اتهمتهم باستمرار صحافة الكتيبات المزدهرة بالفساد والتحيز والتعسف والبطء. لذلك كانت مراقبة أنشطتهم مرغوبًا فيها للغاية بين بعض المجموعات في المجلس، وخاصة رجال الدين والبرجوازيين.

وعلى رغم أن الموارد المتاحة تحت تصرف أمين المظالم القضائي لمراقبة منظومة الخدمة المدنية السويدية بأكملها كانت محدودة، فإن التقييمات الإجمالية لأداء مسؤوليها كانت إيجابية بوجه عام. اعتبارًا من العام 1815، اعتَبرت اللجنة الدستورية أن المؤسسة تعمل بنحو جيد للغاية، كما كانت لها آثار إيجابية في الخدمة المدنية. من الواضح أيضًا أن مسؤولي ديوان المظالم لم يعتبروا سلك الخدمة المدنية فاسدًا بنحو خاص. على العكس من ذلك امتدح أولُ أمين للمظالم موظفي الخدمة العامة في عدة مناسبات لكونهم يتمتعون بالجدارة والنزاهة والكفاءة بوجه عام، مدعيًا أن الاستثناءات من هذه القاعدة لا ينبغي اعتبارها أكثر من ذلك بالفعل. كما كرر مسؤولو أمين المظالم القضائي اللاحقون هذه الآراء.

وبالإضافة إلى ذلك كانت أنواع الممارسات الخاطئة الرسمية التي اكتُشفت في الغالبية العظمى من الحالات غير خطيرة بنحو خاص، ونادرًا ما كانت مدفوعة بالنوايا السيئة؛ بدلًا من ذلك، كانت نتيجة قلة الانتباه والكفاءة، مما أدى إلى إجراءات بيروقراطية مطولة، لا سيما في المحاكم. اتضح أن الشكوك الأولية، عندما أُنشئ منصب أمين المظالم، التي تمثلت في أن الموظفين المدنيين ذوي الرتب الدنيا هم وحدهم من ستستهدفهم عمليات التفتيش، ومن ثم سيعاقبون على ارتكابهم المخالفات، هي شكوك لا أساس لها من الصحة. في عدد من الحالات الاستثنائية، حدثت ملاحقة لعديد من كبار موظفي الخدمة المدنية، مثل رؤساء البلديات وحكام المقاطعات (landshövding)، وقد أُدينوا وعُوقبوا بالسجن فترات طويلة بتهمتي الاحتيال والاختلاس، من بين انتهاكات أخرى. لذلك من الواضح أن الانتهاكات والجرائم الخطيرة لم تكن لتمر من دون عقاب حال اكتشافها.

ومع ذلك فقد ظلت بعض الممارسات تدور في المنطقة القانونية الرمادية، وكانت هذه منتشرة إلى درجة أنه يبدو أن أمين المظالم القضائي واجه بعض الصعوبات في تصحيحها، بسبب نقص الأدلة الملموسة. كان من بين هذه الممارسات ميل حكام المقاطعات إلى دفع غرامات مقابل مخالفات صغيرة مزعومة، والتي كانت في بعض الأحيان غير دقيقة، في حين تعلقت ممارسة أخرى بالرسوم التي كان لموظفي الخدمة المدنية الحق في المطالبة بها مقابل إصدار مستندات أو معالجة حالات معينة، لكنهم كثيرًا ما فرضوا على عملائهم رسومًا مبالغًا فيها في مقابلها. عند إساءة

استخدامهما، يبدو أن كلتا العمليتين تندرج تحت فئة الفساد الصغير. من المرجح أن يكون هذا «التعسف في الخدمة المدنية» (ämbetsmannagodtycke) جزءًا من السبب في استمرار عدم الثقة واسع النطاق تجاه موظفي الخدمة المدنية بين بعض المجموعات خلال هذه الفترة.

حدث التخلص من أولى هاتين المشكلتين بنحو أساسي في العام 1830 عندما أُجبرت مكاتب حكام المقاطعات على رفع جميع القرارات إلى أمين المظالم في غضون شهر من اعتمادها. ومع ذلك فقد استمرت المشكلة الثانية، حيث ظلت الرسوم غير منظمة وظل من الصعب تعيين الحد الفاصل بين ما هو قانوني وما هو غير ذلك. ولهذه الأسباب كانت الاتهامات بالانتهاك موضع نزاع. يتماشى الاستنتاج الذي استخلصتُه من هذه الرواية مع ما جادلتُ به أعلاه؛ وبالتحديد لم يُنظَر إلى الفساد الكبير أو الصغير على أنهما مشكلة كبيرة، على رغم أنهما لم يكونا بالأمر الجديد. توفر الرواية رؤية أقل إيجابية وخالية من المشكلات لسلوك الموظفين العموميين، حيث إن الأدلة على كل من التصرفات الملموسة والتصورات العامة لمثل هذا السلوك وفيرة للغاية. على الجانب الإيجابي، مرة أخرى، يبدو أن بعضًا من أخطر المشكلات قد تُخُلِّص منه تدريجيًا، وأن الأمور شهدت تحسنًا خلال فترة الخمسين عامًا هذه.

لم يكن تدقيق الحسابات الحكومية، على النقيض من أمين المظالم القضائي، بالمؤسسة الجديدة بحلول العام 1809، بل كانت استمرارًا لمؤسسة مماثلة ظهرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي اعتُبرت غير فعالة إلى حد كبير. لا نعلم لماذا أعيد التدقيق على الحسابات الحكومية، لكن الدافع المحتمل كان هو التشكك والارتياب تجاه الموظفين المدنيين، وفكرة أن التدقيق الفعال لحسابات جميع وكالات الدولة سيجعل من الصعب الاحتيال على أموال الدولة من دون أن يلاحظ ذلك أحد. نظرًا إلى أن النظام الإداري المالي في العام 1809 كان في حالة من الفوضى، ويفتقر إلى التوحيد والشفافية، فإن المهمة الأولى تمثلت في جعله قابلًا للتدقيق، واستغرق الأمر عدة سنوات قبل أن يصبح النظام فعالًا إلى حد ما.

نشأ بعض الجدل فيما يتعلق بنطاق التدقيق، حيث جادل معظم مؤيديه بأنه ينبغي إدراج الإدارة العامة بكاملها، بينما طالب البعض الآخر بدور محدود. خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، انتصر الجانب السابق من دون

صراع كبير، لكن النتيجة تمثلت ضمنًا في أن تقسيم السلطة بين الملك والمجلس قد بدأ يميل لمصلحة الأخير.

لم يكن في وسع المدققين - وعددهم أربعة وعشرون إجمالاً؛ ستة من كل طبقة - ملاحقة المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية أنفسهم. كانت هذه الإجراءات من اختصاص الملك وكانت تُستهَل بناء على طلب من المجلس. كان في وسع المدققين القيام بزيارات تفتيشية على الوكالات، لكنهم اعتمدوا بنحو أساسي على التقرير الذي ترفعه وكالة الإدارة العامة Statskontoret، والذي يتضمن جميع المعلومات ذات الصلة بالوضع المالي والقانوني والإداري للوكالات، إلى جانب جميع الوثائق الداعمة. كانت تقارير التدقيق تُرفَع بدورها إلى المجلس، لكنها نادرًا ما أثارت أي نقاش، وهو ما يمكن تفسيره بنحو معقول على أنه مؤشر على حُسن سير هذه المهمة الرقابية بالغة الأهمية.

فيما يتعلق بمحتوى تقارير التدقيق، كانت غالبية القضايا تتعلق باعتراضات بسيطة، وعادة ما كان يُعمد إلى تصحيحها، غالبًا من دون قرار برلماني. يشير هذا مرة أخرى إلى أن الأنواع الكبرى والممنهجة من المخالفات المتعمدة كانت نادرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المنهجية لتقارير التدقيق لا تزال غير متاحة، ومن ثم يصعب إجراء تقييم قاطع للحالة العامة للنظام الإداري العام استنادًا إلى هذا المصدر تحديدًا. أعلن أحد المدققين السابقين في الدولة أن الفائدة الرئيسة للتدقيق هي أن الجميع كانوا يعلمون أنه كان موجودًا، وأنه يؤدي وظيفته بصورة جيدة؛ مما يعني ضمنًا أن له وظيفة وقائية أساسًا كجهة فاعلة موثوق بها تمتلك صلاحيات فرض العقوبات.

الصحافة

تعد حرية الصحافة، ومن ثم غياب الرقابة، شرطين أساسيين لظهور الصحف الناقدة[40]. وقد اعتُمد بالفعل قانون حرية الصحافة في العام 1766، ثم أوقف العمل به خلال الحكم الغوستافي Gustavian المطلق، ولكن أعيد تفعيله في العام 1812. ونظرًا إلى أن الصحافة في بعض الأحيان قد تكون شديدة الانتقاد للنخبة، فقد حاول الملك فرض الرقابة عليها من حين إلى آخر، وأمر بإغلاق الصحف،

حتى لو عاودت الصدور مرة أخرى باسم مختلف قليلًا. ومن هنا أدت الصحافة دورًا مهمًا في مراقبة السلطات الرسمية منذ وقت مبكر جدًا. عادة ما تُعتبر فترة ثلاثينيات القرن التاسع عشر العقد الذي بدأت خلاله الصحافة الحديثة يُسمع صوتُها، لكن أدامسون Adamson يُظهر على نحو مقنع أنه قبل عقد من الزمان كانت بعض الصحف التي تتخذ من ستوكهولم مقرًا لها تضطلع بنحو منهجي بالتفتيش على الموظفين المدنيين على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم إبلاغ الرأي العام بقراراتهم.

كانت صورة الموظفين المدنيين من منظور الصحافة في هذه الفترة أقل وردية بكثير من تلك التي رسمها تقرير التحقيق. لقد قيل إن النظام الإداري يتدهور منذ نحو مائتي سنة، ويحتاج إلى إصلاح كامل حيث كان مفعمًا بالمحاباة والتعسف وانعدام الحيادية. كما ذُكر عدم ثقة الأشخاص العاديين بالخدمة المدنية. في نحو العام 1820 بدا أن الرأي العام كان لديه رأي سلبي بالتأكيد حول عمل الإدارات المحلية والإقليمية، حيث وقعت عدة فضائح في هذا الوقت، وقد اكتنفت بعضَ كبار المسؤولين في البلاد؛ وهم حكام المقاطعات. ومع ذلك نشطت الصحافة في إيصال المعلومات حول هذه الشؤون إلى عامة الناس، وربما أسهمت في التراجع الحاد في عدد الفضائح التي نلاحظها بعد بضع سنوات فقط. هناك سبب آخر للانخفاض السريع في عدد هذه الفضائح، وهو على الأرجح الأحكام القاسية التي صدرت على من أُدينوا بسوء السلوك الرسمي. ويبدو أن صورة الوضع الذي جرى تحسينه بسرعة خلال العقد الحاسم بعد أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر قد تأكدت أيضًا عند النظر إلى مشكلة الفساد عبر عدسة الصحافة.

في ختام هذا الجزء يمكن القول بأن تحليل الصحف يؤكد أساسًا على النتائج الرئيسة المفصلة أعلاه: غياب الفساد الممنهج، ولكن ظل هناك عدد من الانتهاكات الكبرى والبسيطة (في معظمها)، والمهمة بما يكفي لإثارة عدم الثقة بالموظفين المدنيين بين شرائح كبيرة من السكان والمؤسسة السياسية.

الاستنتاجات

من منظور مكافحة الفساد كانت السويد تمتلك بالفعل منظومة بيروقراطية

جيدة الأداء بحلول أوائل القرن التاسع عشر، على رغم أنها اعتُبرت في حاجة إلى تحسينات كبيرة. هذا يتحدى الادعاءات التي طرحها الباحثون السابقون بأن جهاز الدولة كان يُنظر إليه على أنه فاسد تمامًا؛ وهي وجهة نظر لا بد أنها كانت السبب وراء الدفعة القوية للإصلاحات في أعقاب الثورة واعتماد الدستور الجديد في العام 1809. بدلًا من ذلك، يبدو أن الضغط من أجل الإصلاحات قد انبثق من أوجه عدم الاتساق والتناقضات التي اعترت النظام الإداري - أي من اعتبارات عملية أكثر منها أخلاقية. ولكن على رغم أن هذه القضايا قد نوقشت بالفعل في العام 1809، وبقدر متزايد خلال العقد التالي، فإنه لم يتحقق كثير من الناحية العملية حتى أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما اعتُمد تشريع جديد. وبهذا المعنى، كانت السويد مختلفة عن البلدان الأوروبية الأخرى، حيث نوقشت إصلاحات صريحة لمكافحة الفساد واعتُمدت في مطلع القرن الثامن عشر (انظر الفصل الحادي عشر من تأليف إنغلز). إن السياق الذي اتُّخذت في إطاره مبادرات الإصلاح، وكذلك الدوافع الرئيسة وراءها، يختلف أيضًا عن نظيره في الدنمارك المجاورة، والتي كان يحكمها في هذا الوقت نظام استبدادي، مع رغبة قوية في تعزيز شرعيته. ومن ثم يبدو أن هناك أكثر من «طريق إلى الدنمارك».

طُرح عدد من الأدوات الجديدة لمراقبة الخدمة المدنية مع الدستور الجديد للعام 1809، ويبدو أنها حسنت النظام بقدر كبير. يعتري المرءَ انطباعٌ بأنه لم يكن هناك إلحاح قوي للغاية للإصلاح، لأن الأمور كانت تعمل بنحو جيد نسبيًا، ولأن معظم المشكلات قد اختفت. تدور المشكلات التي حُدِّدت والحلول المقترحة لها بوضوح حول الحاجة إلى إنشاء حكومة مركزية أكثر كفاءة، لا الحاجة إلى محاربة الفساد المفترض أنه مستوطن. والأهم من ذلك أن هذه المشكلات نادرًا ما انطوت على مخالفات متعمدة - مثل الاحتيال والرشوة والاختلاس وما إليها - ولكن بالأحرى أخطاء غير مقصودة وسلوك مؤسف، ولكنه مبرَّر، ناتج عن أوجه قصور في التنظيم البيروقراطي.

الانتهاك الذي يبدو أنه واسع النطاق وممنهج فيما يتعلق بالرسوم الإدارية والغرامات التعسفية على المستوى الإقليمي كان هامشيًّا إذا نظرنا إلى الصورة الأكبر للإدارة العامة السويدية. يمكن للمرء أن يستنتج، إذن، أن السويد في هذا

الوقت لم تكن بلدًا فاسدًا بنحو ممنهج أو متوطن، بل كانت في حاجة إلى إصلاحات مُعزِّزة للفاعلية، مع استخدام بعض الحوافز لتحسين أداء الموظفين المدنيين. في ضوء نقطة الانطلاق المواتية هذه، فإن النجاح اللاحق للبيروقراطية الفيبرية في السويد لا يبدو مفاجئًا.

شكر وتقدير

يتوجَّه المؤلف بالشكر إلى أليس يوهانسون Alice Johansson وكريستيان بيوركدل Christian Björkdahl على مساعدتهما البحثية الممتازة.

17

الدولة والأسرة وممارسات مكافحة الفساد في أواخر الإمبراطورية العثمانية

أيريس أغمون

في خلال «القرن التاسع عشر الطويل» دشَّنت الحكومة العثمانية سلسلة من الإصلاحات العميقة التي هدفت إلى تحقيق مركزية وتحديث إدارة الدولة وتعزيز سيطرة الحكومة الإمبراطورية على أراضيها الواسعة[1]. وقد شكلت الإصلاحات في المجال القانوني جانبًا مهمًّا من هذا المشروع واسع النطاق، بما في ذلك إعادة تنظيم شاملة لمكتب المفتي الأكبر (شيخ الإسلام Şeyhülislam). في العام 1851، أنشأت الحكومة إدارة جديدة للإشراف على إدارة الممتلكات التي يرثها اليتامى في جميع أنحاء الإمبراطورية (نظارة أموال اليتامى Emval-i Eytam Nezareti). كانت هذه

«يمتلئ الأرشيف التاريخي للإمبراطورية العثمانية في مرحلتَي الحداثة والحداثة المبكرة بأوصاف الفساد»

الخطوة مدفوعة بشبهة الاحتيال في مكتب كبير القضاة العسكريين (قاضي العسكر Kadiasker). خُوِّلت الدائرة الجديدة إدارةَ الأصول المالية لليتامى[2]، وفي العام 1852 أعلنت تأسيس صناديق أموال اليتامى (Emval-i Eytam Sandiklari) ، حيث صدرت مجموعة من اللوائح لتنظيم عملها. كان من المقرر إنشاء الصناديق في المراكز الإقليمية في جميع أنحاء الإمبراطورية بهدف التعامل مع الممتلكات التي يرثها اليتامى (طفل قاصر توفي والده، على سبيل المثال)[3].

أُنشئت الصناديق تدريجيًّا في جميع أنحاء الإمبراطورية، وظلت تعمل حتى سقوط الإمبراطورية. ومثل عديد من المؤسسات الأخرى التي أُنشئت في أثناء الإصلاحات، فقد خضعت للتعديلات من خلال لوائح جديدة كانت تصدر بين الحين والآخر[4]. نتجت هذه التعديلات الإدارية عن الاستجابات الروتينية من المسؤولين الإقليميين ومراقبة المركز الإمبراطوري. كانت الصناديق تعمل على مقربة من المحاكم الشرعية Şeriat courts المحلية التي كانت هي المحافلَ القضائية المنوط بها البتُّ في قضايا الإرث. تشير كل من سجلات المحاكم ولوائح صناديق اليتامى إلى وجود تعاون وثيق بين المؤسستين. لم تغيِّر قواعد صناديق اليتامى قوانينَ الأسرة المتعلقة بتقسيم الميراث، وتعيين الأولياء والمنفذين لليتامى أو حقوق والتزامات هؤلاء المعينين[5]. لكن أصبح على أوصياء اليتامى ومنفذي الوصايا إيداع الأموال الموروثة من قِبل ربائبهم في صناديق أموال اليتامى، وتسجيل الأصول الأخرى التي يرثها اليتامى بمجرد الانتهاء من عملية تسجيل الميراث وتقسيمه في المحكمة. وبعد ذلك تصبح الصناديق مسؤولة عن إدارة الحسابات الفردية لليتامى، والتعامل مع مهام مثل إقراض أموالهم، وتحصيل ديونهم وفوائدها، وتخصيص بدل لليتامى وتحصيل الضرائب والعمولات نيابة عن وزارة الخزانة. كانت الصناديق تُشرف على أصول اليتامى حتى يبلغوا سن الرشد، ويصبحوا قادرين على تولي شؤونهم بأنفسهم.

قبل إنشاء صناديق أموال اليتامى كانت إدارة أصول اليتامى من اختصاص أولياء اليتامى، الذين كانوا في معظم الحالات من أقاربهم. كان القضاة المحليون في المحاكم الشرعية مسؤولين عن الإشراف على سلوك الأوصياء بهدف حماية حقوق الملكية لليتامى. ومع ذلك كانت المحاكم الشرعية عادة ما تستجيب للحدث بعد وقوعه. لم يكن تسجيل الميراث وتقسيمه في المحكمة (أو أي إجراءات قانونية أخرى) إجراءات إلزامية. لذلك

كانت فاعلية القضاة في حماية حقوق ملكية اليتامى في المواقع المختلفة في جميع أنحاء الإمبراطورية غير متكافئة، إن لم تكن (أحيانًا) غائبة تمامًا[6]. عَنى إنشاء صناديق أموال اليتامى تقليلَ الوصول إلى ممتلكات اليتامى من قِبل أقربائهم. من وجهة نظر الدولة أصبحت هذه الودائع مصدرًا للدخل؛ فقد استُخدمت الصناديق لجمع الأموال وتحصيل الفوائد نيابة عن اليتامى، وكمصدر للإيرادات الضريبية.

كان إنشاء صناديق أموال اليتامى واحدةً من بين عديد من علامات التحول الشامل للدولة العثمانية وجهودها للسيطرة على التفاعلات الاجتماعية التي كانت تُعتبَر في السابق غير ذات صلة بإدارة الدولة. عن طريق وضع قدمها في ساحة الأسرة من خلال إدارة ممتلكات اليتامى (من بين وسائل أخرى)، أنشأت السلطات العثمانية صلة بين المجال الخاص للأسرة والمجال العام للدولة. وفي حالة صناديق أموال اليتامى، كان هذا يعني أن رأس المال الخاص - الذي كان يُدار حتى الآن حصريًّا من قِبل أفراد الأسرة – قد انتُزع حرفيًّا من أيدي هؤلاء، ووُضع تحت إدارة مسؤولي الدولة وفقًا لقواعد الدولة. ومن ثم حُظر الوصول المجاني من أفراد الأسرة إلى هذه الأموال. وفي الحالات التي أرادوا فيها استخدام الأموال التي ورثها أقاربهم اليتامى، كان عليهم أن يقترضوها من صندوق اليتامى المحلي، بموجب شروط القرض التي تُمليها الدولة، مثل أي شخص آخر. وكذلك خضعت إدارة الممتلكات غير المنقولة لأقارب اليتامى لمراقبة صندوق اليتامى المحلي. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن تكون المؤسسات الجديدة عرَّضت تلك الأصول لإساءة استخدام موظفي الدولة في جميع أنحاء الإمبراطورية.

يثير شرط نقل ممتلكات اليتامى من عائلاتهم إلى صناديق أموال اليتامى التي تديرها الدولة عديدًا من الأسئلة حول تدابير مكافحة الفساد في أواخر العهد العثماني وتأثيرها في صناديق أموال اليتامى. لم تكن مكافحة الفساد في حد ذاتها جديدة على البيروقراطية العثمانية. كان الهدف هو منع إساءة السلوك من قِبل المسؤولين، وإن كان ضمن نوع مختلف من الدولة، متجذر في الثقافة السياسية العثمانية الحديثة. ومع ذلك ففي القرن التاسع عشر حوَّلت إصلاحاتُ التحديث العميقة، والنموُ غير المسبوق لجهاز الدولة واعتمادُ خطاب «سيادة القانون» (لا سيما من قِبل القضاء) الفسادَ إلى قضية مُلحة. حددت قوانين العقوبات الجديدة والأنظمة الإدارية العديدة التي صدرت في تلك الفترة مجموعةً متنوعة من الجرائم والعقوبات المتعلقة بإساءة استخدام السلطة

والموارد العامة من قِبل موظفي الدولة، وأدخلت تبعًا لذلك مفرداتٍ موسعة للفساد ومكافحته[7]. أدخل تحوُّل المنظومة القضائية أيضًا مجموعة واسعةً من الإجراءات القانونية الجديدة، والإجراءات المناسبة والتدابير التأديبية التي حولت مفردات مكافحة الفساد إلى أفعال.

ستسترشد المناقشة التالية بثلاث مجموعات من الأسئلة المتشابكة. أولًا، ما أساليب مكافحة الفساد التي استُخدمت لمنع إساءة استخدام السلطة والموارد من قِبل مسؤولي صناديق أموال اليتامى؟ هل كان الموقف تجاه المسؤولين المخالفين الذين يديرون الصناديق استثنائيًّا، نظرًا إلى أنهم كانوا يتعاملون مع أموال وممتلكات خاصة (أو لأسباب أخرى)؟ بمعنى آخر: ما التبصرات التي يمكن استخلاصها من دراسة تلك الصناديق كحالة اختبارية لنهج مكافحة الفساد الذي اتبعه الإصلاحيون العثمانيون جميعًا؟

ثانيًا، عن طريق إدارة ممتلكات اليتامى من خلال الصناديق، دخلت إدارةُ الدولة في المجال الخاص للأسرة. أصبح مسؤولو الدولة مشرفين على أولياء ومنفذي executors اليتامى، مما عدَّل بالترتيب على ذلك من سلطة الأولياء داخل الأسرة. ما طبيعة اكتناف الدولة في مجال الأسرة؟ إلى أي مدى أدت إدارة ممتلكات اليتامى من قِبل مسؤولي الدولة إلى طمس الحدود التي كانت تفصل الأسرة من قبل عن الدولة والمجال الخاص عن العام؟

أخيرًا في القرن التاسع عشر كرست النخبة البيروقراطية العثمانية جهودًا كبيرة لإعادة صياغة الدولة العثمانية وتحويلها إلى دولة عصرية. كان الهدف من المؤسسة الجديدة لصناديق أموال اليتامى أن تحل محل الترتيبات السابقة التي اعتبرها الإصلاحيون غير متماسكة وعُرضة لإساءة السلوك، مع تطبيق لوائح صارمة على نطاق الإمبراطورية أظهرت روح التحديث. سنناقش هنا نهج الإصلاحيين في سياق حملة لمكافحة الفساد، مع النظر في مسألة الاستمرارية مع الممارسات السابقة. يمتلئ الأرشيف التاريخي للإمبراطورية العثمانية في مرحلتي الحداثة والحداثة المبكرة بأوصاف الفساد. يثير هذا مسألة ما إذا كان هناك مزيد من الأدلة التاريخية حول الفساد، والتي تشير إلى تنامي الفساد أو زيادة الجهود المبذولة للقضاء عليه.

لم تكن الإصلاحات الإدارية ظاهرة جديدة في تاريخ الإمبراطورية العثمانية. في الواقع، كما هي الحال في أوروبا (انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب، بقلم نايتس)، كان

مفهوم الإصلاح جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية العثمانية. عند انضمامها إلى الموجة الأولى من العولمة في القرن التاسع عشر، استفادت النخبة الحاكمة العثمانية من الخبرة البيروقراطية التي تراكمت خلال قرون من الحكم الإمبراطوري. ظهرت في أوروبا أفكار جديدة حول طبيعة الدولة وترشيد إدارتها، غالبًا كجزء من التجارب الاستعمارية، قبل أن تنتشر في جميع أنحاء العالم (بما في ذلك أوروبا الغربية نفسها، حيث، على الرغم مما قد يدَّعي البعض، كان تحديث الدولة عملية غير متسقة). أزعم أنه على رغم أنها كانت جزءًا من الاتجاه العالمي لتحديث الدولة، لم تكن مفاهيم وطرق مكافحة الفساد العثمانية منفصلةً تمامًا عن تصورات فترة الحداثة المبكرة بخصوص مكافحة الفساد.

كانت الاستمرارية مع الثقافة السياسية العثمانية بكليتها سمةً بارزة لإصلاحات التحديث هذه، حيث أظهرت كلًّا من المواقف العثمانية تجاه الإصلاح كحل للأزمات السياسية واقتناعات إصلاحيي القرن التاسع عشر في مشروعهم للإصلاح الإداري على وجه الخصوص. لقد حدث بنجاح تحدي السرد التاريخي، الذي يُظهر الإصلاحات باعتبارها مجرد ولاء مصطنع لأوروبا وتقليد سطحي للنماذج الأوروبية[8]. لذلك أزعم أنه على رغم أن صناديق أموال اليتامى أظهرت درجة كبيرة من الابتكار، فإنها تشير أيضًا إلى بعض الاستمرارية للممارسات السابقة. ومع ذلك بالنظر إلى حقيقة أن الإصلاحات، عمومًا، وصناديق أموال اليتامى خصوصًا، تُناقَش هنا من منظور مكافحة الفساد، يجب إضافة حالة البحث عن مكافحة الفساد في الدولة العثمانية أولًا إلى المعادلة. على رغم أن ما يلي هو مجرد مناقشة أولية لهذه المسألة[9]، أعتقد أن «الفساد» يكمن في السرد التاريخي العثماني مثل فيل في غرفة الجلوس، والذي يحمل عبئًا استشراقيًا رمزيًّا. صحيح أن المؤرخين ناقشوا الفساد في أحيان كثيرة؛ ولكنه - إلى أن يتحقق تأريخه بنحو منهجي، من دون أعذار وبلا مفارقات تاريخية حداثية - سيواصل هيمنته على تاريخ الإمبراطورية العثمانية.

المصطلحات والسياق التاريخي

تتطلب مناقشة الفساد/مكافحة الفساد في أي نظام، فضلًا عن الإمبراطورية العثمانية، بعض الارتباط بالمصطلحات. مصطلح الفساد عرضة للالتباس بحكم التعريف. بادئ ذي بدء، للمصطلح دلالة معنوية سلبية قوية من دون الإشارة إلى أي عمل أو سلوك

ملموس. في الخطابات العامة الحديثة، يُستخدَم الفساد في كثير من الأحيان للدلالة على إساءة استخدام القوة، والسلطة، والمناصب الرسمية والموارد العامة. يشكل تجريم مثل هذه السلوكيات جانبًا رئيسًا من القانون الجنائي والإداري الحديث. ومع ذلك فنادرًا ما يستخدم الفساد حرفيًّا لوصف جرائم محددة. لكي تكون فعالة، يجب أن تحدد القوانين السلوكيات غير المشروعة المحددة بأوضح طريقة ممكنة. ومن ثم فعند التعامل مع الجرائم المرتبطة بالفساد، يميل المشرعون إلى تجنب مصطلح «الفساد»، لأنه يخلق إطارًا معياريًّا لتلك الجرائم، ويفضلون بدلًا من ذلك استخدام تعريفات أكثر تحديدًا.

ومع ذلك فمشكلة المصطلحات لا تنتهي هنا. فمعنى الفساد يختلف من ثقافة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فقد تغيرت هذه المعاني الثقافية المتباينة بقدر كبير على مدار التاريخ، أو بالأحرى عبر التواريخ المختلفة. في الأصل كان مصطلح الفساد متجذرًا في تاريخ أوروبا الغربية، بالترافق مع تصور مثالي للدولة وعملها. ومن ثم فإضافةً إلى الغموض التحليلي المتأصل في المصطلح، هناك ميل إلى استخدامه بطريقة أوروبية التوجُّه واستشراقية. المصطلحات العثمانية المستخدمة لوصف الفساد والسلوك الفاسد، على سبيل المثال، لا تحمل معنى الانقطاع أو الانهيار التام الملازم للمصطلح اللاتيني الأصلي. تشير المصطلحات العثمانية مثل الفساد fesad وسوء الاستعمال suistimal ويولسوزلوك yolsuzluk (حرفيًّا، بلا طريق) إلى مجموعة واسعة من السلوكيات: سوء السلوك، وإساءة استخدام المنصب، والمخالفة، والشر البواح، ومن ثم التأكيد على السلوك غير الأخلاقي. إنها تسلط الضوء على الآثار الروحية السلبية التي يمثلها الفساد ودوره في الحكومة السيئة، بدلًا من الكارثة النظامية التي يُلمح إليها مصطلح الفساد الأصلي.

ضُمِّنت المعاني المختلفة لتلك المصطلحات العثمانية في أساليب الحكم ومفاهيم العدالة التي صيغت في الإمبراطورية العثمانية طِوال وجودها. لفهم السياق التاريخي لهذه المصطلحات بنحو أفضل، وأهميتها بالنسبة إلى الأسئلة التي أثيرت في هذا الفصل، سنناقش مسألتين اثنتين بإيجاز: أولًا، المفاهيم العثمانية الحديثة المبكرة عن الحكم الرشيد في سياق العلاقات بين الحكام والمحكومين. وثانيًا، دراسة مكافحة الفساد في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر.

كدولة ذات حكم وراثي، مثَّلت الأسرة الحاكمة والسلطان الحاكم تجسيد الدولة العثمانية[10]. وقد وفرت الهوية الإسلامية للأسرة تعبيرًا رئيسًا في تعامل الدولة مع إساءة

استخدام السلطة. ومع ذلك كانت الثقافة السياسية العثمانية مزيجًا من التقاليد الحاكمة الأخرى، بما في ذلك التقاليد السابقة وغير الإسلامية، مثل مفاهيم الدولة في الشرق الأدنى القديم والثقافات السياسية البيزنطية والفارسية. كانت دائرة العدل Circle of Justice واحدة من المفاهيم البارزة التي ورثها العثمانيون عن الإمبراطوريات السابقة في المنطقة: «مفهوم العدالة الاجتماعية المبنية على الترابط بين الحكام والمحكومين»[11]. وفقًا لمبادئ هذا النموذج كان التزام السلطان الأساسي تجاه «قطيعه» (الرعايا reaya) - أي الرعايا العثمانيين (بمن فيهم غير المسلمين الذين يعيشون تحت حكمه) - التأكد من أنهم يلقون معاملة عادلة، وحمايتهم من الظلم من قبل المسؤولين. استند بناء الحكم الرشيد هذا إلى أيديولوجيا براغماتية جعلت معاملة الفلاحين العادلة شرطًا مسبقًا لتحقيق الرخاء والاستقرار في أرجاء الإمبراطورية. كان من السمات الفريدة لهذه الأيديولوجيا أسسها الاقتصادية وصِلتُها بالعدالة.

كما لاحظ دارلينغ Darling، «بالنسبة إلى العثمانيين، لم تكن دائرة العدل مجرد فضول أدبي بل عنصر أساسي في أيديولوجيا الإمبراطورية ومفتاح تحولها»[12]. كجزء من هذا النهج استخدم السلاطين العثمانيون منظومة للالتماسات على مستوى الإمبراطورية ككل، والتي ظلت فاعلة حتى سقوط الإمبراطورية (انظر أيضًا الفصل الرابع من هذا الكتاب، بقلم فان بيركل)[13]. سُمح للمواطنين العثمانيين برفع شكوى إلى السلطان بشأن أي سوء تصرف أو إهمال أو سلوك مسيء من قِبل القضاة والمحافظين وجباة الضرائب والضباط العسكريين وغيرهم من المسؤولين. وقد أخذ السلاطين العثمانيون هذه الشكاوى على محمل الجد، وفي بعض الأحيان عوقب المسؤولون نتيجة لسوء السلوك[14]. وبالإضافة إلى التأثير الذي مارسته دائرة العدل، والذي تباين بوضوح من سلطان إلى آخر، كانت لدى السلاطين ونُخبهم أسباب أخرى لتأديب المسؤولين. على عكس الرعايا، الذين كانوا ملزمين بدفع الضرائب، كان المسؤولون العثمانيون وغيرهم من الشخصيات المحظوظة (العسكر askeri) - سواء كانوا عبيد السلطان أو أحرار المولد[15] - مدينين بمناصبهم وترقياتهم للسلطان. من الناحية الرمزية كان السلطان يمتلك خزانة الدولة وأراضيها[16]. ومن حيث المبدأ فإن معاقبة المسؤولين المذنبين بسوء السلوك كانت تعتمد على قرار السلطان في كل حالة.

بمرور الزمن أصبحت الدولة العثمانية إمبراطورية عالمية. تميزت هذه العملية بالتوسع الإقليمي وظهور إدارة متطورة ومؤسساتية، والتي ازدادت تعقيدًا بعد غزو المناطق الشاسعة للمقاطعات العربية في أوائل القرن السادس عشر. كانت القواعد المتعلقة بسوء السلوك وإساءة استخدام السلطة جزءًا مُهمًّا من عملية إضفاء الطابع المؤسسي هذه. كما أوضح عدد من المؤرخين الاقتصاديين والاجتماعيين-القانونيين الذين استكشفوا اقتصاد الجريمة العثماني في فترة الحداثة المبكرة، وضع السلاطين وكبار مسؤوليهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر منظومة من الغرامات وغيرها من التدابير بهدف تقليل إغراءات الفساد وتأديب المسؤولين المتجاوزين[17]. اعتمد هذا النظام مزيجًا من المبادئ البيزنطية والسلجوقية والفارسية، بغض النظر عن مطابقتها لقواعد العقوبات الشرعية. ركزت أساليب مكافحة الفساد على الغرامات، لكنها شملت أيضًا قواعد وأعراف تعيين المسؤولين وتقسيم المسؤوليات[18]. كما سنوضح بعد قليل، ففي القرن التاسع عشر، في ظل ظروف تاريخية مختلفة تمامًا، أدت القوانين واللوائح دورًا مهمًّا في الجهود المبذولة لمنع الفساد من قبل مسؤولي الدولة.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر تغيرت الظروف التاريخية، وكذلك تغير المنطق والاعتبارات الكامنة وراء أساليب مكافحة الفساد. عرَّف المؤرخون هذه الفترة بأنها عصر اللامركزية. حتى ثمانينيات القرن العشرين تقريبًا، صوَّر السرد التاريخي التقليدي للإمبراطورية العثمانية العلاقات المتغيرة بين العاصمة العثمانية والنخب الإقليمية خلال فترة الحداثة المبكرة كدليل على التدهور السياسي وتفكك الدولة. فُسِّرت القوة السياسية المتنامية لنخب المقاطعات من أواخر القرن السادس عشر من حيث الضعف العام للدولة وانهيار المؤسسات الحاكمة الرئيسة والجيش والبيروقراطية والمؤسسة الإسلامية المستنيرة.

يُعرف هذا المنظور الواسع باسم «نموذج الانحدار» Decline Paradigm[19]. منذ منتصف الثمانينيات تقريبًا أعيد النظر جذريًّا في هذه الحكمة المقبولة من قبل جيل جديد من دارسي التاريخ العثماني، مستلهمين نظريات التهميش Peripheralization والتبعية Dependency، ونقد النموذج الاستشراقي والتاريخ الاجتماعي الجديد New Social History. ونتيجة لذلك نُشر عديد من الدراسات الإقليمية التاريخية والتنقيحية revisionist حول مؤسسات الدولة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في

أوائل القرن الحادي والعشرين[20]. بينما ألقت هذه الدراسات الضوء على التغيرات الهيكلية التي خضعت لها الإمبراطورية في فترة الحداثة المبكرة وتحدت الفكرة التاريخية عن الانحدار المستمر، فهي لا توضح مفهوم «اللامركزية» العثمانية ولا تؤرخه على نحو كافٍ. في هذا الصدد تُعَد قضية مكافحة الفساد تمثالاً توضيحيًّا.

يجب إبراز مسألتين في هذا الصدد. تتعلق أولاهما بالمفاهيم. على رغم نجاح الدراسات التنقيحية في تفكيك النموذج القائل بوجود أربعمائة سنة من التدهور العثماني، فقد ظل تصوير القرنين السابع عشر والثامن عشر كفترة من اللامركزية ملتبسًا إلى حد ما. بطريقةٍ ما حلت «اللامركزية» محل «التدهور» عند مناقشة هذين القرنين[21].

يرتبط عدم اليقين التفسيري هذا فيما يتعلق بمفهوم اللامركزية بالمسألة الثانية: إضفاء طابع تاريخي على الفساد. كثيرا ما ذكر المؤرخون الفساد فيما يتعلق باللامركزية (وإصلاحات القرن التاسع عشر أيضاً). بطريقةٍ ما أصبح الفساد دلالة على اللامركزية[22]. كان المؤرخون يدركون جيدًا الصعوبة المتأصلة في دراسة تاريخ الفساد، لأنه بطبيعته لا يترك سوى القليل من الأدلة التاريخية. لذلك من المستحيل تقريبًا تقييم مدى الفساد في أي زمان ومكان بعينه. وإضافةً إلى ذلك ففي السياق العثماني كثيراً ما أُدرجت الأدلة المحدودة على الفساد التي ظهرت على السطح في المصادر المعيارية؛ في صورة التماسات ضد الظلم أو في سجلات الإجراءات القانونية. تشكل مثل هذه الأدلة عقبة تفسيرية. ما الذي يمكن أن نستنتجه من الفترات التي تُظهر زيادة في عدد الشكاوى المتعلقة بالفساد أو في حالات الإجراءات التأديبية؟ هل هذا مؤشر على تزايد الفساد؟ أو أنه، على العكس من ذلك، دليل ملموس على تصميم الحكام على محاربة الفساد (مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن القضاء على الفساد بكامله في أي حال)؟[23].

على رغم أن المؤرخين قد أثاروا هذه المشكلات المنهجية، فإن هناك سمة أخرى لتاريخ الفساد لم تُتَناوَل بنحو كافٍ؛ وهي مصطلحات الفساد ومعانيها وسياقاتها المتغيرة. على سبيل المثال كثيراً ما ذُكرت الرشوة باعتبارها ممارسة واسعة الانتشار في الإمبراطورية العثمانية، مما دفع المراقبين الأجانب وبعض المؤرخين، كما ذُكر أعلاه، إلى استنتاج أن المسؤولين العثمانيين، والقضاة على وجه الخصوص، كانوا فاسدين تمامًا. ومع ذلك فإن معنى عرض و/أو تلقي الأموال والأشياء الثمينة أو الخدمات كان مشروطًا ثقافيًّا. كانت المصالح والخدمات متبادَلة، لكن كل هذا التبادل لم يكن يمثل حالة لإساءة استخدام

للسلطة أو للحكومة السيئة. مثَّل الإتيكيت وثقافة الهدايا جانبًا مهمًّا من العلاقات الاجتماعية والسياسية في الإمبراطورية العثمانية خلال فترة الحداثة المبكرة (وفي كثير من المجتمعات الأخرى في فترة الحداثة المبكرة؛ راجع فصول هذا الكتاب بقلم تايلور وبرنارد وأوفيدو أولار). كثيرًا ما واجه معاصرو العثمانيين صعوبات في التمييز بين معاني هذه المصطلحات وتحديد الفروق الدقيقة في الممارسات المتعلقة بالهدايا[24]. بالنسبة إلى المؤرخين تصير هذه المهمة أكثر صعوبة. ومع ذلك فإن فهم مصطلحات الفساد ومعانيها المتغيرة بمرور الزمن أمر حاسم للسرد التاريخي للفساد، خاصة في سياق الإمبراطورية العثمانية. كما يشير كريستوف هيرتزوغ Christoph Herzog، «الفساد العثماني... شبه موجود على الدوام في المصادر الأوروبية المعاصرة، على سبيل المثال، في أدبيات الرحلات أو السجلات القنصلية»[25]. يجب عدم تجاهل هذه المصادر؛ ليس فقط، كما أشار إليه هيرتزوغ، بسبب عدم كفاية المصادر المتعلقة بالفساد عمومًا، ولكن بسبب التحدي الذي لا تزال تمثله للمؤرخين عند طرح إشكالية الفساد (أو، في هذا الصدد، لامركزية الفساد) كمؤشر استشراقي للثقافة السياسية العثمانية.

صناديق أموال اليتامى ومكافحة الفساد

على رغم أن مفهوم الإصلاح لم يكن فكرة جديدة في الخيال السياسي العثماني، فإن إصلاحات القرن التاسع عشر كانت إلى حد بعيد أكبرها وأعمقها. مسترشدة بالمصالح والظروف العثمانية المباشرة، شكلت مشروعًا ساهمت فيه عدة أجيال متتالية من الإصلاحيين بهدف تركيز وترشيد إدارة الدولة. بيد أن المركزية الإدارية لم تكن مجرد وضع سلطة أكبر بين يدي مؤسسات الدولة، فقد تعلقت أيضًا بإنشاء تسلسل هرمي شفاف وسلسلة من إجراءات المساءلة لموظفي الدولة، مما مكَّن الحكومة من مراقبة سلوكهم بشكل منتظم. اعتُبرت إساءة السلوك وإساءة استخدام سلطة الدولة جرائم خطيرة، لا سيما عندما تكتنف القضاة والموظفين القانونيين الآخرين. خصص قانون العقوبات العثماني للعام 1858 فصولًا محددة لمثل هذه الجرائم، والتي طبقتها المحاكم الجنائية النظامية (وهي المحافل القضائية الجديدة التي أُنشئت خلال الإصلاحات)[26]. وإضافةً إلى ذلك كانت سجلات قضايا الموظفين القانونيين الذين صدرت بحقهم اتهامات بإساءة السلوك وإساءة استخدام السلطة تُنشر في المجلة القانونية الرسمية (Ceride-i

Mehakim) كأداة تعليمية في خدمة المهنية[27]. وُثِّقت حالات فصل قضاة شرعيين Şer'i judges بسبب إساءة استخدام السلطة في ملفاتهم الشخصية المحفوظة في مكتب المفتي الأكبر Chief Mufti[28]. وقد أظهرت هذه وغيرها من الممارسات المماثلة التي عززت المساءلة الفردية لأصحاب المناصب التزامَ الإصلاحيين بسيادة القانون.

على غرار محدِّثي الدول في كل مكان، رأى الإصلاحيون العثمانيون أن اللوائح والإجراءات هي الأداة الرئيسة لتعزيز الترشيد البيروقراطي وإجراءات العمل الروتينية لموظفي الدولة. كان التركيز على إجراء تفصيلي نموذجيًّا بنحو خاص لهذه الإصلاحات القانونية، مما يدل على اقتناع المصلحين بأن الإجراءات المناسبة تشكل شرطا مسبقا لغرس مبدأ سيادة القانون. كانت تدابير مكافحة الفساد جزءًا أساسيًّا من هذا المبدأ. ومن ثم فإضافةً إلى وظيفته في إقرار النظام وتعزيز ترشيد الإدارة، فقد عمل وضْع إجراءات مدوَّنة بمنزلة تدبير لمكافحة الفساد أيضًا.

فيما يتعلق بصناديق أموال اليتامى، فإن وظيفة الإجراءات الجديدة هذه تبرز بنحو خاص في المجموعة الثالثة من اللوائح (1906). أضافت المجموعة الثانية من اللوائح (1870) ملامح جديدة إلى عمل صناديق أموال اليتامى التي حددتها اللوائح الأولى (1852). كانت المجموعة الثالثة، على النقيض من ذلك، أوسعَ نطاقًا ومنهجية، حيث وصفت الإجراءات السائدة بمزيد من التفصيل مع شرحها بتوسُّع كبير. وبهذه الطريقة، وضعت المجموعة الثالثة من اللوائح قيودًا غير مباشرة تهدف إلى منع إساءة التصرف في صناديق أموال اليتامى.

إلى أي مدى تعاملت هذه القواعد مع احتمال سوء السلوك في إدارة حسابات اليتامى؟ بأي وسيلة استُبِقت هذه السلوكيات الخاطئة؟ مَن كان يُعتبَر عرضة بنحو خاص لارتكاب مثل هذا السلوك؟ ركزت اللوائح المختلفة المتعلقة بإدارة أموال اليتامى على الإجراءات وتقديم تعريفات واضحة للمراحل المختلفة لعملية تعامل الصناديق مع الممتلكات الموروثة. كانت طريقة العمل هذه تبدأ بوفاة الأب لأطفال قُصَّر، وتنتهي بنقل الملكية الموروثة من صناديق أموال اليتامى إلى اليتامى السابقين المعنيين (يشير مصطلح «يتيم» إلى القصور القانوني legal minority، ومن ثم لا ينطبق بمجرد بلوغ سن النضج القانوني). بمرور الزمن أصبحت هذه القواعد الإجرائية أكثر تفصيلًا ودقة، في حين تنامت قائمة المسؤولين المختلفين المكتنفين في العملية وقُسِّم العمل بينهم بدقة أكبر.

فيما يتعلق بمنع التعامل غير السليم مع ممتلكات اليتامى، تكشف اللوائح عن عدة اتجاهات أساسية. أولًا، كُرِّس اهتمام إجرائي كبير للمراحل الحساسة في العملية، مثل توزيع الميراث وتسجيله، ومعالجة القروض المسحوبة من حسابات اليتامى، وإغلاق الحسابات ونقل محتوياتها إلى أصحابها. في جميع هذه المراحل، كان على الأموال أن تتدفق إلى صناديق أموال اليتامى أو تخرج منها، مما يعرض الحساب المعني لإساءة سلوك محتملة. ثانيًا، نادرًا ما تضمنت اللوائح المتعلقة بصناديق أموال اليتامى إشارات إلى القانون الجنائي كوسيلة تأديبية[29]؛ عندما ذكرت الجرائم الجنائية، كانت العقوبات المعنية في معظمها نقدية. أخيرًا كانت الخطوات الرئيسة المتخذة لاستباق الاحتيال هي التفتيش الدقيق (مثل التقارير الدورية الموقعة من قِبل عدد من المسؤولين) والتحديد الواضح للمسؤولين المسموح لهم بالوصول إلى أموال اليتامى وأولئك المحظور عليهم ذلك.

لم تكن هذه القواعد تنطبق على أفراد أسر اليتامى، فالتزامهم بتسجيل الميراث ونقل حصة اليتامى إلى صناديق أموال اليتامى لم يكن خاضعًا للتنظيم بصورة مباشرة. كانت مسؤولية تنفيذ هذه الواجبات تقع، بدلًا من ذلك، على عاتق شخصيات عامة واجتماعية شبه رسمية على مستوى المجتمع والحي، مثل الأئمة imams ومختاري muhtars الأحياء في المدن أو عُمد القرى، وكذلك الزعماء المحليون للمجتمعات غير المسلمة. كان يُطلب إليهم، على سبيل المثال، أن يُبلغوا السلطات بانتظام بحالات الوفاة ذات الصلة، وكانوا عرضة للغرامات إذا لم يفعلوا ذلك[30]. من المثير للاهتمام حقيقة إشراك الحكومة لهذه الشخصيات المحلية، لأن الإصلاحيين العثمانيين حاولوا التقليل من إشراك الوسطاء بين الحكومة وأعضاء المجتمعات المحلية. كان من بين أهداف الإصلاحات إقامةُ علاقات مباشرة مع السكان، ومن ثم السيطرة عليهم - أي تحويل «الرعايا» إلى «مواطنين». ومع ذلك لم تقم الحكومة المركزية بإلغاء وسطاء المقاطعات بكاملهم؛ بل استوعبت كثيرًا منهم في جهاز الدولة.

فيما يتعلق بزعماء المجتمعات غير المسلمة، كان لدى الحكومة دافع إضافي لتقييد سلطاتهم. على مدار القرن التاسع عشر، استفادت القوى الأوروبية من عديد من الأزمات السياسية والاقتصادية داخل الإمبراطورية العثمانية. مكنت هذه الظروف القوى الأوروبية من ممارسة الضغوط على الحكومة العثمانية مع التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والدينية المختلفة داخل الإمبراطورية. كجزء من هذه العملية،

عرضت دول أوروبية مختلفة توفير الحماية القانونية للعثمانيين من غير المسلمين. لذلك كانت الحكومة العثمانية حريصة على التعامل مع هذه التحديات لسيادتها، وكان زعماء هذه المجتمعات شخصيات رئيسة في هذا الصراع.

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، كان الاعتماد على الوسطاء المحليين ممارسة عميقة الجذور ومن ثم كان اختيارًا معقولًا؛ لا سيما لأنها انطوت على عقوبات قانونية. يبدو أن هذا الخيار كان يهدف إلى حل المشكلة الناشئة عن عدم وجود بنية أساسية إدارية فعالة قادرة على إجبار أعضاء الأسرة الأفراد على الامتثال لقواعد صناديق أموال اليتامى. وهكذا فإن إسناد مسؤوليات جديدة فيما يتعلق بصناديق أموال اليتامى إلى الشخصيات البارزة المحلية يدل على استمرار أنماط الحداثة المبكرة، وكذلك جهود الإصلاحيين العثمانيين لتغيير مجموعات معينة من القوى وإشراكها في الإصلاحات؛ أي تأديبهم بدلًا من إلغاء أدوارهم الاجتماعية تمامًا.

توفر سجلات المحاكم والمراسلات الإدارية المتعلقة بممتلكات اليتامى فكرة عن تطبيق اللوائح الجديدة وعن تأثير صناديق أموال اليتامى في الحياة اليومية في أماكن مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة. كانت المحاكم الشرعية مسؤولة عن تسجيل وتقسيم المواريث التي تكتنف ورثة من اليتامى، وكذلك اختصت بنظر القضايا المتعلقة بالقروض التي يُحصل عليها من الصناديق وعديد من القضايا التقنية الأخرى. تُظهر هذه الممارسات العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين المحاكم الشرعية وصناديق أموال اليتامى المحلية. ومع ذلك لم تعُد القضايا الجنائية ضمن اختصاص المحاكم الشرعية بعد إنشاء نظام المحاكم الجنائية النظامية nizamiye في ستينيات القرن التاسع عشر. على النقيض من سجلات المحاكم الشرعية الوفيرة المتاحة للمؤرخين، فلا يزال من غير الواضح تمامًا ما إذا كانت سجلات المحاكم النظامية قد نجت، وإذا كان الأمر كذلك، فأين يُحتفظ بها. لم يكشف مسح موجز للقضايا التي نشرتها وزارة العدل في المجلة القانونية الرسمية عن أي دعوى قضائية ضد المديرين أو غيرهم من مسؤولي صناديق أموال اليتامى[31]. ومع ذلك فبالنظر إلى حقيقة أن المجلة لم تكن تنشر سوى القضايا التي روجعت كجزء من عملية الاستئناف، لا يُشير هذا الاستنتاج بالضرورة إلى أن مثل هذه الإجراءات لم تحدث. في الواقع عند النظر في الأدلة التي تكشف عن نطاق العقوبة التي قد يتعرض لها الموظفون القضائيون المذنبون بإساءة السلوك، والجهود الكلية التي بُذلت لتحقيق الانضباط بين

المسؤولين العثمانيين، لا يوجد سبب يدعو إلى افتراض أن المسؤولين العاملين في صناديق أموال اليتامى كانوا مُعفَين من التفتيش من قِبل السلطات المركزية.

توفر المراسلات الإدارية معلومات إضافية حول إنفاذ لوائح مكافحة إساءة السلوك في صناديق أموال اليتامى وغيرها من القضايا المتعلقة بإدارة هذه المؤسسات. تكشف هذه الوثائق عن مجموعة واسعة من القضايا الإدارية والعملية المتعلقة بعمل الصناديق. تُزودنا ثلاثة أنواع من الملفات الإدارية بنظرة ثاقبة على مشكلات إساءة السلوك. يتضمن النوع الأول مراسلات تتعلق بمديري مختلف صناديق أموال اليتامى الذين وُجِّه إليهم الاتهام. كان يُشار إلى هؤلاء المسؤولين باسم «المديرين السابقين» - في إشارة إلى أنهم قد عُزلوا نتيجة لتجاوزاتهم[32]. تجدر الإشارة إلى أن عديدًا من حالات مديري صناديق أموال اليتامى المدانين قد ذُكِرت في وثائق إدارية من السنوات الأولى من القرن العشرين. ربما لم يكن من قبيل المصادفة أن تصدر أكثر المجموعات شمولاً من لوائح إدارة الصناديق بعد ذلك بسنتين، أي في العام 1906. لكن هذا الدليل لا يعني بالضرورة وقوع زيادة في نطاق إساءة السلوك من قِبل مديري صناديق أموال اليتامى خلال هذه السنوات. يُرجح أنه أُولِي اهتمام خاص بمعالجة مثل هذه الحالات خلال تلك السنوات، مما دفع الإدارة المركزية إلى نشر مجموعة تفصيلية من اللوائح.

يذكر النوع الثاني من الحالات الالتماساتِ التي أرسلها أشخاص عاديون إلى مكاتب الدولة، والتي شكَوا فيها إساءةَ استخدام السلطة من قِبل المسؤولين. تشير بعض هذه الالتماسات إلى إساءة استخدام مباشرة لممتلكات اليتامى من قِبل موظفي صناديق أموال اليتامى وغيرهم من المسؤولين[33]. وإضافةً إلى الشهادة على مزاعم الفساد هذه، تُظهر هذه الحالات مرونة الممارسة القديمة لتقديم الالتماسات. استخدم رعايا الإمبراطورية مسار العمل هذا حتى سقوط الإمبراطورية كوسيلة لجذب انتباه إدارة الدولة. كانت هذه آلية أخرى ساعدت الحكومة المركزية على تتبع سلوك مسؤوليها. أخيرًا يحتوي النوع الثالث من الملفات الإدارية على معلومات حول مختلف القضايا التي انبثقت من دور الصناديق كمصدر للقروض[34].

ما التبصرات التي يمكن استخلاصها من هذه النتائج الأولية حول أساليب مكافحة الفساد المستخدمة فيما يتعلق بصناديق أموال اليتامى؟ عند مقارنتهم بسلك القضاء، لم يكن الإصلاحيون العثمانيون ينظرون إلى موظفي صناديق أموال اليتامى كهدف لتدابير

خاصة لمكافحة الفساد. صحيح أن صناديق أموال اليتامى كانت تابعة لإدارة في مكتب المفتي الأكبر - وهي إحدى الوزارتين المسؤولتين عن المنظومة القانونية. ومع ذلك فمن الناحية المهنية لم تكن الصناديق تتعامل مع القضايا القانونية، ولم يشتمل موظفوها بالضرورة على فقهاء قانونيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلاف المحتمل في شدة إنفاذ تدابير مكافحة الفساد بين سلك القضاء ومسؤولي صناديق أموال اليتامى لا يعني أن مكافحة الفساد قد أُخذت بجدية أقل فيما يتعلق بتلك الأخيرة. وفيما يتعلق بالسلطات المركزية كان مسؤولو صناديق أموال اليتامى ينتمون إلى الفئة العامة من الموظفين الرسميين. وعلى هذا النحو كان تحسين اللوائح الإدارية للصناديق، من خلال التأكيد على الشفافية والمراجعة، وسيلةً لمنع إساءة السلوك. وإضافةً إلى ذلك، داخل التسلسل الهرمي الداخلي لصناديق أموال اليتامى كان بعض كبار المسؤولين - أي مديري صناديق أموال اليتامى الذين خالفوا القواعد - يُتَعامل معهم بكل صرامة. كانت توجَّه إليهم الاتهامات، كما حوكموا في المحاكم الجنائية وعُوقِبوا وطُردوا من مناصبهم إذا ثبتت إدانتهم[35].

كانت المجموعة الثانية التي جذبت انتباه الإدارة العثمانية هي الزعماء المحليين الذين كان من المتوقع أن يزودوا مؤسسات الدولة ذات الصلة بمعلومات يومية عن الوفيات المحلية، والتأكد بهذه الطريقة من التسجيل والتوزيع المناسب للمواريث التي تنطوي على يتامى. ذكرت اللوائح الرسمية أنهم كانوا عرضة لدفع الغرامات إذا فشلوا في الوفاء بواجباتهم. لكن مدى تطبيق هذه العقوبات لا يزال غير واضح في الوقت الحالي. ومع ذلك فبالنظر إلى أهداف المناقشة الحالية، فإن النقطة المهمة التي يجب التأكيد عليها هنا هي أن هذا النوع من المساءلة - والعقاب المرتبط به - لم يكن مطلوبًا من أسرة اليتيم، بل من شخصيات شبه رسمية. وبعبارة أخرى: على رغم أن تسجيل الميراث كان التزامًا قانونيًّا على الأسرة المعنية، فقد فضَّل الإصلاحيون تجنب التدخل المباشر في الأسرة؛ فلم يحمِّلوا أفراد أسرة اليتيم مسؤولية الإخفاق في الوفاء بالتزاماتهم، وبقدر ما كشفت استقصاءاتي، فحتى سقوط الإمبراطورية، لم يعتبروا إساءة استخدام الأقارب لحقوق ملكية اليتامى من شؤون الدولة.

مجمل القول أنه حدث التطرق إلى مسائل مكافحة الفساد المتعلقة بإدارة أموال اليتامى على النحو التالي: كان يُفصَل في الدعاوى القانونية التي رفعها أفراد ضد أفراد آخرين فيما يتعلق بممتلكات اليتامى أو غيرها من القضايا المتعلقة برعاية اليتامى، كما كان في الماضي،

من قِبل المحكمة الشرعية (كما هي الحال مع النزاعات المدنية الأخرى). أما مسؤولية تنفيذ التدابير الأولية عند إنشاء حساب لليتيم في صندوق أيتام محلي فكانت مسؤولية القادة المحليين شبه الرسميين، والذين كانوا عرضة للعقاب إذا فشلوا في الاضطلاع بذلك. وبهذا الخصوص، صُوِّر هذا الفشل على أنه ضرب من إساءة السلوك. كانت المسؤوليات الأخرى تقع على عاتق موظفي صناديق أموال اليتامى - خاصة مديريها. خضع سلوكهم للمراقبة وفقًا لإجراءات تفصيلية فرضت تقسيمَ العمل بين مختلف الكتبة، ورفعَ تقارير إلى المسؤولين من الرتب العليا، وفي حالة الاشتباه في إساءة السلوك تنفيذَ الإقالة وتوجيهَ اتهامات جنائية. وإضافةً إلى هذه الأدوات الإدارية لمراقبة مسؤولي صناديق أموال اليتامى، كانت السلطات تتلقى أيضًا شكاوى من الأفراد ضد المسؤولين في صورة التماسات (عرض حال arzuhal)، ومن ثم استمرت في تنفيذ ممارسةٍ ترجع إلى ما قبل الإصلاح.

الاستنتاجات

وضع المصلحون العثمانيون نوعين من تدابير مكافحة الفساد في القرن التاسع عشر: إجراءات صارمة ومدوَّنة تعرِّف الحكم الرشيد وتهدف إلى منع إساءة السلوك في المنصب، واتخاذ إجراءات جنائية ضد المسؤولين المُشتبه في سوء سلوكهم. كان كلا النوعين نموذجيًّا لروح مشروع الإصلاح العثماني. مثَّل ذلك علامة على تحوُّل الدولة وأظهر إيمان الإصلاحيين بالدور الحاسم لمسؤولي الدولة في تنفيذ التصميم الكبير للتحديث. كانت طبقة الموظفين مسؤولة عن تحويل الإجراءات الإدارية إلى إجراءات يومية، مع وعي دائم بوجود نظام جنائي قوي يضم في ولايته مسؤولي الدولة.

إن التركيز على أساليب مكافحة الفساد من منظور صناديق أموال اليتامى يسلط الضوء على الاستمرارية بين مشروع الإصلاح والمفاهيم العثمانية القديمة لمكافحة الفساد. صحيح أن إصلاحات القرن التاسع عشر قد أحدثت تصورات جديدة للجريمة بوجهٍ عام، لكن اهتمام السلطات المركزية بسلوك مسؤولي الدولة لم يكن تطورًا جديدًا. كانت مراقبة ومعاقبة المسؤولين عن إساءة استخدام السلطة والظلم تجاه رعايا السلطان عميقة الجذور في الثقافة السياسية العثمانية. وعلى رغم محورية الإجراءات الحديثة للإصلاحات، فإن الإجراءات التقليدية لتعيين المسؤولين ومراقبة أفعالهم بهدف منع إساءة السلوك كانت جزءًا من تلك الثقافة السياسية. لقد اندمجت هذه المفاهيم في

المفاهيم الحديثة، في حين شكلت القواعد والإجراءات الجديدة نهج مكافحة الفساد الذي طُبِّق على صناديق أموال اليتامى.

في هذا الصدد لم تكن صناديق أموال اليتامى استثنائية. كما أظهرت عديدًا من الدراسات الحديثة في التاريخ الاجتماعي-القانوني والإداري، فقد صِيغت الإصلاحات العثمانية من خلال مزيج فريد من الممارسات العثمانية السائدة والأفكار الجديدة المستعارة في الغالب من النماذج الأوروبية الغربية. وقد أعيدت صياغتها أيضًا من خلال عملية مستمرة من التجربة والخطأ، والتي عُدِّلت وفقًا للحقائق المتغيرة للإمبراطورية. ومع ذلك فبالنظر إلى حقيقة أن صناديق أموال اليتامى كانت فكرة جديدة، وأن نشاطها الرئيس تضمن الوصول المباشر إلى رؤوس أموال اليتامى وأصولهم، فكيف يمكن للمرء أن يفسر النهج المعياري المعدَّل للتعامل مع المسؤولين بشأن مكافحة الفساد؟ يمكن تسليط الضوء على هذا السؤال من خلال شدة التعامل مع إساءة السلوك بين القضاة، وحقيقة أن صناديق أموال اليتامى كانت تعمل من كثب مع المحاكم الشرعية.

كانت صناديق أموال اليتامى، كشبكة مؤسسية منتشرة على نطاق الإمبراطورية، نظامًا جديدًا عُمد إلى تطويره خلال الإصلاحات. لقد مثَّل هذا نهجًا مبتكرًا من جانب النخبة البيروقراطية العثمانية ليس فقط تجاه المجال الخاص للأسرة، ولكن أيضًا تجاه الدولة من حيث دورها في إعادة صياغة المشهد الكامل للمجتمع العثماني. وفي الوقت نفسه كانت الاستمرارية واضحة بنحو ملحوظ أيضًا في الحفاظ على الحدود بين الدولة والأسرة. بغض النظر عن التدخل المباشر للدولة في الأسرة، فإن الوسائل التي استخدمتها الدولة لتحقيق هذه الغاية لم تُلغِ الممارسات القائمة تمامًا. تولى الإصلاحيون إدارة أصول اليتامى بقدر ما كان ذلك يخدم مصالح الدولة واحتياجاتها المالية، مع مواصلة استخدام البنية التحتية الإدارية السائدة. وبهذا الخصوص فقد صوروا على ما يبدو صناديق أموال اليتامى كأي مؤسسة أخرى خضعت للإصلاح، قديمة كانت أو جديدة. من الناحية القانونية ظل أفراد الأسرة أفرادًا عاديين، ولم تغير مسؤوليتهم عن الامتثال لإجراءات صناديق أموال اليتامى من هذه المكانة.

ومع ذلك فالاستمرارية ليست عكس التغيير؛ بل قد تكون أهم ميزة للتغيير، لا سيما في أزمنة التحولات الرئيسة. في حين كان الإصلاحيون العثمانيون يهدفون إلى جعل الدولة مركزية، فإنهم واصلوا الاعتماد على قادة المجتمع المحلي لتسجيل حسابات اليتامى

الجدد. ومع ذلك فمن خلال جعل هؤلاء القادة عرضة للعقوبات إذا فشلوا في الوفاء بواجباتهم، فقد استمالهم الإصلاحيون للانضمام إلى جهاز الدولة الجديد. وفي الوقت نفسه خضع سلوك مسؤولي صناديق أموال اليتامى للمراقبة بنحو أكثر منهجية بمرور الزمن من خلال إجراءات مكافحة الفساد والوسائل التأديبية. استمرت جهود المرْكَزة ومكافحة الفساد في الدولة العثمانية حتى تفككت الإمبراطورية. وعلى رغم العوائق العديدة، كانت الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر دولة مركزية بالمقارنة مع إمبراطوريات القرن التاسع عشر الأخرى وبالدولة العثمانية الحديثة المبكرة. هل كانت أكثر أو أقل فسادًا مقارنة بالإمبراطوريات المعاصرة، وبالتحديد في القرنين السابع عشر والثامن عشر؟ من المستحيل ومن غير الضروري الإجابة عن هذا السؤال، لأنه كما هو موضح في هذا الفصل، فإن الفساد بعيد عن كونه مسألةً تقنية أو إدارية.

وبالإضافة إلى الصعوبات الملازمة لاكتشاف الفساد في أزمنة وأماكن مختلفة، فقد تبدلت التعاريف العثمانية وخطاب الدولة حول الفساد إلى حد كبير خلال القرن التاسع عشر - مما يشير إلى المعضلة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت زيادة عدد الشكاوى المتعلقة بالفساد تشهد على فساد واسع النطاق، أو على الأهمية التي عُزيت إلى القضاء عليه. في حالة الإمبراطورية العثمانية، تنبع الصعوبات أيضًا من الافتراضات أوروبية المرتكز، والمتأصلة في النقاش الدائر حول تاريخ الفساد/مكافحة الفساد. كما أوضحنا سابقًا، فقد تطور تاريخ الدولة العثمانية من خلال العلاقات المعقدة مع التصورات الأوروبية للدولة العثمانية. في حين أن بعض مؤرخي الإمبراطورية العثمانية قد تبنَّوا تصورات أوروبية المرتكز حول الفساد العثماني والمركزية واللامركزية، فقد واصل آخرون البحث عن إعادة بناء ساذجة للامركزية في فترة الحداثة المبكرة والسياقات المتغيرة لمكافحة الفساد. نأمل، من خلال النظر في هذه الأسئلة من منظور صناديق أموال اليتامى، أن يساهم هذا الفصل في تعزيز الاتجاه الأخير.

الباب الخامس

التاريخ الحديث والمعاصر

18

الفساد والمعايير الأخلاقية للحياة العامة البريطانية: المناقشات الوطنية والإدارة المحلية (1880-1914)

جيمس مور

«مع توسيع صلاحيات الحكومة المحلية ازدادت احتماليةُ الفساد»

كثيراً ما ينظر المعلقون إلى قانون الممارسات الفاسدة وغير القانونية للعام 1883 باعتباره نقطة تحول في الحياة العامة البريطانية[1]. كان هذا القانون بمنزلة محاولة شاملة لإزالة الرشوة والولائم وغيرها من الممارسات الفاسدة من الانتخابات ومن سياسات الأحزاب المحلية. وعلى رغم أن القانون اعترته بعض أوجه القصور، فإن المعاصرين نظروا إلى المبادرة على أنها تحسن كبير في الحد من الاحتيال وإساءة التصرف[2]. وكذلك كان أساس القانون الانتخابي البريطاني لأكثر من قرن. جاء هذا القانون بعد فترة طويلة سعى فيها الراديكاليون إلى تقييد الآثار الفاسدة لشبكات

الرعاية الحكومية والخاصة على الحياة السياسية[3]. ومع أن قانون العام 1883 استهدف إلى حد كبير الممارسات الفاسدة في الانتخابات البرلمانية والمحلية، فإنه لم يعالج الأشكال الأخرى من الفساد على المستويين المحلي والوطني. بدا الرأي العام والبرلماني واثقًا بأن التغيرات التشريعية الأخرى، بما في ذلك إدخال نظام الاقتراع السري وإلغاء عديد من أخطاء الحكومة وتوسيع نطاق حق التصويت، قد نجحت في تطهير وإصلاح النظام السياسي البريطاني. اعتبارًا من العام 1860، شعر كثيرون بأن أكثر أشكال إساءة التصرف شيوعًا قد اختفت، حيث لم تعد الحكومات قادرة على استخدام الرعاية الحكومية والرسمية للتأثير في البرلمان أو فرض الولاء[4]. كانت هناك أيضًا ثقة عامة بصحة السلطات المحلية، لأسباب ليس أقلها إنجازات عديد من السلطات المحلية المتمثلة في تحسين الصحة العامة والاستثمار بكثافة في البنية التحتية الاجتماعية الشعبية، بما في ذلك الحدائق العامة والمكتبات والمعارض الفنية.

لكن هذا التفاؤل بشأن جودة الحكم البريطاني سرعان ما ثبت أنه في غير محله. شهد العَقدان الأخيران من القرن التاسع عشر جدلًا متزايدًا حول ظهور أشكال جديدة من الفساد على الصعيدين الوطني والمحلي. ومع ذلك جاءت حُجج جديدة حول كيفية معالجة الفساد وما استراتيجيات مكافحة الفساد اللازمة لاستعادة الثقة بالنظام السياسي الأوسع. بينما تميل روايات «التحديث» التقليدية إلى التأكيد على دور الدولة المركزية وسن القوانين الوطنية في القضاء على الممارسات الفاسدة، فإنه في بريطانيا، كانت التغيرات في الثقافة السياسية على المستوى المحلي بالأهمية نفسها. كانت الاستجابات التشريعية للدولة المركزية على أشكال الفساد المكتشفة حديثًا بطيئة. فحتى العام 1889، على سبيل المثال، لم يُسَن تشريع يحظر رسميًّا الرشوة والعمولات السرية في العقود الحكومية المحلية، وحتى هذا مثَّل إلى حد كبير ردَّ فعل لمشكلات محددة في لندن. كانت الصعوبة الرئيسة تكمن في أن الفساد اتخذ أشكالًا عديدة. كانت بعض أشكال الفساد التي ظهرت متعلقة ببساطة بسوء إدارة المشروعات، وإجراءات المحاسبة الرديئة وبالأفراد الذين يسيئون استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية. أثبتت هذه الأشكال أنها أسهل في التعامل معها من تلك التي صارت أجزاء نظامية من المفاوضات السياسية أو التجارية.

كان الفساد الذي شكَّل جزءًا من عمليات التفاوض مشكلة خاصة لسببين اثنين. أولًا، كان غالبًا متأصلًا بعمق في الممارسات الاجتماعية اليومية، وأدى دورًا محددًا في تسهيل تسيير الأعمال بنجاح. ثانيًا، لم تتفق الجهات الفاعلة الرئيسة بالضرورة على أن هذه الإجراءات النظامية كانت مشبوهة أخلاقيًّا. كانت هذه هي الحال بنحو خاص في العمليات التي تُكافَأ فيها الخدمات؛ لم يكن هناك اتفاق مباشر حول ما يُعتبَر رشوة وما يُعتبَر عمولة مالية قانونية. لكن ما كان لافتًا في بريطانيا هو استعداد النخب السياسية لفضح الفساد السياسي بين صفوفها، حتى عندما كان يُهدِّد بتقويض سلطة النخبة. وقد وفَّر التنافس الحزبي متزايد الحدة بين الأحزاب السياسية وداخلها البيئة التي حبَّذت الفضح المتزايد للفساد، وفي النهاية قمعه بالتدريج.

أشكال جديدة من الفساد السياسي على المستوى الوطني

ظهرت أشكال جديدة من الفساد بطرق مختلفة، لكن عديدًا منها ارتبط بالتغيرات السياسية المحددة التي حدثت بعد توسيع نطاق الاقتراع في العام 1867 وإدخال نظام الاقتراع السري في العام 1872. كان يجب أن تقلل أشكال التحديث السياسي هذه من احتمالات الفساد؛ يمكن القول إنها ألغت بعض أشكال الفساد، لكنها خلقت الظروف لظهور أشكال أخرى (وهو نمط أُكِّد عليه أيضًا في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، بقلم ينس إيفو إنغلز). خلقت هذه الإصلاحات الحاجة إلى أشكال جديدة من التنظيم الحزبي الشامل، بما في ذلك شبكة دائمة من وكلاء التسجيل ودعم البنية التحتية للحزب. دُمِجت هذه في الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة والدستورية، الذي تأسس في العام 1867، والاتحاد الوطني الليبرالي، الذي تأسس في العام 1877[5].

عززت هاتان المؤسستان منافسة حزبية أكبر، مما أدى بدوره إلى زيادة عدد الانتخابات الفرعية المتنازع عليها، الأمر الذي نتجت عنه زيادة التكاليف[6]. ومع تزايد الاحتياجات المالية للأحزاب، رأى بعض المسؤولين السياسيين إمكانية تداول الألقاب السياسية و«الأوسمة الشرفية» honors مقابل التبرعات لدعم الحملات والأعمال التنظيمية. على المستوى الوطني ارتبط عديد من المخاوف الجديدة بشأن الفساد بالعلاقة المشكوك فيها بين الأحزاب السياسية ومنظومة الأوسمة الشرفية. التكاليف المرتبطة بإنشاء مزيد من منظمات الأحزاب المحلية الجديدة في العام 1884، بعد إعادة

توزيع الدوائر الانتخابية البرلمانية، وإجراء انتخابات عامة في العامين 1885 و1886، قد استنزفت الحسابات السياسية، ويبدو أنها شجعت الأحزاب الرئيسة على النظر في منظومة الأوسمة الشرفية السياسية كوسيلة لجذب الدعم المالي. كشفت كتابات هانهام Hanham منذ العام 1960 مدى استعداد كلا الحزبين الرئيسَين لبيع الأوسمة الشرفية الحكومية، وحتى مقاعد في مجلس اللوردات، للراغبين في تقديم تبرعات كبيرة للصناديق المركزية أو المحلية للحزب[7]. شهدت الفترة ظهور أفراد مثل السير وليام ماريوت William Marriott والسير ألكساندر أكلاند-هود Alexander Acland-Hood، الذي صرَّح علانية بعمله لمصلحة القادة السياسيين.

لم يقتصر هذا الشكل من الفساد على الأحزاب الكبرى. كان الحزب الليبرالي الوحدوي Liberal Unionist party، الذي تأسس في العام 1886 باعتباره منشقًا عن الحزب الليبرالي، نشطًا أيضًا في بيع الأوسمة، حتى في بعض الأحيان لأشخاص لم ينتسبوا إلى الحزب من قبل[8]. لقد تمكن الحزب من فعل ذلك في المقام الأول لأن حزب المحافظين، الذي كان الحزب الحاكم في ذلك الوقت، كان يرغب في توطيد علاقة قوية مع الجماعة الليبرالية الانفصالية ومنع أي احتمال لإعادة لمٍّ شمل المجموعتين الليبراليتين[9] ويبدو أن الأحزاب الصغيرة فرضت قواعد انضباطية أشد صرامة على أعضائها المنتخبين، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى المخاوف المتعلقة بالفساد وجزئيًّا لأنهم شعروا بأن أعضائهم المنتخبين يجب أن يكونوا أكثر خضوعًا للمساءلة. كانت لحزب العمال المستقل قواعد أوضحت أنه اعتبر نوابه أقرب إلى المندوبين من الممثلين، وربما أجبر هؤلاء على قبول درجة أكبر بكثير من التدقيق[10]. ومع ذلك فلم تنجح هذه القواعد ومدونات الممارسات الجديدة إلا جزئيًّا في إحداث تغيير شامل في معايير السلوك. حتى القوميون الأيرلنديون، الذين كانت لديهم مدونة صارمة ضد التوزيع الفاسد للأوسمة الشرفية، يبدو أنهم استخدموا المناصب العامة للحصول على مناصب ووظائف حكومية متدنية لداعميهم المفضلين. في العام 1906 حاول زعيم الحزب جون ريدموند John Redmond القضاء على هذه الممارسات، لكن كتابات ماكونيل McConnel الأخيرة تشير إلى أنها استمرت حتى الحرب العالمية الأولى. وحدها منظمة شين فين Sinn Fein قاطعت تمامًا أنظمة الرعاية الحكومية[11].

لم يقتصر الفساد على شبكات رعاية الحكومة والأحزاب. أثارت العلاقة بين الشركات التجارية والحكومة في العصر الإدواردي أسئلة حول العلاقات التجارية الوثيقة القائمة بين

المقاولين الحكوميين الرئيسين ووزراء الحكومة. أدانت لجنة بتلر Butler Commission للعام 1905 نظام التعاقدات الحكومية الذي كان قائمًا في وقت حرب البوير Boer War، الذي انطوى على مصالح خاصة كبيرة، بمن في ذلك مالكو السفن وكبار أقطاب المال، الذين بدا أنهم يجنون أرباحًا ضخمة على حساب الدولة. من المؤكد أن الفضيحة لم تساعد حكومة المحافظين المتعثرة التي سقطت من سدة الحكم بعد الانتخابات العامة التي جرت في العام نفسه. ومع ذلك لم يمضِ وقت طويل قبل أن تُكتنَف الحكومة الليبرالية الجديدة في فضائح تعاقدية خاصة بها.

كانت فضيحة ماركوني Marconi scandal مدمرة بنحو خاص، حيث اقترح أن كبار الوزراء في الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء إتش. إتش. أسكويث H. H. Asquith، على استعداد لاستخدام معرفتهم بالعقود الحكومية للانخراط فيما يمكن أن يسمى الآن «التعامل السري» insider dealing[12] (*). وقد أظهرت أيضا مدى صعوبة اتخاذ إجراءات ناجحة لمكافحة الفساد ضد المجرمين عندما يُكتنَف في الأمر كبار السياسيين، وعندما تكون سمعة الحكومة بأكملها على المحك. أظهر التحقيق الذي أجرته في الواقعة اللجنة البرلمانية المختارة أن الوزراء اشتروا بالفعل أسهمًا في شركة تابعة لشركة ماركوني عندما كانت العقود الحكومية على وشك أن تُمنح للشركة. ومع ذلك لم يجد الليبراليون في اللجنة أي خطأ في تصرفات وزرائهم، في حين رأى المحافظون أن الوزراء الليبراليين ارتكبوا مخالفة جسيمة. وكانت النتيجة عدم اعتماد أي تغيير رسمي في الإجراءات.

ربما كان التأثير الحقيقي للفضيحة في الرأي العام. على رغم أن الحكومة لم تسقط، أو اقتربت من السقوط، إلا أنها ربما تكون قد زادت من الشكوك العامة حول سلوك ممثلي الجمهور وشجعت على مزيد من التمحيص الصحافي. في وقت لاحق جادل جي. كي. تشيسترتون G. K. Chesterton، الذي ساعد شقيقه سيسيل Cecil على كشف الفضيحة، بأن «المواطن الإنجليزي العادي قد خسر جهله الذي لا يُقهر؛ أو، باللغة العادية، براءته» نتيجة للفضيحة[13]. قد يكون هذا صحيحًا، ولكن يبدو أن تأثير تغير الرأي العام قد استغرق بعض الوقت لكي يؤثر في سلوك كبار السياسيين. كانت قضية ماركوني أشهر الفضائح في وقتها، ولكنها، كما أظهر جي. آر. سيرل G. R. Searle، كانت واحدة فقط من عدة حوادث أثارت تساؤلات برلمانية حول منظومة التعاقد في

(*) أي الاستنفاع. [المترجم].

الإدارات الحكومية الرئيسة[14]. إلى جانب فضائح التعاقد شهد العصر الإدواردي أيضًا نموًّا سريعًا لمجموعات الضغط والمراوضين lobbyists المحترفين الذين حاولوا التأثير في الحكومة المركزية والمحلية. على رغم أن معظم هذا النشاط كان مشروعًا، فقد أثيرت أسئلة متزايدة حول الطريقة التي تمارس بها هذه المنظمات النفوذ، فكثيرًا ما وجهت الأموال إلى حملات سياسية محددة للالتفاف على بنود قانون العام 1883 الذي صُمِّم لفرض قيود صارمة على مقدار الأموال التي يمكن إنفاقها على الدعاية المحلية لمرشحي الانتخابات البرلمانية المحلية. لم يتضمن القانون حملات جماعات الضغط، مما أثار مخاوف من أن بعض الجماعات كانت تمارس نفوذًا مفرطًا على بعض النواب المحليين، وخاصة أصحاب الموارد المالية المحدودة[15].

يبدو أن المد المتزايد على ما يبدو للشكاوى من الممارسات السياسية الخاطئة يدعم مزاعم مويسي أوستروغورسكي Moisey Ostrogorsky الشهيرة بأن تطور الأحزاب السياسية في بريطانيا أظهر ميلًا نحو «سياسات الآلة» machine politics التي شُوهدت بالفعل في الولايات المتحدة، حيث أصبحت شبكات الرعاية عاملًا لا مفر منه على ما يبدو للسياسة الجماهيرية[16]. قد تؤدي حقيقة أن البرلمان البريطاني كافح للتعامل مع مشكلات الفساد على المستوى الوطني إلى افتراض أن الفساد على المستوى المحلي ظل من دون تحديات كبيرة. ومع ذلك ينبغي للمرء ألا يفترض أن السياسة الوطنية والمحلية كانت تعمل بالضرورة بالطريقة نفسها، أو أن الضرورات والثقافات السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي كانت متطابقة. في الواقع يمكن المجادلة هنا بأن المجالس المحلية والأحزاب السياسية المحلية كانت غالبًا أكثر فاعلية في معالجة ما كان يُعتبَر ممارسات فاسدة من نظيراتها على المستوى الوطني.

نتج هذا النجاح النسبي عن عدد من العوامل. كانت الرقابة العامة public scrutiny على الحكومة المحلية وثيقة ومكثفة بقدر متزايد. مع نمو البلدات والمدن تشرذمت النخب السياسية المحلية على نحو متزايد، مع عدم رغبة الزعماء في كثير من الأحيان في إخفاء أخطاء زملائهم في المجالس. كثيرًا ما كان المنافسون السياسيون داخل الأحزاب متحمسين لفضح ارتكاب أي مخالفات كجزء من استراتيجية سياسية أوسع للسيطرة على آلات الحزب. عمل الموظفون المدنيون المحليون الأقوياء وذوو الخبرة بمنزلة هيئات رقابية عامة، مما حدَّ من الاستقلال التنفيذي للأعضاء المنتخبين وأعضاء المجلس المحلي

aldermen. أخيراً كانت زيادة الضرائب المحلية تعني أن الناخبين المحليين كانوا شديدي العداء تجاه أولئك الذين يبدو أنهم يهدرون المال على الرعاية أو الممارسات الفاسدة. وعلى رغم أهمية هذا الموضوع فحتى وقت قريب لم يحظَ الفساد السياسي المحلي في بريطانيا إلا بقليل من الاهتمام، باستثناء دراسات حالة فردية مثيرة للاهتمام.

سيبحث الجزء المتبقي من الفصل في كيفية تعامل حكومات المدن مع مشكلات الممارسات الفاسدة، وكيف تغيرت المواقف إلى درجة أصبحت معها الممارسات التجارية التي كانت تُعتبَر سابقة مقبولة تدريجيًّا تُعتبَر فاسدة. لا يمكن للمرء إلا من خلال دراسة الطبيعة المتغيرة لنشاط الحكومة المحلية ونشوء حركات سياسية جديدة أن يفهم تمامًا كيف برزت ثقافة سياسية جديدة شككت بعمق في ممارسات الحكم السابقة.

أصول تشريعات مكافحة الفساد المحلية

كانت الشخصيات العامة على المستوى المحلي أول من واجه قوانين واضحة لمكافحة الفساد، حيث مُنع شاغلو المناصب العامة من الاستفادة من السلطة التي كانوا يتمتعون بها بحكم مناصبهم. وحظر تشريع أوائل القرن الثامن عشر على الأعضاء المستقلين في الهيئة الإدارية لمدينة لندن إبرامَ عقود تجارية خاصة مع المؤسسة. منع قانون صدر في العام 1773 مفوضي التحسين في ريتشموند Richmond من أن تكون لهم حصة مالية في بناء أو تشغيل جسر جديد[17]. وجرَّمت تشريعات العام 1782 أن يعمد المشرفون على المؤسسات القانونية الفقيرة ووكلاء الكنيسة إلى التعاقد على السلع التي يدفع الجمهور ثمنها أو توريدِها[18]. من المرجح أنه يستحيل تقييم مدى فعالية هذا التشريع، لكن هناك أدلة سردية تشير إلى أن القيود لم تكن تُحترَم عمومًا. تشير أنشطة شخصيات مثل جوزيف ميرسيرون Joseph Merceron في أبرشية بيثنال غرين Bethnal Green في لندن إلى أن رئيس المدينة الأمريكي الأسطورة كان له بالفعل أشباه في بريطانيا[19]. ولكن تدريجيًّا، بدأ الإصلاحيون في إدراج هيئات عامة أخرى، وبعض الهيئات شبه العامة، ضمن تشريعات مكافحة الفساد. على سبيل المثال بحلول العام 1824، كان أعضاء اتحادات تيرنبايك Turnpike Trusts ممنوعين أيضًا من التعاقد على أو توريد السلع أو العمالة مقابل الأنشطة المدفوعة من التمويل الخاضع لسيطرتها. ومع ذلك، كما أوضح الكتاب الصادر أخيراً بعنوان «الفساد في السياسات الحضرية والمجتمع» Corruption

in Urban Politics and Society لمؤلفَيه جيمس مور James Moore وجون سميث John Smith، ظل الفساد حول المقاولات العامة يمثل مشكلة كبرى طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[20].

كثيراً ما ينظر المؤرخون البريطانيون إلى قانون الإصلاح الكبير Great Reform Act للعام 1832 كخطوة مهمة في طريق بريطانيا نحو الديموقراطية الليبرالية، وهناك ميل إلى اعتبار توسيع نطاق الاقتراع تحسيناً للرقابة العامة على النخب المحلية والوطنية[21]. وقد عُبِّر عن معظم حملة توسيع نطاق الاقتراع وإعادة توزيع المقاعد البرلمانية بصورة تتعارض مع الاتجاهات الفاسدة للنظام الانتخابي القائم - حيث اعتُبرت «البلديات العفنة» التي يسيطر عليها راعٍ واحد فكرةً منافية للعقل في نظام كانت فيه المدن الصناعية الكبرى مثل مانشستر وبرمنغهام غير ممثلة بالكامل. ومع ذلك فمن المشكوك فيه ما إذا كان حق التصويت البرلماني للبلديات الحضرية الجديدة قد حسَّن من الرقابة العامة على الشؤون المحلية. لم يكن أهم التشريعات الإصلاحية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر هو قانون الإصلاح الكبير للعام 1832، بل كان قانون المؤسسات البلدية Municipal Corporations Act للعام 1835، الذي سهل إنشاء حكومة محلية منتخبة غير طائفية في جميع البلدات والمدن الكبرى.

هذه المؤسسات هي التي كانت، من الناحية العملية، مسؤولة عن معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي صاحبت التصنيع الكلي والتوسع الحضري[22]. بحلول العام 1860، كانت مسؤولة عن تخطيط العقارات الجديدة، وبناء شبكات الصرف الصحي، وتوفير إمدادات المياه، وفتح محطات الغاز، وتأمين الشوارع، وبناء المكتبات، وتخطيط المتنزهات. وبحلول العام 1900، كانت توفر التعليم وتعالج مشكلة البطالة وتدير المواصلات العامة، وحتى تتولى بناء منازل جديدة ذات ملكية عامة. منح النمو السريع في الدولة المحلية للسلطات المحلية قوة مالية كبيرة، فكان من تولوا سلطة العقود البلدية مسؤولين عن ميزانيات ضخمة. بحلول نهاية القرن كانت الشركات العامة غالبًا أكبر المشترين الفرديين لعلف الخيول وفحم الكوك ومواد البناء في المدينة. كما أن صلاحيات التخطيط لديها كانت تعني أن لها تأثيراً كبيراً على العقارات والمضاربة في الأراضي[23].

كانت مشكلة «التعاملات السرية البلدية» municipal trading - أي استخدام المرء لمنصبه في سلطة عامة لتأمين العقود أو تأمين معاملة تفضيلية في التعاقد - مشكلة

طوال القرن التاسع عشر ولم تحظ الجهود التشريعية التي بذلها البرلمان لحل المشكلة إلا بنجاح محدود. حافظ قانون المجالس البلدية للعام 1835 على القيود التي فرضها تشريع مكافحة الفساد السابق من خلال استبعاد الأشخاص الذين يشغلون:

> أي منصب أو مكان للتربح، بخلاف منصب العمدة، من المنح أو التصرف في مجلس هذه البلدية، أو خلال الفترة التي يكون لديه فيها بنحو مباشر أو غير مباشر، من قِبل نفسه أو شريكه، أي حصة أو مصلحة في أي عقد أو توظيف مع أو بواسطة أو بالنيابة عن هذا المجلس[24].

وقد وُسِّع فيما بعد نطاقُ الأحكام المماثلة للتنحية disqualification لتشمل مجالس المقاطعات بموجب قانون الحكم المحلي للعام 1888 والمقاطعات والأبرشيات بموجب قانون العام 1894. ومع ذلك فقد تُجوهل التشريع على نطاق واسع. تشير دراسة استقصائية للتاريخ الحضري البريطاني إلى أن معظم المدن الكبرى عانت فضيحة «التعاملات السرية البلدية» في مرحلة ما. وعلى رغم صعوبة قياس حجم الفساد بسبب مشكلات الإثبات، تشير دراسات الحالات المحلية إلى أن الفساد قد ازداد وضوحًا مع مرور سنوات القرن التاسع عشر. منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا، شهد عديد من السلطات الرئيسة، بما في ذلك مانشستر وسالفورد، حالاتِ «التعاملات السرية البلدية»، وهي تصبح معرفة عامة، مما أدى إلى استقالة كبار السياسيين واللجان المحليين.

اكتشاف «التعاملات السرية البلدية» وإساءة التصرف المحلي

ترتبط أسباب خضوع «التعاملات السرية البلدية» لمزيد من التمحيص في هذه الفترة بعمليتين رئيستين. أولًا، كان للمنافسة السياسية الحزبية المتزايدة في الحكومة المحلية تأثير عميق في المراقبة العامة لعمليات السلطة المحلية. قبل العام 1880 كان من الشائع ألا يوجد تنافس على عدد كبير من مقاعد المجالس البلدية. ومع ذلك فمع تأسيس منظمة حزبية محلية أكثر تنظيمًا، مدفوعة بتشكيل هياكل حزبية أكثر فاعلية في سبعينيات القرن التاسع عشر وإعادة التوزيع الانتخابي للمقاعد البرلمانية في العام 1884، تغير هذا الموقف بسرعة. بعد العام 1885 أصبح من الشائع وجود منافسة على معظم مقاعد المجالس البلدية، حتى في البلديات ذات الحزب الواحد مثل ليسستر، التي يهيمن عليها الحزب الليبرالي تقليديًّا. في بعض الأماكن شجع قيام منظمات الأحزاب المحلية على

حدوث منافسة شرسة داخل الأحزاب السياسية. في مانشستر، كان الليبراليون هم الأكثر نشاطًا في فضح مخالفات زعمائهم الليبراليين. يبدو أن دوافعهم كانت واضحة: رغبة في إزالة القيادة اليمينية وطموح لإنشاء حزب محلي أكثر تمثيلًا للرأي الشعبي التقدمي[25]. اعتبارًا من العام 1892، احتدمت المنافسة الحزبية أكثر فأكثر، مع تشكيل حزب العمل المستقل الاشتراكي، الذي سعى إلى المنافسة على جميع المقاعد في مناطق الطبقة العاملة، وكثيرًا ما ركَّز حملاته على الإنفاق المنطوي على الهدر والفساد المزعوم للأحزاب القديمة.

جاءت هذه التغيرات الهيكلية في طبيعة الأحزاب المحلية في الوقت نفسه الذي شهدت فيه الصحافة المحلية الشعبية والبذيئة نموًّا سريعًا. كانت هذه «الصحافة الجديدة»، التي كافحت من أجل الانتشار الجماهيري في سوق شديدة التنافسية، أكثر استعدادًا لتوفير منبر لنقاد المؤسسة المحلية ونشر القصص التي تكشف عن مخالفات محلية. جعلت شعبية هذا النوع من المنشورات المدقِّقين ينشرون تفاصيل مفزعة عن تجاوزات المستشارين في الصحف المحلية. كشف جوزيف سكوت Joseph Scott، وهو واحد من أشهر النشطاء، عن أن سلطة واحدة أنفقت 875 جنيهًا استرلينيًّا من الأموال العامة على شراء النبيذ لأعضائها في سنة واحدة، في حين تمكَّنت واحدة من لجان المجلس من استهلاك كمية لا يمكن تصديقها تقريبًا، وهي 3,500 سيجار، على حساب الجمهور[26]. أصبحت هذه «الصحافة الجديدة»، الراغبة في فضح الفضائح، الأداة الرئيسية للحملات السياسية المناهضة للفساد خلال هذه الفترة[27].

كان العامل الثاني مهمًّا أيضًا في تزايد بروز فضائح الفساد على المستوى المحلي. وفر التطوير الوظيفي للسلطات المحلية فرصًا متزايدة للممارسات الفاسدة، خاصة أن هذه السلطات كانت تعتمد في الغالب على مجموعة صغيرة من القادة المحليين لتوفير الخبرة الإدارية. مع تولي الحكومة المحلية مسؤولياتٍ أكبرَ عن الخدمات المحلية، أصبحت أكثر تكنوقراطية في طبيعتها، واحتاجت المجالس إلى معرفة متخصصة لكي تعمل بفاعلية. كان تنظيم ميزانية معقدة يتطلب رجالًا ذوي فطنة مالية كبيرة. ومن ثم لم يكن من المستغرب أن يعيِّن رجال الأعمال البارزون في المدينة في لجنتها المالية ويتحكموا في مشاريعها وأعمالها الرئيسة. وبالمثل احتاجت مشاريع التحسين الحضري الكبرى إلى معرفة وخبرة المهندسين المعماريين والبنائين ومهندسي الصرف الصحي - فكانت أفضل طريقة للحصول على هذه الخبرات هي تعيين هؤلاء الرجال في اللجان

المسؤولة عن تنفيذ تلك المشاريع. حتى في حالة المكتبات والمعارض الفنية كان الرجال المختارون لهذه اللجان يميلون إلى أن يكونوا من أصحاب المصالح الخاصة والتجارية في «الحرفة» المعنية.

كانت احتمالات ما يمكن اعتباره اليوم تضاربًا في المصالح، بالطبع، هائلةً، وكما كشف جوزيف سكوت بالنسبة إلى مانشستر، كان من الشائع بالنسبة إلى أعضاء ومستشاري مجلس المدينة منح العقود لشركاتهم الخاصة أو تلك التي لهم مصلحة فيها[28]. سعى البعض إلى تفسير هذه الممارسة باعتبار أنهم كانوا يمثلون الشركات التجارية المحلية الوحيدة التي يمكنها توفير السلع أو الخبرة بهذه التكلفة المحلية. في بعض الحالات ربما كان هذا صحيحًا. على سبيل المثال عندما أعطى تشارلز راولي Charles Rowley، من لجنة معرض مانشستر للفنون، عقدًا لشركته العائلية لتوريد إطارات الصور، يبدو من غير المرجح أن يكون قد كسب كثيرًا من المال من تلك الصفقة. ومع ذلك فقد جاهر بعضهم بذلك صراحةً، ولم يروا أي تعارُض في هذا العمل. ادَّعى رجال الأعمال الأثرياء القائمون على السلطات المحلية ذلك على وجه التحديد، لأنهم كانوا «من كبار دافعي الضرائب» أو «أرباب عمل كبارًا»، ومن ثم كانت مصالحهم المالية هي أيضًا مصالح المدينة. بعد كل شيء، إذا أهدرت المدينة المال، فإنهم، باعتبارهم دافعي الضرائب الرئيسين، سيتأثرون بنحو غير متناسب[29].

تفاقمت مشكلة الفساد المحلي بسبب الممارسات الإدارية الرديئة وغير المطورة في قلب السلطات المحلية. في الوقت نفسه الذي تنامت فيه مهام المجالس تآكلت تدريجيًّا الضوابط والتوازنات التي كان من المفترض أن تعمل ضمن أنظمة الشركات للإدارة المحلية. كثيرًا ما بدأت اللجان في العمل كشركات تتمتع بحكم شبه ذاتي، فكانت تُصدر تقريرًا سنويًّا إلى المجلس بكامل هيئته، لكنها كانت تعمل في غياب شبه كامل للإشراف. في حين كانت اجتماعات المجالس كاملة النصاب تُعقد في جلسات علنية تُنشَر محاضرُها، كانت اللجان تجتمع في جلسات خاصة لم يكن للجمهور حق تلقائي في الوصول إليها. سيطر حزب واحد على عديد من السلطات المحلية الكبيرة - في مدن أبرزها مانشستر وبرمنغهام - فتراتٍ طويلة، وحاولت أجهزة الحزب تقليل التنافس على المناصب الرئيسة في اللجان. في عديد من السلطات، كانت التعيينات في المناصب العليا تستند إلى مدة الخدمة، وكانت الانتخابات الداخلية للأحزاب على المناصب العليا نادرة للغاية.

كانت هناك قاعدة غير مكتوبة مُفادها أن أعضاء اللجنة يجب أن يكونوا موالين لرئيس لجنتهم. كان لهذا تأثير في تقليص سلطة أعضاء اللجنة في التدقيق على رئيسهم، وكذلك منح رئيس اللجنة سلطةَ الرئيس التنفيذي. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب فشل اجتماعات المجلس كاملة النصاب في التدقيق في عمل اللجان، وعلى وجه الخصوص، ممارسات التعاقد (على رغم أنها كانت مسؤولة رسميًا عن الموافقة على قراراتها). لم يكن قادة المجلس أو مجموعات الأعضاء العاديين يتدخلون إلا عندما كانت أنشطة اللجنة تُهدد بتشويه سمعة السلطة المحلية بأكملها. عندما تُصبح الممارسات الخاطئة للجنة خطيرة بما يكفي لتبرير تحقيق أوسع نطاقًا، كثيرًا ما يكون قد وقع سوء إدارة خطير أو فساد. كان لفضائح الفساد التي كُشفت في مانشستر في أواخر العصر الفيكتوري وفي وولفرهامبتون Wolverhampton خلال العصر الإدواردي سبب جذري مشترك؛ وهو عدم كفاءة رئيس اللجنة ومسؤوليها وفشل أعضاء المجالس الآخرين في المساءلة والتفتيش على إجراءات اللجنة[30]. لقد نجمت فضيحة الفساد الكبرى في سالفورد Salford خلال العصر الفيكتوري عن نقاط ضعف هيكلية مماثلة، على الرغم من أن السبب في هذه الحالة كان فشل أعضاء اللجنة في التفتيش على سلوك موظف مدني محلي سمح للرشوة بأن تصبح جزءًا منهجيًا من الممارسات التجارية للمجلس[31].

مع توسيع صلاحيات الحكومة المحلية، ازدادت احتمالية الفساد - خاصة عندما كان الأمر يتعلق بالسلطات الجديدة الممنوحة للحكومة المحلية في مجال مثير للجدل بنحو خاص من السياسات العامة أو يتطلب من الحكومة المحلية العمل كحكَم بين المصالح الاقتصادية المتضاربة. يُعَد قانون التراخيص Licensing Act(*) للعام 1872 مثالًا بارزًا على ذلك[32]. منح القانون قوات الشرطة المحلية دورًا متزايدًا في الكشف عن الجرائم المتعلقة بتجارة التراخيص. كانت قوات شرطة المدينة، بطبيعة الحال، تحت سيطرة لجنة المراقبة بالمجلس المحلي. سعى ممثلو تجارة التراخيص بقدر متزايد إلى التأثير في السلطات المحلية لحماية أعمالهم. حصل صانع الجعة ستيفن تشيسترز تومبسون Stephen Chesters Thompson على لقب «ملك أردويك» King of Ardwick

(*) لبيع المشروبات الكحولية. [المترجم].

بسبب إمبراطوريته المحلية من الحانات في شرق مانشستر[33]. كما طور آلة سياسية محلية هائلة، ليصبح زعيمًا لكتلة المحافظين في مجلس مدينة مانشستر، كما كان شخصية بارزة في نادي مانشستر سيتي لكرة القدم وسمسارًا برلمانيًّا ساعد زعيم حزب المحافظين المستقبلي أيه. جي. بلفور A. J. Balfour في أن يصبح نائب البرلمان المحلي[34].

في مدينة ليفربول القريبة، أحدث أندرو باركلي ووكر Andrew Barclay Walker تأثيرًا مماثلًا في السياسة المحلية، على رغم أن استراتيجيته تضمنت تقديم تبرعات كبيرة للفعاليات المحلية (وأشهرها معرض ووكر الفني Walker Art Gallery الذي أصبح معرض الفنون العام الرئيس في ليفربول). لم يقدِّر خصومه الليبراليون الهدية التي قدمها ووكر، والمتمثلة في إنشاء معرض فني في المدينة، فاتهموه باستخدام الهدية كمحاولة مفتوحة لشراء النفوذ في المدينة. أدى ذلك إلى انتقادات صاخبة من قِبل الناشطين الليبراليين ودعاة الاعتدال Temperance(*) وحتى مقاطعة المعرض. ومع ذلك، يبدو أن استراتيجية ووكر قد نجحت، فخلال أقل من خمس سنوات أصبح هو رئيس بلدية Lord Mayor ليفربول، وحصل على مرتبة فارس من حكومة المحافظين، على رغم اضطلاعه بأعمال عامة قليلة فيما عدا التبرعات الساعية وراء النفوذ[35].

حتى المدن الصغيرة لم تسلم من تأثير تجارة التراخيص. في بعض الأماكن، مثل مدينة هينكلي Hinckley المشهورة بصناعة الجوارب في مقاطعة ليسسترشاير Leicestershire، شكل أعضاء تجارة التراخيص حزبا سياسيا خاصا بهم ووُصفوا بأنهم «أصحاب الحانات المرخصون» Licensed Victuallers. تعاون منتجو الخمور وأصحاب الحانات في معظم المدن لمقاومة الجهود التي يبذلها دعاة الاعتدال لتشديد قبضة القانون. في أحسن الأحوال، يمكن القول إن تجارة التراخيص أظهرت تضاربًا في المصالح من حيث الحصول على مثل هذا التأثير في مراقبة صناعتها. في أسوأ الأحوال، حاولت تلك المهنة علنا إفساد العملية السياسية. لم تؤدِّ فضائح بانيستر Bannister scandals في شرق مانشستر - حيث اتُّهم مشرف من الشرطة المحلية بالتواطؤ مع أصحاب الحانات وبيوت الدعارة المحلية لتزويدهم بحماية غير قانونية - إلى تقويض سلطة الشرطة المحلية فحسب، بل جعلت نظام إدارة الشرطة المحلي بكامله موضع تساؤل أيضًا[36].

(*) في معاقرة الخمور. [المترجم].

بطبيعة الحال لم يترافق توسيع صلاحيات الحكومة المحلية دائمًا مع سنِّ قوانين على المستوى الوطني. كثيرًا ما استُخدمت القوانين الخاصة Private Acts لتزويد السلطات الحضرية المحلية بسلطات إضافية لمعالجة مشكلات محلية معينة، أو لتوسيع البنية التحتية المحلية. كثيرًا ما قدمت هذه المشروعات فرصًا كبيرة لما يرقى لاعتباره «تعاملًا سريًّا داخليًّا» في الأراضي التي كانت على وشك التطوير. على سبيل المثال من الصعب تصديق أن أعضاء مجلس بريستون Corporation of Preston الذين ضغطوا بقوة لتنفيذ خطة «ميناء بريستون» باهظة التكلفة إلى حد السخافة في تسعينيات القرن التاسع عشر لم يكن لديهم بعض المصلحة المالية في رفع قيمة الأراضي المحلية - حتى لو سببوا بفعلتهم تلك زيادة كبيرة في ديون الشركة وفي الضرائب المحلية.

في حالات أخرى كان الدليل أشد وضوحًا. لم يُخفِ المستشار آرثر واكرلي Arthur Wakerley من مدينة ليسستر حقيقة أنه ساند توسعة حدود البلدية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لتشمل مناطق ضواحي ليسستر - وهي المناطق التي كان يتمتع فيها، كمهندس معماري ومطوِّر عقاري، بمصالح مالية كبيرة[37]. قبيل الإعلان العام عن خطط توسعة البلدة، اشترى واكرلي كمية كبيرة من أراضي الضواحي في المناطق المراد دمجها، ومن ثم استفاد من الزيادة اللاحقة في قيم الأراضي التي جاءت مع الدمج. وبعد ذلك استخدم منصبه في المجلس للدعوة إلى توسيع المرافق البلدية لتشمل «ضواحيه» - وهي خطوات أدت إلى زيادة قيمة أراضيه مرة أخرى. في حين كان من الممكن التضييق إلى حدٍّ ما على مسألة «التعاملات السرية البلدية»، فإن مسألة المضاربة على الأراضي و«التعاملات السرية الداخلية» كانت تُعتبَر بالكاد مجالًا يستحق التدخل. كانت هذه المضاربة ممنهجة واعتُبرت على نطاق واسع ممارسة تجارية مشروعة في عالم العقارات.

الإجراءات البرلمانية ضد الفساد المحلي

في العام 1889، أقر البرلمان قانون ممارسات الهيئات العامة الفاسدة استجابة للقلق المتزايد بشأن الفساد في السلطات المحلية[38].سعى التشريع إلى تقييد «التعاملات السرية البلدية» وفرض قيودًا مشددة على أعضاء المجالس والموظفين الحكوميين المسؤولين عن التعاقد - نيابة عن سلطاتهم - مع الشركات التي يمتلكون أسهمًا فيها. كان الجناة

معرَّضين للتنحية الدائمة عن مناصبهم. استُنَّ التشريع بصورة جزئية كاستجابة لفضائح التعاملات السرية البلدية المحلية، لكنه كان يهدف في المقام الأول إلى تفسير القانون في بعض المجالات وتوحيد العمليات التنظيمية الموجودة بالفعل في بعض القوانين الخاصة المنظمة لعمل السلطات المحلية الفردية.

لم يحقق القانون سوى نجاح محدود، واتضح أن بعض القواعد الجديدة غير قابلة للتطبيق. كان صعود الشركات المحدودة العامة والخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعني أن عديدًا من رجال الأعمال المحليين الذين شكلوا غالبية المستشارين وأعضاء مجلس المدينة كانت لديهم أسهم في مجموعة واسعة من الشركات التي يمكن أن تتعاقد عادة مع مؤسساتهم[39]. كانت طبيعة أسواق رأس المال في المناطق الحضرية تعني أنه كان من شبه المحتم أن يوفر كبارُ رجال الأعمال المحليين رؤوس أموال المؤسسات الكبرى في مدينتهم، كما أبرم كثير منهم عقودًا طويلة الأمد مع الحكومة المحلية. جعلت الطبيعة متزايدةُ التعقيد لهياكل الأعمال من الصعب على الصحافة والجمهور تتبعَ المصالح التجارية للموظفين العموميين والزعماء. وإضافةً إلى ذلك كان من الممكن أن تسبب التفسيرات الصارمة للقانون مشكلاتٍ للسلطات المحلية الصغيرة التي لم يكن أمامها في الغالب سوى عدد محدود من المقاولين المحليين القادرين على الاضطلاع بمهامَّ متخصصة. كان نمو الشركات ذات المسؤولية المحدودة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما ارتبط به من مجموعة معقدة من الشركات التابعة والشركات القابضة، يعني أن أعضاء السلطة المحلية التقليدية قد لا يعلمون هم أنفسهم بأسْهُم الشركات الممثلة في محافظهم المالية الشخصية. إذا استُبعِد كل عضو في سلطة محلية كان مساهمًا في شركة تعاقدت مع هذه السلطة، فسيُجبَر عديد من كبار رجال الأعمال المحليين، على الأرجح، على مغادرة مناصبهم. ونظرًا إلى وجود أمثلة قليلة جدًا على استقالة أعضاء المجلس بسبب هذا التقييد، يبدو أنه عُمِد إلى تجاهُل القانون على نطاق واسع. ومع ذلك فقد حدَّد القانون الجديد بوضوح ما هو غير مقبول أخلاقيًّا، ونتيجة لذلك يبدو أن أكثر أشكال «التعاملات السرية البلدية» فجاجةً قد انخفضت.

بالتدريج أصبحت قوانين الفساد المحلية، التي عُدِّلت في العام 1916، أكثر تعقيدًا واشتمالًا. من أجل جعل التشريع قابلًا للتطبيق أُدخل عليه عدد من الاستثناءات، وحُدِّد في نهاية المطاف مبلغ 50 جنيهًا كحد أقصى للقيمة المسموح بها لعقد فردي

قبل تنحية الموظف بموجب قانون التعاملات السرية البلدية. في العام 1926، سُلِّط الضوء على الطبيعة المشوشة للقانون ونقاط الضعف في أحكامه في قضية لابيش ضد بريثويت Lapish v Braithwaite، حيث وُجد أن أحد أعضاء مجلس المدينة كان مساهمًا وعضوًا منتدبًا للشركة التي أبرمت عقودًا مع أعضاء مجلس مدينته، لكنه لم يُعزل من منصبه[40]. وفي النهاية أدت لجنة أونسلو Onslow Commission للحكم المحلي إلى تغيير القانون بتوسيع القيود لتشمل جميع مديري وموظفي ومساهمي الشركات، مما غيَّر طبيعة الحظر جذريًّا[41]. أما قانون الحكم المحلي للعام 1933 فلم يستبعد الأعضاء إلا من المشاركة أو التصويت على القضايا التي لهم فيها مصلحة مالية شخصية[42].

تنعكس الصعوبات التي واجهتها السلطات المحلية في إدارة الفساد في فشل القانون الجنائي في مواكبة الطبيعة المتغيرة للممارسات التجارية وتعقيد عملية التعاقد. لم يحدث إلا في العام 1889 أن صارت رشوة المسؤولين واللجان السرية غيرَ قانونية بموجب التشريع. لكن هذا القانون لم يشمل سوى الهيئات العامة، وكان من الممكن التحايل عليه عن طريق الوكلاء الخاصين. تدريجيًّا أصبح مجتمع الأعمال نفسه غير مرتاح لطبيعة بعض الممارسات التجارية، خاصة بعد تحقيقات غرفة تجارة لندن في العام 1898 في عمليات تلقي العمولات السرية والرشوة. أدت تقارير غرفة لندن في النهاية إلى طرح اللورد راسل Lord Russell، قاضي القضاة في بريطانيا، مشروعَ قانون اللجان السرية غير المشروعة، والذي هدف إلى تمديد حظر قانون العام 1889 ليشمل المعاملات التجارية الخاصة. ذكر القانون كثيراً عن الطبيعة المستوطنة لتلقي العمولات، وعلى رغم دعوة المسؤول القانوني الأكبر في البلاد، فقد أوقف البرلمان تنفيذ الخطط. لقد تُرك الأمر بيد الحكومة الليبرالية الإصلاحية في العام 1906 لتقديم اقتراح أكثر تواضعًا في العام 1906، الذي تضمن مزيدًا من الحظر المحدود في خطاب الملكة لذلك العام[43]. قد يكون هذا الإجراء الذي اتخذته الحكومة أقرب إلى كونه رد فعل على انهيار سوق العقارات خلال العامين 1904-1905 أكثر من كونه تعبيراً عن قلق عام حول الأخلاق في الأعمال والحياة العامة، وعلى رغم الحاجة إلى مزيد من البحوث هناك قليل من الدلائل على أنه أدى إلى تغيير كبير في الممارسات التجارية.

الاستنتاجات

تزودنا الأمثلة الواردة في هذا الفصل بعدد من الاستنتاجات المهمة حول تاريخ مكافحة الفساد في بريطانيا. أولاً، ظل الفساد يمثل قضية سياسية كبرى على الصعيدين الوطني والمحلي، بعد فترة طويلة من النهاية الواضحة لـ «الفساد القديم» والإصلاحات الانتخابية المتضمَّنة في قانون الممارسات الفاسدة وغير القانونية للعام 1883. ثانيًا، لم يكن لتكثيف المنافسة الحزبية وتنامي التنظيم الحزبي الرسمي تأثير مباشر في الفساد. وعلى رغم أن قانون العام 1883 أزال إلى حدٍّ كبير الفسادَ المرتبط مباشرة بالانتخابات، كان البرلمان أبطأَ في التعامل مع أشكال الفساد الأخرى على المستوى الوطني، وخاصة تلك المرتبطة بالعقود الحكومية وشبكات الرعاية. في ويستمنستر تطلب نمو منظمات الأحزاب السياسية مصادرَ جديدة للتمويل المنتظم، ويبدو أنه شجع على زيادة الانتهاكات، لا سيما بيع الأوسمة الشرفية الحكومية مقابل التبرعات السياسية.

ومع ذلك كانت الصورة أشد تعقيدًا على المستوى المحلي. كان الفساد المرتبط بالعقود العامة مشكلة نظامية في بعض السلطات، وفي مدن مثل مانشستر وسالفورد، لم تظهر حركات محلية قوية لمكافحة الفساد إلا في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر في تحدي بعض الممارسات البلدية وتغيير ثقافة السلطات المحلية. كانت الهياكل الإدارية المحلية الواهية غير مستعدة لتوسيع نطاق الدولة المحلية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ووفَّر تنامي الأنشطة البلدية والتعاقدات التجارية سوقًا نشطة للمهارات التقنية النادرة وفرصًا واسعة للزعماء البلديين الفرديين لاستغلال المناصب العامة لتحقيق منفعة شخصية[44]. كانت ثقافات العمل البلدي السرية والروابط المجتمعية القديمة تعني أن النشاط المشكوك فيه غالبًا ما كان بلا تحديات. لم تَعتبر النخب الحاكمة دائمًا أن استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة أمر مشكوك فيه أخلاقيًّا، وغالبًا ما كانوا يغيرون آراءهم على مضض عندما تحداهم الإصلاحيون.

ومع ذلك ففي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، تغيرت الثقافات السياسية المحلية مع تغير الآلات الحزبية[45]. شجع التحوُّل الديموقراطي في تنظيم الأحزاب المحلية الناشطين المحليين على كشف أسوأ أشكال الإساءة، وأصبحت الاتهامات والكشف عن الفساد وسيلة لعزل زعماء الأحزاب المحليين المعروفين. أدى ذلك إلى مزيد من التدقيق المحلي في الشؤون المالية وفي سلوك الموظفين العموميين في وقت كانت فيه

أعباء الضرائب المحلية تتزايد، حيث أصبحت الزيادات الضريبية المحلية قضية سياسية قوية. وأدت الفضائح المحلية إلى تشديد البرلمان لإنفاذ قانون تلقي العمولات والرشا. ومع ذلك، ومن المفارقات إلى حد ما، فشِل البرلمان في تطبيق نظام تنظيمي مماثل على عمليات التعاقد ومنظومة الأوسمة الشرفية في الحكومة المركزية. على المستوى الوطني كان التدقيق أضعف، ويبدو أن التكاليف المتزايدة للتنافس الحزبي وتنظيم الأحزاب قد غذَّت الممارسات الفاسدة.

أخيرًا من المهم أن ندرك أن تطور حركات مكافحة الفساد يجب أن يُنظَر إليه ضمن الأخلاقيات العامة الأوسع لتلك الفترة، لا سيما الطبيعة المشكوك فيها أخلاقيًّا لأجزاء من الحياة التجارية البريطانية. استمرت الرشوة والفساد واللجان السرية في كونها جزءًا من الممارسات المنتظمة لبعض الشركات حتى الحرب العالمية الأولى، وفي ظل وجود عديد من رجال الأعمال في البرلمان، لم تكن الحكومة محصَّنة ضد الثقافات التجارية التي امتلكت رؤية أقل صرامة لما تمثله الأنشطة الفاسدة. استمرت فضائح التعاقد، لكن حقيقة أنها أصبحت فضائح تشير إلى أن بعض الساسة البريطانيين على الأقل كانوا أكثر استعدادًا لفضح الانتهاكات وتحويلها إلى قضية سياسية. كما يُشير ذلك إلى أن الرأي العام، خاصة بعد عدد من الفضائح المشهورة، أخذ ينتقد - على نحو متزايد - انتهاكات السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية. قد يكون هذا التغير في الرأي العام والثقافات السياسية المحلية - وليس الإجراءات التشريعية الرسمية أو القيادة السياسية - هو العاملَ الأهم في تقليل حوادث الفساد بحلول منتصف القرن العشرين. وقد يكون إجراء مزيد من البحوث حول الممارسات الثقافية المتغيرة في مجال الأعمال والعمليات الأوسع لتشكيل الرأي العام مُثمرًا للغاية في تفسير ظهور مبادرات مكافحة الفساد، والانخفاض الواضح في فضائح الفساد، خلال السنوات الأولى من القرن العشرين.

19

قضيتا لوكهيد (1977) وفليك (1981-1986): مكافحة الفساد باعتبارها ممارسة براغماتية في هولندا وألمانيا

رونالد كروزي

تشتهر هولندا وألمانيا بوجود قيود عالية وفرص منخفضة للفساد، وغالبًا ما تُدرسان بوصفهما مثالين على ثقافة مكافحة الفساد الناجحة[1]. ومع ذلك فقد عانى هذان البلدان فضائحَ فساد خطيرة في العقود القليلة الماضية، مثل قضيتي لوكهيد Lockheed (1977) وفليك Flick[2] (1981-1986) لوكهيد وفليك مثالان على ما أطلق عليه مايكل جونستون فساد سوق النفوذ: «يدور فساد سوق النفوذ حول استخدام الثروة للبحث عن النفوذ داخل المؤسسات السياسية والإدارية القوية - غالبًا مع اضطلاع السياسيين بإتاحة وصولهم للرَّيع»[3]. يتعلق

«لا تبدو فضائح الفساد كإخفاقات فحسب، بل أيضًا كوسائل اتصال وطقوس تطهير في سياق الديموقراطية»

الفساد في هذه الحالة «بتفاصيل السياسات - ما إذا كان البرنامج سيموَّل، أو أن العقد سيُمنح، أو أن مجموعة ما ستُعفى من ضريبة معينة، أو بتغيير قواعد أحد البرامج»، كنتيجة للرشا والتبرعات السياسية والمكافآت غير المالية[4].

في السرد التاريخي لمكافحة الفساد، ركز البعض على تغيُّرات «الانفجار الكبير» ووجود قوانين حديثة لمكافحة الفساد وبعض الظروف السياسية والمؤسسية، مثل الديموقراطية، لشرح الغياب النسبي للفساد في مختلف البلدان[5]. تُشكل فضائح الفساد في هذه البلدان أمثلة على سياسات مكافحة الفساد المترددة التي لم تُسفر عن محاكمات جدية، ولا أدت إلى تغيير مؤسسي حقيقي. شدد البعض أيضًا على أن وجود الفساد في هذه البلدان - في ألمانيا، على سبيل المثال - غالبًا ما يُعمَد إلى إنكاره، أو على الأقل يُعتبر استثناءً؛ في إشارة إلى أن الأوروبيين الغربيين يؤمنون بخرافة العيش في بلدان حديثة خالية من الفساد[6]. لقد أكد الباحثون أخيرًا أن إنشاء هذه الخرافة ووجودها يجب فهمهما كنتيجة للجهود الحديثة للقضاء على الفساد مرة واحدة وإلى الأبد (انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، بقلم ينس إيفو إنغلز)[7]. كيف يمكننا الهروب من هذه الحلقة المفرغة؟

بدلًا من (1) التركيز على تفسيرات «الانفجار الكبير»، أو (2) معاملة الفساد كاستثناء، أو (3) تعزيز الخرافات الحديثة، يتمثل هدفي في معرفة كيف تعاملت المؤسسات السياسية في سياق ديموقراطي حديث مع الفساد كواقع تاريخي، في ظل قيود حقيقية وعملية، بدلًا من الطريقة التي كان ينبغي لها أن تتناولها بها وفقًا للمبادئ النظرية[8]. من أجل شرح المشكلات التي تنطوي عليها أبحاث مكافحة الفساد، سأبدأ بطرح سرد لكيفية التفكير في مكافحة الفساد، وكيف تغيرت منهجية البحث في هذا المجال في العقود الأخيرة. في القسمين الثاني والثالث، سأبحث بالتفصيل دراستي الحالة اللتين تشكلان العمود الفقري لهذا الفصل: قضية شركة لوكهيد في هولندا في أواخر سبعينيات القرن العشرين وقضية فليك في ألمانيا في الثمانينيات. وعلى رغم أن القضيتين لم تُحجَبا (سببت كل منهما حالة من الفزع العام والتحقيقات السياسية)، فقد تبين أنه في كلا البلدين لم يتعرض الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم بالفساد للملاحقة بنحو صارم، كما قد يتوقع المرء من دول ذات أداء جيد. وكذلك لم يُعتبَر الفساد الذي وقع فشلًا للنظام، ولم تنتج عنه إصلاحات مؤسسية. لذلك يبدو أن مكافحة الفساد في الدول ذات الأداء

الجيد يُفترَض أن تمثل فعلاً للموازنة بين الفساد الذي يُفضح علانية - كشكل من أشكال العقوبة الأخلاقية والتطهير الذاتي - وإيجاد حل لإغلاق قضية مقبولة لجميع الأطراف الرئيسة المعنية - من أجل الحفاظ على الدعم السياسي الشامل للنظام. بعبارة أخرى: بدلًا من إعطاء الأولوية للمثالية أو التعامل مع ثقافة مكافحة الفساد في هولندا وألمانيا كنتيجة حتمية، على الترتيب، لروح كالفينية صارمة أو بيروقراطية فيبرية، فسأهتم ببعض الخصائص العملية الأقل وضوحًا والأقل جاذبية (حول مكافحة الفساد كفعل للموازنة، انظر الفصل الرابع عشر بقلم كينيدي وكروزي).

مكافحة الفساد: قضية ثقافية وسياسية وتاريخية

مثَّلت مكافحة الفساد موضع اهتمام متجدد منذ سبعينيات القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك جزئيًّا إلى ظهور فضائح جديدة مثل قضية شركة لوكهيد، التي اكتُشفت فيها الرشا التي دفعها ممثلو شركة لوكهيد الأمريكية للطائرات لمسؤولين عموميين أجانب مقابل طلبيات مربحة. ونتيجة لذلك أقرت حكومة الولايات المتحدة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) في العام 1977، والذي نص على أنه من الفساد رشوة المسؤولين الأجانب عبر الحدود[9]. مثَّل القانون FCPA ظهور تفسير ليبرالي-اقتصادي وقانوني لمكافحة الفساد، الذي يُفهم الفساد بموجبه على أنه إساءة استخدام الوظيفة أو السلع العامة من قبل الأفراد الحاسبين، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية وعدم الثقة بالمؤسسات. نظرًا إلى أن الأفراد مدفوعون بالمصالح الذاتية، ويبنون قراراتهم على أساس تحليل التكلفة والمنفعة، بحسب التعليل، تنشأ فرص الانتهاك بواسطة نظم الدولة البيروقراطية التي تحتكر المنافع العامة وفي غياب قوانين جنائية لمعاقبة الأفراد على الفساد[10].

يدَّعي هذا التشخيص أيضًا أنه من أجل أن تكون سياسات مكافحة الفساد فعالة، يجب أن تدعم إضفاء الطابع الليبرالي على السياسة والاقتصاد. وقد شُرِح هذا التفسير للفساد/مكافحة الفساد في الثمانينيات من قِبل علماء الاقتصاد السياسي مثل سوزان روز-أكرمان Susan Rose-Ackerman وروبرت كليتغارد Robert Klitgaard[11]، وأصبح الرأي السائد في التسعينيات بين عديد من صناع السياسة. إن ما يُعرَف باسم «إجماع واشنطن» Washington consensus، السائد في التسعينيات وأوائل العقد

الأول من القرن الحادي والعشرين[12]. قد تعامل مع الفساد «في معظمه على أنه رشوة، وكذلك كتأثير وسبب لليبرالية اقتصادية غير كاملة أو غير متكافئة أو غير فعالة، مع الحكم على الدولة في المقام الأول من حيث مدى مساعدتها أو إعاقتها لعمليات السوق»، كما صاغها جونستون[13]

وعلى رغم أن الحكومة الأمريكية كانت حريصة على خلق مجال متكافئ من حيث القضايا التنظيمية، وحاولت إقناع الدول الأخرى بتبني قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية منذ بداية تطبيقه، فإن الإجماع الأيديولوجي في التسعينيات هو ما أدى بنحو أساسي إلى إصدار قوانين مماثلة لقانون الممارسات الفاسدة الأجنبية الأمريكي[14]. صيغت معاهدات دولية تجرم الرشوة من قِبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وإضافةً إلى ذلك تناولت منظمات المجتمع المدني مثل منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) مشكلة الرشوة الدولية وطورت عدة أدوات لمكافحة الفساد من خلال التوصيات المتعلقة بالسياسات وشبكات التحليل[15]. بدأت الدول الأوروبية والمؤسسات الأوروبية في معالجة مشكلة مكافحة الفساد بجدية أكبر عندما صارت الشركات الأوروبية أكثر تورطًا في الفساد الدولي بسبب تزايد التجارة العالمية[16]. في ألمانيا ما بين العامين 1999 و2002، وتحت ضغط من الحكومة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية، حُظرت الرشوة الدولية وجُرِّمت بموجب القانون[17]. كان يُغض الطرف عن رشوة الأجانب لشركاتهم الوطنية، لكن هذا أيضًا تغير في السنوات الأخيرة. ومن أمثلة ذلك ملاحقة الشركة الهولندية إس بي إم أوفشور SBM Offshore. فقد قُوضِيَت شركة SBM لمخالفتها المادتين 177 و178 من القانون الجنائي (الذي يحظر رشوة المسؤولين وغير المسؤولين من البلدان الأخرى) بسبب الرشا التي دفعتها إلى الباعة والموظفين العموميين في البرازيل وغينيا الاستوائية وأنغولا مقابل تأمين عقود في صناعة النفط. في العام 2014، جادل المدعي العام الهولندي بأن «هذه المدفوعات تشكل الجريمتين الخطيرتين للرشوة في القطاعين العام والخاص، وكذلك التزوير». أجبرت شركة SBM على الموافقة على تسوية خارج المحكمة وعلى دفع 240 مليون دولار، وهي غرامة قياسية في التاريخ الهولندي[18].

إضافةً إلى تجريم مثل هذه الأفعال، بدأ يتطور فهم أوسع لمكافحة الفساد كشكل من أشكال الحكم الرشيد، فقد حظي باهتمام خاص في العقدين الماضيين. بعبارات

ملموسة، يعني الحكم الرشيد بهذا المعنى تعزيز عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات التي تتميز، من بين قيم أخرى، بالفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة الديموقراطية، والتي لا تتطلب فقط سوقًا حرة، بل أيضًا حكومةً قادرة وسياسات ديموقراطية وفرض سيادة القانون[19]. كان هذا التحول نحو الحكم الرشيد في الواقع تحولًا نحو القيم والمؤسسات، وكذلك كان فهمًا سياسيًّا وثقافيًّا لمكافحة الفساد[20]. جعل ذلك الباحثين أكثر اهتمامًا بتاريخ القيم والمؤسسات للبلدان غير الفاسدة نسبيًّا اليوم، وفقًا لتصنيفات مثل مؤشر مُدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية؛ طُرح السؤال: «كيف أصبحت الدنمارك دنماركًا؟» وكيف يمكن للبلدان الأخرى أن تتبع المسار نفسه[21].

وأخيرًا فإن (إعادة) اكتشاف الفساد في الماضي والحاضر في الدول الغربية التي يُفترض أنها خالية من الفساد منذ فضيحتي ووترغيت ولوكهيد في سبعينيات القرن العشرين، وخاصة بعد العام 2000، قد زاد من تعقيد مقاربات مكافحة الفساد[22]. قد يبدو أن ما يُفهَم الآن خلوًّا نسبيًّا من الفساد هو في الواقع نتيجة لإلغاء ممارسات معينة، وكبْت أشكال أخرى من الفساد، وفهم للفساد كمشكلة ماضية أو أجنبية - وهو في حد ذاته جزء من عملية التحديث (انظر فصول هذا الكتاب بقلم ينس إيفو إنغلز وجيمس كينيدي ورونالد كروزي وجيمس مور). من دون تقديم ملخص كامل للاتجاهات الحديثة، يبدو من العدل استنتاج أن حدود الفساد وضوابطه متنوعة. لا ينبغي لنا أن ندرس فقط كيفية حظر بعض المعاملات الاقتصادية من الناحية القانونية (التماس الدخل الريعي rent seeking، والرشوة، وما إلى ذلك)، بل ينبغي لنا أيضًا أن نتعامل مع مكافحة الفساد كنوع معين من السلوك السياسي - وباعتباره مشكلة تتعلق بالثقافة الغربية أيضًا - وأن نفعل ذلك عن طريق معرفة التطور التاريخي للثقافة السياسية لكل دولة.

لوكهيد: الفساد ومكافحة الفساد في السياسة الهولندية

يمكن لقضية لوكهيد في هولندا أن تلقي بعض الضوء على تطور موقف محدد تجاه الفساد، وكذلك سياسات الدولة المتعلقة به، في الدول التي يفترض أنها خالية من الفساد. برزت قضية لوكهيد نتيجة التحقيقات التي أجرتها لجنة أمريكية برئاسة السيناتور فرانك

تشيرتش Frank Church، والتي ركزت في الأصل على فضيحة ووترغيت Watergate. اكتشفت اللجنة أن الشركات الأمريكية قد رشت مسؤولين أجانب من أجل الحصول على عقود، وأن شركة لوكهيد كانت ترشو المسؤولين منذ خمسينيات القرن العشرين، حيث أنفقت ما مجموعه 229 مليون دولار[23]. كانت التداعيات المباشرة لهذه الفضيحة في هولندا مرتبطة بالأساس بمسألة ما إذا كان الأمير بيرنهارد Prince Bernhard، زوج الملكة جوليانا Queen Juliana، قد قبِل رشوة من شركة لوكهيد لدعم شراء طائرات لوكهيد من قِبل الحكومة الهولندية. لكن الآثار المترتبة على الفضيحة كانت أوسع بكثير. فبوجه عام وُصِفت قضية لوكهيد بأنها صدمة للهولنديين، لأنها أظهرت تورط هولندا الحديثة في فضيحة دولية كبرى، كانت في القلب منها شخصية بمكانة الأمير بيرنهارد، المفتش العام للجيش الهولندي، وممثل الشركات الهولندية في الخارج والمحبوب من قِبل كثير من المواطنين الهولنديين لدوره في الحرب العالمية الثانية كزعيم للمقاومة. سرعان ما بات واضحًا أن مسألة ما إذا كان قد حدث تجنُّب أزمة وطنية ودستورية أو لا إنما تعتمد على كيفية التعامل مع قضية لوكهيد. ماذا سيحدث لو حوكم الأمير بيرنهارد رسميًّا وأُدين بالرشوة؟ هل سيُسجَن؟ هل ستستقيل الملكة جوليانا، وهل تتخلى ولية العهد الأميرة بياتريكس Princess Beatrix عن العرش، كما هددتا بالإقدام على ذلك إذا حوكم بيرنهارد؟ ألن يؤدي هذا ليس إلى إنهاء الملكية في هولندا فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى صِدام بين خصوم وأنصار الأمير بيرنهارد، في فترة كانت فيها السياسة الهولندية مستقطبة بشدة بالفعل؟[24].

في 13 فبراير 1976، قررت الحكومة الهولندية - وهي ائتلاف من خمسة أحزاب برئاسة رئيس الوزراء الاشتراكي الديموقراطي المجاهر بآرائه، يوب دن أول Joop Den Uyl، تشكيلَ لجنة تحقيق غير سياسية، تألفت من ثلاثة محققين محترمين. وقد أمرت «لجنة الثلاثة» هذه بالتحقق من الاتهامات المقدمة إلى لجنة تشيرتش، وتحديد ما إذا كان من الممكن استنتاج سلوك إجرامي من هذه الاتهامات، ومن ثم عرض استنتاجاتها على الحكومة بأسرع ما يمكن[25].

بعد بضعة أشهر، وضعت اللجنة اللمسات الأخيرة على تقريرها، وخلصت إلى أن بيرنهارد تلقى أو طلب هدايا فيما يتعلق بالترويج لمعاملات تجارية تصب في مصلحة شركة لوكهيد في ثلاث مناسبات منفصلة. وقعت الأولى بين العامين 1960 و1962. كانت

لدى شركة لوكهيد خطط لمنح الأمير بيرنهارد طائرة (من طراز جيت ستار JetStar من إنتاج لوكهيد) لتيسير شراء الحكومة الهولندية لنماذج أولية من الطائرة النفاثة ستارفايتر Starfighter. ومع ذلك، فقد غيرت رأيها وقررت منح بيرنهارد هدية بقيمة مليون دولار بدلًا من ذلك، والتي حُوِّلت عبر وسطاء وعلى أقساط إلى حسابات مصرفية سويسرية سرية مسجلة باسم أحد أقارب والدة بيرنهارد، هو العقيد بانتشوليديف Pantchoulidzew. ومع ذلك أعلن بيرنهارد أنه لم يتلقَّ المال قط، وأشار إلى أن اسمه قد ذُكر كغطاء إداري لشراء ذمة مندوب مبيعات لوكهيد الساخط. لم تعثر اللجنة على أي دليل يثبت هذا الادعاء، وخلصت إلى أن رواية بيرنهارد كانت «مستبعدة للغاية»[26]. ومع ذلك لم تستطع إثبات أن بيرنهارد حصل بالفعل على المبلغ أو استخدمه[27].

فيما يتعلق بالمناسبة الثانية لحصوله على الهدايا، جادلت اللجنة بأن شركة لوكهيد قد عرضت على بيرنهارد في العام 1968 مبلغ 500 ألف دولار لمنع الحكومة الهولندية من شراء الطائرة البحرية الفرنسية داسو-بريجيت أتلانتيك Dassault-Breguet Atlantique بدلًا من طائرة لوكهيد بي-3 أوريون P-3 Orion. وعلى رغم إحباط عملية الشراء بأكملها وإثبات أن بيرنهارد رفض العرض، فإن اللجنة ألقت باللوم على بيرنهارد لحقيقة أن الخطابات أوضحت أنه لم يُبدِ أي مخاوف أخلاقية بخصوص الاقتراح[28].

ثالثًا، خلصت اللجنة إلى أن شركة لوكهيد منحت الأمير عمولة بقيمة مليون دولار لجهوده فيما يتعلق بشراء طائرات بي3- أوريون من قِبل الحكومة الهولندية في العام 1974. كان هذا أخطر الاتهامات، واستند إلى رسالة كتبها بيرنهارد بنفسه إلى شركة لوكهيد. في الرسالة المعروفة برسالة الاستجداء، اشتكى بيرنهارد من حقيقة أنه سيتلقى مليون دولار فقط بدلًا من 4-6 ملايين دولار التي وُعد بها في وقت سابق. وفي أثناء استجواب اللجنة له، أوضح الأمير أنه لا يتذكر أنه كتب مثل هذه الرسالة؛ وأن كل ما يذكره هو أنه حوَّل مبلغ مليون دولار إلى الصندوق العالمي للحياة البرية World Wildlife Fund (WWF)، والذي كان أحدَ رعاته. هل كانت الأمور ملتبسة؟ ومع ذلك لم تجد اللجنة أي دليل على أن الأموال قد طُلبت نيابة عن الصندوق العالمي للطبيعة، أو أنه تبرع بالفعل للمنظمة، لكنها لم تتمكن أيضًا من إثبات أن بيرنهارد حصل على هذا المبلغ الضخم. لم يكن هناك سوى بعض الأدلة على أن بيرنهارد قد أُعطِي 100 ألف دولار، ولكن لم يُعثر على سجلات أخرى ونفى بيرنهارد أنه تلقى بنسًا واحدًا[29].

بوجهٍ عام لم يكن تقرير اللجنة في مصلحة بيرنهارد. خلصت اللجنة إلى أن «العلاقة بين الأمير وشركة لوكهيد قد تطورت في الاتجاه الخاطئ»، وأصبحت «غير نظيفة»[30]. كان الأمير «أرعنَ»، أما أنشطته التمثيلية والاستشارية فلم تخلُ من الأنانية. وعلى رغم أن بيرنهارد صرح بأن شركة لوكهيد لم تؤثر فيه قط، فإن اللجنة أوضحت أن استقلاليته قد قُوِّضت بطلبه أو قبوله الهدايا، مما يفسد حُكمه ويشوب خدمته للبلد[31]. وفي استنتاج عام ثانٍ جادلت اللجنة بأن شركة لوكهيد كانت حادثة منعزلة: عمومًا كانت إجراءات الحكومة الهولندية لشراء المواد العسكرية شفافة بما فيه الكفاية، ولم تُرَ حاجةٌ إلى إجراء تغييرات هيكلية أو وضع قواعد جديدة. أثارت اللجنة فقط أسئلة حول طريقة تنفيذ المتعاقدين العسكريين أعمالَهم، لأن أساليب البيع العدوانية تشكل مخاطر. ومع ذلك كان هذا السؤال خارج نطاقها أو نطاق الحكومة الهولندية[32].

لا توجد أسباب مقنعة للملاحقة

في 12 أغسطس 1976 أنهت اللجنة تقريرها، وسلمته إلى مجلس رئيس الوزراء دن أول. كان على مجلس الوزراء أن يقرر ما إذا كان سيقبل استنتاجاتها أو لا، وإذا فعل ذلك فما العواقب. في مقال نُشر في جريدة إن آر سي هاندلسبلاد NRC Handelsblad في 12 مارس 1976، حذر سي. إف. روتر C. F. Ruter، أستاذ القانون المحترم، من أن جرائم بيرنهارد يجب ألا تُعتبَر «كأن بعض لوائح الإطفاء الداخلية لم تُتَّبع»، وطالب بمحاكمة بيرنهارد قضائيًّا بتهمة الرشوة غير الإدارية والإدارية وفقًا للقانون الجنائي الهولندي[33]. وعلى رغم أن التغطية الإعلامية أبرزت الصدمة التي سببتها تعاملات بيرنهارد مع شركة لوكهيد، فقد تلقت الصحف عديدًا من خطابات الدعم المفتوحة للأمير[34].

في اجتماعات مجلس الوزراء، كان هناك تأييد لاستنتاجات اللجنة، لكن مسألة ما ينبغي الاضطلاع به بعد ذلك قد عُمِد إلى تدبرها بجدية. أراد وزراء الحزب الاجتماعي الديموقراطي على وجه الخصوص، الذين كانوا عمومًا أشد انتقادًا للملكية وصناعة الأسلحة وكانوا يكنون كراهية قوية لآراء الأمير بيرنهارد اليمينية وكذلك غطرسته المتصوَّرة، أن تُتخذ تدابير قاسية. دعا البعض إلى ملاحقته، لكن رئيس الوزراء دن أول ووزير العدل دريس فان أغت Dries van Agt، من الحزب الكاثوليكي KVP، جادلا بأن ذلك سيسبب مشكلة قانونية، وقد يمهد الطريق لأزمة دستورية، ومن ثم وافق جميع

أعضاء مجلس الوزراء على عدم محاكمة بيرنهارد. كما جاء في إعلان مجلس الوزراء، «قد تكون للتحقيق الجنائي وخاصة الملاحقة القضائية عواقب وخيمة على مكانة رئيس الدولة [الملكة جوليانا]... وهي نتيجة لا بد من قبولها... عندما تكون هناك أسباب مقنعة للاضطلاع بذلك». بعبارة أخرى: لقد ارتكب بيرنهارد أخطاء وعليه أن يتحمل العواقب، لكن استقرار الملكية وغياب الأسباب المُلحة لترك قضية لوكهيد تتطور إلى أزمة دستورية كاملة جعل الحكومة تبرر عدم محاكمة بيرنهارد. اضطر بيرنهارد نفسه إلى الاستقالة من أدواره الرسمية والموافقة صراحةً على استنتاجات اللجنة في خطاب تلاه رئيس الوزراء في البرلمان على الملأ.

على هذه الخلفية من السخط والنقد الشديد والدعم الجماهيري لبيرنهارد، وكذلك الشكوك المتعلقة بالعواقب القانونية والدستورية لأفعاله، فقد نوقشت استنتاجات اللجنة وإعلان الحكومة في البرلمان في 30 أغسطس 1976. بعد أن قدم رئيس الوزراء دن أول الاستنتاجات ودافع عنها وقرأ خطاب بيرنهارد على الملأ، جاء دور البرلمان للرد. كان أول عضو في البرلمان هو هانز فيخل Hans Wiegel، زعيم حزب المعارضة الليبرالي اليميني VVD. كان فيخل معارضًا صريحًا لمجلس الوزراء ولدِن أول على وجه الخصوص، لكنه اتفق معه تمامًا في هذا الصدد: «لقد توصل حزبي، بعد دراسة المواد المتاحة، إلى نتيجة مُفادها أنه لا يوجد سبب مقنع لتفضيل الملاحقة القانونية على عواقبها الدستورية»[35].

أثار إد فان ثين Ed van Thijn، الزعيم الاشتراكي الديموقراطي في البرلمان، الذي مثَّل الحزب الأشد تأييدًا لملاحقة بيرنهارد قضائيًّا، غضب الرأي العام. لقد سبب تقرير اللجنة «صدمة لأن أحدًا لم يتوقع أن يلوث أحد أعضاء البيت الملكي سمعة حكومتنا غير القابلة للإفساد [onkreukbare]. يجب على المرء أن يمنع هذه السمعة، الموجودة بحق في هولندا، من أن تُقَوَّض أكثر بسبب هذه القضية». لحسن الحظ فقد بُذل كثيرٌ لمنع ذلك من الحدوث مرة أخرى في المستقبل، من خلال نشر النتائج التي توصلت إليها اللجنة واستقالة بيرنهارد من عدد كبير من أدواره الرسمية[36]. لم يطلب فان ثين مزيدًا من الخطوات، وتابع بإعلان أن «عدم قابلية الإفساد والثقة بالمسؤولين الهولنديين... لم تتأثرا أو تُقوَّضا»[37]. اعتبر فان ثين النظام الهولندي متينًا بما فيه الكفاية، واعتبر أن نشر التقرير وعقوبةِ بيرنهارد كان إجراء فعالاً.

أخيرًا أكد فرانس أندريسين Frans Andriessen، زعيم الحزب الكاثوليكي KVP، بالمثل على صدمة الجمهور لأن كثيرين يعتقدون أن «شيئًا كهذا لم يكن محتملاً. لكن يبدو أنه كذلك». كان أندريسين إيجابيًّا بشأن طريقة تعامل الحكومة الهولندية مع قضية لوكهيد، لا سيما لأن قضية لوكهيد قد نوقشت علنا: «الشفافية هي حجر الزاوية في ديموقراطيتنا، حتى عندما يكون من المؤلم أن تكون شفافًا؛ حتى عندما يكون ذلك مؤلمًا للعائلة الملكية، ومن ثم لديموقراطيتنا على وجه الخصوص». استطرد أندريسين وقدم شرحًا ضمنيًّا لكيفية تعزيز هذا النهج لمكافحة الفساد:

مثلما تُحترَم الجَدارات، يجب كذلك انتقاد إلحاق الأذى... يجب أن تكون ديموقراطيتنا البرلمانية في عهد آل أورانج قادرة على مواجهة والتعامل مع النقد والولاء، والعواقب والاحترام والإدانة والتفاني[38].

بالنسبة لأندريسين، مثلت قضية لوكهيد درسًا في كيفية تناول الملكية الدستورية والديموقراطية البرلمانية للفساد. دعمت الأحزاب الصغيرة في البرلمان الهولندي الحكومة بدورها، ورأت فوائد القرارات التي اتخذت. شدد بي. دي غاي-فورتمان B. de Gaay-Fortman، من حزب PPR التقدمي، على أن دقة التحقيق قد بخرت أي شكوك وجعلت التحقيق الجنائي غير ضروري. خلال اضطلاعها بذلك أظهرت هولندا كيف ينبغي للديموقراطيات أن تتعامل مع الفساد، في إعادة صياغة لما توصلت إليه صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية[39].

أشاد فيليم آنتخيس Willem Aantjes من حزب ARP المسيحي برئيس الوزراء على انفتاحه وأيد قرار الحكومة. وحده الحزب الاشتراكي السلمي Pacifist Socialist Party (PSP) الصغير لم يتفق مع الحكومة. وفقًا لزعيمه في البرلمان، بي. فان دير ليك B. van der Lek، فإن عدم ملاحقة بيرنهارد كان علامة على الظلم وعدم المساواة أمام القانون. لماذا يُلاحق الجميع لطلبهم وقبولهم الرشوة، ولكن ليس الأمير؟ اقترح بدء ملاحقته قضائيًا، لكن اقتراحه لم يتلق أي دعم[40].

بعد استجابة جميع الأطراف، أصدر مجلس الوزراء نداءه النهائي. ذكر نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فان أغت Van Agt (من حزب KVP) أن تصرفات بيرنهارد يمكن أن تمثل جرائم جنائية بموجب المادتين 362 و363 من القانون الجنائي الهولندي بشأن الرشوة السلبية (أن يقبل المسؤولون الرشوة). ومع ذلك، بالنسبة إلى فان أغت، كانت

الشفافية حول استنتاجات التقرير بدلًا من الملاحقة القضائية شكلًا من أشكال المنع الفعال للفساد. كما أشاد رئيس الوزراء دن أول، في ندائه الأخير، بالحكومة والبرلمان لتعاملهما الشفاف مع فضيحة لوكهيد. وقد أُشير إلى أن هولندا ستخرج حتى من هذه الأزمة وهي أقوى[41]. بالنسبة إلى مجلس الوزراء والبرلمان، اجتازت هولندا هذا الامتحان الخاص لأنها كانت شفافة ونددت بالفساد، ولكن أيضًا لأنها وضعت، وفقًا لمجلس الوزراء، النزاهة الدستورية فوق الملاحقة لمصلحة الملاحقة نفسها.

باختصارٍ كانت عواقب قضية لوكهيد هي أن الأمير بيرنهارد قد عُزل من منصبه كمفتش عام للجيش الهولندي ومن وظيفته كممثل رسمي لعديد من الشركات الهولندية. وإضافةً إلى ذلك منعه مجلس الوزراء من ارتداء زيه العسكري في الأماكن العامة في المستقبل[42]. واعترف بيرنهارد، على الأقل على الورق، بأخطائه وقدَّم اعتذارًا علنيًّا. كان للعار الأخلاقي القسري تأثير. في العام 2004، عند تذكُّر القضية في مقابلة مع صحيفة دي فولكسكرانت de Volkskrant، قال بيرنهارد إنه لم يعانِ، لكنه كان غاضبًا جدًّا من غبائه. لقد اتضح أن الحظر الرمزي لارتداء زيه العسكري مؤلم بنحو خاص[43].

لاقى دن أول الترحيب عمومًا على حله في الأسابيع التي تلت أغسطس 1976، ولكن بمرور السنين تزايدت الشكوك. أصدر الصحافي هانز هوفلاند Hans Hofland، الذي ألَّف كتابًا شهيرًا بعنوان «أضواء البلاط» Tegels Lichten عن مختلف الفضائح وحالات التغطية في سبعينيات القرن الماضي، تقييمًا سلبيًّا للغاية لنتائج هذه القضية: مثالًا على «كيفية عدم أخذ المساواة أمام القانون على محمل الجد»[44]. كان جيروم ليفينسون Jerome Levinson، وهو مستشار السيناتور فرانك تشيرتش في لجنة تشيرتش، دهِشًا للغاية عندما اكتشف أن بيرنهارد لم يتلقَّ إدانة. وبحسب ليفينسون فقد أُصيبت هولندا بصدمة كبيرة واهتزت بعنف. ظن البلد أن الكنيسة قد قطعت شوطًا كبيرًا واعتبرت مقاضاة الأمير المحبوب أمرًا مؤلمًا جدًّا. دعم ليفينسون وجهة نظر مدفوعة قانونيًّا، والتي ميَّزت ثقافة مكافحة الفساد الأمريكية في عصره. رأى جون نونان John Noonan في كتابه «الرشا» المنشور في العام 1984، أن تقرير اللجنة هو مزيج من الآراء، ومثال على أن المؤسسة الهولندية واجهت صعوبة كبيرة في قبول العار الذي جلبه الأمير على نفسه وعلى البلاد[45].

أما المؤرخ الهولندي جيرارد ألدرز Gerard Aalders، الذي ألف كتابًا عن قضية لوكهيد، فقد خلص إلى ما يلي: «التشهير بديلًا للعقاب»، هكذا تعامل الهولنديون

مع فضيحة لوكهيد[46]. لكن ألدرز أيضًا شهد بعض النتائج. أظهرت قضية لوكهيد أن الأشخاص الملوثين نُبِذوا علنيًا وأخلاقيًا، حيث اضطر بيرنهارد إلى الاستقالة من عديد من المناصب المربحة، حتى بعد تلك التي حددتها الحكومة - على سبيل المثال، رئيس مؤتمر بيلدربيرج Bilderberg conference المرموق ووصايته على الصندوق العالمي للطبيعة. وإضافةً إلى ذلك فقد استُن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة كنتيجة مباشرة لقضية لوكهيد، مما أدى بدوره إلى عقد مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD للعام 1999 بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب، وتلاه وضع إطار عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد. أجبر التصديقُ على المعاهدات الدولية الحكومةَ الهولندية أيضًا على تغيير القانون: فمنذ العام 2001، تجرِّم المادة «178 أ» من القانون الجنائي رشوة المسؤولين الهولنديين في الخارج أو إقدام المواطنين الهولنديين على رشوة الأجانب - وقد أصبحت هذه الأحكام أشد صرامة اعتبارًا من العام 2015[47].

عمومًا بات واضحًا أن الملاحقة القضائية رُفضت لأسباب تتعلق بالاستقرار السياسي والدستوري، وأن العقوبة الأخلاقية كانت شكلًا بديلًا من العقاب، وأن المعاملة الشفافة للفضيحة كانت في حد ذاتها مثالًا على ثقافة صحية لمكافحة الفساد، وكذلك مثَّلت شكلًا من أشكال العقوبة والوقاية في الوقت نفسه.

قضية فليك: الفساد ومكافحة الفساد في السياسة الألمانية

إن كون البلدان التي يفترض أنها خالية من الفساد تتعامل مع الفساد بطريقة مختلفة عما قد يتوقعه المرء، يتضح في قضية فليك. ففي العام 1981 نشر ديرك كوخ Dirk Koch، الصحافي في مجلة دير شبيغل Der Spiegel، فضيحة زعم فيها أن عديدًا من السياسيين تلقَّوا أموالًا من تكتل فليك Flick الصناعي الألماني؛ وهم وزير المالية هانز ماتهوفر Hans Matthofer من الحزب الاشتراكي الديموقراطي الاجتماعي SPD، ووزير الاقتصاد أوتو غراف لامسدورف Otto Graf Lambsdorff، وهانز فريديريكس Hans Friderichs من الحزب الليبرالي FDP[48]. بعد ذلك بفترة وجيزة ذُكرت أسماء سياسيين بارزين من الحزب المسيحي الديموقراطي، مثل هيلموت كول Helmut Kohl، فيما يتعلق بالقضية. استندت هذه الإشاعات إلى اكتشاف قائمة في مكان آمن بعد التحقيق في إدارة فليك. أعد القائمة محاسبُ فليك، رودولف ديهل Rudolf Diehl (ومن هنا

جاءت عبارة «قائمة ديهل») وتضمنت اختصارات، يسبق كلًّا منها مبلغٌ من المال وتاريخ. يمكن بسهولة معرفة أسماء السياسيين الألمان من الاختصارات، ويبدو أن التواريخ تشير إلى لحظة تحويل الأموال إليهم. هل تمت رشوة هؤلاء السياسيين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلأي سبب؟ وفقًا للقانون الجنائي الألماني (Strafgesetzbuch; StGB)، المادتين 331 و333، فإن قبول الهدايا Vorteilsannahme وتقديمها Vorteilsgewährung، وكذلك، وفقًا للمادتين 332 و334، ارتكاب الرشوة Bestechung وقبول الرشوة Bestechlichkeit، تشكل ممارسات غير قانونية[49]. وبناءً على ذلك استهل المدعي العام في بون Bonn تحقيقًا[50]. في السنوات التالية نشرت مؤسسات صحافية مؤثرة مثل دير شبيغل وسود دويتشه تسايتونغ Süddeutsche Zeitung مقالاتٍ حول قضية فليك. تحدثت شخصيات ألمانية محترمة مثل الكاتب الشهير هاينريش بول Heinrich Böll عن «الإباحية النقدية» Bargeld-Porno، في إشارة إلى المبالغ المالية الضخمة التي قبلها السياسيون والتي قدمتها فليك داخل مغلفات وصناديق أحذية[51].

كانت الأسئلة الرئيسة التي أثارتها هذه القضية هي ما إذا كانت فليك، في شخص رئيسها التنفيذي إبرهارد فون براوتشيتش Eberhard von Brauchitsch ومساعديه، قد منحت الملايين بنحو غير قانوني لكبار المسؤولين والأحزاب، وما إذا كانت تلك الهدايا تهدف إلى تأمين إعفاءات ضريبية من الحكومة. باعت فليك أسهما في شركة دايملر-بنز Daimler-Benz في السبعينيات مقابل 1,935 مليار مارك ألماني. وقد سبَّب البيع جدلًا عامًّا منذ البدء. في البداية خططت فليك لبيع الأسهم لشاه إيران، لكن بعد تدخل حكومة الحزب الاشتراكي الديموقراطي-الحزب الديموقراطي الحر، قررت بيع الأسهم إلى دويتشه بنك Deutsche Bank. بعد ذلك تحوَّل النقاش، خاصة داخل الحزب الاشتراكي الديموقراطي الاجتماعي، إلى مسألة ما إذا كان ينبغي الموافقة لـمجموعة فليك على الإعفاءات الضريبية التي طلبتها بموجب الفقرة «6 ب» 6b من قانون ضريبة الدخل (Einkommensteuergesetz; EstG) والفقرة الرابعة من قانون الاستثمارات الأجنبية (Auslandinvestitionsgesetz; AIG).

أُدخلت هذه القوانين في العام 1964 لتحفيز الاستثمارات في وقت شهد فيه النمو الاقتصادي الألماني تراجعًا (شهدت ألمانيا تراجعًا خطيرًا في النمو خلال العامين 1967/1966)، وأصبح الأمر أكثر أهمية عندما عانت ألمانيا الركود بعد أزمة النفط في

العام 1973. إذا حدث توفير الإعفاء الضريبي، فسيوفر ذلك مئات الملايين من الماركات الألمانية لمجموعة فليك[52]. كانت الإعفاءات الضريبية، وفقًا لهذه القوانين، تُخفَى عن البرلمان عقب سن قانون السرية (Steuergeheimnis)، ويمكن أن تمنحها وزارة الاقتصاد برئاسة فريدريكسFriderichs (من حزب FDP) ولاحقًا لامسدورف Lambsdorff (من حزب FDP)، تحت إشراف وزارة المالية، برئاسة هانز آبل Hans Apel (من حزب SPD) وماتهوفر Matthofer (من حزب SPD) لاحقًا. منعت هذه الحالة البرلمان الألماني من التدخل في منح الإعفاءات الضريبية، لكن الحزب الاشتراكي الديموقراطي لم يكن سعيدًا على الإطلاق بإعفاءات فليك إلى درجة أنه طلب إلى الحكومة إعادة النظر فيها، لثلاثة أسباب على وجه الخصوص. أولًا، لأن القوانين كانت تهدف أصلًا إلى مساعدة الشركات الصغيرة، على رغم أنه لا يمكن منع التكتلات الكبيرة من الاستفادة منها. ثانيًا، كانت لمجموعة فليك سمعة سيئة؛ فقد دعمت الأسرة النظام النازي في ثلاثينيات القرن الماضي، وكانت واحدة من أغنى العائلات في ألمانيا، مما فرض مشكلة معرفة إلى أي مدى ستحقق الأسرة منفعة خاصة من الصفقة ومدى مقبولية ذلك[53]. ثالثًا، ستستخدم فليك جزئيًّا الأموال اللازمة للاستثمار في الخارج، ولذلك كان من المشكوك فيه أن تُسهم في تنشيط الاقتصاد الألماني، الذي كان الهدف الأساسي للقانون.

وعلى أي حال كان أكثر من ذلك بكثير على المحك. أثارت قضية فليك نقاشًا أخلاقيًّا ومدفوعًا أيديولوجيًّا حول ما يمثل الاستخدام المقبول لعدة قوانين اقتصادية في السياق السياسي والاقتصادي لتلك الفترة، والذي كان يُعتبَر بحد ذاته اختبارًا لصحة النظام السياسي والاقتصادي في ألمانيا، بعد 35 سنة من سقوط النظام النازي. كان السياسيون من اليسار، وخاصة بعض الأصوات المستقلة داخل الحزب الديموقراطي الاشتراكي، متشككين للغاية في كيفية استخدام القانون للتربح من قِبل الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم صحافيون وبعض السياسيين، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى حزب الخضر المنشأ حديثًا، الوزراء المشتبه فيهم بالنفاق (Doppelmoral). إذا كانت «قائمة ديهل» هي في الواقع ما بدت عليه، فقد كان واضحًا أن السياسيين المتورطين في القضية لم يتبعوا القانون - الذي طالب بالشفافية بشأن الهدايا التي تزيد قيمتها على حد معين - ولم يلتزموا بقواعد أحزابهم التي تحظر قبول الهدايا السرية. كانت تصرفاتهم في تناقض حاد مع نداءات التجديد الأخلاقي التي طرحها زعيم حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي

CDU هيلموت كول خلال الحملة الانتخابية للعام 1982 وأعيد تأكيدها عندما أصبح مستشارًا اتحاديًّا Bundeskanzler في السنة ذاتها.

وكذلك اتُّهم السياسيون بالفساد، لأنهم حاولوا في البداية التستر على الاتهامات وتجنب الملاحقة القضائية بطلب العفو الرسمي لجميع السياسيين المعنيين، وكانوا في البداية معارضين لإجراء تحقيق برلماني وحاولوا عرقلته. لذلك كانت قضية فليك بالنسبة إلى كثيرين علامةً على انحراف النظام السياسي والاقتصادي في ألمانيا، والذي اندمجت فيه الشركات الكبرى والأحزاب السياسية، وبدا أن الأحزاب الرائدة SPD وCDU وFDP مستعدة لبيع أرواحها مقابل المال. جادل المؤرخون لاحقًا بأن قضية فليك جسدت «أزمة الديموقراطية الحزبية» Parteiver-drossenheit وأن القضية منحت مصداقية «لتآكل ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية»[54]. أو كما لخصها إدغار فولفروم Edgar Wolfrum: كانت قضية فليك «علاقة تمويل حزبي قذرة أكدت الصورة العامة غير المرغوب فيها للعلاقة الفاسدة بين السياسة والشركات التجارية، والتي ساهمت هي نفسُها فيها» Parteienverdrossenheit[55].

تحقيق برلماني لحماية «ديموقراطيتنا»

كما تكشفت هذه القضية، فقد طُرحت أسئلة أكثر صعوبة. هل أصبحت ألمانيا «جمهورية للرشوة» gekaufte Republik، كما ذكر صحافيا مجلة دير شبيغل هانز فيرنر كيلز Hans Werner Kilz ويواكيم بريوفي Joachim Preufi في كتابهما الصادر في العام 1984 والذي يحمل العنوان نفسه؟[56] أثار السياسيون قضايا خطيرة للغاية. وقد وضع حزب الخضر - الوافد السياسي الجديد الذي دخل البرلمان الألماني أول مرة بعد انتخابات العام 1982، مما يرجع جزئيًّا إلى حملته الناجحة لتنظيف سياسات الحزب الألماني - قضيةَ فليك على جدول أعمال البرلمان. كان أوتو شيلي Otto Schilly من حزب الخضر، أحد أهم أعضاء البرلمان، واضحًا للغاية: ما لم تكن هناك شفافية، فإن ثقة المواطنين بمؤسسات الديموقراطية البرلمانية ستتعرض لمزيد من الضرر[57].

وعلى رغم أن محاولة شيلي لتشكيل لجنة تحقيق لم تلقَ دعمًا، فقد دفعت الحزب الاشتراكي الديموقراطي إلى تقديم اقتراحه الخاص، والذي ينبغي اعتباره مثالًا على استخدام تدبير مكافحة الفساد - في هذه الحالة بدءُ تحقيق سياسي - على خلفية من

التنافس السياسي ودخول مقبلين جُدد إلى الساحة السياسية (كما ذُكِر في عديد من الفصول الأخرى من هذا الكتاب)[58]. ذكر ديتر سبوري Dieter Spöri، عضو البرلمان عن الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي دافع عن اقتراح حزبه إجراءَ تحقيق خلال المناقشة العامة التي جرت في مايو 1983، الأسبابَ الأخرى وراء كون التحقيق ضروريًّا. في المقام الأول كانت الفضيحة متعلقة بشرعية الإعفاء الضريبي الذي قدمته الحكومة الألمانية إلى فليك، لذلك يجب أن يكون هناك وضوح بشأن قواعد الحصول على مثل هذا الإعفاء. كما أثير سؤال حول ما إذا كان في وسع البرلمان استخدامُ حقه بفاعلية في تقييم الميزانية - das Königsrecht des Parlaments - في وجود سرية بشأن الإعفاءات الضريبية. أخيرًا كان على البرلمان التحقيق في هذه الفضيحة لأنها أثارت الشكوك حول «أسس ديموقراطيتنا»[59] سببت القضية انعدام ثقة الجمهور، «وإذا أردنا تجنب مزيد من عدم الثقة، يتعين على البرلمان دعم التحقيق وبذل كل ما في وسعه، بحسب فهمنا، لاكتشاف تأثيراته السيئة في الثقافة الديموقراطية الصحية»[60]. لذلك كان التحقيق متعلقًا بالثقافة السياسية الألمانية وبـ «ديموقراطيتنا»[61]. وعلى رغم أن حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي CDU/الحزب الديموقراطي المسيحي CSU والحزب الديموقراطي الحر FDP قد اتهموا شيلي بالتحريض (Stimmungsmache)، وأكدوا - بطبيعة الحال، لكونهم إلى يمين الطيف السياسي من حيث السياسة الاقتصادية - أن الإعفاءات الضريبية للشركات الكبرى مقبولة، ولأنهم غير متحمسين لإعادة التقييم Steuergeheimnis، فقد اعتقدوا أن الأمور قد سارت بنحو خاطئ، وأن التحقيق مطلوب لأسباب تتعلق بالصحة الديموقراطية. ومن ثم فقد دعموا اقتراح الحزب الديموقراطي الاشتراكي بتشكيل لجنة للتحقيق في العام 1983.

في مارس 1985، بعد 85 اجتماعًا و321 ساعة من جلسات الاستماع التي استُجوِب خلالها 49 شاهدًا، انتهى التحقيق البرلماني. وفي فبراير 1986 نُشر التقرير النهائي ونوقش في البرلمان[62]. وحذَّر أعضاء اللجنة[63] قراءَ التقرير بعدم وجود توقعات عالية جدًا بشأن توصياتهم النهائية فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية: «لجنة التحقيق ليست محكمة قانونية»[64]. ولهذا السبب فقد تشكك كثيرون في التقرير. وفقًا للبعض، لم يتضمن التقرير أحكامًا حقيقية ولا استحدث تغييرات قانونية رسمية مُهمة[65]. خلص جونستون إلى أنه، بعد الكشف عن قضية فليك، «كانت التداعيات القانونية قليلة»[66]. وشدد

آخرون على أن التمويل الخاص للأحزاب لم يكن محظورًا، وقد نتجت عنه في الواقع فضائح جديدة في تسعينيات القرن العشرين (مثل فضيحة كول في العام 1999)[67]. ومع ذلك فهي تُظهر أيضًا الجوانب المختلفة لمكافحة الفساد: كان البعض يتوقع إدانات قانونية للأفراد المتهمين، وتوقَّع بعضٌ آخر فرض حظر على تمويل الأحزاب. في الوقت نفسه تمنت مجموعة ثالثة مزيدًا من الوعي الأخلاقي والمحاسبة الذاتية من جانب السياسيين المعنيين، وأملت مجموعة رابعة في فرض حظر على أي شكل من أشكال تأثير الشركات الكبرى على السياسة.

سيكون التعليق على هذه القضية من جانب واحد إذا حدث التأكيد فقط على خيبات الأمل بنتائجها. في المقام الأول، نظرًا إلى أن المعاصرين شددوا أيضًا على أهمية حقيقة أن نظام فليك قد فُضح في النهاية، وشُجب علنًا، عندما ظهرت أدلة على أن مجموعة فليك دفعت ملايين الماركات الألمانية للأحزاب الألمانية الثلاثة - 15 مليون مارك ألماني إلى حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي CDU/الحزب الديموقراطي المسيحي CSU، و6.5 مليون مارك إلى الحزب الديموقراطي الحر FDP، و4.3 مليون مارك إلى الحزب الاشتراكي الديموقراطي الاجتماعي SPD. لقد مُنح جزء من هذه الأموال للأحزاب بعد غسلها عبر منظمة كاثوليكية في شباير Speyer. وكذلك كُشف عن «طريق شباير» Speyer route هذا وتفكيكه[68]. ثانيًا، أحدثت قضية فليك تغييرات ملموسة، مثل وضع قواعد أوضح لتمويل الأحزاب - في المستقبل، سيتعين الإبلاغ عن الهدايا التي تتجاوز قيمتها 20.000 مارك ألماني - ومُنح البرلمان مزيدًا من صلاحيات إجراء التحقيقات وجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة. (وفي الواقع لم تظهر في ألمانيا أي فضائح جديدة تتعلق بالرشوة وتمويل الأحزاب غير القانونية منذ قضية كول في العام 1999). ثالثًا، على رغم أن كلًّا من فريديريتش ولامسدورف وفون براوتشيتش لم يتعرضوا للملاحقة بتهمة الرشوة، فقد اضطر لامسدورف إلى الاستقالة من منصبه، وأُدين الثلاثة بتهمة التهرب الضريبي[69]. أما فون براوتشيتش، على وجه الخصوص، الذي حُكم عليه بالسجن مدة عامين وبغرامة 500 ألف مارك ألماني، فقد صار رمزًا للفساد وأنهى مسيرته ملطخًا بالعار[70]. في هذه الحالة، كما في فضيحة لوكهيد، عوقب بعض الأطراف المعنيين أخلاقيًّا (بنحو أساسي).

أخيرًا، لا ينبغي التقليل من أهمية الفضيحة والتحقيق السياسي والنقاش الذي سببته. بالنسبة إلى المعاصرين، كان التعامل الصريح والشفاف مع فضيحة فليك انتصارًا على

القوى التي حاولت إخماد القضية، وبهذا المعنى مثَّل شكلًا من أشكال مكافحة الفساد بحد ذاته. لذلك قد نستنتج أن الفضائح والمناقشات والتحقيقات المرتبطة بقضية فساد يبدو أنها تؤدي دورًا حيويًّا في الحفاظ على الحكم الرشيد في البلدان التي يُفترَض خلوُّها من الفساد؛ فهي توضح ما هو غير أخلاقي، غالبًا بصورة ضمنية؛ وهي تعكس المواقف المتغيرة للأفكار والممارسات في سياق متغير[71]. وبعبارة أخرى: إن للفضائح العامة في هذه البلدان عواقب: إنها تُظهر أن بعض أشكال الفساد، في ظل ظروف محددة، لا تحدث التغطية عليها؛ فبمجرد اكتشافها ستُبادِر بإدانتها علنًا مجموعةٌ كبيرة؛ وستُعرَض من قبل كثيرين كخطر كبير على النظام وليس مجرد حادثة، وأنه يمكن التحقيق فيها رسميًّا، وأن ترافقها مناقشة سياسية حول ماهية الحكم الرشيد. لذلك لا تبدو فضائح الفساد كإخفاقات فحسب، بل أيضًا كوسائل اتصال وطقوس تطهير في سياق الديموقراطية[72].

الاستنتاجات

استرشادًا بالاتجاهات الحديثة للبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد، حاول هذا الفصل إظهار أن مكافحة الفساد الفعالة في البلدان المشهورة بأفضل ممارساتها لا تعني عدم وجود فضائح كبرى للفساد، أو أن مكافحة الفساد يمكن اختزالها إلى قوانين لمكافحة الرشوة أو في إجراء تحسينات محورية عندما يتعلق الأمر بالتدابير الملموسة أو الملاحقة القضائية أو التغيير المؤسسي بعد اكتشاف الفساد.

من اللافت للنظر أن قضيتي لوكهيد وفليك لم يُعمَد إلى إسكاتهما بل نوقشتا بنحو مكثف، فيما اعتُبرتا صدمة من قِبل السياسيين ووسائل الإعلام والمتهمين. وقد تُعومِل مع هذه الفضائح باعتبارها قضايا خطيرة في ضوء التاريخ السياسي، والسياق السياسي للحظة والتصور الذاتي للبلدين: تطور ومعنى الملكية الدستورية في هولندا، والديموقراطية البرلمانية ودور الأحزاب السياسية في ألمانيا، على خلفية الحرب العالمية الثانية.

بالنسبة إلى المحاولات الحالية لتحسين مكافحة الفساد في الدول التي يفترض أنها ذات أداء جيد أو تلك ضعيفة الأداء، يمكن أن نستخلص من هاتين الحالتين أدلة على أن فضائح الفساد يمكن اعتبارها بمنزلة طقوس للتطهير. إن الكلمات المستخدَمة لإدانة الفساد، وكذلك التدابير المعتدلة التي اتُّخذت بعد ذلك، ساعدت في حماية الوضع القانوني والسياسي والدستوري وفقًا للمعاصرين. لم تؤدِّ فضائح الفساد إلى دفع

النظام بكامله إلى حافة الكارثة، لكنها أدت دورًا في التنظيف والصيانة المستمرة للنظام. لذلك فمن أجل فهم تاريخ مكافحة الفساد في البلدان التي تحظى بصورة لخلُوِّها نسبيًا من الفساد، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار وجود ثقافة براغماتية لمكافحة الفساد بقدر وجود قوانين صارمة لمكافحة الرشوة، ومؤسسات ديموقراطية ليبرالية حديثة ونقطة تحول تاريخية. قد تُستخدَم هذه الأفكار أيضًا لإعادة النظر في مقترحات السياسات الحالية التي كثيرًا ما تحث الدول التي يفترض أنها ضعيفة الأداء على تغيير وضعها المؤسسي بنحو جذري واتخاذ تدابير قاسية وزيادة ملاحقة من تثبُت إدانتهم بالفساد، لأن هذا هو ما تفعله الدول الأفضل أداء. ومع ذلك، فالواقع التاريخي يبدو أشد تعقيدًا من هذا.

أُجري البحث الذي استند إليه هذا الفصل جزئيًا في أثناء إقامتي في برلين كزميل زائر في قسم التاريخ بجامعة هومبولت Humboldt University في صيف وخريف العام 2014. أتوجَّه بالشكر أيضًا إلى المشاركين في المؤتمر الدولي حول تاريخ مكافحة الفساد، والمنعقد في أمستردام ما بين 7-9 سبتمبر 2015، ولا سيما ينس إيفو إنغلز وألكسندر نوتزينادل وجيمس كينيدي ومايكي فان بيركل وغاي غيلتنر وأندريه فيتوريا، على تعليقاتهم المتبصرة على مسودة سابقة لهذا الفصل.

20

فساد في دولة مكافحة الفساد؟ ألمانيا الشرقية في ظل الحكم الشيوعي

أندريه شتاينر (*)

ادَّعت الأحزاب الشيوعية التي وصلت إلى السلطة في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية أن الفساد لم يكن موجودًا في ظل الاشتراكية التي أوجدتها؛ اعتُبر الفساد ظاهرة تخص المجتمع الرأسمالي الذي انتصرت عليه. وكذلك شاركت في هذا الاعتقاد قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني Sozialistische Einheitspartei Deutschlands أو SED اختصارًا - الحزب الحاكم في ألمانيا الشرقية/جمهورية ألمانيا الديموقراطية German Democratic Republic (GDR) - مستشهدةً خلال ذلك بالزعيم الروسي الثوري لينين Lenin. إذ في نظره كان الفساد مجرد

«إن فُرص استغلال السلطة، المتأصلة في النظام، قد استُغِلت بدرجات مختلفة من قِبل المعنيين»

(*) ترجمته إلى الإنجليزية: كيرستين بيتراك - جونز

جزء من الشكل الطفيلي والفاسد للرأسمالية التي ميزت الإمبريالية. في الواقع، بالنسبة إليه، كان المجتمع البرجوازي نفسه فاسدًا. كان الافتراض الضمني هو أن الفساد سيختفي مع نهاية الإمبريالية «باعتبارها المرحلة الأخيرة من الرأسمالية»[1]. وعلى رغم الممارسة المستمرة وواسعة النطاق للرشوة في روسيا السوفييتية، باعتراف لينين نفسه[2]، فقد قدمت هذه الأفكار أساسًا للنموذج المقابل داخل البلدان التي وقعت تحت السيطرة السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية. كان هذا صحيحًا بنحو خاص في جمهورية ألمانيا الديموقراطية.

كان الهدف الشرعي للاشتراكية السوفييتية كبديل لاقتصاد السوق هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة والعدالة الاجتماعية. كان هذا هو الأساس لـ «الرجل الاشتراكي» الجديد. على أساس هذا الافتراض كان مطلوبًا من الدولة الاشتراكية - كما أُعلِن في مؤتمر لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني في نهاية الخمسينيات - مساعدةُ «مواطنيها من خلال الإقناع، ولكن إذا لزم الأمر بقوة القانون، وكذلك التغلب على أسلوب حياة العصر الرأسمالي وتنحيته جانبًا - الأنانية المجردة والمقنَّعة بالنفاق، والاهتمام الضيق بالملكية الخاصة، واللامبالاة الأخلاقية، وممارسات العصابات وخشونة القلب»[3] حتى في منتصف السبعينيات ظل برنامج حزب الوحدة الاشتراكي الألماني الجديد يدَّعي أن: «السلوك، كما ينعكس في الأنانية والجشع، أو الامتثالية البرجوازية أو السعي إلى اكتساب الثروة على حساب المجتمع، هي أمور غريبة عن المجتمع الاشتراكي»[4]. من الواضح أن مثل هذه التصريحات العلنية - التي تجنبت مصطلح الفساد - كانت ضرورية لأن مفهوم «الرجل الجديد» فشل في التحول إلى حقيقة. ومع ذلك فإن الفرضية القائلة بأن الاشتراكية استبعدت الفساد لأسباب منهجية ظلت سائدة. على النقيض من الرأسمالية، أُدركت هذه الاشتراكية بسهولة وعُرضت كمجتمع غير قابل للإفساد.

وبناءً على ذلك كان الفساد في بلد المرء من المحرمات بعيدة الأثر. أدانت وسائل الإعلام الفساد، وكذلك إساءة استخدام السلطة أو المنصب في الدول الغربية فقط[5]. نادرًا ما حدث الإبلاغ عن حالات الفساد ومحاكمة مرتكبيها في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، وإذا حدث فكان يُنشر في الصحف الإقليمية فقط. يبدو أن هذا لم يحدث إلا عندما جعلته اعتبارات القوة مناسبًا تكتيكيًّا وكان حجم الجرائم كبيرًا. ومع ذلك فإن الممارسات الفاسدة في المستويات الدنيا كانت وحدها

المتضمنة. تمثَّل الهدف أيضًا في منع مزيد من انتشار الفساد. وفي الوقت نفسه نوقشت حالات الفساد وتدابير مكافحته ضمن الدائرة الداخلية للحزب والحكومة والمؤسسات الرقابية.

لم يشرع صحافيو جمهورية ألمانيا الديموقراطية في الإبلاغ عن انتهاك النظام من جانب الدولة والنقابات العمالية والمسؤولين الحزبيين إلا عندما بدأ نظام حزب الوحدة الاشتراكي الألماني في الانهيار[6]، في خريف العام 1989. مع زيادة تغطية الموضوع ازداد السخط. وبعد ذلك اغتنمت مؤسسات النظام السابق الموضوع أيضًا. أنشأ برلمان ألمانيا الشرقية لجنة للتحقيق والإجراءات الأولية التي بدأت تحت سلطة النيابة العامة. لكن هذا كان في المقام الأول خطوة للحفاظ على شرعيتها. في غضون أسابيع قليلة بدأت التقارير والتحقيقات في فاندليتز Wandlitz، وهو مجمع سكني في الغابات لأعضاء المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني SED-Politburo. على رغم أن الضيعة نفسها كانت معروفة جيدًا، فإن امتيازاتها كانت لا تزال محاطة بالغموض والشائعات[7]. لكن تقارير وسائل الإعلام حول فاندليتز كانت مجرد انعكاس لما ناقشه عموم الجمهور بالفعل. بمجرد ظهور امتيازات فاندليتز، ظهرت حالات أخرى من إساءة استخدام السلطة والفساد أمام الرأي العام، فتسارعت وتيرة تآكل سلطة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني بسبب السخط العام. شُوهدت ظاهرة مماثلة في بولندا قبل ذلك بنحو عشر سنوات، حيث سبَّبت عقلية «مساعدة الذات في الحصول على الأموال» الموجودة بداخل النخبة الحزبية وصولاً إلى المستويات المتوسطة في استياء، مما شجَّع تاليًا على ظهور نقابة العمال المستقلة، تضامن Solidarity[8]. في السنة الأخيرة لجمهورية ألمانيا الديموقراطية وبعد لم الشمل، أدت إجراءات النيابة العامة إلى رفع 39 دعوى قضائية ضد 53 من كبار مسؤولي جمهورية ألمانيا الديموقراطية، بمن فيهم إريش هونيكر Erich Honecker[9].

انطلاقًا من الخصائص الهيكلية للنظام السياسي والاقتصادي في ظل الاشتراكية، يبحث هذا الفصل في مناطق حدوث الفساد ولماذا – على رغم الصورة الرسمية - حدث الفساد في الواقع. ويركز الجزء الثاني من هذا الفصل على جوانب التطور التاريخي للفساد ومكافحته في ألمانيا الشرقية.

فرص الفساد في ظل الاشتراكية

للاستشهاد بتعريف قياسي مقبول عمومًا، ينطوي الفساد على اكتساب أفضلية خاصة من خلال إساءة استخدام المنصب العام[10]. ومن ثم يستند ما يلي إلى تعريف واسع للفساد يشمل الرشوة والفساد والإثراء الشخصي في المنصب والاختلاس والخلط بين الأعمال الرسمية والخاصة، وكذلك الرعاية ومحاباة الأقارب. يفترض مثل هذا التعريف وجود تمييز بين المجالين الخاص والعام. وعلى رغم أن هذا كان ينطبق في الأساس على الاشتراكية، فإن هيمنة «ممتلكات الشعب» في الحياة العامة وفي التجارة والصناعة تعني أنه كان هناك ميل إلى جعل حدود هذا التمييز مبهمة. أدى البناء القانوني الغريب لممتلكات الشعب - والتي كانت ملكية الدولة في الواقع - إلى غياب الوضوح في العنوان القانوني: يتعارض حق التصرف من قِبل الحزب وبيروقراطية الدولة بنحو رسمي مع احتمال أن يكون لكل فرد حق في جزء من ممتلكات الشعب. في الواقع كان أي شخص في منصب مسؤول في مجال الصناعة يُعتبَر أيضًا من شاغلي المناصب العامة. أدى هذا اللبس إلى مزيد من تدهور المعايير الأخلاقية العامة، ومساعدة الفساد وتحريضه، ومن ثم أدى إلى سوء إدارة مزمن.

ولهذا السبب بالتحديد فرض القانون الجنائي في ألمانيا الشرقية – على رغم الافتراض الأساسي أن المجتمع خالٍ من الفساد - بعضَ العقوبات القاسية على مختلف أشكال الفساد[11]. ولكن بالنظر إلى أن القضاء لم يكن مستقلًا عن النظام السياسي، كانت الملاحقة الجنائية دائمًا مسألة تتعلق بالموافقة السياسية. هذا النظام لم يتضمن، على الرغم من كل ذلك، أيَّ حالات أخرى مستقلة للسيطرة أو في الواقع فصلًا سياسيًّا بين السلطات، لأن هذا يمكن أن يقوِّض سلطة الحزب في نهاية المطاف. كان الحكم المركزي إحدى الخصائص الأساسية للاشتراكية على النمط السوفييتي، إلى جانب هيمنة الدولة على ملكية وسائل الإنتاج، والاقتصاد المخطط مركزيًّا والأيديولوجيا الماركسية اللينينية، كما ترسخت في جمهورية ألمانيا الديموقراطية في أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين.

كان النظام المؤسسي لهذا النظام هرميًّا للغاية ومؤلَّفًا من دعامتين، تحملتا مسؤوليات متداخلة ومتضاربة في بعض الأحيان، كما تشابكتا عند القمة من حيث المسؤولون: بيروقراطية الدولة المدمجة وجهاز حزب الوحدة الاشتراكي الألماني. لكن

القرارات التي كانت تتخذها قيادة الحزب يجب أن تقبل بها سلطات الدولة. بُرِّر ذلك من خلال ادعاء حزب الوحدة الاشتراكي الألماني بامتلاكه معرفةً حصرية بالمسار الواجب اتباعه. كانت الحقوق الاقتصادية للتصرف مركزيةً للغاية، من السلطات المركزية إلى المستويات الوسطى من التسلسل الهرمي، وصولاً إلى مستوى المؤسسة.

من وجهة نظر تحليلية كانت ظاهرة الفساد مرتبطة أساسًا بثلاثة من عناصر هذا الإطار المؤسسي: مبدأ النُخب العليا (نُمُونْكْلَاتُورَا) Nomenklatura للتعيين في المناصب القيادية؛ والعملية العمودية للتفاوض، والمتضمنة في وضع الخطط وتخصيص الموارد؛ وعملية التبادل الأفقي بين المؤسسات، وكذلك بين المواطنين ومقدمي السلع والخدمات داخل السوق الرمادية.

أولاً، وفر مبدأ النُّمُونْكْلَاتُورَا على وجه الخصوص الأساس لشكل من أشكال فساد الدولة من «الأعلى»؛ كان هذا هو السبب وراء التعيين في المناصب القيادية ضمن جهاز الحزب والتسلسل الهرمي للدولة، بما في ذلك المناصب القيادية في اقتصاد الدولة. في هذه العملية، كان لا بد من الموافقة على كل منصب من المستوى الأعلى التالي. في هذه الحالة كانت قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني هي العامل الحاسم وكانت لقائدها، أي الأمين الأول أو الأمين العام، الكلمة الأخيرة فعليًا. من الأعلى، كانت قوائم النُّمُونْكْلَاتُورَا توضع من مستوى إلى آخر، مع تسجيل المناصب المراد شغلها والمتقدمين المعينين لها («الكوادر»). شملت هذه جميعَ مجالات المجتمع وكانت مرتبطة بعضها ببعض، ومتشابكة بين الحزب والأجهزة الحكومية، التي تدور حول قيادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي[12]. وبهذه الطريقة أُضفي الطابع المؤسسي على تبعيات الأفراد عمليًا. كان كل مستوى أعلى من الصلاحيات يمنح امتيازات لحامل المنصب بموجب منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا.

بطبيعة الحال توفر الأنظمة الأخرى أيضًا لمديريها التنفيذيين مكافآت إضافية، لكن هذه الفوائد صارت متفجرة بنحو خاص داخل مجتمع يُفترض أنه يتميز بأهداف المساواة، فضلاً عن وجود نقص حقيقي في مختلف السلع والخدمات. لا يمكن إدراج جميع الامتيازات تحت بند الفساد، ولكن بمجرد أن تتجاوز الامتيازاتُ العلامةَ التي تُعتبَر حافزًا طبيعيًّا ضِمن الشروط التاريخية والثقافية لنظام معين، يمكن هنا اعتبارُها شكلًا من أشكال الرشوة من الأعلى. وفي الوقت نفسه كان من المفترض أن تضمن هذه

الامتيازات ولاء الكوادر التي طورتها منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا، مما خلق تبعيات فاسدة. منحت أعلى مستويات القيادة نفسها مثل هذه المزايا من دون الالتزام بأي ضوابط. وإضافةً إلى ذلك كانت الرشوة من أسفل ممكنة للوصول إلى منصب أعلى مصحوب بمزايا وامتيازات أكبر، إلى جانب دخل إضافي غير قانوني محتمل[13].

داخل منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا سبب الفساد من أعلى صراعات بين المعايير المختلفة وبين بعضها وبعض. تتعارض الرعاية ضمن هذا النظام مع رؤية الرجل الجديد، الخالية من السلوك الفاسد، والتي تحقق أكبر قدر ممكن من المساواة. وإضافةً إلى ذلك، على رغم وجود قواعد قانونية ضد الاختلاس، فإنها لم تطبَّق على منظومة الامتيازات. ومن ثم ظهرت ممارسة مماثلة للممارسة التي اتبعها الرايخ الثالث، والتي لم تشعر فيها بعض المؤسسات بأنها ملزمة بالقانون[14]. كانت هذه المعايير المتنافسة سببًا آخر لقمع الاتصالات العامة بشأن الفساد - والذي تحقق بسبب حقيقة أن حزب الوحدة الاشتراكي الألماني كان يُسيطر على التغطية الإعلامية، ويوجهها بكل صرامة. ومع ذلك ظل هذا النوع من الرعاية موضوعًا دائمًا للنقاشات اليومية، كما يتضح بالفعل من الشائعات حول منتجع فاندليتز.

ثانيًا، من الناحية الرسمية كانت الخطة هي الأداة الأهم لتوزيع الموارد. ومن أجل وضع خطةٍ كان المكتب المركزي يعمد أولًا إلى وضع أرقام إرشادية تُقسَّم مرارًا وتكرارًا عبر المستوى الأوسط ووصولًا إلى مستوى المؤسسة، ومن ثم تتحدد بنحو أكثر دقة. كانت الشركات تضع اقتراحات للخطة، والتي تبين مستوى الأداء المطلوب تحقيقه والمدخلات المطلوبة بناء على الأرقام التوجيهية الواردة من المستويات العليا. كانت الاقتراحات المتعلقة بالخطة المقدَّمة تُلخَّص على مستوى المؤسسة وفقًا للمستويات الفردية للتسلسل الهرمي حتى المكتب المركزي، وفي كل مستوى كانت تُبذل محاولات للتنسيق. وبعد ذلك أُنيطت بأعلى مستويات التخطيط مهمة الموازنة بين المطالب والاحتمالات المحلية والأجنبية المختلفة، وكذلك بين الأهداف السياسية. واعتمادًا على مدى جودة تنفيذ الخطة، كانت المؤسسات وإدارتها العليا تُكافَأ بالحوافز والصناديق الاستثمارية، ومن ثم كانوا، على الأقل رسميًّا، متحمسين لإنجاز المهمة. لهذا السبب حرصت الشركات وإدارتها العليا على تحقيق أقل الأهداف الممكنة للخطة والحصول على مخصصات كبيرة من الموارد. في هذه الحالة كانت كل وحدة هيكلية تابعة حتى

مستوى المؤسسة تُشرَك في عملية التفاوض أو الاتفاق مع المستوى التالي للأعلى حول مستوى الأداء المطلوب تحقيقه والمدخلات المتاحة، والتي تنافست عليها الوحدات الاقتصادية في الممارسة العملية.

جعلت خصوصيات هذه العملية العمودية للتفاوض احتمال الفساد كبيرًا. سرعان ما صار ممكنًا أن يصبح المسؤولون عن وضع أهداف ضمن الخطة وتوزيع السلع في حالة الطلب الزائد عرضةً للرشوة. وفي بعض الأحيان كان لدى مديري الفروع التابعة والشركات سلعٌ أو خدمات استهلاكية، مثل العطلات، تحت تصرفهم وقد تثير هذه اهتمام ممثلي المستوى الأعلى التالي في التسلسل الهرمي. كان من الممكن استخدام هذه لتأمين أهداف دقيقة منخفضة الأداء وأكبر قدر من المدخلات. ومع ذلك ففي هذه المرحلة، من الضروري إجراء تمييز تحليلي بين الفساد الفردي والفساد على المستوى التنظيمي: كان النوع الأول من الفساد يجلب منفعة فردية، أما الأخير فكان يخدم المؤسسة أو الوحدات التنظيمية الأخرى[15]. وهذا ما يفسر السبب في وصف الأول أيضًا بالفساد عديم الولاء disloyal corruption في حين كان الأخير شكلًا مواليًا[16]. لا يركز الفصل التالي إلا على الأنشطة المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالفساد الفردي لأسباب تتعلق بالتطبيق العملي.

ثالثًا، أفسحت الفجوات الموجودة في الخطة والاحتياطيات الخفية للخطط المرنة للمصانع وإدارتها مجالًا لتغطية العجز في تخصيص المواد الخام والإمدادات الأخرى بنحو مستقل - أي خارج الخطة. تطورت شبكة تبادلية غير مقصودة بنحو عفوي بين الشركات، بصورة مستقلة عن الإدارة المركزية ومثَّلت في الغالب اقتصادًا للمقايضة barter economy. من المسلم به أن تكاليف المعاملات على المؤسسات وممثليها كانت مرتفعة، ومن ثم يمكن أن تُظهر بعض جوانب الفساد. لكن المنفعة الهامشية التي اكتُسبت عادة بهذه الطريقة - وقبل كل شيء من التوفير المفصل للمدخلات المناسبة من النوع والجودة المناسبين - كانت أكبر من تلك المدرجة في الخطة. وبهذه الطريقة، ضمنت المؤسسات تنفيذ الخطة وعملت بطريقة عقلانية. من حيث الاقتصاد الكلي، لم تكن هذه السوق الرمادية مُهمة لعمل النظام. تحملت المؤسسات المركزية هذه الممارسة بنحو أساسي لأنها أدركت أيضًا فعاليتها. يقدم ذلك دليلًا على وجود وإنجازات المنطق الاقتصادي الذاتي الجزئي[17]. لكن حقيقة

أن الطريقة التي عمل بها النظام فعليًّا فرضت ضرورة اختراق قواعده الرسمية تُمثل عَرَضًا لانعدام الكفاءة.

إن عمليات التبادل المنظمة بنحو غير رسمي هذه بين المؤسسات، إضافةً إلى تأمين السلع والخدمات النادرة عبر قطاعات الجمهور العام، وفرت عديدًا من نقاط الانطلاق للسلوكيات الفاسدة. قد يكون بدء الاتصالات وثيقة الصلة في هذه السوق الرمادية بين مسؤولي المؤسسات المختلفة مرتبطًا بأفضلية شخصية أو بالهدايا أو الأموال. كان الطيف الذي لوحظ هنا واسعًا للغاية، حيث تراوحت بين التفضيلات المتبادلة، المعروفة باسم «بلات» Blat في روسيا، وبين الرشوة؛ وكان الانتقال بينها سلسًا. كانت للأولى، التي كان يُشار إليها بمصطلحات جمهورية ألمانيا الديموقراطية على أنها «اتصالات» Beziehungen، من ناحيةٍ دلالاتٌ إيجابية من حيث إنها كانت متأصلة في العلاقات الشخصية التي تشمل الصداقة أو القرابة أو المعارف، وهو السبب في الميل إلى التسامح معها. ومن الناحية الأخرى كانت لها أيضًا دلالات سلبية من حيث استخدام الموارد العامة للمنفعة الخاصة، والتي كان يُعتقَد أنها مشكوك فيها إلى حد كبير من الناحية الأخلاقية[18]. لذا لم تكن كل المعاملات داخل السوق الرمادية مرتبطة بالفساد. كانت هذه هي الحال فقط إذا لم تكن المكافآت المتبادلة بين الشركاء متساوية، أو إذا كان التبادل قد حدث لهذا السبب فقط. كان للموقف الموصوف على مستوى المؤسسة مقابل بين المواطنين أيضًا: في ظل ظروف النقص، كان الناس يحصلون أيضًا على السلع النادرة والخدمات المؤَمَّنة باستخدام اتصالاتهم، وصولًا إلى رشوة المسؤولين عن توزيعها أو بيعها.

في نهاية المطاف كان على كل فرد يُحتمَل أن يكون فاسدًا أن يوازن بين التكاليف من حيث إمكانية الملاحقة القضائية، والمنافع من حيث الزيادة المحتملة في دخله الخاص أو الوصول إلى السلع النادرة. في هذا السياق كانت العقوبات هينة إلى حد ما أو لم يكن هناك ما يدعو إلى الخوف، في حين أن الفوائد قد تكون مرتفعة نسبيًّا. ضمن هذه البيئة الاجتماعية، اضطلع كل من نخبة البلاد ومواطنيها بحل مشكلاتهم المتعلقة بالفساد (على رغم أن الانتقال من الصلات المتجذرة اجتماعيًّا إلى الرشوة في شكلها الإجرامي كان تدريجيًّا جدًّا). كما هي الحال في الرايخ الثالث[19] يمكن التمييز هنا بين الفساد الذي يُعمَد إلى مكافحته والتسامح معه

وإضفاء الطابع المؤسسي عليه والذي يشجَّع رسميًا. يعني هذا أيضًا أن مكافحة الفساد بقيت غير متحمسة.

الأشكال التاريخية للفساد في ألمانيا الشرقية

يمكن تقسيم ظاهرة الفساد ونهجه في جمهورية ألمانيا الديموقراطية إلى ثلاث فترات عريضة: مرحلة بناء النظام الجديد بين أواخر الأربعينيات والخمسينيات، وعصر الإصلاح الاقتصادي في الستينيات، وفترة التراجع خلال السبعينيات والثمانينيات.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظل شبح اقتراب نشوب الحرب الباردة، أقام السوفييت والشيوعيون الألمان اشتراكية على النمط السوفييتي في أوائل الخمسينيات، من دون أن تكون هذه هي نيتهم الأصلية [20]. وفرت الأساسَ لهذا النظام الإجراءاتُ التي اتُّخذت كردة فعل لضروريات عملية - مثل مصادرة أملاك النازيين ومجرمي الحرب. في حالة المصادرة تتداخل الأهداف السياسية والاقتصادية عمومًا مع «الانتقام والفساد وانعدام الكفاءة والفوضى الإدارية والمصالح المتباينة لمختلف مستويات صنع القرار»[21]. بسبب «مجموعات القرابة الأوسع والعلاقات الأسرية المبنية على الزواج». كما ادعى تقرير نقدي صدر في نوفمبر 1947، (يُزعم أنه) لم تحدث مصادرة الشركات التي اكتنفها التجريم[22]. ومن الناحية الأخرى عُمِد إلى الحجز على بعض الشركات لأن الوصي المعيَّن كانت له صلات وثيقة بلجنة الحجز. بنحو غير رسمي كان هناك أيضًا بعض الحديث عن صيادي المناصب (في يناير 1946 داخل إدارة مقاطعة ساكسون-أنهالْت Saxony-Anhalt، على سبيل المثال). ووُثِّقت مثل هذه الحالات في منطقة الاحتلال السوفييتي بأكملها[23]. تصعب معرفة إلى أي مدى كانت هذه الحالات تنطوي بالفعل على فساد بناء على البحوث الحالية، ولا يمكن أن يقال سوى أقل القليل عن نجاح محاولات مكافحة هذه الممارسة. يبدو من المحتمل أن الأفراد في بعض الحالات حصلوا على مناصبهم بهذه الطريقة، وأنهم كانوا فيما بعد خاضعين أو مروجين لممارسات الفساد.

في فترة ما بعد الحرب مباشرة، كانت المقايضة واسعة الانتشار أيضًا، بالنظر إلى نُدرة السلع عمومًا[24]. اكتُنفت في ذلك الشركات الخاصة، وكذلك الشركات المملوكة للشعب (VEB) وسلطات الدولة، وربما كانت الممارسة مرتبطة بدرجة كبيرة بالفساد

الفردي. وللتغلب على هذا الأمر أُنشئت اللجنة المركزية لمراقبة الدولة (ZKK) في مايو 1948. كانت هذه في الأساس أداة لتقليص ذلك الجزء من الاقتصاد الذي ظل في أيدي القطاع الخاص. ولهذا الغرض فُعِّل الاتهام بالفساد[25]. في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، أُجري عدد من المحاكمات الاستعراضية، التي أدارتها اللجنة المركزية لمراقبة الدولة بصورة مُحكمة بناءً على تعليمات من كبار قيادات حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، وتضمنت إجراءاتٍ جنائية بموجب القانون الاقتصادي. كان من المفترض أن «ترسخ هذه الأحداث نفسها في وعي الناس، وتشكل مسارات للذكرى، ومن ثم يكون لها تأثير في بناء التقاليد»[26]. كانت الحالة الأولى «عملية تسويق المنسوجات في السوق السوداء» في غلاوخاو-ميراني Glauchau-Meerane في نهاية العام 1948، وفيها اتُّهمت شركات خاصة باستخدام الرشوة لحمل السلطات المحلية على الموافقة على ممارستها لأعمالها في المقام الأول. من الواضح أنه كان من المفترض أن تربط هذه الإجراءات الجنائية مفهوم الفساد بالرأسمالية والمشاريع الخاصة، في حين كان الهدف المُعلَن هو التشهير بالشركات التجارية الخاصة. ومن ثم، في العام 1947، أعلن تقرير داخلي بالفعل أن المعركة الوحشية ضد الفساد والاختلاس في مؤسسات الدولة هي حالة خاصة، مع الإقرار بوجودها[27].

في الوقت نفسه الذي كان يُنسَب فيه الفساد إلى القطاع الخاص خصوصًا، وإلى الرأسمالية عمومًا في الخطاب العام، فإن قيادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي وجهاز الدولة الذي سيطر عليهما خلقا أحد أعمدة الفساد في ظل الاشتراكية. ابتداء من العام 1947، أُنشئت سياسة الكوادر في ظل منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا تدريجيًّا وتوسَّع نطاقها لتشمل جميع مجالات المجتمع تقريبًا. وبحلول العامين 1960-1961 كانت قد اتخذت شكلها النهائي تقريبًا[28]. كانت المنظومة مرتبطة بالمحسوبية المنظمة، كما حددها فرانك بايور Frank Bajohr بنحو مماثل للمرحلة التكوينية للرايخ الثالث[29]. ومع ذلك فإن الامتيازات المرتبطة بهذا النظام لم تُدرَس بعد. من المعروف أنه في فترة ما بعد الحرب مباشرة، تلقى عديد من الفنانين والمفكرين والخبراء التقنيين والعلماء، فضلًا على مسؤولي الحزب والدولة، طرودًا غذائية خاصة (Pajoks) من قوات الاحتلال السوفييتي. وفي وقت لاحق، صُنِّفت هذه الخدمات التفضيلية ضمن العقود الفردية للموظفين الاقتصاديين وكذلك للعلماء والخبراء التقنيين الذين اعتُبر

أنه لا يمكن تعويضهم. لم تؤمِّن هذه العقود دخلًا مرتفعًا بنحو استثنائي فحسب؛ بل وفرت الوصول إلى السلع النادرة والأدب الغربي. أدرجت أحكام خاصة أيضًا، مثل تخصيص مساحة للمعيشة أو التعليم للأطفال في المستقبل. ومع ذلك ففي مثل هذه الحالات كان من الواضح أن من يتلقون معاملة تفضيلية سيفعلون كل ما في وسعهم للحفاظ على سرية امتيازاتهم[30]. كان هذا شكلًا من أشكال الفساد المنهجي للنخب التي يُعتقَد أنها ضرورية لمصلحة النظام الجديد. وقد تضمنت، وخاصة قبل العام 1945، الأفرادَ المؤهلين وخاصة الذين لا غنى عنهم (ومن ثم ليس بأي حال جميع ممثلي مجموعة مهنية واحدة بأي حال من الأحوال). لا ينبغي الاستهانة بالعلاقة بين هذه الامتيازات وبين إمكانية الفرار إلى الجمهورية الاتحادية، التي كانت قائمة حتى العام 1961. ومن ثم فقد مثّلت أيضًا مكافأة على حسن السلوك واستمرت بعد العام 1961، وإن كان ذلك بنحو مختلف.

حتى الآن لم تُفحص العلاقة بين هذه الامتيازات وتلك الممنوحة لموظفي الحزب والدولة على مختلف المستويات في ظل منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا. بطبيعة الحال كانت قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني نفسها تتمتع بالفعل بوصول استثنائي إلى عديد من السلع النادرة في الأربعينيات والخمسينيات. ومع ذلك يمكن افتراض أن الامتيازات التي تمتعت بها قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني لم تزد فقط من حيث القيمة المطلقة بمرور الزمن، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالمستوى العام للمعيشة. بمجرد ربط أسس النظام الجديد بممارسة الفساد، وُضعت بعد ذلك شروطٌ منهجية لفساد الدولة ووُسِّع نطاقُها. في حين انخفض حجم اقتصاد المقايضة أو السوق الرمادية في خمسينيات القرن العشرين مقارنة بأربعينياته، فإنه لم يختفِ قط، وكذلك الحال مع الفساد الذي ارتبط به، على الرغم من غياب المعلومات التفصيلية عن مدى انتشاره.

من أجل كبح جماح المشكلات الاقتصادية، بدأت قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني إصلاحًا اقتصاديًا في العام 1963[31]. مع تطبيق الإصلاحات تدريجيًا، وُجدت آليات قديمة وجديدة جنبًا إلى جنب فترةً طويلة من الزمن. وفي العام 1965 أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في أرباح بعض الشركات والفروع بصورة غير متناسبة مع نمو أداء هذه الوحدات الاقتصادية. في هذه الحالة حدث التشكيك في الهدف الرئيس المتمثل في جعل الشركات تسعى إلى تحقيق الربح، خاصة من قِبل معارضي الإصلاح،

وبنحو غير رسمي على الأقل، كان هناك أيضًا حديث عن الرشوة والفساد. سعى المصلحون بعد ذلك إلى محاربة الميل إلى تشويه وابتزاز الحوافز المادية المعروفة باسم الرفع المالي (النفوذ) الاقتصادي economic leverage. لقد اعتبروا أنه من غير المقبول أخلاقيًا أن تبذل محاولة لاستخدام الرشوة لتشجيع التعاون بين الشركات أو لتأمين الإمدادات. كما أكد أحد كبار الإصلاحيين: «هذا الذي يسمى بالرفع المالي يناشد الغرائز اللاأخلاقية المتعلقة إلى حد كبير بالجري وراء الربح ويجب إيقافه لهذا السبب»[32]. أدلى غونتر ميتاغ Günter Mittag، رئيس الشؤون الاقتصادية في قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، بتعليقات مماثلة في أغسطس 1965: «نحن نعالج بشراسة - في هذه الحالة باستخدام الوسائل الإدارية عن عمد أيضًا - ظاهرة رشوة المؤسسات المتعاونة بمبالغ مالية، على رغم الترويج لهذه الممارسة كـ'نظام اقتصادي جديد»[33]. في نهاية المطاف شعر الشخص المسؤول عن صناعة بكاملها بالحاجة إلى إصدار أمر شخصي يحظر هذه الممارسة تمامًا[34]. يشير هذا إلى أنها كانت واسعة الانتشار.

لذلك ذُكرت الإجراءات هنا صراحة، والتي ربما كانت مألوفة بالفعل في بعض الحالات الفردية على الأقل قبل الإصلاح. ومع ذلك يبدو أن التوجه نحو الربح، والذي صار مطلوبًا أخيرًا، قد أعطى دفعة أخرى. بموجب لوائح الإصلاح لم يكن هذا الفساد مجرد جزء من العملية الرأسية للمساومة المكتنفة في وضع الخطة، ولا كان مجرد جزء من السوق الرمادية الأفقية. بدلًا من ذلك مثَّل عاملًا مساعدًا (مزلِّقًا lubricant) لظهور شكل هجين من التنسيق[35]. يبدو أن هذه كانت سمة مميزة لفترة الإصلاح. ومع ذلك فمن الجدير بالملاحظة أنه حتى في أثناء الإصلاح نفسه، تبدلت هذه المصطلحات بجانب الهدف الرأسمالي المتمثل في السعي وراء الربح. من حيث الجوهر استمر حظر الفساد خلال عملية الإصلاح. أما كسره في العام 1965 فقد نتج على الأرجح من رغبة الإصلاحيين في قمع التجاوزات غير المرغوب فيها للتوجه إلى الربح. مع اختيار عبارات قاسية، والتي كانت تُعتَبر بغير ذلك من المحرمات، فقد بُذلت محاولة لمنع الإصلاح بكامله من التعرض لتشويه سمعته.

إن الممارسة التي تورطت فيها بعض الشركات باستخدام أموال المكافأة لرشوة الموظفين غير المعينين في الشركة - على سبيل المثال عن طريق ما عرف باسم «بدل

المصروفات لشراء المواد»[36] - قد أُدينت بالفعل بطريق غير رسمي اعتبارًا من الستينيات. ومع ذلك فقد ظلت متواترة للغاية في السبعينيات والثمانينيات. ففي العام 1978، على سبيل المثال، اتفق المكتب المركزي للاستثمار في المرافق الرياضية (Zentrale Investitionsbüro Sportbauten) مع الشركات المعنية على منحها «مكافأة للإنجاز» لبناء منازل منفصلة، والتي مثلت نحو 80% من تكاليف البناء المتوقعة[37]. كانت هذه الممارسات أيضًا جزءًا من الفساد في سياق السوق الرمادية. في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على وجه الخصوص، تزخر الأدبيات بكثير من الأمثلة على هذه العلاقات غير الرسمية، حيث لا تزال ذاكرة المعاصرين لتلك الفترة نابضة بالحياة[38]. على سبيل المثال يقال إن تجهيزات محطات المياه زودت مصنِّعا للرمال بجعة عالية الجودة وعناصر من الفن الشعبي من منطقة جبال الخام Erzgebirge من أجل الحصول على رمل الكوارتز بالجودة المطلوبة[39]. تصرف المواطنون بطريقة مماثلة أيضًا: فمن أجل الحصول على السلع أو الخدمات الاستهلاكية الشحيحة، عُرضت رِشًا على الأفراد أو السلطات المسؤولة عن توزيع أو بيع هذه العناصر. انطبق هذا على الأطعمة عالية المرغوبية مثلما كانت الحال بالنسبة إلى الكتب والسيارات ورخص القيادة أو العطلات على ساحل بحر البلطيق. ونظرًا إلى النقص العام في المساكن، كان من المحتم أن تعاني سلطات الإسكان من الارتشاء palm-greasing[40].

ومع ذلك كان الفساد على مستوى المؤسسة أو المصنع لتأمين الإمدادات أكثرَ أهمية. يتضح هذا من خلال حالة واحدة موثقة جيدًا من السبعينيات[41]. في هذه الحالة، «كان كبار الموظفين، بمن في ذلك مديرو عموم، وكذلك المديرون والمديرون التقنيون، قد حرضوا أو تسامحوا منذ العام 1973 مع استخدام الشركات المملوكة للشعب سلعًا صناعية عالية الجودة، مثل المشروبات الكحولية المعبأة في زجاجات ذات تصميم خاص، والساعات، وخدمات القهوة والعشاء، وأكواب احتساء الشراب، والكريستال الرصاصي، وأطقم السكاكين، والسلع الجلدية، وأفران الشواء، والمكانس الكهربائية، وأجهزة الراديو، والمناظير المقربة، وأدوات المطبخ والعناية بالأظافر الكهربائية، والمنسوجات، ومستحضرات تجميل NSW [من الغرب]، وآلات الحلاقة وما إلى ذلك لغرض الرشوة، للحصول على اللوازم والخدمات من الشركات الأخرى».

كانت عملية اقتناء هذه السلع تُخفى بإعلانها «لوازم مكتبية متنوعة»، وهو ما كان ممكنًا فقط بسبب «الرقم المبالغ فيه تمامًا، والمحدد لمستلزمات المكاتب بموجب الخطة». إضافةً إلى ذلك ملأ عديد من الموظفين في هذه الشركات جيوبهم الخاصة. وقد أدان الادعاء بنحو خاص حقيقة أن هذه البضائع كانت في كثير من الأحيان سلعًا نادرة لم تكن متاحة لعامة الناس (بطبيعة الحال كان هذا هو السبب في أنها كانت قيِّمة كوسيلة للرشوة). لكن كان من المهم أن تحدد سلطات الادعاء الشركة التجارية الخاصة كيلتز وميترز المحدودة، برلين Keltz & Meiners KG Berlin باعتبارها القوة الدافعة وراء هذه الممارسات[42]. لقد زُعِم أنه عند تقديم عروض الشراء، كانت هذه الشركة تلفت انتباه الموظفين في المؤسسات الحكومية إلى احتمالات تمويه مثل هذه المعاملات، ومن ثم قد تكسر أي تحفظات متبقية من جانبهم. عند إصدار التقرير صدرت بحق 52 موظفًا أحكامٌ نهائية. وإضافةً إلى ذلك حُوِّلت الشركة إلى «شركة مرخصة لصناعة المستلزمات المكتبية من مكتب توريد الورق واللوازم المكتبية» Fachgeschäft Bürobedarf des Versorgungskontors Papier und Bürobedarf. وكما لوحظ في التقرير، ربما كان هذا يعني أنها صارت خاضعة لسيطرة الدولة.

إذا نحينا جانبًا صلاحيةَ هذه الاتهامات، فسنجد أنها متوافقة مع الخطاب السائد بأن القوة الدافعة وراء الفساد في رأي الادعاء كانت شركة خاصة. توضح هذه الحالة أيضًا كيفية توسيع شبكات هذه العلاقات. مع تدهور جمهورية ألمانيا الديموقراطية، صارت ندرة الإمدادات أكثر وضوحًا منذ أواخر السبعينيات من حيث الموارد والتعاقد من الباطن على مستوى المؤسسات، وكذلك السلع الاستهلاكية للمواطنين، مما أدى بدوره إلى توسع السوق الرمادية[43]. كان تزايد أهمية تلك الأخيرة على مستوى المؤسسة مرتبطًا على الأرجح بتزايد الفساد. تدعم البيانات التي أدلى بها المعاصرون هذا الاستنتاج، حتى لو بدت مبالغًا فيها:

> خلال السبعينيات تنامى الفساد في كل مكان بالفعل إلى أبعاد لا حصر لها. كان ورمًا خبيثًا استشرى في كل مكان. حتى السلطات نفسها لم تكن خالية منه. كان القليل من «المال الغربي» في شكل أوراق نقدية ألمانية من فئة عشرة الماركات وعبوة من ياكوبس كرونونغ Jacobs Krönung [ماركة قهوة ألمانية

غربية مشهورة] تفتح عديدًا من الاحتمالات. وكذلك تنامت ظاهرة «التنظيم» على نطاق واسع داخل المؤسسات، ولم يعد هناك أي وعي بفعل الخطأ[44].

في حين سعى المواطنون في معظم الحالات لتلبية احتياجات استهلاكية مشروعة بهذه الطريقة، كان الهدف الرئيس على مستوى المؤسسة هو ضمان الإنتاج وإنجاز الخطة، حتى لو كان ذلك يحقق المصالح المادية الفردية للمسؤولين أيضًا. في مواجهة النقص المتزايد باستمرار، أوجد انتهاك القواعد الرسمية أيضًا قواعد غير رسمية جعلت هذا السلوك يبدو مشروعًا. كانت بعض تبريرات هذا النوع من الفساد اليومي تُرى في فساد الدولة الذي تمثله منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا. وبهذا المعنى، طور الاثنان علاقة تكافلية.

توافرت الصلة بين هذين الشكلين من الممارسات الفاسدة من خلال المزايا التي تمتع بها الإداريون من المستويات المتوسطة والدنيا داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية بحكم مناصبهم. لم يكن في وسعهم إخفاء تلك المزايا عن الموظفين في أسفل السلم الوظيفي، ومن ثم عن عموم الجمهور. لم تكن كل هذه المناصب جزءًا من منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا، لكن الممارسة كانت مماثلة، وإن كان على نطاق أصغر. خلال السبعينيات زاد الدخل الإضافي المرتفع نسبيًّا بالفعل لبعض المديرين والفنيين عن طريق المدفوعات الإضافية. ثمة نوع آخر من الفساد تضمَّن البيع التفضيلي للسيارات لكبار الموظفين على مختلف المستويات (في حين كان المواطنون العاديون ينتظرون فترات تصل إلى خمسة عشر عامًا). كان ربع السيارات المنتجة والمستوردة يوزع بهذه الطريقة[45]. وبغض النظر عن أشكال الامتياز والفساد هذه، والتي صادقت عليها الدولة بنحو أو بآخر، يبدو أنه كانت هناك زيادة في الانتهاكات غير القانونية للوظائف الفردية عبر المستويات الوظيفية المتوسطة والدنيا في السبعينيات والثمانينيات. على سبيل المثال استخدم مديرو مكتب الإسكان المواردَ وعمال البناء لأغراض شخصية[46]، والتي مثلت بدورها - كما ذكرنا سابقًا - رد فعل على الالتباس المتعلق بالملكية القانونية لممتلكات الأشخاص.

خلال السبعينيات والثمانينيات، أصبح قادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني عديمي الضمير على نحو متزايد في استغلال مناصبهم. لقد افترضوا أن الناس كانوا يحصلون على خدمة كافية من خلال سياسة الاستهلاك والرفاهية الموسعة بقدر كبير والتي

طُبِّقت في عهد هونيكر Honecker، رئيس حزب الوحدة الاشتراكي الألماني. تحت قيادته أيضًا، تطورت منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا إلى نظام للرعاية أكثر مما كانت عليه الحال في عهد سلفه. إن معرفتنا بالممارسات على أعلى مستويات القيادة خلال السبعينيات والثمانينيات جيدةٌ نسبيًا بفضل قضايا المحاكم المذكورة أعلاه. تضمنت هذه الحالات أربعة جوانب: الإمدادات المتميزة للمجمع السكني لأعضاء المكتب السياسي في فاندليتز، وشراء وتحسين مساحات المعيشة، ومناطق الصيد، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى(47).

بُني المجمع السكني لأعضاء المكتب السياسي في غابة بالقرب من فاندليتز في بداية الستينيات، وتألَّف من 23 منزلًا لأعضاء قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني. وعلى رغم أن هذه المنازل كانت واسعة نسبيًّا، فقد كانت متواضعة. ومع ذلك عمل في المجمع السكني ما لا يقل عن 650 موظفًا كان من المفترض فيهم تلبية جميع رغبات قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، كما كان المتجر الموجود في المجمع السكني يبيع السلع المجلوبة من الغرب بأسعار منخفضة. وبالنسبة إلى مواطني جمهورية ألمانيا الديموقراطية كانت الأخيرة إما بعيدة المنال وإما غير متاحة إلا بأسعار أعلى بكثير. استفاد الأشخاص الذين يحق لهم التسوق في مجمع الغابات السكني من مدخرات نقدية سنوية بلغت قيمتها النقدية نحو 64,102 مارك ألماني شرقي للفرد في الثمانينيات، في حين بلغ متوسط الدخل السنوي للعمال بدوام كامل 15,732 مارك ألماني شرقي في العام 1989(48).

وبغض النظر عن هذه المنفعة فقد استغل أعضاء حزب الوحدة الاشتراكي الألماني البارزون مناصبَهم في الحصول على مساكن أرخص أو حتى من دون تكلفة على الإطلاق، وكذلك إجراء تحسينات على منازلهم. في معظم الحالات تضمن ذلك شراء منزل تملكه الدولة أو الحزب بسعر أقل بكثير من قيمته الفعلية - وهي حقيقةٌ كان جميع المكتنفين في هذه العملية واعين بها. مارس هذا الإجراءَ جميعُ أنواع المسؤولين في الحزب وصولًا إلى المستوى الإقليمي. ثمة جانب آخر لفساد الحكومة، وهو يتعلق بتوفير امتيازات وصيانة أراضي الصيد الخاصة وفقًا لرغبات المالكين. امتدت هذه الممارسة إلى المستوى الإقليمي أيضًا. وإضافةً إلى هذه الجوانب تمتع كبار قادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني أيضًا بامتيازات إضافية لا يمكن تناولها بالتفصيل هنا.

باختصارٍ يمكن الاستنتاج بأن فرص استغلال السلطة، المتأصلة في النظام، قد استُغلت بدرجات مختلفة من قِبل المعنيين.

بوجهٍ عام كانت الحياة البلشفية الرغدة Bolsche Vita التي تمتعت بها قيادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني متواضعة إلى حد ما عند مقارنتها بالقيادات في البلدان الأخرى، ولم تفرض سوى عبء ضئيل نسبيًّا على الاقتصاد. ومع ذلك فعلى خلفية الرؤية التي نشرها النظام نفسه ومستويات المعيشة العامة في هذا الوقت، بدا أنها غير لائقة واعتُبرت إساءةَ استخدام للسلطة.

الاستنتاجات

وفقًا للسياسة الرسمية كان الفساد ظاهرة خاصة بالغرب الرأسمالي. ونتيجة لذلك فعندما برز في ظل الاشتراكية، عُمد ربطه بالشركات الخاصة أو بسمات شخصية فردية راسخة. كان هذا السرد راسخًا بالفعل في فترة ما بعد الحرب مباشرة، واستُنسخ مرارًا وتكرارًا عندما كانت تُكتشَف حالات للفساد. وعلى رغم هذا فقد اكتُشفت احتمالات الفساد داخل البنية النظامية للاشتراكية في ثلاثة سياقات رئيسة.

أولًا، شجعت منظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا إساءة استخدام المناصب وكذلك الرشوة. كان الهدف من هذه الأخيرة هو ضمان الولاء، ومثَّلت في الوقت نفسه مكافأة للسلوك المذعن. في ألمانيا الديموقراطية كانت أشكال الفساد هذه موجودة منذ البداية وعُمِد إلى تشجيعها رسميًّا أو التسامح معها في معظم الحالات. ثانيًا، في إطار عملية التفاوض العمودية التي انطوت على وضع الخطط وتوزيع الموارد، يمكن للفساد أن يؤدي دورًا في محاولات شاغلي المستويات الثانوية لتحسين وضعهم؛ ومع ذلك كان هذا النوع من الفساد - على حد علمنا - ذا أهمية قليلة. وثالثا، وُجدت فرص للفساد فيما يتعلق بالسوق الرمادية في الاقتصاد المخطَّط له. في جمهورية ألمانيا الديموقراطية استُخدم الفساد للحصول على الموارد الضرورية من جميع الأنواع - كالسلع الاستهلاكية وغيرها من الخدمات - على مستوى المؤسسة وعموم الجمهور. يبدو أن هذه ممارسةٌ تزايدت خلال مرحلة تدهور الدولة، وحدث التسامح معها على نطاق واسع. ومع ذلك فبمجرد أن صارت هذه الممارسة وأبعادها علنية، حدثت محاربتُها أيضًا. كثيرًا ما تحددت درجة التسامح بقرار تقديري، وهو ما يفسَّر من خلال حقيقة أن هذا الشكل

من أشكال الفساد قد أدى وظيفة أيضًا، كما يُرى من منظور النظام. وإضافةً إلى ذلك كان له تأثير مثبِّت في النظام الاجتماعي-السياسي والاجتماعي-الاقتصادي.

لا يمكن سوى قول القليل عن حجم الفساد من منظور مقارن. ومع ذلك يمكن إبداء ملاحظة هنا: إذا نظرنا إلى الأنظمة السياسية المماثلة مثل الاتحاد السوفييتي أو بولندا، فسنرى أن الفساد فيها قد أدى دورًا أقوى مما فعل في ألمانيا الديموقراطية. يشير هذا إلى أن الهياكل النظامية لا يمكنها أن تزودنا إلا بتفسير محدود، وأنه يجب تمحيص الأسئلة المتعلقة بالتأثيرات والأنماط التاريخية طويلة الأجل، وخاصة الثقافية، وأنماطها أيضًا. ومع ذلك كان الفساد في ظل الاشتراكية نتاجًا للضعف المؤسسي للنظام ووسيلة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي[49]. ومع ذلك فإن تخصيص الموارد الذي تحقق بهذه الطريقة لم يكن الأمثل. وبهذا المعنى حُدِّدت أوجه الخلل الوظيفي[50]. ونتيجة لذلك اتسمت مكافحة الفساد بالتناقض: فعلى رغم الهدف المتمثل في إنشاء نظام اجتماعي بديل خالٍ من الفساد، لا يمكن إنكار استمرار هذه الظاهرة. ومع ذلك لم تُتخَذ تدابير نشطة لمكافحة الفساد إلا بقدر ما لم يُعرِّض هذا النظام نفسه وأصحاب السلطة للخطر. يشير هذا أيضًا إلى ظهور أشكال الفساد ومكافحة الفساد القديمة في النظام الاشتراكي كذلك - بخصوص هذا التمييز، انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، بقلم ينس إيفو إنغلز. وإضافةً إلى ذلك كانت أشكال الفساد القديمة هذه ظاهرة أيضًا في الرعاية المرتبطة بمنظومة النُّمُونْكْلَاتُورَا وفي التشويش العملي للخط الفاصل بين الملكية الخاصة والعامة من خلال البناء القانوني لـ «ممتلكات الشعب». لقد شُكِّل بالفعل هذا الارتباط بفترة ما قبل الحداثة خلال انهيار النظام الاشتراكي، وكان موضع خلاف شديد في ذلك الوقت[51]. في كلتا الحالتين مثَّل هذا تعبيرًا عن ازدواجية أخرى متأصلة في النظام: فقد دُشِّن مع الوعد بتحقيق تحديث جذري، ومع ذلك فحتى في حالة الفساد ومحاربته كان هذا، في أحسن الأحوال، وعدًا لم يُنجَز إلا جزئيًّا فقط.

خاتمة

مايكل جونستون

يُحب معظمنا الاعتقادَ أننا نعيش أزمنة خاصة وسط تطورات غير مسبوقة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفساد: عندما نقرأ عن الفضائح الجديدة والأوغاد الجدد، من المغري الاعتقاد أن المعايير الأخلاقية في السياسة والحكومة تستخرج أعماقًا جديدة. كثير ممن ينتقدون الفساد اليوم يتشبثون بنوع من الحنين إلى الماضي، فيدَّعون أنه كان هناك وقت في الماضي القريب (نحن لم نُخبَر بهذا الوقت مطلقًا، على رغم أن التخمينات الشائعة تشمل «قبل عشرين عامًا» أو «عندما كنتُ طفلًا») كانت فيه الأمانة هي القاعدة، حيث كانت المعايير الأخلاقية تؤخَذ على محمل الجد، والأشخاص والجماعات القوية تتصرف بالقواعد نفسها التي تحكم بقيتنا. يشير هذا الرأي ضمنيًّا، إذن،

«إن أهداف وفضائل مكافحة الفساد، وكذلك ما قد يتطلبه التحرُّك في هذا الاتجاه بطرق مستدامة، تحتاج إلى مزيد من التفكير والمناقشة»

إلى أن الفساد هو نوع من الانحراف أو حدث استثنائي - أي أمر «يحدث» لجماعة ما أو لمجتمع بعينه - وأنه باستخدام الأدوات المناسبة والعزم، يمكن «معالجته» والقضاء عليه.

تظهر أخطاء هذا الرأي بسهولة عند إلقاء نظرة خاطفة على التاريخ السياسي. لكن هناك مغالطتين رئيستين على الأقل في الطرق التي نفهم بها مشكلات الفساد. الأولى هي افتراض أن المعايير التي نحكم بموجبها على الجهات الفاعلة السياسية، والأفكار والفروق الرئيسة التي تعتمد عليها تلك الأحكام (مثل مبادئ الأخلاق والعدالة، والمساءلة، والتمييز الواضح بين المجالين العام والخاص)، هي جوانب دائمة إلى حد ما للمشهد السياسي، والتي ظلت موجودة منذ... حسنًا، مرة أخرى، لم يُخبرنا أحد منذ متى.

أما المغالطة الثانية فهي افتراض أنه بفضل المفاهيم الحديثة لـ «الحوكمة الرشيدة» ودور الدولة (والذي يشبه إلى حد كبير دور حَكَم محايد في ساحة اجتماعية معقدة)، وبسبب الابتكارات التقنية (بما في ذلك اللجوء الحتمي إلى وسائل التواصل الاجتماعي)، لقد اكتشفنا الآن مكافحة الفساد – على رغم أنه لا يحدث عادةً التفكيرُ في معنى هذه الفكرة الأساسية بالتحديد. تلك الابتكارات المعاصرة، جنبًا إلى جنب مع التدقيق من قِبل وسائل الإعلام والمواطنين الملتزمين (يُظهر كلاهما في هذه الأيام مؤشرات مقلقة على عدم اهتمامهم بتفاصيل السياسة والحكومة، لكن لا علينا من ذلك) وأن التصريحات رفيعة المستوى عن «عدم التسامح مطلقًا»، تمتلك القدرة على إدخالنا إلى عصر جديد من الحكومة النظيفة والشفافة والخاضعة للمساءلة وفقًا لـ «أفضل الممارسات»، لو تمكنًّا فقط من استحضار «إرادة سياسية» كافية. ستجسد الديموقراطيات الغربية الثرية هذا الاستبداد الجديد، كما يُفترض عمومًا، ويُمكنها أن تُظهر الطريق إلى الأمام للمجتمعات الأفقر والأقل تنويرًا. هذه الثقة بالنفس تبدو قادرة على التعايش بسهولة ملحوظة مع التصورات المتعلقة بأن الفساد المعاصر يعيث في الأرض فسادًا، كما يشهد على ذلك الوهَن السياسي المعاصر في عديد من الأنظمة الديموقراطية.

حسنًا، لنكُن منصفين: هناك عدد قليل من الأشخاص والجماعات، إن وُجدوا، ممن يتبنون جميع هذه الأفكار. ومع ذلك تميل وجهات نظرنا حول الفساد إلى

الابتعاد عن التاريخ بنحو ملحوظ، لأن تكون محدودة بتجربة البلدان الأوروبية-الأمريكية الغنية، والتي تُقارن بالصور غير المطلعة والنمطية للحياة في مكان آخر وفي أزمنة أخرى. يبدو أن الفكرة المغرية للسقوط من النعمة - أي أن الحكومة كانت بالفعل أفضل في ذلك الوقت - قد أعفتنا من الاضطرار إلى تحديد ما هو أفضل من الوضع الحالي، بخلاف «غياب الفساد». إن أهداف وفضائل مكافحة الفساد، وكذلك ما قد يتطلبه التحرك في هذا الاتجاه بطرق مستدامة، تحتاج إلى مزيد من التفكير والمناقشة.

لهذه الأسباب وغيرها، فالفصول المتضمنة في هذا الكتاب مرحَّبٌ بها وتستحق جمهورًا واسعًا. لا نحتاج فقط إلى معرفة مزيد عن حالات الفساد السابقة، على رغم أهميتها، ولكن أيضًا لفهم تعاقب وتطور الأفكار الرئيسة، وكذلك الصراعات ذات الطابع السياسي المكثف التي وجهت تلك العمليات - وما زلنا نضطلع بذلك حتى اليوم. بدلًا من التوق إلى ماضٍ أخلاقي للغاية، نحتاج إلى تذكُّر أن السياسة كانت في الغالب عملًا قذرًا حقًا: تدفقت السلطة إلى كل من ضرب بالعصا الأغلظ، وكانت المساءلة والإنصاف أفكارًا ذات معنى محدود. في ضوء مثل هذا الماضي قد نتساءل، ليس لماذا يوجد الفساد الذي نراه اليوم، بل لماذا لا يوجد مزيد منه - وكيف جاءت إلى الوجود أفكار مكافحة الفساد التي نراها عادية وطبيعية. لا توجد طريقة صحيحة وموثوق بها لقياس الفساد اليوم، فضلاً عن الوصول إلى خطوط اتجاهاته بمرور الزمن، لكن من الواضح أن قوس توقعاتنا الأخلاقية (إن لم يكن، بالطبع، الواقع في جميع الحالات) قد انحرف باتجاه مزيد من المساءلة والعدالة. وهذا بحد ذاته تطور ملحوظ؛ كيف حدث ذلك؟ وهل هو بالفعل تتويج لعملية خطية أطول من «التقدم» أو - على الأرجح - الانعكاسات والاضطرابات التي حدثت في هذا الوقت؟

كثيرًا ما يُنظَر إلى الفساد، على الأقل في النقاش المعاصر، على أنه تهديد مميت ومباشر للدولة. في مؤتمر رفيع المستوى، استند متحدثون آخرون إلى استعارات السرطان وغيرها من حالات الاستشهاد بالأمراض المروعة، في سياق الاستفادة من الافتراضات التي مُفادها أننا نعيش في أزمنة فاسدة بنحو غير عادي، أو أننا وصلنا إلى نوع من الأزمة على الأقل. ضاعت في هذا النوع من النقاش، على رغم تسليط

الضوء عليها في عديد من فصول هذا الكتاب، حقيقةُ أن الفساد والصراعات ضده كانت في بعض الأحيان جزءًا لا يتجزأ من بناء دول حديثة وشرعية: إن التسوية الدستورية constitutional settlement التي حدثت في إنجلترا خلال العامين 1688-1689، والمَلَكية الدستورية التي نشأت عنها، تدينان بكثير للمقاومة البرلمانية للرعاية الملكية. بُني أول خط للسكك الحديدية عبر القارة في أمريكا، وهو حلقة وصل حاسمة في الاندماج الوطني، من قِبل كارتل cartel كلاسيكي من النخب، وهو قد عاث في الأرض فسادًا بدعم مالي فِدرالي. بعد جيل كامل، بدأت بدائل الإصلاح للحكومة المحلية على غرار الآلة في إنشاء طبقات كاملة من الحكومة الأمريكية على أساس حديث معترف به. في الصين المعاصرة، تعايش الفساد واسع النطاق مع نمو اقتصادي قوي ما يقرب من أربعين عامًا. قد يكون النظام الصيني يحلِّق مؤقتًا، على نطاق تاريخي، ولكن هل يمكننا أيضًا أن نشهد صعود مفاهيم المساءلة غير الفيبرية، والمبنية على كل من المعايير التقليدية للعلاقات الشخصية والكم الهائل من المكافآت التي حققها النمو؟ في بعض الحالات الأخرى لم يقوِّض الفسادُ الحكمَ والمؤسسات بقدر ما صار مندمجًا فيها، حيث استمر في نوع من التعايش مع الجوانب الأخرى من الحكومة، وذلك جزئيًّا لأنه سمح للشخصيات والمصالح المهمة بتجنب مواجهة التحديات الأخرى لإدارة المجتمعات - ولو فترةً ما. كانت الاقتصادات على النمط السوفييتي فاسدة تمامًا إلى درجة أنه لم يكن أحد يعرف من نواحٍ عدةٍ ما الذي يُنتَج وما الذي يُستهلَك، لكن يمكن القول بأن المكاسب الفاسدة اشترت ما يكفي من دعم النخب والتواطؤ البيروقراطي لتمكين النظام من البقاء، بأسلوبه الغامض، على مدى عقود.

لم تُنشَر مثل هذه الحجة في هذه الفصول لإحياء وجهات النظر «الوظيفية» القديمة حول الفساد - والتي قد تكون قبيحة وغير قانونية بيد أنها مفيدة بوجه عام - ولكن لاستكشاف الطرق التي يثير بها الفساد والإصلاح أسئلة أساسية حول أي نظام سياسي. مَن الذي سيحكم مَن، وبأي حق، وباستخدام أي وسائل، وضِمن أي حدود وفيما يخضع لأي قوى متعاوضة؟ تتسم محاولة إيجاد تسويات مؤقتة لهذه الأسئلة بأنها عمل سياسي مُعقد للغاية ومثير للجدل. بطرق مماثلة يجب النظر إلى الإصلاح - الذي يُرى في كثير من الأحيان على أنه مجرد مشكلة تتعلق بإنفاذ القانون

والردع، أو إجراء توازن صحيح للحوافز - في سياق بناء الدولة والعمل على إيجاد إجابات أو تسويات مؤقتة فيما يتعلق بتلك الأسئلة. وبهذا المعنى تجدر الإشارة إلى تنبيه فرانسيس فوكوياما إلى أنه على رغم أن تقييد القوة يمثل تحديًا حاسمًا، فإننا يجب أن نشعر بالقلق بالقدر نفسه حول كيفية استخدامها. إن التعقيد الكامل لتلك القضايا، وأنواع النتائج التي يجب أن نتوقعها في أثناء محاولتنا تناوُلَها، يُفهم بنحو أفضل على المدى الطويل وعبر مجموعة واسعة من المجتمعات.

يحدِّد المنظور المقارن الغني الذي يوفره هذا الكتاب مجموعة متنوعة من الأسئلة الكبرى التي كثيرًا ما تتعرض للإغفال، ومن بينها التباين النوعي بين أنواع الفساد أو بين مشكلات الفساد: فبدلًا من ترتيب المجتمعات وفقًا لمقياس رقمي أحادي البعد، ماذا نرى عندما ننظر إلى التناقضات العينية التي تعكس التأثيرات طويلة الأجل؟ في كتابي الصادر في العام 2014 بعنوان «الفساد والتنافس والإصلاح» Corruption, Contention and Reform[1]، جادلتُ بأن هذا التساؤل يشير إلى أربع متلازمات رئيسة للفساد، تتميز كل منها بأسباب وآثار متميزة على المجتمعات ككل؛ وآمل أن يُقدِم آخرون على تحسين هذا المخطط وإعادة تحديد الفئات الرئيسة. ثمة متغير آخر هو وتيرة التغيير: حيث يبدو أنه تُعُومل مع الفساد ببعض النجاح، هل كانت هناك عملية خطية تدريجية لإضافة إصلاح تلو الآخر، أو إنها كانت مسألة تغيرات حادة متقطعة؟ أو إنه حدث تراكم تدريجي للتطورات، سواء كانت تحسينات مؤسسية أو مظالم متراكمة، مما سمح بحدوث تغير سريع عند ظهور حدث أو شخصية مُسببة؟ إن فهم هذه الاحتمالات، واحتمالية أن تختلف سيناريوهات التغيير بحسب السياق، أو وفقًا لأنواع الفساد المعنية، ليس تحديًا تاريخيًّا ونظريًّا مهمًّا فحسب، بل له أهمية قصوى بالنسبة إلى الإصلاحيين المحتمَلين أيضًا. إن التحليل المطلوب يتجاوز بوضوح المقارنات الشاملة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأنواع تكتيكاتٍ واستراتيجيات الإصلاح. وفي الواقع يجب أن يلفت انتباهنا إلى المناقشات القديمة حول أنواع الأنظمة ومزاعمها الأخلاقية.

هذا النوع من التحدي الفكري على غرار فيلم «العودة إلى المستقبل» Back to the Future لا يمكن إلا أن يكون مفيدًا لدراسة الفساد ولعملية استنباط إصلاحات أفضل. إن نماذجنا الحديثة، التكنوقراطية في معظمها، لـ «الحوكمة الرشيدة» تناشد

افتتانَنا بالتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية - ويمكن إضافة افتتانِنا بأنفسنا - لكنها يمكن أيضًا أن تفصل جهود ومفاهيم مكافحة الفساد عن جذورها السياسية وعن المصادر الأساسية للطاقة والقوة. لقد كان عزل الحكومة عن السياسة، كأن ذلك ممكن، بمنزلة معيار لعديد من الإصلاحيين منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ لكن هذا الكتاب يوضح أنه عندما تكون الإجراءات ضد الفساد - أو حتى الجهود المبذولة لتعريف السلوكيات المختلفة بأنها فاسدة - فعالة، فهي مدعومة بمجموعة من المصالح السياسية والجماعات التي لديها شيء على المحك[2].

قد يؤدي اتباع هذا المسار التكنوقراطي للإصلاح دورًا مفيدًا في أيدي النخبة من رجال الأعمال والأثرياء الذين عادة ما يكونون أقدرَ على إخفاء مصالحهم الخاصة في رموز الحكومة الأفضل والمصلحة العامة. قد تتمثل ذروة تلك الاتجاهات في أنواع الفساد القانوني - أي الروابط الاستغلالية بين الثروة والسلطة (مثل إيجارات الشركات والإعفاءات الضريبية الناشئة عن السمات الغامضة للتشريع) أو النفوذ السياسي الذي يتمتع به الأفراد الأثرياء الذين يقدمون مساهمات سياسية كبيرة ولكنها قانونية بكاملها - مع ذلك تتمتع بحماية القوانين والمؤسسات ورأي النخبة (كما يُرى في عديد من مجتمعات «سوق التأثير» الليبرالية اليوم). يحصل عديد من هذه المجتمعات على علامات إيجابية بشأن مؤشرات الفساد، لكنها - لأسباب لا تفاجئ كثيرين من المؤرخين - تواجه مواطنين ساخطين بنحو متزايد. قد يؤدي الفهم الكامل لتسلسل تلك الأحداث إلى إعادة التركيز على عدد من الأفكار الكلاسيكية حول الفساد - وخاصة الفساد كحالة جماعية للوجود، وليس كفئة منفصلة من الأفراد والإجراءات.

في الواقع إن إحدى نتائج النظر بعناية في الحالات التي سبق تحليلها هنا كانت - أو ينبغي أن تكون - جرعة قوية من التواضع. كما يذكِّرنا الفصل التمهيدي لهذا الكتاب:

> ثمة نزعة إلى المساواة بين مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة من جهة، وبين التطور التاريخي للديموقراطية والمساءلة والشفافية في الشؤون العامة، والبيروقراطية على النمط الفيبري وسيادة القانون من جهة أخرى، وجميعها جوانب رمزية في البلدان التي تصنف باستمرار بين الأقل فسادًا في العالم. وفي حين أنه من السهل أن نرى سبب جاذبيتها لصناع السياسات،

فإن هذه الفرضية اعتُبرت من قِبل معظم المؤرخين المشاركين في تأليف هذا الكتاب إما دائرية أو مفرطة في الغائية على أقل تقدير، إذ ترتكز كما هي على منظور يرى الدول القومية الرأسمالية والديموقراطية باعتبارها مثالًا يجسِّد التاريخ، ومن ثم فهي مكتنفة في تفسير انتقائي، ينطوي على مفارقات تاريخية في كثير من الأحيان، للبيانات التي هي في معظمها معقدة وغامضة[3].

على الأقل تُذكرنا هذه الفصول بأن سمات الحداثة جاءت من مكان ما، وأنها تعكس الظروف والأفضليات والخيارات التي منحتها الحياة، ومن ثم لا يمكن التعامل معها على أنها طبيعية أو منطقية في حد ذاتها (وأقل من ذلك بكثير، كنقطة النهاية لتسلسل طويل المدى من «التقدم»). في كثير من الأحيان، كما ذكرتُ في مؤلفاتي الخاصة، فإن الخصائص التي تتشارك فيها المجتمعات الناجحة ظاهريًا اليوم - وجود طبقة وسطى، وسياسات الشفافية، ومنظومة بيروقراطية ومحاكم عالية الجودة، وصحافة حرة، وما إلى ذلك - ليست بالضرورة هي الأشياء التي مكنتها من تحقيق النجاح في المقام الأول. إن إلقاء نظرة على هذه العوامل يُرجَّح أن يكشف النقاب عن صراع مرير، وليس عن ابتكارات إدارية أو عن أصول أي إجماع حول الحوكمة الرشيدة.

يتبادر إلى الذهن عديد من التعميمات من هذا القبيل، وتتمثل قيمة الدراسات التي جُمعت بين دفتي هذا الكتاب في تذكيرنا بأن جميعها محفوفة بالمخاطر ومنفتحة على عديد من الاستثناءات. يجب أن يمتد نوع التواضع المذكور أعلاه إلى الإصلاحيين والمواطنين والقادة المعاصرين. نحن، البشرَ غيرَ المعصومين، لسنا بالجديدين، وأزمانُنا ليست بالضرورة استثنائية؛ إن ما نحاول أن نفعله قد جُرِّب، إلى جانب أشياء أخرى كثيرة، في أزمنة وأماكن أخرى وبطرق مختلفة. لم نعثر على إجابات مقنعة على نحو قاطع. وسنستفيد أكثر إذا نظرنا إلى الماضي، وكذلك إلى الأجزاء الأخرى من العالم، مع هدف أكثر تواضُعًا هو تعلُّم كيفية طرح أسئلة أفضل والبحث عن إجابات لها.

الهوامش

Withe

الفصل الحادي عشر

(1) Mlada Bukovansky, "The Hollowness of Anticorruption Discourse," Review of International Political Economy 13 (2006): 181–209.

(2) Steven Sampson, "The Anticorruption Industry. From Movement to Institution," Global Crime 11 (2010): 261–78. On Wolfensohn, see Bukovansky, "The Hollowness of Anticorruption Discourse", 274–5; Peter Eigen, "Corruption in a Globalized World," Sais Review 22 (2002): 45–61; and Susan Rose-Ackerman, Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(3) Alina Mungiu-Pippidi, "Good Governance Powers Innovation," Nature 518 (2015): 295–7.

(4) Cf.AlanDoigandRobinTheobald, eds., Corruption and Democratisation (Londonand Portland: Cass, 2000).

(5) Peter Bratsis, "Political Corruption in the Age of Transnational Capitalism. From the Relative Autonomy of the State to the White Man's Burden," Historical Materialism 22 (2014): 105–28; Hartmut Berghoff, "From the Watergate Scandal to the Compliance Revolution. The Fight against Corporate Corruption in the United States and Germany, 1972–2012," Bulletin of the German Historical Institute 53 (2013): 7–30; Fran Osrecki, "Fighting Corruption with Transparent Organizations. Anticorruption and Functional Deviance in Organizational Behavior," Ephemera 15 (2015): 337–64; Sampson, "The Anticorruption Industry".

لمزيد عن اتجاه الشفافية في فرنسا منذ عقد التسعينيات وما بعده، راجع الفصل المقابل في:

Frédéric Monier, Corruption et politique. Rien de nouveau? (Paris: Armand Colin, 2011).

(6) Cf. Gerd Schwerhoff, HistorischeKriminalitätsforschung, Historische Einführungen 9(Frankfurt: Campus, 2011).

(7) Cf. Reinhart Koselleck, "Einleitung," in GeschichtlicheGrundbegriffe, vol. 1, ed. Otto Brunner, Werner Conze and ReinhartKoselleck (Stuttgart: Klett Cotta, 1979), xiii–xxvii at xv.

(8) لإلقاء نظرة عامة، انظر:

Bruce Buchan and Lisa Hill, An Intellectual History of Political Corruption (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014).

(9) لقد شُرحت هذه الفكرة بالتفصيل في:

Jens Ivo Engels, Die Geschichte der Korruption. Von der Frühen Neuzeit bis ins 20. Jahrhundert (Frankfurt: S. Fischer, 2014).

(10) J. G. A. Pocock, The Machiavellian Moment. Florentine Politi-

cal Thought and the Atlantic Republican Tradition (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975); Maryvonne Génaux, "Early Modern Corruption in English and French Fields of Vision," in Political Corruption. Concepts & Contexts, 3rd ed., ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers 2002), 107–22; Génaux, "Les mots de la corruption. La déviance publique dans les dictionnaires d'Ancien Régime," Histoire, Économie et Société 21 (2002): 513–30; Buchan and Hill, An Intellec- tual History.

(11) Cf. Thierry Ménissier, "L'usage civique de la notion de corruption selon le répub- licanisme ancien et moderne," Anabases 6 (2007): 83–98.

(12) Niels Grüne and Tom Tölle, "Corruption in the Ancien Régime: Systems-Theoretical Considerations on Normative Plurality," Journal of Modern European History 11 (2013): 31–51.

(13) Peter Bratsis, Everyday Life and the State (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2006).

(14) Shmuel N. Eisenstadt, Die Vielfalt der Moderne (Weilerswist: Velbrück Wissenschaft, 2000).

(15) Friedrich Jaeger, Wolfgang Knöbl and Ute Schneider, eds., Handbuch Moderneforschung (Stuttgart: J. B. Metzler, 2015), 2; Eisenstadt, Die Vielfalt der Moderne; Dipesh Chakrabarty, Habitations of Modernity. Essays in the Wake of Subaltern Studies (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2002).

(16) James C. Scott, Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1998).

(17) Riccardo Bavaj, Die Ambivalenz der Moderne im Nationalsozialismus: Eine Bilanz der Forschung (Munich: Oldenbourg Verlag, 2003).

(18) Arne Karsten and Hillard von Thiessen, eds., Normenkonkurrenz in historischer Perspektive (Berlin: Duncker & Humblot, 2015); Hillard von Thiessen, "Korruption und Normenkonkurrenz. Zur Funktion und Wirkung von Korruptionsvorwürfen gegen die Günstling-Minister Lerma und Buckingham in Spanien und England im frühen 17. Jahrhundert," in Geld—Geschenke—Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa, ed. Jens I. Engels, Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel (Munich: Oldenbourg, 2009), 91–120; Hillard von Thiessen, "Das Sterbebett als normative Schwelle. Der Mensch in der Frühen Neuzeit zwischen irdischer Normenkonkurrenz und göttlichem Gericht," Historische Zeitschrift 295 (2012): 625–59.

لمزيد عن التطبيقات المبكرة لتاريخ الفساد، انظر:

Michel Hoenderboom and Toon Kerkhoff, "Corruption and Capability in the Dutch Republic: The Case of Lodewijk Huygens (1676)," Public Voices 10 (2008): 7–24; or Jens I. Engels, "Politische Korruption in der Moderne. Debatten und Praktiken in Großbritannien und Deutschland im 19. Jahrhundert," Historische Zeitschrift 282 (2006): 313–50.

(19) Birgit Emich, Bürokratie und Nepotismus unter Paul V. (1605–1621). Studien zur frühneuzeitlichen Mikropolitik in Rom (Stuttgart: Hiersemann, 2001).

(20) Jens Ivo Engels, Königsbilder. Sprechen, Singen und Schreiben über den französischen König in der ersten Hälfte des achtzehnten Jahrhunderts (Bonn: Bouvier, 2000), ch. 1.

(21) John H. Elliott and L. W. B. Brockliss, eds., The World of the Favourite (New Haven, CT: Yale University Press, 1999); Hillard von Thiessen, "Herrschen mit Verwandten und Klienten. Aufstieg und Fall des Herzogs von Lerma, Günstlings-Minister Philipps III. von Spanien," in Nützliche Netzwerke und korrupte Seilschaften, ed. Arne Karsten and Hillard von Thiessen (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht 2006), 181–207.

(22) Niels Grüne, "'Gabenschlucker' und 'verfreundte rät'. Zur patronagekritischen Dimension frühneuzeitlicher Korruptionskommunikation," in Integration, Legitimation, Korruption. Politische Patronage in Früher Neuzeit und Moderne, ed. Ronald G. Asch, Birgit Emich and Jens I. Engels (Frankfurt and New York: Peter Lang, 2011), 215–32.

(23) Engels, Die Geschichte, 76–82.

(24) Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens I. Engels (eds.), Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine (Paris: Armand Colin, 2014).

(25) Frédéric Monier, La politique des plaintes. Clientélisme et demandes sociales dans le Vaucluse d'Édouard Daladier (1890–1940) (Paris: La Boutique de l'histoire, 2007).

بخصوص رعاية الحكومة الإنجليزية، انظر:

John M. Bourne, Patronage and Society in Nineteenth-Century England (London: Edward Arnold, 1986);

بخصوص إسبانيا، انظر:

Juan Pro Ruiz, "La culture du caciquisme espagnol à l'époque de la construction nationale (1833–1898)," Mélanges de l'École française de Rome 116 (2004): 605–35;

بخصوص روسيا، انظر:

Susanne Schattenberg, “Die Ehre der Beamten oder: Warum die Staatsdiener nicht korrupt waren. Patronage in der russischen Provinzverwaltung im 19. Jahrhundert,” in Geld—Geschenke—Politik, ed. Engels, Fahrmeir and Nützenadel, 203–27;

بخصوص إيطاليا، انظر:

Robert C. Fried, the Italian Prefects. A Study in Administrative Politics (New Haven, CT: Yale University Press, 1963); and Jean-Louis Briquet and Frédéric Sawicki, eds., Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines (Paris: Presses Universitaires de France, 1998).

(26) William Doyle, “Abolishing the Sale of Offices: Ambitions, Ambiguities, and Myths,” Canadian Journal of History 32 (1997): 339–45; Valérie Goutal-Arnal, “Réalité et imaginaire de la corruption à l’époque de la Révolution française,” Revue française de finances publiques 69 (2000): 95–114.

(27) Thomasvan der Hallen, “Corruption et régénération du politiquechez Robespierre,” Anabases 6 (2007): 67–82.

(28) JonathanBarbier and Robert Bernsee, “Continuity of Patronage? Favours and theReform Movement in France and Germany from 1800 to 1848,” in Patronageet corruption politiques dans l’Europe contemporaine, ed.Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens I. Engels (Paris: Armand Colin, 2014), 85–103; Robert Bernsee, “Corruption in GermanPolitical Discourse between 1780 and 1820: A Categorisation,” Journalof Modern European History 11 (2013): 52–71.

(29) ToonKerkhoff, “Hidden Morals, Explicit Scandals. Public Values and PoliticalCorruption in the Netherlands (1748–1813),” (PhD diss., Leiden University, 2013), ch. 7.

(30) JohnWade, the Black Book; or, Corruption Unmasked! (London: J.Fairburn, 1820); Jeremy Bentham, Plan of Parliamentary Reform, in theForm of a Catechism, with Reasons for each Article, 2nd ed. (London: R. Hunter, 1818).

(31) PhilipHarling, the Waning of “Old Corruption.” The Politics of EconomicalReform in Britain, 1779–1846 (Oxford: Clarendon Press, 1996); Harling, “Parliament, the State, and ‘Old Corruption’. Conceptualising Reform, c.1790–1832,” in Rethinking the Age of Reform. Britain 1780–1850, ed. Arthur Burns and Joanna Innes (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 98–113.

(32) Cf. Toon Kerkhoff, Ronald Kroeze andPieter Wagenaar, “Corruption and the Rise of Modern Politics in Europe inthe Eighteenth and

Nineteenth Centuries: A Comparison between France, theNetherlands, Germany and England – Introduction,” Journal of Modern EuropeanHistory 11 (2013): 19–30.

(33) Cf. Ronan Chalmin, Lumières etcorruption (Paris: Honoré Champion, 2010).

(34) Cf. Arnold J. Heidenheimer, MichaelJohnston and Victor T. LeVine, “Terms, Concepts, and Definitions.Introduction,” in Political Corruption. A Handbook, ed. Arnold J.Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers 1989), 3–14.

(35) Grüne, “‘Gabenschlucker’ und ‘verfreundte rät’ ,” 225–6.

(36) Cf. Guy Cabourdin and Georges Viard, Lexiquehistorique de la France d’Ancien Régime (Paris: Armand Colin, 1990).

(37) As detailed in Robert Bernsee, Korruptionund Bürokratisierung: Debatten, Praktikenund Reformen in Deutschlandwährend der Sattelzeit (1780–1820) (Göttingen: Vandenhoeck& Ruprecht, 2016).

(38) On the following cf. Jens I. Engels, “Vomvergeblichen Streben nach Eindeutigkeit. Normenkonkurrenz in dereuropäischen Moderne,” in Normenkonkurrenz in historischerPerspektive, ed. Arne Karsten and Hillard von Thiessen (Berlin: Duncker & Humblot, 2015), 217–37.

(39) Herfried Münkler, ed., Gemeinwohlund Gemeinsinn. Historische Semantiken politischer Leitbegriffe (Berlin: Akademie-Verlag, 2001); Winfried Schulze, “Vom Gemeinnutz zum Eigennutz.Über den Normenwandel in der ständischen Gesellschaft derFrühen Neuzeit,” Historische Zeitschrift 243 (1986): 591–626.

(40) Grüne, “‘Gabenschlucker’ und ‘verfreundte rät’,” 225.

(41) Rudolf Speth, “Das Gemeinwohl als Wohlder Nation. Die Veränderung des Gemeinwohldiskurses im 19.Jahrhundert,” in Politik der Integration, ed. Hubertus Buchstein andRainer Schmalz-Bruns (Baden-Baden: Nomos, 2006), 369–88.

(42) Ulrich Beck and Martin Mulsow, “Einleitung,” in Vergangenheit und Zukunft der Moderne, ed. UlrichBeck and Martin Mulsow (Berlin: Suhrkamp, 2014), 7–43 at 34.

(43) Bruno Latour, We have never beenModern, trans. Catherine Porter (Cambridge, MA: Harvard UniversityPress, 1993).

(44) Zygmunt Bauman, Modernity andAmbivalence (Cambridge: Polity Press, 1991).

(45) Peter Bratsis, “The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in BourgeoisSocieties,” Social Text 21 (2003): 9–33; Mary Douglas, Purityand Danger: An Analysis of

Concepts of Pollution and Taboo, Routledge Classics ed. (London: Routledge, 2003).

(46) Niklas Luhmann, Die Gesellschaftder Gesellschaft, 2vols. (Frankfurt: Suhrkamp, 2012).

(47) Latour, We have never been Modern.

(48) Bauman, Modernity and Ambivalence.

(49) Mette Frisk Jensen, “The Question of How Denmark Got to Be Denmark: Establishing Rule of Law and Fighting Corruption in the State of Denmark 1660–1900,” QoG Working Paper Series 6 (2014): 1–26.

(50) Christian Ebhardt, “In Search of a Political Office. Railway Directors and Electoral Corruption in Britainand France, 1820–1870,” Journal of Modern European History 11(2013): 72–87; Christian Ebhardt, Interessenpolitik und Korruption.Personale Netzwerke und Korruptionsdebatten am Beispiel derEisenbahnbranche in Großbritannien und Frankreich, 1830–1870 (Göttingen:Vandenhoeck & Ruprecht, 2015); Fritz Stern, Gold und Eisen.Bismarck und sein Bankier Bleichröder (Frankfurt: C.H. Beck,1978); Pierre Lascoumes and Frédéric Audren, “La justice, legendre et le scandale des décorations. Aux origines du traficd’influence,” in La fabrique de l’honneur. Les médailles ET lesdécorations en France, XIXe–XXe siècles, ed. Bruno Dumonsand Gilles Pollet (Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2009), 119–42.

(51) انظر، على سبيل المثال، كواحد من عديد من الأمثلة، التحالف غير الرسمي بين رجال الأعمال الليبراليين والمصالح التجارية من جهة والسياسيين الجمهوريين الليبراليين من جهة أخرى في سبعينيات القرن التاسع عشر، والذي مكَّن من إنشاء الجمهورية الفرنسية الثالثة على رغم المقاومة الشرسة من القوى المحافظة والملكية. لقد جُسِّد هذا التحالف في سياسة اقتصادية ليبرالية تماما، وبتعيين رجال الأعمال في الحكومة:

Jean Garrigues, La République des hommes d’affaires (1870–1900) (Paris: Aubier, 1997).

ومع ذلك، فقد فُسِّر توحيد ألمانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر باعتباره نتيجة لتحالف المصالح الاقتصادية الليبرالية والهياكل السياسية الملكية السلطوية. انظر:

Hans-Ulrich Wehler, Deutsche Gesellschaftsgeschichte 3. Von der deutschen Doppelrevolution bis zum Beginn des Ersten Weltkriegs (1849–1914) (Munich: C.H. Beck, 1996).

(52) Engels, Die Geschichte.

(53) Cf.Engels, “Vom vergeblichen Streben,” 225.

(54) JensI. Engels and Anna Rothfuss, “Les usages de la politique du scandale. La SPDet les débats sur la corruption politique pendant le Kaiserreich1873–1913,” Cahiers Jaurès 209 (2013): 33–51.

(55) PeterEigen, Das Netz der Korruption: Wie eine weltweite Bewegung

gegenBestechung kämpft (Frankfurt: Campus-Verlag, 2003), 156.

(56) Cf.Jens I. Engels, "Corruption as a Political Issue in Modern Societies: France, Great Britain and the United States in the Long 19th Century," PublicVoices 10 (2008): 68–86.

(57) AndreasRödder, 21.0. Eine kurze Geschichte der Gegenwart (Munich: C.H. Beck, 2015).

(58) IvanKrastev, Shifting Obsessions. Three Essays on the Politics of Anticorruption (Budapest: Central European University Press, 2004), 69–70.

(59) لمزيد عن تدابير مكافحة الفساد البريطانية في التاريخ، انظر:

Alan Doig, Corruption and Misconduct in Contemporary British Politics (Harmondsworth: Penguin Books, 1984).

خذ، على سبيل المثال للمقارنة، اللوائح المتعلقة بـمصطلح «الباب الدوار» pantouflage الفرنسي:

Hervé Joly, "Le pantouflage des hauts fonctionnaires dans les entreprises privées françaises (19e–21e siècles). Évolution de la réglementation et des pratiques," in Krumme Touren in der Wirtschaft. Zur Geschichte ethischen Fehlverhaltens und seiner Bekämpfung, ed. Jens I. Engels et al. (Cologne: Böhlau, 2015), 157–74.

(60) Alf Lüdtke, "Herrschaft als soziale Praxis," in Herrschaft als soziale Praxis: Historische und sozial-anthropologische Studien, ed. Alf Lüdtke (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1991), 9–63; Alf Lüdtke and Sheila Fitzpatrick, "Energizing the Everyday: On the Breaking and Making of Social Bonds in Nazism and Stalinism," in Beyond Totalitarianism, ed. Michael Geyer and Sheila Fitzpatrick (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), 266–301.

(61) Osrecki, "Fighting Corruption."

الفصل الثاني عشر

(1) يبدو أن مصطلح «مكافحة الفساد» قد استُخدم أول مرة في بريطانيا في العام 1831 بازدراء لوصف الحماس المتفاخر لمن كانوا يسعون إلى الإصلاح البرلماني، ولكن على نطاق أوسع في العام 1836 عندما هاجمت جريدة التايمز The Times «مصلحي مكافحة الفساد» و«فريسيو Pharisees مكافحة الفساد» بين اليمينيين، الذين «ازدهروا بحجة إخمادهم لفساد حزب المحافظين» باستخدام القضية باعتبارها «المفرش الأبيض الذي يغطي فسادهم».

The Newcastle Courant, issue 8167, 6 August 1831.

في تقريرها عن النقاش الذي دار في مجلس العموم في 27 يوليو 1831 (على رغم أن هذا المصطلح لم يسجَّل في الوقائع البرلمانية Hansard لذلك اليوم)؛ The Times 24 February 1836.

(2) للاطلاع على نقد لبريطانيا باعتبارها فاسدة، انظر:

David Whyte, ed., How Corrupt is Britain? (London: Pluto Press, 2015).

(3) لسد هذه الفجوة التاريخية AHRC هذا الفصل جزء من مشروع أكبر مولته.

(4) Philip Harling, The Waning of “Old Corruption”: The Politics of Economical Reform in Britain, 1779–1846 (Oxford: Clarendon Press, 1996); Harling, “Parliament, the State, and ‘Old Corruption’: Conceptualising Reform, c.1790–1832,” in Rethinking the Age of Reform: Britain, 1780–1850, ed. Arthur Burns and Joanna Innes (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 98–113; Harling, “Rethinking ‘Old Corruption,’” Past & Present 147 (1995): 127–58.

(5) PhilipHarling and Peter Mandler, “From ‘Fiscal-Military’ State to Laissez-FaireState, 1760–1850,” Journal of British Studies 32 (1993): 44–70; William D. Rubinstein, “The End of ‘Old Corruption’ in Britain, 1780-1860,” Past & Present 101 (1983): 55–86.

(6) PeterJ. Jupp, “The Landed Elite and Political Authority in Britain, ca.1760–1850,” Journal of British Studies 29 (1990): 53–79.

(7) Douglass North, John Joseph Wallis and Barry Weingast, Violence and SocialOrders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

(8) North, Wallis and Weingast, Violence and Social Orders, 27.

(9) Burnsand Innes, Rethinking the Age of Reform.

(10) إلى جانب فصول هذا الكتاب، انظر أيضا:

Toon Kerkhoff, Ronald Kroeze and Pieter Wagenaar, “Corruption and the Rise of Modern Politics in Europe in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: A Comparison between France, the Netherlands, Germany and England—Introduction,” Journal of Modern European History 11 (2013): 19–30.

(11) لقد أثبت صواب حجتي بالنسبة إلى الفترة السابقة في:

“Religion, Anti-popery and Corruption,” in Popular Culture and Political Agency in Early Modern England and Ireland. Essays in Honour of John Walter, ed. Michael J. Braddick and Phil Withington (London: Boydell and Brewer, 2017).

(12) Linda Levy Peck, Court Patronage and Corruption in Early Stuart England (London: Unwin, 1990).

(13) ColinC. G. Tite, Impeachment and Parliamentary Judicature in Early StuartEngland, University of London Historical Studies 37 (London: TheAthlone Press, 1974); John T. Noonan, Bribes: An Intellectual Historyof a Moral Idea (Berkeley, CA: University of California Press, 1984), ch. 12; Nieves Mathews, Francis Bacon: The History of a CharacterAssassination (New Haven, CT: Yale University Press, 1996).

(14) JasonPeacey, Print and Public Politics in the English Revolution (Cambridge: Cambrdge University Press, 2013).

(15) G.E. Aylmer, The King's Servants: The Civil Service of Charles I, 1625–42 (London: Routledge & Kegan Paul, 1974); Aylmer, The State'sServants: The Civil Service of the English Republic 1649–60 (London:Routledge & Kegan Paul, 1973); Aylmer, The Crown's Servants:Government and the Civil Service under Charles II, 1660–1685 (Oxford:Oxford University Press, 2002); Aylmer, "From Office-Holding to CivilService: The Genesis of Modern Bureaucracy," Transactions of the RoyalHistorical Society, Fifth Series, 30 (1980): 91–108.

(16) JohnBrewer, the Sinews of Power. War, Money and the English State 1688–1783 (Cambridge, MA: Harvard UniversityPress, 1988).

(17) لإلقاء نظرة عامة مفيدة، انظر:

Bruce Buchan and Lisa Hill, an Intellectual History of Political Corruption (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014).

(18) J. G. A. Pocock, The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975); J. G. A. Pocock, Virtue, Commerce and History (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(19) أورد قاموس أكسفورد الإنجليزي (OED) أول استخدام لكلمة «وطني» patriot في العام 1577 ويبدو أن استخدامها قد شاع في العقد الأول من القرن السابع عشر. لمزيد عن النواب بصفتهم «وطنيين» كانوا «يعاقبون الفساد»، انظر:

James Howell, Two discourses lately revievv would and enrich would by the author (London: Printed by Richard Heron, 1644), 5.

يذكر قاموس أكسفورد الإنجليزي العام نفسه لأول استخدام لكلمة وطنيين patriots، للإشارة إلى «الذرائع الخادعة والمضللة لإصلاحيينا الأماجد». انظر:

John Maxwell, Sacro-sancta Regum Majestas (Oxford, 1644), 117.

ومع ذلك فإن العلاقة بين الوطنية والتظاهر بالحماس الإصلاحي كانت واضحة بالفعل في:

Richard Montagu, A Brief Censure (Oxford, [1625?]), 19.

كان الخطاب الوطني للفساد سائدا بنحو خاص خلال إدارة روبرت والبول treboR eloplaW في أوائل القرن الثامن عشر. انظر أيضا:

Hugh Cunningham, "The Language of Patriotism, 1750–1914," History Workshop Journal 12 (1981): 8–33.

(20) David Wootton, "Liberty, Metaphor and Mechanism: 'Checks and Balances' and the Origins of Modern Constitutionalism," in Liberty and American Experience in the Eighteenth Century, ed. David Womersley (Indianapolis, IN: Liberty Fund, 2006), 209–74.

(21) انظر، على سبيل المثال:

Portrait of Archbishop Laud and Mr Henry Burton (1645), British

Museum Images, Satires [henceforth BM Satires] 412; The Political Vomit (1742) BM Satires 2531; Compleat Purge & Vomit. The Vision and Great Fright (c.1770) BM Satires 4797; The Sour Prospect before us, or the Ins throwing up (1789), BM Satires 7500; Sick of the property tax or ministerial influenza (1816) BM Satires 12747.

(22) Matthew Sutcliffe, A Remonstrance (London: Printed by George Bishop and Rafe Newberie, 1590), 14.

(23) لقد أسهبت في طرح هذه الحجة في:

"Religion, Anti-popery and Corruption."

(24) كان مصطلح «أناني» selfish قيد الاستخدام في أوائل ثلاثينيات القرن السابع عشر، وظهر مصطلحا «المصلحة الذاتية» self-interest و«الترقي الذاتي» self-advancement في العقد التالي. على سبيل المثال، يستخدم كتيب:

Isaac Pennington's pamphlet The Great and Sole Troubler of the Times (London: Printed for J. M. for Giles Calvert, 1649),

كلمة «الذات» self بنحو متكرر، بما في ذلك نقد لاذع ضد «الترقي الذاتي Self-advancement، والمصالح الذاتية Self-interests، والغايات الذاتية Self-ends، والتصميمات الذاتية 24) «Self-designs). استخدم تعبير «الانغماس في الذات» Self-indulging منذ العام 1671 و«ضبط النفس» self-restrained بحلول العام 1700. للاطلاع على تاريخ لفظتي المصلحة العامة/المصلحة الذاتية، انظر:

Pierre Force, Self-Interest before Adam Smith: A Genealogy of Economic Science (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); J. A. W. Gunn, Politics and the Public Interest in the Seventeenth Century (London: Routledge & Kegan Paul, 1969), ch. 5; Gunn, "Interest Will not Lie," Journal of the History of Ideas 29 (1968): 551–64; Joyce Appleby, Economic Thought and Ideology in Seventeenth Century England (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), ch. 5; Steve Pincus, "Neither Machiavellian Moment nor Possessive Individualism: Commercial Society and the Defenders of the English Commonwealth," American Historical Review 103 (1998): 705–36.

(25) John Jeffries Martin, Myths of Renaissance Individualism (Hampshire and New York: Palgrave/St. Martin's Press, 2004); Mark Knights, "Occasional Conformity and the Representation of Dissent: Hypocrisy, Sincerity, Moderation and Zeal," Parliamentary History 24 (2005): 41–57; Lionel Trilling, Sincerity and Authenticity (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1973).

(26) Martin Ingram, "Reformation of Manners in Early Modern England," in The Experience of Authority in Early Modern England, ed. Paul Griffiths, Adam Fox and Steve Hindle (Basingstoke:Palgrave, 1996), 47–88; David Hayton, "Moral Reform and Country Politicsin the Late Seventeenth-Century House of Commons," Past & Present

128(1990): 48–91; Faramerz Dabhoiwala, "Sex and Societies for Moral Reform,1688–1800," Journal of British Studies 46 (2007): 290–319; JoannaInnes, "'Reform' in English Public Life: The Fortunes of a Word," in Rethinkingthe Age of Reform, ed. Burns and Innes, 71–97; M. J. D. Roberts, MakingEnglish Morals: Voluntary Association and Moral Reform in England,1787–1886 (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(27) Christopher Howard, Sir John York of Nidderdale (London: Sheed & Ward, 1939), appendix.

(28) T. Farquarson, Truth in Pursuit of Wardle (London: John Ebers, 1810).

(29) Bodleian Library, MS Eng. Hist. 99, 2–3, Macartney to Burke, 30 August 1782.

(30) In this respect the law embodied a widely ignored directive from the Company to its servants in 1765.

(31) Brewer, Sinews of Power.

(32) Robert Neild, Public Corruption: The Dark Side of Social Evolution (London: Anthem Press, 2002) suggest swar was an important mechanism for reform.

(33) Richard Cumberland,The West Indian (London: Printed for W.Griffin, 1771); Richard Clarke, The Nabob or Asiatic Plunderers (London, 1773); Samuel Foote, The Nabob (London: Printed by T. Sherlock, for T. Cadell, 1778); Henry Thompson, The Intrigues of a Nabob (n.p.: Printed forthe author, 1780); Philip Lawson and Jim Phillips, "'Our ExecrableBanditti': Perceptions of Nabobs in Mid-Eighteenth-Century Britain," Albion 16 (1984): 225–41; James Holzman, The Nabobs in England: A Study ofthe Returned Anglo-Indian 1760–1785 (New York: Columbia UniversityPress, 1926).

(34) John Cannon ed., the Letters of Junius (Oxford: Oxford University Press, 1978).

(35) Mark Knights, "Parliament, Print andCorruption in Later Stuart Britain," Parliamentary History 26(2007): 49–61. See also Mathew Neufeld, "Parliament and Some Roots of Whistle Blowing during the Nine Years War," Historical Journal 57(2014): 397–420.

(36) Beinecke Library, Yale, OSB MSS 117folders 2–5.

(37) للاطلاع على التحليلات الاجتماعية للفضيحة، انظر:

John Thompson, Political Scandal. Power and Visibility in the Media Age (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); and Ari Adut, On Scandal. Moral Disturbrances in Society, Politics and Art (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

(38) Mark Knights, "Samuel Pepys and Corruption," Parliamentary History 33 (2014): 19–35; Naomi Tadmor, Family and Friends in Eighteenth-Century England (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), ch. 6; Mark Granovetter, "The Social Construction of Corruption," in On Capitalism, ed. Victor Nee and Richard Swedberg (Stanford: Stanford University Press, 2007), 152–72.

(39) David Hawkes, The Culture of Usury in Renaissance England (Basingstoke: Palgrave, 2010); Laurence Fontaine, the Moral Economy. Poverty, Credit and Trust in Early Modern Europe (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), ch. 7.

(40) كما ذُكر سابقا، فقد أسهبت في إثبات هذه الحجة في:

"Religion, Anti-popery and Corruption."

(41) Rex vs Bembridge 3 Doug. K B 32, [1783] Eng. Rep. 170 (1783); Colin Nicholls, Timothy Daniel, Alan Bacarese and John Hatchard, Corruption and Misuse of Public Office (Oxford: Oxford University Press, 2006), 66.

(42) Aaron Graham, Corruption, Party and Government in Britain 1702–1713 (Oxford: Oxford University Press, 2015) questions the relevance of "corruption" to describe the personal andpartisan networks underpinning the state financing of war.

(43) Anthony Bruce, The Purchase System inthe British Army, 1660–1871 (London: Royal Historical Society, 1980).

(44) Report of the Commissioners Appointed toInquire into and State the Mode of Keeping the Official Accounts (1829); Jacob Soll, The Reckoning. Financial Accountability and the Making and Breaking of Nations (NewYork: Basic Books, 2014).

(45) للاطلاع على تطور الرشوة، انظر:

James Lindgren, "The Theory, History and Practice of the Bribery-Extortion Distinction," University of Pennsylvania Law Review 141 (1993): 1695–740. Bribery only became a statutory offence under the terms of a series of acts known as the Prevention of Corruption Acts 1889–1916.

(46) Thomas Hobbes, Leviathan, ed. Richard Tuck, Cambridge Texts in the History of Political Thought (Cambridge: Cambridge University Press), II, ch. 22, p. 155:

«بالأنظمة؛ أعني أي عدد من الرجال الذين يجمعهم اهتمام واحد، أو عمل واحد». أصبح «النظام» في القرن السابع عشر يعني أيضا معالجة شاملة لموضوع ما، ومجموعة من المبادئ أو المعتقدات، السياسية والدينية؛ ومخططا منظما. دُرس الفساد بكل هذه الطرق. كما أشار الباحث الأدبي كيفن غيلمارتين Kevin Gilmartin إلى أهمية تصورات الفساد في أوائل القرن التاسع عشر باعتبارها «نظاما»

تجب معالجته عبر أجزائه المتشابكة العديدة، وهو نهج رفع الهجوم على الفساد إلى مستوى أبعد من الأفراد، ووفر الأساس لشن هجوم جذري حقيقي على المؤسسة:
Kevin Gilmartin, Print Politics: The Press and Radical Opposition in the Early Nineteenth Century (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(47) Jason McElligott, "William Hone (1780–1842), Print Culture and the Nature of Radicalism," in Varities of Seventeenth and Early Eighteenth Century English Radicalism in Context, ed. Ariel Hessayon and David Finnegan (Farnham: Ashgate, 2011), 241–61.

(48) لُخِّصت المادة في:
Michael J. Braddick, State Formation in Early Modern England c. 1550–1700 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(49) Phil Withington, the Politics of Commonwealth: Citizens and Freemen in Early Modern England (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(50) سأسهب في بلورة هذه النقاط بنحو أكمل في دراستي المقبلة لمطبعة جامعة أكسفورد.

(51) Charles I, His Majesties Answer to the Nineteen Propositions of Both Houses of Parliament (Cambridge, 1642), 7, 10–11.

(52) Henry Parker, Observations upon someof His Majesties late answers and expresses (London, 1642), 4–5, 8, 20.

(53) A remonstrance of many hundreds of wel-affected people in the county of Hertford (London, 1654), 2.

(54) George Raymond, Honour and consciencecall'd upon (London, 1708), 9.

(55) John Adams, "A Dissertation on the Canonand Feudal Law (1765)," in the Political Writings of John Adams: Representative Selections, ed. George Peek (Indianapolis, IN: HackettPublishing Company, Indianapolis, 2003), 13.

(56) The Tryal of Thomas Earl of Macclesfield, in the House of Peers, for High Crimes and Misdemeanours (London: Printed by S. Buckley, 1725), 229.

(57) An Appeal to the Public on behalf of Samuel Vaughan Esq (London, 1770), 55.

(58) An Appeal to the Public on behalf of Samuel Vaughan Esq, 59, 92.

(59) Mark Knights, Representation and Misrepresentationin Later Stuart Britain: Partisanship and Political Culture (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(60) Archibald Foord, "The Waning of 'The Influence of the Crown,'" The English Historical Review 62 (1947):484–507.

(61) Miles Taylor, "John Bull And The Iconography Of Public Opinion In England c. 1712–1929," Past &Present 134 (1992): 93–128; Tamara Hunt, Defining John Bull. Political Caricature and National Identity in Late Georgian England (Aldershot: Ashgate, 2003); John Bull's Mirror, or Corruption & Taxation Unmasked (London: Printed for the people, and sold by J. Johnston,1816); John Bull's Constitutional Apple Pie and the Vermin of Corruption (London: Fairburn, 1820).

(62) The Genius of Elections (1807) BM Satires 10742; John Bull and the Genius of Corruption (1809), BM Satires 11332; John Bull Reading the Extraordinary Red Book (1816), BM Satires 12781.

(63) The Speeches of the Right Honourable Edmund Burke in the House of Commons and in Westminster Hall, 4 vols. (Longman et al., 1816), 4:375.

(64) Nicholas B. Dirks, The Scandal ofEmpire: India and the Creation of Imperial Britain (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006).

(65) The Champion of the People (1784), BM Satires 6444.

(66) Revelations 17: 3–4.

الفصل الثالث عشر

(1) Mette Frisk Jensen, "Korruption ogembedsetik. Danske embedsmænds korruption i perioden 1800 til 1866" [Corruption and the Ethics of Public Office—Corruption amongst Danish Civil Servants during the Period 1800 to 1866] (PhD dissertation, AalborgUniversity, 2013).

(2) Poul Johs Jørgensen, Dansk Retshistorie.Retskildernes og Forfatningsrettens Historie indtil sidste Halvdel af det17. Aarhundrede (Copenhagen: Gads Forlag, 1947), 148-59; Ditlev Tamm, Danskeog Norske Lov i 300 år (Copenhagen: Jurist ogØkonomforbundets Forlag, 1983).

(3) The law is Forordningen om Forbud paaSkienk og Gave at give og tage, 20 March 1676 and 23 October 1700.

(4) The law is Forordningen Om Tyves og UtroeTieneres Straf, 4 March 1690.

(5) Kong Christian 5.s Danske Lov 1683, OmDommere: 1-5-1.

(6) Christian Larsen and Asbjørn RomvigThomsen, «Centraladministrationen generelt» Vor gunst tilforn. Kildertil dansk forvaltningshistorie, 1500-1750 (Copenhagen: Selskabet forUdgivelse af Kilder til Dansk Historie, 2007), 33-130; ThøgerNielsen, Studier over ældre dansk formueretspraksis. Et Bidragtil dansk privatrets historie i tiden efter Chr. D. V,s Danske Lov (Aarhus: Gads Forlag, 1951), 310–33.

(7) Michael Bregnsbo, and Kurt VilladsJensen, Det danske imperium—storhed og fald (Odense: Aschehoug, 2005).

(8) Uffe Østergaard, «Martin Luther ogdansk politisk kultur. Nationalkirke, luthersk reformation og dansk nationalisme," Kritik 195 (2010): 36-59; Tim Knudsen," Tilblivelsenaf den universalistiske velfærdsstat," in Den nordiskeprotestantisme og velfærdsstaten, ed. Tim Knudsen (Aarhus: Aarhus University Press, 2000), 20–64.

(9) Gunner Lind, "Beyond the Fiscal-MilitaryRoad to State Formation: Civil Society, Collective Identities and theState in the Old Danish Monarchy, 1500–1850," Balto- Scandia 18(2012): 1–11; Jan Glete, War and the State in Early Modern Europe.Spain, the Dutch republic and Sweden as Fiscal-Military States, 1500–1660 (London:Routledge, 2002).

(10) Lind, "Beyond the Fiscal-Military Road toState Formation"; Michael Bregnsbo, Folk skriver til kongen.Supplikkerne og deres funktion i den dansk-norske enevælde i1700-tallet. Et kildestudie i Danske Kancellis supplikprotokoller (Copenhagen: Selskabet for Udgivelse af Kilder til Dansk Historie, 1997), 17–22.

(11) في البداية أُجريت دراسة لحالات سوء الإدارة من قِبل موظفي الخدمة المدنية في الجزء العلماني من الإدارة الملكية ما بين العامين 1736 و1936. كان الهدف هو تتبع ما يجب على المسؤول فعله للإيقاف من منصبه والتحقيق في مجموعة متنوعة من الجرائم التي يُزعم أن الموظفين الملكيين تورطوا فيها. انظر:

Frisk Jensen, "Korruption og embedsetik."

أظهرت الدراسة أن بعض الموظفين الملكيين قد اتُّهموا بجرائم الاختلاس والتزوير والغش والرشوة. نادرا ما استخدم مصطلح الفساد في سجلات الإدارة الملكية، وعندما حدث كذلك، فقد مال إلى أن يكون له معنى أكثر عمومية، مثل الممارسات الخاطئة فيما يتعلق بالإدارة. لم يكن بالإمكان ولن يكون من الممكن تتبع حالات الفساد التاريخية التي لم تُكتشف في ذلك الوقت. لذلك تمثلت نقطة الانطلاق الأساسية لهذه الدراسة الأولية في تحديد الحالات التي أعفي فيها الموظفون العموميون من مسؤولياتهم بسبب سوء السلوك. أمكن ذلك عن طريق قراءة منهجية للسير الذاتية القصيرة لعدة آلاف من الرجال من خريجي القانون من جامعة كوبنهاغن في السنوات ما بين العامين 1736 و1936. نظرا إلى أن هؤلاء الخريجين هم الذين شغلوا في المقام الأول مناصب الإدارة العامة منذ نهاية القرن الثامن عشر وما بعده، فقد قدمت هذه السير الذاتية نظرة ثاقبة على الفساد في الفترة ما بين العامين 1790 و1936 تقريبا. دُمِجت المعلومات التي حُصِل عليها من هذا البحث مع اختبار المسجلين registrars من الأرشيف الوطني الدنماركي، (Rigsarkivet) وخاصة الاستطلاعات الخاصة بمواد الأرشيف المتعلقة بالإدارة المالية والقانونية. هناك مصدر آخر للمعلومات، وهو سجلات التوظيف العديدة التي نشرتها الإدارة المدنية العلمانية، وهي جزء من منظومة الإدارة. تحتوي هذه السجلات على معلومات حول توظيف الموظفين المدنيين، والمناصب التي شغلوها، وكذلك في كثير

من الحالات، متى ولماذا انتهى عملهم (الوفاة في أثناء الوجود في المنصب، والتقاعد، والفصل بسبب سوء السلوك وما إلى ذلك). كما استُكمل تحليل هذه السجلات من خلال دراسة منهجية للإعلانات الرسمية من قِبل الإدارة المنشورة في Collegialti-dende في الفترة من 1798 إلى 1847، وفي Departementstidende اعتبارا من العام 1848. حددت هذه الدراسة أكثر من 200 حالة لموظفي الخدمة المدنية الذين فُصِلوا بسبب سوء السلوك في المنصب، ووفرت المعلومات الأساسية للدراسة الأكثر تفصيلا لقضايا المحاكم في الأعوام 1800-1866.

(12) Metioned as "den herskende kassemangel Epidemi" in a letter from Supreme Court Justice Michael Lange to the top official in the Danish Chancellery, præsident F. J. Kaas, 13 May 1824: Rigsarkivet, Privatarkiver. F. J. Kaas, no. 5825.

(13) Frisk Jensen, "Korruption og embedsetik"; Frisk Jensen, "De for Embedsmanden trykkende Tider," in Nordjylland under Englandskrigen 1807–1814, ed. Erik S. Christensen and Knud Knudsen (Aalborg: Aalborg University Press, 2009), 319–42.

(14) Hans Christian Wolter, Adel og embede. Embedsfordeling og karrieremobilitet hos den dansk-norske adel 1588-1660, Skrifter udgivet af det Historiske Institut ved Københavns Universitet 13 (Copenhagen: Danske historiske forening, 1982).

(15) Uffe Østergaard, "De skandinaviske staters udvikling," Politica 40 (2008): 442-56.

(16) GunnerLind, "Den heroiske Tid? Administrationen under den tidlige enevælde 1660-1720," in Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund,vol. 1. (Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000), 159–225.

(17) Pasi Ihalainen and Karin Sennefelt, "General Introduction," in Scandinavia in the Age of Revolution: Nordic Political Cultures, 1740–1820, ed. Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton (Farnham: Ashgate, 2011), 1–13.

(18) ErikGøbel, De styrede rigerne. Embedsmændene i dendansk-norske civile centraladministration, 1660-1814 (Odense: University Press of Southern Denmark, 2000), 103-7; Frank Jørgensenand Morten Westrup, Dansk centraladministration i tiden indtil 1848 (Viborg: Dansk Historisk Fællesforening, 1982), 25-30.

(19) Leon Jespersen, "Tiden 1596-1660: Mellem personlig kongemagt og bureaukrati," in Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund, vol. 1(Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000), 143-5.

(20) Birgit Bjerre Jensen, Udnævnelsesretten i enevældens magtpolitiskesystem 1660-1703 (Copenhagen: The Danish National Archive and

GadsForlag, 1987), 55-90, 129-31.

(21) BjerreJensen, Udnævnelsesretten, 283-307.

(22) BjerreJensen, Udnævnelsesretten, 296-304.

(23) Rigsarkivet,Danske Kancelli, Embedseder A92, A95.

(24) Thelaw is Rangforordningen 25 May 1671, changed 11 February 1734.

(25) Niels G. Bartholdy, ,"Adelsbegrebet under den ældre enevælde. Sammenhængen med privilegier og rang i tiden 1660-1730," Historisk Tidsskrift 12 (1971): 577-650; Tim Knudsen, Fra Enevælde til Folkestyre - dansk demokratihistorie indtil 1973 (Copenhagen: AkademiskForlag, 2006).

(26) Kong Christian 5.s Danske Lov 1683, Om Supplikationer: 1-26-1, 2, 3, 4.

(27) Bregnsbo, Folk skriver til kongen, 87–90.

(28) MichaelBregnsbo, “Struensee and the Political Culture of Absolutism,” in Scandinaviain the Age of Revolution: Nordic Political Cultures, 1740–1820, ed.Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton,55–65; Lind, “Den heroiske Tid?, 213–19.

(29) JensArup Seip, “Teorien om det opinionsstyrede Enevelde,” Norsk Historisk Tidsskrift 38 (1958): 397–463; Lind, “Den heroiske Tid?”, 213–16.

(30) Charlotte Appel and Morten Fink, Dansk skolehistorie, Da læreren holdtskole. Tiden før 1780 (Aarhus: Aarhus University Press, 2013), 185–201.

(31) Birgit Løgstrup, ,"Københavns Universitet 1732-1788," in Københavns Universitet 1479-1979, ed. Svend Ellehøj (Copenhagen: GadsForlag, 1991), 504-13; Grethe Iilsø, ,"Juridisk eksamen forustuderede. Kollektiv biografi af 1. kandidatgeneration," Personalhistorisk Tidsskrift 105 (1985): 111–48 at 111–21.

(32) Gøbel, De styrede rigerne, 133-57 ;Ole Feldbæk, ,"Vækst og reformer-danskforvaltning 1720-1814," Dansk Forvaltningshistorie, 227-340 at318-25; Pernille Ulla Knudsen, Lovkyndighed & vederhæftighed.Sjællandske byfogeder 1682-1801 (Copenhagen: Jurist- ogØkonomforbundets Forlag, 2001); Karl Peder Pedersen, Enevældensamtmænd. Danske amtmænds rolle og funktion i enevældensforvaltning 1660-1848 (Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 1998), 374-6.

(33) Sebastian Olden-Jørgensen, Kun navnet er tilbage. En biografi om PeterGriffenfeld (Copenhagen: Gads Forlag, 2000).

(34) James Kennedy and Mette Frisk Jensen, “Fighting Corruption in

Modernity: A LiteratureReview," ANTICORRP Publications, August 30, 2013. Available online at:http://anticorrp.eu/publications/fighting-corruption-in-modernity-a-literature-review/[accessed December 12, 2016].

(35) Frank Jørgensen, ,"De deputeredes embedsrejser, 1803-1830," Arkiv 3(1969): 78-91.

(36) Poul Erik Olsen, "Finansforvaltningen,1814–1848," in Dansk Forvaltningshistorie, 405–30 at 417–24.

(37) Ditlev Tamm, Lærebog i danskretshistorie (Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 1989), 158–61, 184–90.

(38) Feldbæk, ,"Vækst og reformer," in Dansk Forvaltningshistorie, 326-31.

(39) Knudsen, ,"Tilblivelsen af denuniversalistiske velfærdsstat," 542-4; Knudsen, Lovkyndighed& vederhæftighed, 381-6.

الفصل الرابع عشر

(1) Francis Fukuyama, the Origins of Political Order. From Prehuman Times to the French Revolution (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011), 402–34. Fukuyama mentions the Dutch Republic in passing (334–5) and the Swiss confederation as "alternative republican pathways" to accountable government.

ذكر فوكوياما الجمهورية الهولندية بصورة عابرة (5-334) والكونفدرالية السويسرية باعتبارهما «مسارين جمهوريين بديلين» للحكومة الخاضعة للمساءلة.

(2) Michael Johnston, Corruption, Contention and Reform. The Power of Deep Democratization (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 4.

(3) Johan Huizinga, "Nederland'sgeestesmerk," in Geschiedwetenschap/hedendaagsche cultuur. Verzameldwerk VII (Haarlem: Tjeenk Willink & Zoon, 1950), 289. Availableonline at:http://www.dbnl.org/tekst/huiz003gesc03_01/huiz003gesc03_01_0020. Php [last accessed June 23, 2017].

(4) تستند هذه الدراسة إلى بحث تاريخي أجريناه كجزء من مشروع «أنتيكورب» ANTICORRP وعلى المواد التي جُمِعت ودُرِست في مشروع بحثي كبير مولته هيئة البحوث العلمية الهولندية NWO حول الفساد الهولندي ما بين العامين 1650 و1950، والذي أكملناه في العام 2013. تألف المشروع الأخير من ثلاث أطروحات:

Michel Hoenderboom, "Scandal, Politics and Patronage: Corruption and Public Values in the Netherlands (1650–1747)," PhD Dissertation, Vrije Universiteit Amsterdam, 2013; Toon Kerkhoff, "Hidden Morals, Explicit Scandals. Public Values and Political Corruption in

the Netherlands (1748–1813)," PhD Dissertation, Leiden University, 2013; Ronald Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit. Politieke corruptieschandalen en goed bestuur in Nederland, 1848–1940 (Hilversum: Verloren, 2013).

ركز أعضاء المشروع على فضائح الفساد وعملوا باستخدام مفهوم «القيم العامة» لدراسة الفساد. القيم العامة هي تلك القيم، التي هي غالبا جزء من المثال المجرد للحكومة الرشيدة، التي يجب على المسؤولين العموميين الالتزام بها، لأن القانون، وساحة الممارسة العملية، والسلطات الفكرية والرأي العام يتوقعون منها أن تفعل ذلك.

(5) Bo Rothstein, "Anti-Corruption: A Big Bang Theory," QoG Working Paper Series 3 (2007). Available online at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id= 1338614 [last accessed June 23, 2017].

(6) Bas van Bavel, "The Medieval Origins of Capitalism in the Netherlands," BMGN—Low Countries Historical Review 125 (2010): 60–6.

(7) Jan de Vries and Ad van der Woude, The First Modern Economy. Success, Failure and Perseverance of the Dutch Economy, 1500–1815 (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(8) لإلقاء نظرة عامة، انظر:

Jacob Soll, the Reckoning: Financial Accountability and the Rise and Fall of Nations (New York: Basic Books, 2014), 70–86.

(9) Gelderblom, ed., The Political Economy of the Dutch Republic (Farnham: Ashgate, 2009), especially Wantje Fritschy, "The Efficiency of Taxation in Holland," 55–84.

(10) Jacob van Klaveren, "Corruption as a Historical Phenomenon," in Political Corruption. A Handbook, ed. Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. Levine (NewBrunswick, NJ: Transaction Publishers, 1989), 83–94.

(11) Remieg Aerts, "Civil Society or Democracy? A Dutch Paradox," BMGN — Low Countries Historical Review 125 (2010): 209–36 at 218.

(12) Wilbert van Vree, Nederland als vergaderland: Opkomst en verbreiding van een vergaderregime (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008).

(13) See Hoenderboom, "Scandal, Politics and Patronage," especially 45–7.

(14) Luuc Kooijmans, Onder regenten. De elite in een Hollandse stad: Hoorn, 1700–1780 (Amsterdam: Bataafsche Leeuw, 1985), 85; Maarten Prak, The Dutch Republic in the Seventeenth Century (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 4;

انظر أيضا الدراسة التالية عن لايدن Leiden للاطلاع على تقرير موازٍ عن إدارة

المدينة:

Gezeten burgers: de elite in een Hollandse stad: Leiden 1700–1780 (Amsterdam: De Bataafsche Leeuw, 1985); and Aukje Zondergeld-Hamer, Een kwestie van goed bestuur: Twee eeuwen armenzorg in Weesp (1590–1822) (Hilversum: Verloren, 2006).

(15) لإلقاء نظرة عامة، انظر:

J. P. De Monté ver Loren and J. E. Spruit, Hoofdlijnen uit de ontwikkeling der rechterlijke organisatie in de Noordelijke Nederlanden tot de Bataafse omwenteling (Deventer: Kluwer, 2000).

(16) Willem Frijhoff and Marijke Spies, 1650: Bevochten Eendracht (The Hague: SDU, 1999), 218 and 221.

(17) انظر أمثلة على ذلك في:

Hoenderboom, “Scandal, Politics and Patronage”; Kerkhoff, “Hidden Morals.”

(18) Rudolf Dekker, “Corruptie en ambtelijke ethiek in historisch perspectief,” De Gids, 149 (1986): 116–21 at 120; L. P. C. van den Bergh, “De baljuwen,” Het Nederlandsch Rijks-Archief 1 (1857): 235–303.

(19) Jeroen van Bockel, Gevormde kaders: bureaucratische en professionele regulering van het werk van ambtenaren in de Republiek der Zeven Verenigde Nederlanden (Delft: Eburon, 2009), 198–201.

(20) Arjan Nobel, Besturen op het Hollandse platteland: Cromstrijen 1550–1780 (Zutphen: Walburg Pers, 2012), 8–9; 69–82; 133.

(21) M. W. van Boven, “Rechters en regenten. De benoemingen van de leden van de nieuwe rechterlijke macht in 1811,” in Tweehonderd jaar rechters, ed. Maarten W. van Boven and Paul Brood (Hilversum: Verloren, 2011), full pp. at 187–8.

(22) Nobel, Besturen, 15.

(23) Marc Boone and Maarten Prak, “Ruler, Patricians and Burghers: the Great and Little Traditions of Urban Revolt in the Low Countries,” in A Miracle Mirrored: The Dutch Republic in European Perspective, ed. Karel Davids and Jan Lucassen (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 99–134.

(24) Philip S. Gorski, The Disciplinary Revolution: Calvinism and the Rise of the State in Early Modern Europe (Chicago: University of Chicago Press, 2003), 68–72.

(25) See Carl J. Friedrich’s association of suspicion of power with a Western Christian religious outlook, “Corruption Concepts in Historical Perspective,” in Political Corruption: Concepts and Contexts, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 3rd ed. (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002), 15–23 at 16.

(26) Philip Harling, the Waning of “Old Corruption.” The Politics of Economical Reform in Britain, 1779–1846 (Oxford: Clarendon Press, 1996).

(27) Kerkhoff, “Hidden Morals,” 117–46, 148 and 178.

يرى ينس إيفو إنغلز أن هذه هي الفترة التي أعاد فيها فكر التنوير ترتيب الالتزامات في المجتمع والسياسة جذريا باعتبارها فترة انتقالية مهمة من أفكار ما قبل الحداثة إلى الأفكار الحديثة حول الفساد.

Jens Ivo Engels, Die Geschichte der Korruption. Von der Frühen Neuzeit bis ins 20. Jahrhundert (Frankfurt: S. Fischer, 2014). See also his chapter in this volume.

(28) Kerkhoff, “Hidden Morals,” 117–46.

(29) Wim Klooster, Revolutions in the Atlantic World: A Comparative History (New York: New York University Press, 2009).

(30) Engels, Die Geschichte der Korruption, 174–9.

(31) Kerkhoff, “Hidden Morals,” 177–208.

(32) R. E. de Bruin, “De uitvoering der Wetten en Orders van het Gouvernement. Lokaal bestuur tijdens het Koninkrijk Holland: de gemeente Utrecht,” in Nederland in Franse schaduw. Recht en bestuur in het Koninkrijk Holland (1806–1810), ed. J. Hallebeek and A.J.B. Sirks (Hilversum: Verloren, 2006), 165–200.

(33) Eelke Sikkema, Ambtelijke corruptie in het strafrecht (Amsterdam: Boom Juridische Uitgevers, 2005), 84–5 and 110–12.

(34) Herman Dierderiks, in een land van justitie: Criminaliteit van vrouwen, soldaten en ambtenaren in de achttiende-eeuwse Republiek (Hilversum: Verloren, 1992), 60–70.

(35) William D.Rubinstein, “The End of ‘Old Corruption’ in Britain, 1780–1860,” Past & Present 101 (1983): 55–86; Harling, The Waning of ‘Old Corruption’.

(36) Jeroen Koch, Koning Willem I, 1772–1843 (Amsterdam: Boom, 2013), 367.

(37) Kees Briët, Het proces van Rijck van Prehn en Johannes Wilhelmus Winter. Een bijzondere zaak voor het Hooggrechtshof van Nederlands-Indië in 1820 (Hilversum: Verloren, 2012); M. Stekelenburg, 200 jaar werken bij de overheid, Boek 1: 1813–1940 (The Hague: SDU, 1999), 84–5.

ركزت عمليات البحث في الصحف في أوائل القرن التاسع عشر نمطيا على اعتقال المسؤولين المحليين بتهمة الاختلاس أو الرشوة.

(38) Ronald Kroeze, “Een typische Hollandse politicus? Floris Adriaan van Hall, Hollanden politieke verandering in de jaren 1840,” Holland 41 (2009): 14–34.

(39) As cited in E. Poortinga, De scheiding tussen publiek- en privaatrecht bij Johan Rudolph Thorbecke, 1798–1872 (Nijmegen: Ars Aequi Libri, 1987), 108.

(40) Arnhemsche Courant, 5 July 1840.

(41) J.R.Thorbecke, Historischeschetsen, 2nded. (The Hague: Martinus Nijhoff, 1872), 171.

(42) As cited in Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit, 30.

(43) "Brief Thorbecke aan de gouverneur van Friesland, 23-01-1850," in De briefwisseling van Thorbecke, ed. G. J. Hooykaas and F. J. P. Santegoets (The Hague: Martinus Nijhoff, 1975), 232.

(44) Nico Randeraad, "Thorbecke en de maakbaarheid van het binnenlands bestuur," Bestuurswetenschappen 6 (1997): 344–59 at 350–2; P. G. van IJsselmuiden, Binnenlandse Zaken en het ontstaan van de moderne bureaucratie in Nederland 1813–1940 (Kampen: Kok, 1988), 118, 119 and 193.

(45) Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit, 189–248.

(46) For the parallel see Fukuyama on Denmark: The Origins of Political Order, 434.

(47) Van IJsselmuiden, Binnenlandse Zaken en het ontstaan van de moderne bureaucratie, 141; Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit, 132–88.

(48) C. Te Lintum, Een eeuw van vooruitgang, 1813–1913 (Zutphen: Thieme, 1913), 165.

(49) Johan Huizinga, "Nederland's geestesmerk," 289.

(50) Hendrikus J. Brasz and Willem F. Wertheim, Corruptie (Assen: Van Gorcum, 1961), 31.
نُشرت رسوم كاريكاتورية في المجلات وزعمت التقارير أن ما يصل إلى 20% من موظفي الخدمة المدنية فاسدون. وكذلك عُيِّن محقق خاص في النيابة العامة. وفقا للمرجع أعلاه، يجب عزو فساد ما بعد الحرب إلى الاضطراب الأخلاقي الناجم عن الحرب ونمو الحكومة (النفقات والمهام)، في قطاع الإسكان والتشييد على سبيل المثال، مما وفر مزيدا من الفرص للفساد.

(51) Ronald Kroeze, "The Rediscovery of Corruption in Western Democracies," in Corruption and Legitimacy: A Twenty-First Century Perspective, ed. Jonathan Mendilow and Ilan Peleg (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2016), 21–40.

(52) ToonKerkhoff, Ronald Kroeze and Pieter Wagenaar, "Corruption and the Rise ofModern Politics in Europe in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: AComparison between France, the Netherlands, Germany andEngland—Introduction," in Corruption and the Rise of Modern Politics, ed. Ronald Kroeze, Toon Kerkhoff and

Sara. Corni, special issue of Journalfor Modern European History 11 (2013): 19–30.

(53) F.P. Wagenaar and O. van der Meij, “Een schout in de fout? Fred Riggs’ prismatische model toegepast op de zaak Van Banchem,” Tijdschrift voorsociale en economische geschiedenis 2 (2005): 22–46.

(54) للاطلاع على مناقشة حول العالم الأخلاقي لموظفي لاهاي، انظر:

Paul Knevel, Het Haagse Bureau. 17de-eeuse ambtenaren tussen staatsbelang en eigenbelang (Amsterdam: Prometheus/Bert Bakker, 2001); for his treatment of Musch, see 123–44.

(55) للاطلاع على وصف مفصل عن شراء المناصب خاصة في أواخر القرن الثامن عشر في عهد الحاكم العام، وليام الخامس، وهي فترة يُعتقَد فيها أحيانا أن النظام كان فيها فاسدا بنحو خاص، انظر:

A. J. C. M. Gabriëls, De heren als dienaren en de dienaar als heer: het stadhouderlijk stelsel in de tweede helft van de achttiende eeuw (The Hague: Stichting Hollandse Historische Reeks, 1990).

(56) Hoenderboom, “Scandal, Politics and Patronage,” 69–87.

(57) Chris Nierstrasz, In the Shadow of the Company: The Dutch East India Company and its Servants in the Period of its Decline, 1740–1796 (Leiden: Brill, 2012).

(58) Koch, Koning Willem I, 341–409; Jeroen van Zanten, Schielijk, Winzucht, Zwaarhoofd en Bedaard. Politieke discussie en oppositievorming1813–1840 (Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2004), 82–5; C. H. E. de Wit, De strijd tussen aristocratie en democratie in Nederland, 1780–1848 (Heerlen: Winants, 1965), 347–78.

(59) JacoC. Schouwenaar, Tussen Beurs en Binnenhof: J.W. van den Biesen en depolitieke journalistiek van het Handelsblad (1828–1845) (Amsterdam: Prometheus, 1999).

(60) HendrikRiemens, Het amortisatie-syndicaat, een studie over destaatsfinanciën onder Willem I (Amsterdam: H. J. Paris, 1935).

(61) لمزيد عن هذا الجدل، انظر:

G. Groen van Prinsterer, Aan de Kiezers, I-X (The Hague, 1864–65) and Robert Fruin, Politieke Moraliteit. Open brief van d. R. Fruin aan mr. G. Groen van Prinsterer (Leiden, 1864).

(62) Ronald Kroeze, “Political Corruption Scandals in the Netherlands: The Letters Affair of 1865,” Public Voices 10 (2008): 25–43; Ron de Jong, Van standspolitiek naar partijloyaliteit. Verkiezingen voor de Tweede Kamer 1848–1887 (Hilversum: Verloren, 1999).

(63) Jan de Bruijn, Het boetekleedontsiert de man niet: Abraham Kuyper en de Lintjesaffaire (1909–1910) (Amsterdam: Bert Bakker, 2005).

(64) Ronald Kroeze, “Dutch PoliticalModernization and the Billiton Case

(1882–1892). The Usefulness of aNeoclassical Contextual Approach to Corruption," in Integration, Legitimation, Koruption. Politische Patronage in Früher Neuzeit undModerne, ed. Ronald G. Asch, Birgit Emich and Jens I. Engels (Frankfurt and New York: Peter Lang, 2011), 285–307.

(65) فضح الكاتب الهولندي مولتاتولي Multatuli مثل هذا الابتزاز في روايته ماكس هافيلار Max Havelaar التي أثارت عند نشرها في العام 1860 ضجة في هولندا، حيث أدت دورا في إلغاء منظومة الثقافة. سبب منح الامتياز لشركة بيليتون Bil-liton لاستغلال القصدير فضيحة استمرت، مع فترات من الانقطاع، من العام 1882 حتى العام 1892. انظر:

Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit, 75–131.

(66) Nieuwe Rotterdamsche Courant, 15 July 1918.

(67) Ascited in Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit, 173.

(68) جادل فوكوياما بأن الحكومة الخاضعة للمساءلة مهمة وترتبط بالضرورة بدولة قوية وبسيادة القانون. انظر:

Fukuyama, the Origins of Political Order;

شدد جونستون على أهمية التحول الديموقراطي والدعم الاجتماعي. انظر:

Johnston, Corruption, Contention and Reform, 186–219; Johnston, Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 21.

للتعبير عن أهمية بيروقراطية على النمط الفيبري، انظر:

E. Etzioni-Halevy, "Exchanging Material Benefits for Political Support," in Political Corruption: A Handbook, ed. Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1989), 287–304.

للتعرف على تصنيف البيروقراطية الحديثة، انظر:

Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft, vol. 1 (Tübingen: Mohr Siebeck, 1976), 126–31.

(69) Prak, the Dutch Republic in the Seventeenth Century, 3–4.

(70) J.C. N. Raadschelders, Plaatselijke bestuurlijke ontwikkelingen, 1600–1980. Een historisch-bestuurskundig onderzoek in vier Noord-Hollandsegemeenten (The Hague: VNG- Uitgeverij, 1990); A. van Braam, Deburgers-ambtenaren van Zaandam in de zeventiende en achttiende eeuw (Wormerveer: Van Braam, 1999).

(71) A.van Braam, "Bureaucratiseringsgraad van de plaatselijkebestuursorganisatie van Westzaandam ten tijde van de Republiek," Tijdschriftvoor geschiedenis 90 (1977): 457–77.

(72) VanBockel, Gevormde kaders.

(73) Michel Hoenderboom, "Scandal, Politics and Patronage," 115–44.

(74) Nobel, Besturen op het Hollandse platteland.

(75) Kooijmans, Onder regenten, 29–93. Nico Randeraad, “Ambtenaren in Nederland,” BMGN—Low Countries Historical Review 109 (1994): 209–36.

(76) Stekelenburg, 200 jaar werken bij de overheid, Boek 1: 1813–1940; Randeraad, “Ambtenarenin Nederland.”

(77) Raadschelders, Plaatselijke bestuurlijke ontwikkelingen 1600–1980; Kroeze, Eenkwestie van politieke moraliteit, 189–97.

(78) Johnston, Corruption, Contention and Reform, 35.

(79) RemiegAerts, “Civil Society or Democracy?” 217.

(80) Kooijmans, Onder regenten, 40–1; Hoenderboom, “Scandal, Politics andPatronage,” 89–114.

(81) MaartenPrak and Jan Luiten van Zanden, Nederland en het poldermodel: Sociaal-economischegeschiedenis van Nederland, 1000–2000 (Amsterdam: Bert Bakker, 2013), 191–7.

(82) MaartjeJanse, De afschaffers. Publieke opinie, organisatie en politiek inNederland, 1840–1880 (Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2007), 27–71.

(83) H.P. G. Quack, “Levensbericht J.T. Buys,” in Jaarboek van de KoninklijkeAcademie van Wetenschappen, 1893 (Amsterdam: KNAW, 1893), 11–36 at 13.Available online at:http://www.dwc.knaw.nl/DL/levensberichten/PE00004510.pdf [last accessedJune 23, 2017].

(84) Henkte Velde, “De domesticatie van democratie in Nederland. Democratie alsstrijdbegrip van de negentiende eeuw tot 1945,” BMGN—Low Countries Historical Review 127 (2012): 3–27.

(85) Ascited in B. Manger and H. te Velde, Thorbecke en de historie. Bijdragentot de kennis van het Nederlands liberalisme (Utrecht: HES, 1986), 10.

(86) Jan Drentje, Thorbecke. Een filosoof in de politiek (Amsterdam: Boom, 2004); Alan S. Kahan, Liberalism in nineteenth-century Europe, ThePolitical Culture of Limited Suffrage (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003), 6–8.

(87) James C. Scott, Comparative Political Corruption (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1972), 96.

(88) Gert van Klinken, Actieve burgers.Nederlanders en hun politieke partijen, 1870–1918 (Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2003), 539–60.

(89) Marcel Hoogenboom, Standenstrijd en zekerheid: een geschiedenis van oude orde en sociale zorg in Nederland (Amsterdam: Boom, 2004).

(90) Ronald Kroeze and Annika Klein, “Governing the First World War in Germany and the Netherlands: Bureaucratism, Parliamentarism

and Corruption Scandals," in Corruptionand the Rise of Modern Politics, ed. Ronald Kroeze, Toon Kerkhoff and Sara Corni, special issue of Journal of Modern European History 11(2013): 480–500.

(91) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, introduction by Richard Swedberg (London andNew York: Routledge, 1976), 284–302.

(92)Kroeze, Een kwestie van politiekemoraliteit, 249–63.

الفصل الخامس عشر

(1) Cosmin Popa, "Către dictaturaabsurdului. Politica ideologică în anii de început airegimului Ceaușescu" [Towards the Dictatorship of the Absurd.Ideological Policy in the First Years of Ceauşescu's Regime], in Cuvinteleputerii. Literatură, intelectuali şi ideologie înRomânia comunistă [The Words of the Establishment.Literature, Intellectuals and Ideology in Communist Romania], ed. MioaraAnton, Bogdan Creţu and Daniel Şandru (Iaşi: InstitutulEuropean, 2015), 81–104.

(2) Vlad Georgescu, Istoria ideilorpolitice românești, 1369–1878 [The History of RomanianPolitical Ideas, 1369–1878] (Munich: Jon Dumitru, 1987).

(3) للاطلاع على نهج سليم، انظر:

Radu Carp, Ioan Stanomir and Laurențiu Vlad, eds., De la pravilă la constituţie. O istorie a începuturilor constituţionale româneşti [From Pravilă to Constitution. A History of Romanian Constitutional Beginnings] (Bucharest: Nemira, 2002). For a rather unconvincing analysis, see Martin Mendelski and Alexander Libman, "Demand for Litigation in the Absence of Traditions of Rule of Law: An Example of Ottoman and Habsburg Legacies in Romania," Constitutional Political Economy 25 (2014): 177–206 at 177.

(4) انظر:

Neagu Djuvara, Les Pays Roumains entre Orient et Occident. Les Principautés danubiennes au début du XIXe siècle (Paris: Publications Orientalistes de France, 1989).

(5) للاطلاع على نهج مختلف، انظر:

Daniel Barbu, ed., Firea românilor [The Nature of the Romanians] (Bucharest: Nemira, 2000).

(6) Mary Lucille Shay, the Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili (Westport, CT: Greenwood Press, 1978), 17.

(7) بالنسبة إلى العلاقة بين هذا التصور الأوروبي الغربي طويل الأمد وأسطورة «الانحدار العثماني» أو النماذج المشابهة، وكذلك للإمبراطورية العثمانية باعتبارها «واحدة من أكثر البيروقراطيات تطورا في عصرها»، انظر:

Linda T. Darling, Revenue-Raising and Legitimacy. Tax Collection and Finance Administration in the Ottoman Empire 1560–1660 (Leiden: Brill, 1996), 1–16.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل والمعلومات حول التغيرات التي وقعت خلال «القرن التاسع عشر الطويل»، انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب، بقلم أيريس أغمون.

(8) ومع ذلك، فإن «الأسطورة المظلمة» لما يسمى بنظام الفناريين، وهو من منشآت القرن التاسع عشر، لها جذور أقدم من ذلك. انظر:

Andrei Pippidi, Hommes et idées à l'aube de l'âge moderne (Paris and Bucharest: CNRS-Editura Academiei RSR, 1980), 341–50; Mihai Chioveanu, "The Constitutive Other: Topical and Tropical Phanariot in Modern Romania," Studia Politica 9 (2009): 213–27.

(9) Daniel Barbu, Bizanţ contra Bizanţ. Explorări încultura politică românească [Byzantium versusByzantium: Explorations into the Romanian Political Culture] (Bucharest: Nemira, 2001), 86.

(10) Violeta Barbu, "Furtişagul din visteria ţării: de la justiţiasumară la proces (Ţara Românească, secolul alXVII-lea)," [The Theft from the Country's Treasury: from Basic Justice to Trial (Wallachia, Seventeenth Century)], pt. 1, Revista Istorică 15(2004): 83–100; pt. 2, Revista Istorică 16 (2005): 143–52.

(11) Oana Rizescu, "La professionnalisation de l'appareil juridique de l'Étaten Valachie au XVIIe siècle: les équipes de 'boyardscompteurs,'" in Entre justice et justiciables. Les auxiliaires de lajustice du Moyen Âge au XXe siècle, ed. Claire Dolan (Laval: Presses de l'Université Laval, 2005), 661–78; Rizescu, "Formesd'action et procédure selon la loi du pays. Le răvaş et la nomination des 'boyards jureurs' par le prince roumain au XVIIesiècle," Historical Yearbook 3 (2006): 195–214; Rizescu, Avantl'Etat-juge. Pratique juridique et construction politique en Valachie auXVIIe siècle (Bucharest: Notarom, 2009).

(12) Andrei Pippidi, "The Development of an Administrative Class in South-EastEurope," in Ottomans Into Europeans: State and Institution Building inSouth-East Europe, ed. Alina Mungiu-Pippidi and Wim van Meurs (London: Hurst, 2010), 111–33.

(13) Manuel Guţan, Transplant constituţional şiconstituţionalism în România modernă 1802–1866 [Constitutional Transplant and Constitutionalism in Modern Romania 1802–1866] (Bucharest: Hamangiu, 2013).

(14) Cristian Ploscaru, Originile "partidei naţionale" din PrincipateleRomâne I. Sub semnul "politicii boiereşti" (1774–1828) [TheOrigins of the "National Party" of the Romanian Principalities I. Under the-

Sign of "Boyar Politics"] (Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza", 2013).

(15) دُرس الفساد في رومانيا بعد العام 1866 بنحو أفضل. انظر، على سبيل المثال:
Silvia Marton, "'Faction'? 'Coterie'? 'Parti'? L'émergence des partis politiques roumains au XIXe siècle," in L'Etat en France et en Roumanie aux XIXe et XXe siècles. Actes du colloque organisé au New Europe College—Institut d'études avancées les 26–27 février 2010, ed. Silvia Marton, Anca Oroveanu and Florin Țurcanu (Bucharest: New Europe College, 2011), 85–138; Marton, "Patronage, représentation et élections en Roumanie de 1875 à 1914," in Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine, ed. Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens Ivo Engels (Paris: Armand Colin, 2014), 141–66.

(16) Mémoires et projets de réforme dans les Principautés roumaines 1769–1830. Répertoires et textes inédits, ed. Vlad Georgescu (Bucharest: AIESEE, 1970); Mémoires et projets de réforme dans les Principautés roumaines 1831–1848. Répertoire et textes avec un supplément pour les années 1769–1830, ed. Vlad Georgescu (Bucharest: AIESEE, 1972). See also Valeriu Șotropa, Proiectele de constituţie, programele de reforme şi petiţiile de drepturi din Ţările Române în secolul al XVIII-lea şi prima jumătate a secolului al XIX-lea [The Projects of Constitution, the Programs of Reform and the Petitions of Rights in the Romanian Lands in the Eighteenth Century and in the First Half of the Nineteenth Century] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1976).

(17) Mémoires et projets 1831–1848, ed. Georgescu, 69–70.

(18) Documenta Romaniæ Historica B. Ţara Românească XXI (1626–1627), ed. Damaschin Mioc (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1965), 96–100.

(19) Dimitrie Cantemir, Istoria ieroglifică [Hieroglyphic History], ed. Ion Verdeş and P. P. Panaitescu (Bucharest: Minerva, 1983); Ariadna Camariano-Cioran, Reprezentanţa diplomatică a Moldovei la Constantinopol 30. VIII. 1741 – XII. 1742. Rapoarte inedite ale agenţilor lui Constantin Mavrocordat [The Moldavian Diplomatic Agents in Constantinople 30. VIII. 1741—XII. 1742. Unpublished Reports of Constantine Mavrocordatos' Agents] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1985).

(20) يمكن للمرء الاطلاع على:
Regulamentele Organice ale Moldovei şi Ţării Româneşti [The Organic Regulations of Moldavia and Wallachia], ed. Paul Negulescu and George Alexianu, 2 vols. (Bucharest: Întreprinderile Eminescu S.A., 1944).

بالنسبة إلى مولدوفا، انظر:

Regulamentul Organic al Moldovei [The Organic Regulations of Moldavia], ed. Dumitru Vitcu, Gabriel Bădărau and Corneliu Istrati (Iaşi: Junimea, 2004).

(21) Gheorghe Lazăr, "În umbra puterii. Negustori 'prieteni ai domniei' şI destinul lor (Ţara Românească, secolul al XVII-lea)" [In the Shadow of Power. Merchants "Friends of the Ruler" and their Destiny (Wallachia, Seventeenth Century)], in Vocaţia istoriei. Prinos profesorului Şerban Papacostea [In Honor of Professor Şerban Papacostea], ed. Ovidiu Cristea and Gheorghe Lazăr (Brăila: Istros, 2008), 605–34.

(22) Documenta Romaniæ Historica B. Ţara Românească XXI (1630–1632), ed. Damaschin Mioc (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1965) [henceforth DRH B], XXI, 16, 18.

(23) DRH B, 406–9.

(24) Brian L. Davies, "The Politics of Give and Take: Kormlenie as Service Remuneration and GeneralizedExchange, 1488-1726," in Culture and Identity in Muscovy, 1359–1584,ed. Anna Maria Kleimola and Gail D. Lenhoff (Moscow: IFZ-Grant, 1997), 39–67;Stephen Lovell, Alena V. Ledeneva and Andrei Rogacevskii, eds., Briberyand Blat in Russia. Negociating Reciprocity from the Early Modern Periodto the 1990s (London and New York: Palgrave Macmillan, 2000); Nancy S.Kollmann, Crime and Punishment in Early Modern Russia (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), 94 ff.

(25) Andreea Iancu, "Neştiutori, încăpăţânaţi şi vicleni în căutarea odihnei. Procedura de recurs înMoldova şi Ţara Românească în timpuldomnilor fanarioţi şi sub ocupaţie rusească." [Ignorant, Stubborn and Shrewd in Search of Rest. The Appeal inMoldavia and Wallachia during the Phanariots and the Russian Occupation], in Istoria: utopie, amintire şi proiect de viitor. Studii deistorie oferite profesorului Andrei Pippidi la împlinirea a 65 deani [History: Utopia, Remembrance and Project for the Future. Historical Studies Offered to Professor Andrei Pippidi at His 65thAnniversary], ed. Radu G. Păun and Ovidiu Cristea (Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza", 2013), 417–34.

(26) كان لوكاريس في الواقع قد اشترى منصبه، لكن بصفته خادما لحاكم غير مسيحي – أي السلطان العثماني - كان عليه اتباع قواعد مختلفة، ومن ثم كان يتصرف بشكل قانوني؛ على خلاف الرأي الحالي للمراقبين الخارجيين، فقد قرر سينودس الكنيسة الكبرى مرتين - في مايو 1484 وفي يونيو 1497 – أن ذلك ليس متاجرة بالمناصب الكهنوتية [المقدسات] simony.

(27) يتضح من النص أن للرشوة دلالة سلبية للغاية، لأنها «تلطخ السمعة» و«تعمي البصر».

("spurcându-ş mânile lor cu orbitoarea mită"). Violeta Barbu, Gheorghe Lazăr and Ovidiu Olar, "Reforma monastică a domnului Matei Basarab" [The Monastic Reform of Prince Matei Basarab], Studii şi Materiale de Istorie Medie 30 (2012): 9–54.

(28) Nikos Panou, "Pre-Phanariot Satire in the Danubian Principalities: To Ahouri and Its Author," in Donum natalicium digitaliter confectum Gregorio Nagy septuagenario a discipulis collegis familiaribus oblatum. A virtual birthday gift presented to Gregory Nagy on turning seventy by his students, colleagues, and friends, Center for Hellenic Studies, Harvard University. Available online at: chs.harvard.edu/CHS/article/display/4646 [accessed April 30, 2015].

(29) Theodor Codrescu, Uricariul, sau colectiune de diferite acte care pot servi la istoria romanilor, vol. I/1. Iaşi: Tipografia Buciumului Românu, 1871), 306–16.

(30) IoanBurlacu, Mita (rüşvet-ul) în relaţiileromâno-otomane (1400–1821) [Bribery (rüşvet) in theRomanian-Ottoman Relations (1400–1821)] (Brăila: Istros, 2014).

(31) RaduG. Păun, Radu G, "La circulation des pouvoirs dans les Pays Roumainsau XVIIe siècle. Repères pour un modèlethéorique," New Europe College Yearbook 1998–1999 (Bucharest: New Europe College, n.d.), 265–310.

(32) IonBogdan and P.P. Panaitescu, eds., Cronicile slavo-române din sec. XV–XVI [The Fifteenth- and Sixteenth-Century Slavonic-Romanian-Chronicles] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1959), 142, 148–9.

(33) Camariano-Cioran, Reprezentanţa diplomatică, 75.

(34) Boğaç A. Ergene, Local Court, Provincial Society and Justice in the OttomanEmpire. Legal Practice and Dispute Resolution in Çankırı and Kastamonu (1652–1744) (Leiden: Brill, 2003), 99–115.

(35) VirginiaH. Aksan, "Ottoman Political Writing, 1768-1808," International Journalof Middle East Studies 25 (1993): 53–69.

(36) Documenteturceşti privind istoria României I. 1455–1774 [Turkish-Documents Concerning Romania's History I. 1455–1774], ed. Mustafa A.Mehmed (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1976), 37–8.

(37) IgorKąkolewski, "Some Remarks on the Problem of Shaping of Early ModernState. Corrupt Practices in the Governments of European States," in Idéespolitiques et mentalités entre l'Orient et l'Occident. Pologne etPays Roumains au Moyen Age et à l'époque moderne, ed. Janusz Żarnowski (Warsaw: Instytut Historii PAN, 2000), 79–90 at 87.

(38) IonNeculce, Opere. Letopisețul Țării Moldovei și Osamă de cuvinte, ed. Gabriel Ștrempel (Bucharest: Minerva, 1982), 757.

(39) Cantemir, Istoria ieroglifică, 170–96.

(40) Condicalui Mavrocorda, [The Register of Mavrocordat], ed.Corneliu Istrati, vol. 2 (Iași: Editura Universității "Alexandru Ioan Cuza", 2008), 690–2.

(41) ValentinAl. Georgescu and Petre Strihan, Judecata domnească înȚara Românească și Moldova (1611–1831), [PrincelyJustice in Wallachia and Moldavia (1611–1831)] vol. II/1–2 (Bucharest: Editura Academiei R. S. România, 1981).

(42) Barbu, Bizanț contra Bizanț, 49–51; Daniel Barbu, "Eticaortodoxă și 'spiritul' românesc," in Barbu, Firearomânilor, 50–2.

(43) Barbu, "Furtișagul."

(44) Barbu, Bizanț contra Bizanț, 83–4; Barbu, "Eticaortodoxă," 60–1.

(45) Pravilniceascacondică (1780) [The Register of Rules] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1957), 50 ff.

(46) Actejudiciare din Țara Românească 1775–1781 [JuridicalDocuments from Wallachia 1775–1781], ed. Gheorghe Cronț et al.(Bucharest: Editura Academiei RSR, 1973), 366.

(47) Actejudiciare, 885.

(48) Andrei Sora, "The History of Penal Law in Romania: Codification, Models and Normative Transfer (Mid-Eighteenth Century–1916)," in Konflikt und Koexistenz. Die Rechtsordnungen Südosteuropas im 19. und 20. Jahrhundert. I. Rumänien, Bulgarien, Griechenland, ed. Michael Stolleis, Gerd Bender and Jani Kirov (Frankfurt: Klostermann, 2015), 575–632.

أتفق في ذلك مع ينس إيفو إنغلز عندما جادل في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب بأن التغير قد حدث في بداية القرن التاسع عشر؛ ومع ذلك، فاستمرارا للمناقشة، لا أعتقد أن هذا مثَّل تغيرا جذريّا بالنسبة إلى الإمارات الرومانية.

(49) Fatma Müge Göçek, Rise of the Bourgeoisie, Demise of the Empire. Ottoman Westernization and Social Change (Oxford: Oxford University Press, 1996).

(50) Alexander Bitis, Russia and the Eastern Question. Army, Government and Society, 1815–1833 (Oxford: Oxford University Press, 2007); Ștefania Costache, "Westernization as Tool of Inter-Imperial Rivalry: Local Government in Wallachia between Ottoman Control and Russian Protection (1829–1848)," New Europe College Yearbook 2011–2012 (Bucharest: New Europe College, n.d.), 53–92.

(51) Mémoires et projets 1769–1830, ed. Georgescu, 150–64.

(52) Stella Ghervas, Réinventer la tradition. Alexandre Stourdza et l'Eu-

rope de la Sainte Alliance (Paris: Honoré Champion, 2008).

(53) Ioan C. Filitti, Les Principautés Roumaines sous l'occupation russe (1828–1834). Le Règlement Organique. Étude de droit publique et d'histoire diplomatique (Bucarest: Imprimerie de l'"Indépendance Roumaine", 1904); Filitti, Opere alese [Selected Works], ed. Georgeta Penelea-Filitti (Bucharest: Editura Eminescu, 1985).

(54) Wallachian Organic Regulations—Art. 212.

(55) РГИА (Russian State Historical Archives in St Petersburg)—Fond 958—Opis 1—Delo 627. "La justice en Valachie sera administrée: I. Par des tribunaux de districts qui connaîtront en première instance de toutes les affaires; civiles, de police correctionnelle et commerciale; II. Par deux divans judiciaires sis dans les villes de Bucarest et de Craïowa, et divisés chacun en deux sections dont l'une jugera sur appel les affaires civiles et l'autre les affaires criminelles; III. Par deux tribunaux de commerce établis dans les villes ci-dessus et jugeant sur appel les affaires commerciales; IV. Par un tribunal de police sous l'inspection de l'Aga dont la juridiction se bornera aux affaires de simple police dans la capitale; V. Par un Divan suprême ou haute Court d'appel jugeant toutes les affaires en dernier ressort."

(56) Guţan, Transplant constituțional, 189.

(57) Ioan Stanomir, "The Temptation of the West: the Romanian Constitutional Tradition," in Moral, Legal and Political Values in Romanian Culture, ed. Mihaela Czobor-Lupp and J. Stefan Lupp (Washington DC: The Council for Research in Values and Philosophy, 2002), 75–97 at 78–9; Stanomir, Naşterea constituţiei. Limbaj şi drept în Principate până la 1866 [The Birth of the Constitution. Language and Law in the Principalities until 1866] (Bucharest: Nemira, 2004).

(58) Ştefan Cazimir, Alfabetul de tranziţie [The Transition Alphabet] (Bucharest: Humanitas, 2006), 10: "Unde-s vremile acelea pă când odihnit şădeai, / Fără pravilă şi delle, toate ţi le isprăveai? / Împărţeai cu toţi frăţeşte şi ne-ncontenit curgea / Era, zău, nepreţuită pravila lui Caragea!"

(59) Stanomir, "Temptation of the West," 79.

(60) Mihai Chiper, O societate în căutarea onoarei. Duel şi masculinitate în România (1859–1914) [In Search of the Honor. Duel and Masculinity in Romania (1859–1914)] (Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza", 2012), 21. For such persistancies, see Constanța Vintilă-Ghiţulescu, Evgheniţi, ciocoi, mojici. Despre obrazele primei modernităţi româneşti1750–1860 [Evgheniţi, ciocoi, mojici. On the Faces of the first Romanian Modernity 1750–1860] (Bucharest: Hu-

manitas, 2013).

للاطلاع على أمثلة باللغة الإنجليزية، راجع الفصل السادس من هذا الكتاب، بقلم جون واتس.

(61) للاطلاع على نتيجة مماثلة، انظر:

Jean-Claude Waquet, Corruption, Ethics and Power in Florence, 1600–1770 (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1991).

للاطلاع على آخر التطورات في هذا المجال، انظر:

Toon Kerkhoff, Ronald Kroeze and Pieter Wagenaar, "Corruption and the Rise of Modern Politics in Europe in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: A Comparison between France, the Netherlands, Germany and England – Introduction," in Corruption and the Rise of Modern Politics, ed. Ronald Kroeze, Toon Kerkhoff and Sara Corni, special issue of the Journal of Modern European History 11 (2013), 19–30.

(62) Îndreptarea legii (1652) [The Guide to the Law] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1962).

(63) BAR (Library of the Romanian Academy in Bucharest) Doc. Ist. CLXXXI/99, CCCXCVI/7 and CCCXCVI/50; Domnitoriişi suita domnească în epoca fanariotă. Documentedin colecţiile Bibliotecii Academiei Române [The Princesand the Princely Retinue in the Phanariot Period. Documents from the Collections of the Romanian Academy], ed. Gabriela Dumitrescu (Bucharest: Editura Excelenţă prin Cultură, 2015), 116–17, 166–7,280–2.

(64) Codicele civil al Principatului Moldovei [The Civil Code of Moldavia] (Iaşi,1816–17).

(65) انظر المرجع الممتاز التالي:

"OttPol. A History of Early Modern Ottoman Political Thought, 15th to Early 19th Centuries." Available online at: http://ottpol.ims.forth.gr/ [accessed June 22, 2017].

(66) Fodor Pál, "State and Society, Crisis and Reform, in 15th–17th Century Ottoman Mirror for Princes," Acta Orientalia Academiæ Scientiarum Hungaricæ 40 (1986): 217–40; Douglas A. Howard, "Genre and Myth in the Ottoman Advice for Kings Literature," in the Early Modern Ottomans. Remapping the Empire, ed. Virginia H. Aksan and Daniel Goffman (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 137–66.

(67) Radu G. Păun, "Some Observations on the Historical Origins of the 'Phanariot Phenomenon' in Moldavia and Wallachia," in Greeks in Romania in the Nineteenth Century, ed. Gelina Harlaftis and

Radu Păun (Athens: Alpha Bank, 2013), 47–94; Păun, " 'Well-born of the Polis'. The Ottoman Conquest and the Reconstruction of the Greek Orthodox Elites under Ottoman Rule (15th–17th Centuries)," in Türkenkriege und Adelskultur in Ostmitteleuropa vom 16.–18. Jahrhundert, ed. Robert Born and Sabine Jagodzinski (Leipzig: Jan Thorbecke, 2014), 59–85.

(68) ChristineM. Philliou, Biography of an Empire. Governing Ottomans in an Age ofRevolution (Berkeley and Los Angeles: University of California Press,2011).

(69) SusanneSchattenberg, Die korrupte Provinz? Russische Beamte im 19. Jahrhundert (Frankfurt: Campus, 2008).

(70) AndreeaIancu, "Vers la synthèse d'un système pluriel de droit: initiatives législatives des princes phanariotes et pratiques juridiquesen matière civile (Valachie et Moldavie, fin du XVIIIe-débutdu XIXe siècle)," in Konflikt und Koexistenz, ed. Stolleis,Bender and Kirov, 403–58. For Donici, see Manualul juridic (1814) [Juridical Manual] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1959) .For Fotino, see Organizarea de stat a ŢăriiRomâneşti (1765–1782): fragmente din proiectele de cod generalsau manualele de legi redactate de Mihail Fotino în 1765 (cincititluri), 1766 (opt titluri) şi 1777 (Cartea I) [The State Organization of Wallachia (1765–1782): Fragments from the Projects for a General Code of Laws or the Legal Manuals drafted by Mihail Fotino in 1765 (five titles), 1766 (eight titles) and 1777 (Book I)], ed. Valentin Al.Georgescu and Emanuela Popescu-Mihuţ (Bucharest: Editura AcademieiRSR, 1989).

(71) Ion Ghica, Scrisori către V. Alecsandri [Letters to V. Alecsandri], ed. Constantin Mohanu (Bucharest: Albatros, 2001), 42. ForCaragea as legislator, see Legiuirea Caragea (1818) [The CarageaLegal Code] (Bucharest: Editura Academiei RSR, 1955).

(72) Aaron Graham, Corruption, Party, and Government in Britain 1702–1713 (Oxford: Oxford University Press, 2015).

الفصل السادس عشر

(1) Alm Mikael, "Kring märkesåret 1809: statskuppen, konstitutionen och rikssprängningen," Historisk Tidskrift 130 (2010): 53–64.

(2) يُشار عادة إلى الفساد على أنه إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، ولكن في سياق تاريخي حيث كانت الممارسات التي تُعتبر اليوم فاسدة (مثل شراء وبيع المناصب وتقديم مدفوعات غير رسمية)، وعلى رغم إشكاليتها، كانت لا تزال قانونية تماما. لذلك، في هذا الفصل، يقتصر الفساد على الممارسات التي كانت غير قانونية أيضا في الفترة قيد الدراسة، مع اعتبار «الممارسات الخاطئة» الأخرى

انحرافا عن النمط الفيبري.

(3) انظر، على سبيل المثال:

Knut Wichman, Karl XIV Johans regering och den liberala oppositionen under 1830-talets senare hälft (Gothenburg: Aktiebolagets Pehrssons Förlag, 1927); Jan Teorell and Bo Rothstein, "Getting to Sweden, Part I: War and Malfeasance, 1720–1850," Scandinavian Political Studies, 38 (2015): 217–37.

(4) على النحو المشار إليه في مقدمة هذا الكتاب، يرى عديد من باحثي (مكافحة) الفساد أن إنشاء بيروقراطية فيبرية أمر حاسم في التوصل إلى حل للفساد في نهاية المطاف (انظر أيضا استنتاجات ميتي فريسك ينسن في الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب). وفقا لفيبر، تتميز البيروقراطية العقلانية بمنظومة هرمية بها مجالات ثابتة ومحددة جيدا للنشاط، وتحكمها قواعد مكتوبة، ويحدث فيها التوظيف وفقا للجدارة، والتعليم مناسب لمهام محددة، ووظائف ورواتب مؤمَّنة، مع توقعات للترقية على أساس الجدارة والأقدمية، والتعامل غير الشخصي مع الأعمال الإدارية والتخصص - مما يعني أن يكون العمل بدوام كامل ولا يقترن بوظائف أخرى. عديد من هذه السمات تستبعد بحكم تعريفها بعض الممارسات الفاسدة وشبه الفاسدة.

(5) انظر، على سبيل المثال:

Wichman, Karl XIV Johans regering; Bo Rothstein, "State Building and Capitalism: The Rise of the Swedish Bureaucracy," Scandinavian Political Studies 21 (1998): 287–306.

(6) Mette Frisk Jensen, "Korruption og embedsetik. Danske embedsmænds korruption i perioden 1800 til 1866" [Corruption and the Ethics of Public Office—Corruption amongst Danish Civil Servants during the Period 1800 to 1866] (PhD dissertation, Aalborg University, 2013); Bo Rothstein, "Anticorruption: The Indirect 'Big Bang' Approach," Review of International Political Economy 18 (2011): 228–50; William D. Rubinstein, "The End of 'Old Corruption' in Britain, 1780–1860." Past & Present 101 (1983): 55–86; Anders Sundell, "Nepotism and Meritocracy," QoG Working Paper Series 16 (2014): 1–29 at 16; Seppo Tiihonen, ed., the History of Corruption in Central Government (Amsterdam: IOS Press, 2003).

(7) انظر، على سبيل المثال:

Maria Cavallin, I kungens och folkets tjänst. Synen på den svenske ämbetsmannen 1750–1780 (Gothenburg: University of Gothenburg, 2006); Torbjörn Nilsson, "Ämbetsmannen i själva verket – rekrytering och avancemang i en moderniserad stat 1809-1880," Score Rapportserie 5 (2000): 1–36; Esbjörn Larsson, Officerskåren i Sverige under 1700-talet. En studie kring tjänsteställning, avlöning och tjänsteköp (Uppsala: Uppsala University, 2000);

والفصل الحادي عشر من هذا الكتاب بقلم ينس إيفو إنغلز.

(8) انظر:

Nilsson, “Ämbetsmannen i själva verket.”

(9) Cavallin, I kungens och folkets tjänst; and Pasi Ihalainen and Karin Sennefelt, “General Introduction,” in Scandinavia in the Age of Revolution. Nordic Political Cultures, 1740–1820, eds. Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton (Farnham: Ashgate, 2011), 1–16.

(10) Ihalainenand Sennefelt, “General Introduction.”

(11) AndersSundell, “Understanding Informal Payments in the Public Sector: Theory andEvidence from Nineteenth-Century Sweden,” Scandinavian PoliticalStudies 37 (2014): 95–122.

(12) انظر، على سبيل المثال:

Michael Roberts, Sverige under Frihetstiden 1719–1772 (Stockholm: Prisma Bokförlag, 2003).

(13) انظر، على سبيل المثال:

Kenneth Awebro, Gustaf III räfst med ämbetsmännen 1772–1779. Aktionerna mot landshövdingarna och Göta hovrätt (Uppsala: Uppsala University, 1977).

لمزيد عن الإدارة المحلية، انظر:

Pär Frohnert, Kronans skatter och bondens börd. Den lokala förvaltningen och bönderna i Sverige 1719–1775 (Stockholm: Stockholms Universitet, 1993).

لمزيد عن الترقيات العسكرية، انظر:

Larsson, Officerskåren i Sverige.

لمزيد عن الإدارة المركزية، انظر:

Peter Nordström, Reformer och rationalisering. Kung, råd och förvalt- ning under tidig gustaviansk tid, 1772–1778, Stockholm Studies in History 44 (Stockholm: Almqvist & Wiksell, 1991).

(14) انظر:

Rothstein, “State Building and Capitalism,” 303-4.

(15) يبدو أن هناك بعض أوجه التشابه مع الدنمارك في هذا الصدد، بمعنى أن الملك الاستبدادي يتخذ خطوات للحد من الفساد من أجل تعزيز شرعية النظام الجديد (انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب، بقلم ميتي فريسك ينسن). كذلك، في أجزاء أخرى من هذا الكتاب، حدثت إصلاحات لمكافحة الفساد في ظل أنواع مختلفة من الأنظمة ولأغراض مختلفة (للاطلاع على نظرة عامة، انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، بقلم إنغلز).

(16) Sten Carlsson, Hattar och mössor, Ostindiska kompaniet. Den svenska historien (Stockholm: Albert Bonniers Förlag, 1979), 218.

(17) Bo Rothstein and Jan Teorell, “Getting to Sweden, Part II: Breaking with Corruption in the 19th Century,” Scandinavian Political Studies,

38 (2015): 238–54.

(18) Teorell and Rothstein, “Getting toSweden, Part I,” 227–32.

(19) Teorell and Rothstein, “Getting toSweden, Part I,” 220.

(20) Rothstein and Teorell, “Getting toSweden.”

(21) See Anders Sundin, 1809. Statskuppen ochregeringsformens tillkomst som tolkningsprocess, Studia HistoricaUpsaliensia 227 (Uppsala: Acta Universitatis Upsaliensis, 2006).

(22) انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، بقلم ينس إيفو إنغلز.

(23) Wichman, Karl XIV Johans regering, 11.

(24) Wichman, Karl XIV Johans regering, 14.

(25) SeeSundin, 1809.

(26) انظر، على سبيل المثال:

Nils Alexanderson, “Justieombudsmannen,” and Gunnar Hesslén, “Riksdagens revisorer,” both in Sveriges Riksdag. Historisk och statsvetenskaplig framställning, ed. Nils Edén (Stockholm: Victors Pettersons bokindustriaktiebolag, 1935), 7–139 and 239–327, respectively.

(27) Rothstein, “Anticorruption.”

(28) Sundell, “Nepotism and Meritocracy.”

(29) Sundell, “Understanding Informal Payments.”

(30) لمزيد عن فوائد ومزايا استخدام المصادر البرلمانية لهذا النوع من الدراسات، انظر:

Pasi Ihalainen and Kari Palonen, “Parliamentary Sources in the Comparative Study of Conceptual History: Methodological Aspects and Illustrations of a Research Pro- posal,” Parliaments, Estates and Representation 29 (2009): 17–34.

(31) Alexandersson, “Justitieombundsmannen.”

(32) Hesslén, “Riksdagens revisorer.”

(33) Rolf Adamson, Reformivriga tidningaroch svårflörtad överhet. Stockholmspressen och denhögre förvaltningen under 1820-talet (Stockholm: KungligaVitterhetsakademien, 2014).

(34) يستند السرد التالي إلى:

Betänkande, rörande Reglering af Rikets Styrelse-Verk. Bihang till Samtlige Riks-Ståndens Protokoll, elfte samlingen 1823 [Report concerning the Regulation of the Public Administrative System in Sweden. Supplement to the Protocol for all estates], vol. 11 (Stockholm: Elmén och Granberg, J.P. Lindhs Enka, F. B. Nestius, Z. Haggström, A. E. Ortman, samt å Ecksteinska och Marquardska Boktryckerierne, 1823–24), unless otherwise indicated.

(35) Rothstein and Teorell, “Getting toSweden.”

(36) Betänkande, rörande Regleringaf Rikets Styrelse-Verk, 22.

(37) Betänkande, rörande Regleringaf Rikets Styrelse-Verk, 6.
(38) استند السرد في هذا القسم في المقام الأول، ما لم يرد خلاف ذلك، إلى:
Alexandersson, "Justitieombundsmannen" (JO) and Hesslén, "Riksdagens revisorer" (audit), unless otherwise indicated.
(39) Alexandersson, "JO", 37.
(40) استند هذا القسم في المقام الأول، ما لم يرد خلاف ذلك، إلى:
Adamson, Reformivriga tidningar.

الفصل السابع عشر

(1) التنظيمات Tanzimat، وهو المصطلح المستخدم في تأريخ الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، مُربك نوعا ما لأنه تقليديّا يشير إلى الفترة التي بدأت في العام 1839 وانتهت بارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني العرشَ في العام 1876. ومع ذلك فقد استمر مشروع الإصلاح حتى زوال الإمبراطورية. يُقصد بعبارة «القرن التاسع عشر الطويل»، في هذا السياق، التأكيد على حقيقة أن إصلاحات القرن التاسع عشر - من الناحية التاريخية - قد استمرت على مدى قرن ونصف القرن، من أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الإمبراطورية العثمانية (1923). ولذلك في المناقشة التالية، يشير مصطلح «القرن التاسع عشر» إلى هذه الفترة بكاملها.

(2) قبل إنشاء الدائرة الجديدة في مكتب المفتي الأكبر، كانت مسؤولية تقسيم الميراث بين الورثة لضمان تلقي اليتامى لحصتهم تقع على عاتق قاضي العسكر (Kadiask-er) الذي كان تحت سلطة المفتي الأكبر:
İlhami Yurdakul, Osmanlı İlmiye Merkez Teşkilatı'nda Reform, 1826–1876 (Istanbul: İletişim Yayınları, 2008), 177–80.

(3) Düstur, 1st ed., vol. 1 (Istanbul: The Imperial Printing House, 1873), 270–5.
من الناحية القانونية، كانت الأسرة وحدة أبوية. لذلك يشير مصطلح «يتيم» (yetim) إلى طفل قاصر (صبي أو فتاة دون سن البلوغ) توفي والده - أي الولي (veli) الطبيعي للطفل. نظرا إلى أن الولي لا يمكن أن يكون إلا قريبا ذكرا لطفل قاصر، فقد عُرِّفت حالة اليتم حصريا بموت الأب بينما لم تكن وفاة والدة القاصر ذات صلة بهذا التعريف (هناك مصطلح منفصل لوصف حالة الطفل/الطفلة الذي/التي فقد والديه/والديها). كان الأطفال الصغار وغيرهم من المعالين من الأسرة مسؤولية أقاربهم الذكور: أولا، والدهم، وفي حالة وفاته، أخ بالغ أو عمه أو جده. كان الولي مسؤولا عن جميع احتياجاتهم (سبل العيش والتعليم والزواج)، باستثناء الرعاية الروتينية في أثناء وجودهم في كنف أمهم (حتى سن السابعة والتاسعة للبنين والبنات، على الترتيب).

(4) صدرت اللوائح الرئيسة في الأعوام 1852 و1870 و1906. انظر:
Düstur, 1:270–5 (31 December 1851) and 276–81 (17 February 1870 and 15 February 1872); Düstur, 1st ed., vol. 8 (Ankara: The State Printing House, 1943), 515–48 (28 April 1906).

(5) يمكن للأب تعيين ولي (veli) ووصي (vasi) مسبقا لرعاية مصالح أطفاله القصر. عندما لا توجد تعليمات محددة أو لم يترك الأب وصية، كانت المحكمة تعيِّن منفذا.

كان الافتراضي لذلك هو قريبا ذكرا، ولكن في بعض الأحيان كانت تُعيِّن قريبة أنثى (عادة والدة اليتيم)، أو شخصية محلية وعامة، كالقاضي نفسه. كان المنفذ مسؤولا عن إدارة ميراث اليتيم.

(6) كان قاضي العسكر، بمساعدة القضاة والمحاكم المحلية لتقسيم الميراث (Kismet Mahkemeleri)، مكلفا بتأمين حقوق الملكية لليتامى. كان هؤلاء المسؤولون يوجدون في عاصمة الإمبراطورية. ليس من الواضح إلى أي مدى كانت الممارسات للتعامل مع ممتلكات اليتامى من فئة العسكر Askeri (ضباط الجيش، بمن في ذلك المحافظون وكبار المسؤولين وغيرهم من الأشخاص ذوي الامتيازات) منتشرة قبل إنشاء الصناديق:

Yurdakul, Osmanlı İlmiye Merkez Teşkilatı'nda Reform, 177–8.

(7) لم يكن من قبيل المصادفة أن الفصل الأول من قانون العقوبات العثماني الأول (1840) خصص عدة أقسام للجرائم التي يرتكبها مسؤولو الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فقبل سنتين من إصدار هذا القانون، أصدر السلطان محمود الثاني قرارين تضمَّنا قوانين تتعلق بفساد موظفي الدولة والقضاة. انظر:

Yüksel Çelik, "Tanzimat Devrinde Rüşvet-Hediye Ikilemi ve bu Alandakı Yolsuzlukları Önleme Çabları," Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi 15 (2006): 25–64 at 42–3.

(8) انظر، على سبيل المثال:

H. A. R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, vol. 1, parts 1–2, (London: Oxford University Press, 1950 and 1957).

(9) لقد ناقشت في منشور آخر الآثار المترتبة على تشغيل صناديق أموال اليتامى لبناء الأسرة كعائلة منتسبة إلى الأب patrilineal family، وخاصة من منظور العلاقات بين الجنسين. انظر:

Iris Agmon, Family and Court: Legal Culture and Modernity in Late Ottoman Palestine (New York: Syracuse University Press, 2006), 147–67.

في هذا الفصل أناقش بعض النتائج والأفكار الأولية حول صناديق أموال اليتامى من منظور مختلف إلى حد ما، وهو منظور الفساد والدولة.

(10) المصطلح الحديث لـ «الدولة» باللغة التركية هو devlet، وهو يعني باللغة العثمانية-التركية «سلالة» و«دولة» (كان عنوان الإمبراطورية هو Devlet-i Aliyye-i Osmaniyye - أي «الدولة العلية العثمانية»).

(11) Linda T. Darling, A History of Social Justice and Political Power in the Middle East: The Circle of Justice from Mesopotamia to Globalization (London and New York: Routledge, 2013), 2.

(12) Darling, A History of Social Justice, 127.

توضح الفصول المخصصة للإمبراطورية العثمانية في كتابها (127-82) كيف تم تحويل دائرة العدل وإعادة تشكيلها في الإمبراطورية العثمانية طوال تاريخها الطويل، بما في ذلك معظم القرن التاسع عشر.

(13) انظر:

Yuval Ben-Bassat, Petitioning the Sultan: Protest and Justice in Late Ottoman Palestine (London: I. B. Tauris, 2013).

(14) انظر:

Michael Ursinus, Grievance Administration (Şikayet) in an Ottoman Province: The Kaymakam of Rumelia's "Record Book of Complaints" of 1781–1783 (New York: Routledge, 2005); Haim Gerber, State, Society, and Law in Islam: Ottoman Law in Comparative Perspective (Albany, NY: State University of New York Press, 1994).

(15) حتى القرن التاسع عشر، كان جزء كبير من النخبة الحاكمة العثمانية يتألف من عبيد أو عبيد محررين.

(16) من الناحية العملية، كان هناك تمييز بين محفظة السلطان الخاصة، والتي شملت رأس المال والممتلكات، وخزانة الدولة.

(17) Metin M. Coşgel, Boğaç Ergene, Haggay Etkes and Thomas J. Miceli, "Crime and Punishment in Ottoman Times: Corruption and Fines," Journal of Interdisciplinary History 43 (2013): 353–76.

(18) Coşgelet al., "Crime and Punishment," 360–8.

(19) صوّر نموذج الانحدار التاريخ العثماني منذ نهاية عهد السلطان سليمان («القانوني»؛ المتوفى في العام 1566) حتى تفكك الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1923) كعملية واحدة مستمرة من التراجع.

(20) عند بداية القرن الحادي والعشرين، مرت العلوم الإنسانية والاجتماعية بتحولات منهجية وإبستمولوجية واسعة. في التاريخ العثماني، كان نشر كتاب «الاستشراق» Orientalism لإدوارد سعيد Edward Said والنظريات الماركسية الجديدة لفترة ما بعد الاستعمار حول ظهور النظام الرأسمالي العالمي بمنزلة وجهات النظر الرئيسة لتحدي نموذج الانحدار. أدرج عديد من الدراسات الرائعة في هذه الأدبيات التنقيحية. ولأن هذا الموضوع يتجاوز نطاق هذا الفصل، فأنا أحيل القراء إلى واحدة فقط من تلك الدراسات، والتي تمثل في رأيي إنجازات الموجة التنقيحية:

Ariel Salzmann, "An Ancien Régime Revisited: 'Privatizatio' and Political Economy in the Eighteenth-Century Ottoman Empire," Politics & Society 21 (1993): 393–423.

استكشفت سالزمان Salzmann ممارسة منح أطراف خارجية حقوق تحصيل إيرادات الأراضي خلال القرن الثامن عشر - وهي ممارسة عُرضت كرمز للامركزية العثمانية. لقد أثبتت بنحو مقنع أن هذه الممارسة كانت في الواقع آلية اجتماعية واقتصادية سهَّلت الحراك الاجتماعي التصاعدي بين النخبة في المقاطعات. يشير مصطلح «جباية الضرائب بالوكالة» Taxfarming والمسؤوليات الإدارية المتعلقة به إلى تقسيم جديد للعمل بين الحكومة المركزية والنخب في المقاطعات، وهو ما كان أكثر ملاءمة للتعامل مع ظروف هذه الفترة. في القرن التاسع عشر، قدم الإصلاحيون العثمانيون جباية الضرائب بالوكالة كرمز للحكومة السيئة في محاولتهم لإضفاء الشرعية على الإصلاحات المركزية. هذه الدراسة ذات صلة بالمقال الحالي لأنها توضح كيف أن تغير الظروف التاريخية (والمحلية)، وقراءة الأدلة مقابل ثقل التاريخ

المعاصر، قد تُحدث فرقاكبيرا. لم تكن ممارسات جباية الضرائب بالوكالة واللامركزية بالضرورة دليلا على الضعف أو التدهور أو الفساد في عصور أو أماكن مختلفة.

(21) تناول قلةٌ من دارسي الفترة العثمانية مفهوم اللامركزية أخيرا. يصف باكي تيزكان Baki Tezcan الإمبراطورية العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر على أنها «ملكية محدودة»، معتبرا أن هذه الفترة تمثل انتقالا اجتماعيّا سياسيّا من تراث القرون الوسطى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى الحداثة العالمية المبكرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر:

Baki Tezcan, the Second Ottoman Empire: Political and Social Transformation in the Early Modern World (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

على النقيض من ذلك، يستخدم كوجيل Cojgel وإرغين Ergene تحليلات دقيقة للبيانات الاجتماعية والاقتصادية للقول بأنه على الأقل في مقاطعة كاستامونو Kastamonu الأناضولية، التي درسوها، مثَّل القرن الثامن عشر حقبة من الانحدار. انظر:

Metin M. Coşgel and Boğaç Ergene, The Economics of Ottoman Justice: Trial and Settlement in a Sharia Court (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

يجب التأكيد على أن كوجيل وإرغين لا يعيدان إنتاج التفسير التاريخي للتاريخ العثماني، الذي كان سمة نموذجية لخطاب الانحدار، فتحليلهما لا يستبعد استعادة الدولة في القرن التاسع عشر، وهو فصل في التاريخ العثماني يهمشه مؤيدو الانحدار أو يرون أنه يمثل «تقليدا سطحيّا وفاشلا للغرب». توضح المشكلة المفاهيمية المتمثلة في اللامركزية دراسة أخرى حديثة عن النظام القانوني العثماني في القرن الثامن عشر. مثل تيزكان، قارنت فاريبا زارينباف Fariba Zarinebaf اتجاهات التعامل مع الجرائم في إسطنبول بتلك في جنوب وغرب أوروبا، وخلصت إلى أن القرن الثامن عشر يجب أن يُفهم على أنه مقدمة لتحديث القانون الجنائي في القرن التاسع عشر:

Fariba Zarinebaf, Crime and Punishment in Istanbul, 1700–1800 (Berkeley: University of California Press, 2010).

هذه مجرد أمثلة قليلة عن الدراسات الحديثة التي تتناول الفترة نفسها من وجهات نظر مختلفة تماما، والتي تناولت مسألة اللامركزية العثمانية وتشاركت التحدي المتمثل في التخلص من هذا العبء التاريخي. يمكن شرح استنتاجاتها المتناقضة حول هذه الفترة بسهولة من خلال الاختلافات بين وجهات نظرهم، ووحدات التحليل وأدوات البحث المستخدمة، وكذلك الجوانب الأخرى المتعلقة بالنهج والطريقة.

(22) انظر، على سبيل المثال:

Ahmet Mumcu, Osmanlı Devleti'nde Rüşvet (Ankara: Ankara University, Faculty of Law, 1969); Kemal Daşcıoğlu, "Osmalı döneminde rüşvet ve sahtekarlık suçları ve bunlara verilen cezalar üzerine bazı belgeler," Sayıştay Dergisi 59 (2005): 119–24.

(23) Avi Rubin, Ottoman Nizamiye Courts: Law and Modernity (New York: Palgrave MacMillan, 2011), 131 and nn. 67 and 185.

وهكذا، توصل المؤرخون إلى استنتاجات متناقضة في هذا الصدد. انظر:
Daşcıoğlu, "Osmalı döneminde rüşvet," 124.
لفساد واسع النطاق وصف مومكو Mumcu عارض حاييم غيربر Haim Gerber في القرن السابع عشر وتفسيره له باعتباره علامة على الانحدار. أدى تحليل غيربر لسجلات المحاكم ووثائق الشكاوى المقدمة في مدينة بورصة في القرن السابع عشر إلى استنتاج مختلف حول الفساد عموما والقضاة على وجه الخصوص: انظر:
Haim Gerber, State, Society, and Law in Islam, 154–61.
فيما يتعلق بالتدابير التأديبية التي اتُّخذت ضد القضاء خلال إصلاحات القرن التاسع عشر كوسيلة لاستيعاب مبدأ سيادة القانون، انظر:
Rubin, Ottoman Nizamiye Courts, 113-32.
اضطلع جنكيز كيرلي Cengiz Kirli بتحليل ثلاث دعاوى جنائية وعقوبات فُرضت على كبار المسؤولين عقب إصدار أول قانون جزائي (1840). وقد خلص إلى أن المحاكمات والعقوبات كانت أداة لبعث رسالة إلى كبار المسؤولين الذين عارضوا الإصلاحات بدلا من كونها تعبيرا عن إجراءات مكافحة الفساد في حد ذاتها: انظر:
Cengiz Kırlı, Yolsuzluğun İcadı: 1840 Ceza Kanunu, İktidar ve Bürokrasi (Istanbul: Verita, 2015).

(24) ناقش شيليك Çelik هذه المشكلة، فأوضح أن مصلحي القرن التاسع عشر بذلوا جهودا لتحديد الفرق بين الهدايا القانونية والرشوة غير القانونية من الناحية القانونية.

(25) Christoph Herzog, "Corruption and Limits of the State in the Ottoman Province of Baghdad during the Tanzimat," MIT Electronic Journal of Middle East Studies 3 (2003): 35–43 at 38.
لا أشارك هيرتزوغ في افتراضه العام في هذه المقالة حول فشل التحديث العثماني. ومع ذلك، لا يسمح نطاق الفصل الحالي بمزيد من المشاركة في هذا الموضوع.

(26) Rubin, Ottoman Nizamiye Courts, 113-32.
فيما يتعلق بقانون العقوبات كوسيلة لإعادة تشكيل سلطة الدولة ومسؤوليتها عن حفظ النظام العام، انظر:
Tobias Heinzelmann, "The Ruler's Monologue: The Rhetoric of the Ottoman Penal Code of 1858," Die Welt Des Islam 54 (2014): 292–321.
لمزيد عن حركة التدوين، انظر:
Avi Rubin, "Modernity as a Code: The Ottoman Empire and the Global Movement of Codification," Journal of the Economic and Social History of the Orient 59 (2016): 828–56.

(27) Rubin, Ottoman Nizamiye Courts, 8-14.

(28) انظر، على سبيل المثال:
Meşihat Arşivi [Archive of the Office of the Chief Mufti], Istanbul, Sicill-i Ahval Dosyaları, dos. 1095; Sicill-i Ahval Defterleri, 1/363.

(29) من المؤكد أن عدم الإشارة إلى القانون الجنائي المعياري لا يعني أن الأحكام الجنائية

لمكافحة الفساد لم تُنفَّذ فيما يتعلق بالمسؤولين العاملين في صناديق أموال اليتامى. بحكم التعريف، كان القانون الجنائي ينطبق على الجميع. ومع ذلك تتضمن اللوائح في بعض الأحيان إشارة صريحة إلى بنود جنائية محددة تنص على أنها ستطبق على مسؤولين محددين إذا لم يمتثلوا لتعليمات معينة. تشير هذه الإشارات إلى أن السلطات شعرت بأنه من الضروري تحذير بعض المسؤولين من تجاهل تعليمات محددة، أو أنها تعلمت من التجارب السابقة أن المسؤولين يميلون إلى إهمال واجبات معينة.

(30) Düstur, 8: 523 (no. 114, art. 23-24).

(31) إنني ممتنة لزميلي آفي روبين Avi Rubin، الذي حلل حالات المحاكم النظامية التي نشرتها وزارة العدل العثمانية في مجلة Ceride-i Mehakim، ولدراساته الخاصة، ولتفضله بتزويدي بهذه المعلومات.

(32) انظر، على سبيل المثال:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi [Ottoman State Archive; henceforth BOA], Istanbul, DH.MKT. 868/69; DH.MKT. 956/24.

يتناول هذان الملفان تقريرا عن إدانة اثنين من المديرين السابقين لصناديق أموال اليتامى في السنوات الأولى من القرن العشرين (1904-1905)، أحدهما كان مديرا في أنقرة والآخر في دمشق. وقد حوكم كلاهما بتهمة الاختلاس وأدانتهما محكمة ابتدائية أُنشئت كمحفل خاص لمحاكمة كبار المسؤولين الحكوميين وكانت تتبع الحكومة (Şuru-i devlet istinaf mahkemesi) .

(33) انظر، على سبيل المثال:

BOA, Istanbul, BEO 166/12403; BEO 329/24605.

قُدِّم الالتماس السابق في العام 1893 إلى مقاطعة كاستامونو (في شمال الأناضول) من قِبل شرطي درك ريفي زعم أنه يتيم سابق، وأن أحد أعضاء الحكومة قد سرق أموالاً من ميراث والده الذي احتُفظ به في صندوق أموال اليتامى. وقُدِّم الالتماس الأخير في العام نفسه إلى المشيخة Meşihat (مكتب المفتي الأكبر) من قبل مجموعة من الأشخاص الذين اشتكوا كاتبا كبيرا في محكمة معيَّنة ومدير صندوق أموال اليتامى التابع لها، مدعين أنهما تآمرا لسرقة الأموال من الصندوق واستخدامها لتعيين أبنائهما في مناصب معينة.

(34) انظر، على سبيل المثال:

BOA, Istanbul, A. MKT.UM 506/16; A. MKT.UM 546/75.

يتعامل الملف السابق، الذي يرجع إلى أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، مع أموال اقترضتها من صندوق أموال اليتامى في جزيرة كريت امرأةٌ تُوفيت قبل سداد ديونها. يحتوي على الاعتبارات التي اتبعتها الخزانة لتصفية الرهن العقاري للمقترضة الراحلة. يتعامل الملف الأخير من الفترة نفسها مع سداد دَين لصندوق أموال اليتامى الذي طولب بسداده المقترض، وهو محافظ سابق. تستند هذه النتائج إلى عينة أولية من السجلات المعنية.

(35) أنا ممتنة مرة أخرى لزميلي، آفي روبن، على التفضل بتزويدي بهذه المعلومات. تدعم هذه السياسة الاستنتاج الذي توصل إليه روبن بأن الإصلاحيين العثمانيين بذلوا جهودا خاصة لإدانة ومعاقبة القضاة وغيرهم من أعضاء الجهاز القضائي ونشر المعلومات حول هذه القضايا بغرض الردع وإظهار التزامهم بمبدأ سيادة القانون.

الفصل الثامن عشر

(1) Cornelius O'Leary, the Elimination of Corrupt Practices in British Elections, 1868–1911 (Oxford: Oxford University Press, 1962).

للاطلاع على إعادة تقييم حديثة، انظر:

Kathryn Rix, "'the Elimination of Corrupt Practices in British Elections'? Reassessing the Impact of the 1883 Corrupt Practices Act," English Historical Review 123 (2008): 65–97.

(2) Report of the Conference of Officers of the Liberal Associations upon the Corrupt and Illegal Practices Act 1883 (London: National Liberal Federation, 1883).

(3) P. Harling, "Rethinking 'Old Corruption,'" Past & Present 147 (1995): 127–58.

(4) William D. Rubinstein, "The End of 'Old Corruption' in Britain," Past & Present 101 (1983): 55–86.

(5) F. H. Herrick, "Lord Randolph Churchilland the Popular Organization of the Conservative Party," Pacific Historical Review 15 (1946): 178–91; Herrick, "The Origins of the National Liberal Federation," The Journal of Modern History 17 (1945):116–29.

(6) Kathryn Rix, "By-elections and the Modernisation of Party Organisation, 1867–1914," in By-elections in British Politics, ed. T. G. Otte and Paul Readman (London: Boydell, 2013), 151–76.

(7) H. J. Hanham, "The Sale of Honours in Late Victorian England," Victorian Studies 3 (1960): 277–89.

(8) See the case of E. H. Carbutt in T. A. Jenkins, "The Funding of the Liberal Unionist Party and the Honours System," English Historical Review 105 (1990): 920–38.

(9) John D. Fair, "From Liberal to Conservative: The Flight of the Liberal Unionists after 1886," Victorian Studies 29 (1986): 291–314.

(10) David Howell, British Workers and the Independent Labour Party, 1888–1906 (Manchester: Manchester University Press, 1984).

(11) James McConnel, "'Jobbing with Tory andLiberal', Irish Nationalists and the Politics of) Patronage 1880–1914," Past& Present 188 (2005): 105–31.

(12) W. J. Baker, A History of the Marconi Company, 1874–1965 (London: Routledge, 2002), 143–8.

(13) G. K. Chesterton, Autobiography of G.K. Chesterton (New York: Hutchinson, 1936), 205.

(14) Geoffrey Searle, Corruption in British Politics, 1895–1930 (Oxford: Oxford University Press, 1990).

(15) Frans Coetzee, "Pressure Groups, Tory Businessmen and the Aura of Political Corruption before the First World War," Historical Journal 29 (1986): 833–52.

(16) Moisey Ostrogorsky, Democracy and the Organisation of Political Parties (New York: MacMillan, 1902).

(17) Alan Doig, Corruption and Misconductin Contemporary British Politics (Harmondsworth: Penguin Books, 1984), 65.

(18) P. Fennell, "Local Government Corruptionin England and Wales," in Corruption Causes, Consequences and Control, ed. Michael Clarke (London: Frances Pinter, 1983), 10–23 at 13.

(19) Fennell, "Local Government," 10.

(20) James Moore and John Smith, eds., Corruptionin Urban Politics and Society, 1780–1950 (Farnham: Ashgate, 2007).

(21) Rubinstein, "The End of 'Old Corruption' in Britain."

(22) للاطلاع على تقييم، انظر:

E. P. Hennock, Fit and Proper Persons: Ideal and Reality in Nineteenth Century Urban Government (London: Hodder, 1973). Derek Fraser, Municipal Reform and the Industrial City (London: Palgrave, 1982).

(23) Asa Briggs, the Victorian City (London: Oldhams, 1963); Gordon E. Cherry, Urban Change and Planning. A History of Urban Development in Britain since 1750 (London: Foulis, 1972).

(24) نقلا عن:

Doig, Corruption, 65.

(25) انظر:

James Moore, the Transformation of Urban Liberalism (Aldershot: Ashgate, 2006).

(26) Joseph Scott, Leaves from the Diary of a Citizens' Auditor (Manchester: City News, 1884), esp. 43–45.

(27) انظر، على سبيل المثال، دور صحف Manchester City News وSpy وThe City Lantern في مانشستر.

(28) للاطلاع على أمثلة، انظر:

Scott, Leaves.

(29) Moore and Smith, Corruption, ch. 6.

(30) Mooreand Smith, Corruption.

(31) JohnGarrard, "The Salford Gas Scandal of 1887," Manchester Region HistoryReview 2 (1988–89): 12–20.

(32) LicensingAct, 1872. Available online at: http://www.legislation.gov.uk/ukpga/Vict/35-36/94/enacted [accessed January 8, 2016].

(33) Forbackground see Geoffrey Seuss Law, "Manchester's Politics, 1885–1906" (PhDdissertation, University of Pennsylvania, 1975), 204–51.

(34) Spy [Manchester], 2, 17 April 1891.

(35) JamesMoore, "The Art of Philanthropy—The Formation and Development of theWalker Art Gallery in Liverpool," Museum and Society 2 (2004):68–83.

(36) Jerome Caminada, Twenty-Five Years of Detective Life (Manchester: City News, 1895).

(37) Jean Farquhar, Arthur Wakerley, 1862–1931 (Leicester: Sedgebrook Press, 1984), 22.

(38) Public Bodies Corrupt Practices Act, 1889, 52 & 53 Vict. Available online at:www.legislation.gov.uk/ukpga/Vict/52-53/69/contents [accessed January 8, 2016].

(39) H. A. Shannon, "The Limited Companies of 1866–83," The Economic History Review 4 (1933): 290–316.

(40) Municipal Corporations Act, 1882. Alderman. Contract with Corporation. Share orInterest in Contract. Company. Managing Director and Shareholder. Share or Interest in Company. Penalty. Lapish v. Braithwaite [1925] 1 K.B. 474. 40T.L.R. 857, [1926] A.C., the Cambridge Law Journal 2 (1926), 371–4.

(41) BryanKeith-Lucas and Peter G. Richards, A History of Local Government in the Twentieth Century (London: George Allen & Unwin, 1978), 95–6.

(42) انظر:

R. M. Jackson, the Machinery of Local Government (London: MacMillan, 1958), 341–3.

(43) Doig, Corruption and Misconduct, 77–9.

(44) James Moore and Richard Rodger, "Municipal Knowledge and Policy Networks in British Local Government, 1832–1914," Jahrbuch für europäische Verwaltungsgeschichte 15 (2003): 29–58.

(45) للاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه التغيرات، انظر:

Moore, the Transformation.

الفصل التاسع عشر

(1) Alina Mungiu-Pippidi, ed., Controlling Corruption in Europe. TheAnticorruption Report, vol. 1 (Opladen: Barbara Budrich Publishers, 2013). According to Mungiu-Pippidi, "group A"—well-governed and relativelynon-corrupt countries—consists of Austria, Belgium, Denmark, Finland, France, Germany, Ireland, Luxembourg, Malta, the Netherlands, Sweden andthe UK.

(2) Paul Heywood, "Political Corruption," Political Studies 45 (1997):417–35; Hans Nelen, "Corruptie in de polder: Nederland ontwaakt," in In-

tegriteit: Integriteit en integriteitsbeleid in Nederland, ed. J. H. J van denHeuvel, L. W. J. C. Huberts and E. R. Muller (Deventer: Kluwer, 2012),169–86; Sebastian Wolf, Korruption, Anti-korruptionspolitik undöffentliche Verwaltung (Wiesbaden: Springer, 2014).

(3) Michael Johnston, Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 74–6.

(4) Johnston, Syndromes of Corruption, 60.

(5) Michael Johnston, Corruption, Contention and Reform. The Power of Deep Democratization (Cambridge: Cambridge University Press, 2013); Francis Fukuyama, the Origins of Political Order. From Prehuman Times to the French Revolution (London: Profile Books, 2011); Bo Rothstein, "Anti-Corruption: A Big Bang Theory," QoG Working Paper 3 (2007) .Available online at: http://www.pol.gu.se/digitalAssets/1350/1350652_2007_3_rothstein.pdf [accessed June 23, 2017].

(6) Dirk Tänzler, Konstandinos Maras and Angelos Giannakopoulos, "The German Myth of a Corruption-Free Modern Country," in The Social Construction of Corruption in Europe, ed. D. Tänzler, K. Maras and A. Giannakopoulos (London: Ashgate, 2012), 87–105.

(7) انظر أيضا:

Ronald Kroeze, "The Rediscovery of Corruption in Western Democracies," in Corruption and Legitimacy: A Twenty-First Century Perspective, ed. Jonathan Mendilow and Ilan Peleg (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2016), 21–40; Jens Ivo Engels, Die Geschichte der Korruption. Von der Frühen Neuzeit bis ins 20. Jahrhundert (Frankfurt: S. Fisher, 2014).

(8) Hendrikus J. Brasz and Willem F. Werthem, Corruptie (Assen: Van Gorcum, 1961), 52.

يدافع براسز وفيليم أيضا عن دراسة مكافحة الفساد ليس فقط من منظور رسمي قانوني ولكن أيضا عن طريق اعتبار مكافحة الفساد «ممارسة وواقعا» في التاريخ.

(9) Hartmut Berghoff, "From the Watergate Scandal to the Compliance Revolution. The Fight against Corporate Corruption in the United States and Germany, 1972–2012," Bulletin ofthe German Historical Institute 53 (2013): 7–30 at 12.

(10) Dan Hough, Corruption, Anticorruptionand Governance (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013), 23; Robert Williams, "New Concepts for Old?" Third World Quarterly 20 (1999):503–14 at 506–7.

(11) انظر، على سبيل المثال:

Susan Rose-Ackerman, The Economics of Corruption: A Study in Political Economy (New York: Academic Press, 1978); Rose-Ack-

erman, Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform (Cambridge: Cambridge University Press, 1999); Robert Klitgaard, Controlling Corruption (Berkeley, CA: University of California Press, 1988).

(12) Ivan Krastev, "When 'Should' Does not Imply 'Can'. The Making of the Washington Consensus on Corruption," in Entangled Histories and Negotiated Universals. Centers and Peripheries in a Changing World, ed. Wolf Lepenies (Frankfurt and New York: Campus Verlag, 2003), 105–26.

(13) Johnston, Syndromes of Corruption, 6.

(14) Sebastian Wolf, Antikorruptionspolitik, 100–4; Hough, Corruption and Anticorruption, 12.

(15) Wolf, Antikorruptionspolitik, 107.

(16) Patrycja Szareki-Mason, The European Union's Fight against Corruption: The Evolving Policy towards Member States and Candidate Countries (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

(17) Berghoff, "From the Watergate Scandal to the Compliance Revolution," 17.

(18) Netherlands Public Prosecutor, "SBM Offshore Settles," 2015. Available online at: https://www.om.nl/actueel/nieuwsberichten/@87201/sbm-offshore-settles/ [accessed June 1, 2015].

(19) Hough, Anticorruption, 32 and 33; see also UNESCAP, "What is Good Governance?," July 1–3, 2009, accessed January 11, 2015. Available online at: http://www.unescap. org/sites/default/files/good-governance.pdf [accessed June 23, 2017]; Mark Bevir, Governance. A Very Short Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2012), especially ch. 6 on "Good Governance"; Sebastian Wolf and Diana Schmidt-Pfister, eds., Inter- national Anticorruption Regimes in Europe. Between Corruption, Integration, and Culture (Baden-Baden: Nomos, 2010).

(20) Dieter Haller and Chris Sore, eds., Corruption: Anthropological Perspectives (London: Pluto Press, 2005); Edward L. Glaeser and C. Goldin, eds., Corruption and Reform. Lessons from America's Economic History (Chicago: Chicago University Press, 2006).

(21) Fukuyama, The Origins of PoliticalOrder, 14; Alina Mungiu-Pippidi, "Becoming Denmark: Historical Designsof Corruption Control," Social Research 80 (2013): 1259–86; MetteFrisk Jensen, "The Question of How Denmark Got To Be Denmark: EstablishingRule of Law and Fighting Corruption in the State of Denmark, 1660–1900," QOG-Working Paper Series 6 (2014): 1–26. Available online at: http://pure.

au.dk/portal/files/82049568/How_Denmark_got_to_be_Denmark_QoG_Workingpaper.pdf [accessed June 23, 2017].

(22) Ronald Kroeze, “The Rediscovery ofCorruption in Western Democracies.”

(23) Berghoff, “The Watergate Scandal,” 14.

(24) Friso Wielenga, Nederland in deTwintigste Eeuw (Amsterdam: Boom, 2010), 266.

(25) Handelingen van de Tweede Kamer der StatenGeneraal [Minutes of the Second Chamber of Parliament, 1975–76—henceforthHTK], Kamerstuk nr 13787, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 3.Available online at: http://www.statengeneraaldigitaal.nl [accessed June23, 2017].

(26) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 8–10; see also 23.
هناك خلصت اللجنة إلى أن الأمير روج لشراء بعض الطائرات.

(27) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 34 and 35.

(28) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 36.

(29) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 14, 15 and 36.

(30) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 36.

(31) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 37.

(32) HTK, “Rapport van de commissie van onderzoek,” 37 and 38.

(33) Gerard Aalders, Het Lockheed-schandaal: wapenindustrie, smeergeld en corruptie (Amsterdam: Boom, 2011), 191.

(34) Aalders, Het Lockheed-schandaal, 193.

(35) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5136. Available online at: www.statengeneraaldigitaal.nl [accessed June 23, 2017].

(36) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5137 and 5138.

(37) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5138.

(38) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5139.

(39) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5144.

(40) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5141.

(41) HTK, “Plenary Debates,” 30 August 1976, 5157 and 5158.

(42) Aalders, Het Lockheed-schandaal, 183 and 194.

(43) Aalders, Het Lockheed-schandaal, 185.

كان الأمر مُهما جدّا بالنسبة إليه، حيث ظل بيرنهارد يطلب السماح له بارتداء زيه العسكري مرة أخرى. في العام 1991، كدليل على حسن النوايا وكهدية من مجلس الوزراء بمناسبة اليوبيل الفضي لزواج ابنته الملكة بياتريكس، سُمح له بارتدائه مرة أخرى.

(44) كما ورد في:

Aalders, Het Lockheed-schandaal, 196.

(45) Aalders, Het Lockheed-schandaal, 197 and 198; John T. Noonan,

Bribes: An Intellectual History of a Moral Idea (Berkeley, CA: University of California Press, 1984), 663.

(46) Aalders, HetLockheed-schandaal, 196, 199–203 and 207.

(47) A. J. P. Tillema, "Ontwikkelingen rondom corruptiebestrijding in Nederland," TransparencyInternational Nederland 2015, 1–12. Available online at:http://www.transparency.nl/wp-content/uploads/2015/07/Artikel-OSP-over-Corruptie.pdf [accessedJanuary 7, 2016]; "Aanwijzing opsporing en vervolging buitenlandsecorruptie," Overheid.nl, accessed January 7, 2016, wetten.overheid.nl.

(48) Werner Abelshauser, Nach dem Wirtschaftswunder. Der Gewerkschafter, Politiker und Unternehmer Hans Matthöfer (Bonn: Dietz Verlag, 2009), 493.

(49) Abelshauser, HansMatthöfer, 495.

(50) "Vor 30 Jahren: Bundestag beschließtFlick-Ausschuss," Deutscher Bundestag, May 15, 2013. Available online at: https://www.bundestag.de/dokumente/textarchiv/2013/44789336_kw20_kalenderblatt_flick_untersuchungsausschuss/212402 [accessed July 10, 2014].

(51) Hans Werner Kilz and JoachimPreuß, eds., Flick. Die gekaufte Republik (Reinbeck: Rowolt, 1984), 327.

(52) Abelshauser, HansMatthöfer, 496.

(53) Kim Christian Priemel, "Twentieth Century Flick: Business History in the Age of Extremes," Journalof Contemporary History 47 (2012): 754–72.

(54) "Erosion des Vertrauens derBürger in die Parteien." Axel Schildt and Detlef Siegfried, DeutscheKulturgeschichte. Die Bundesrepublik—1945 bis zur Gegenwart (Bonn: Carl Hanser Verlag, 2009), 443.

(55) "[Die Flick-Affäre war] eineschmierige Parteispenden-Angelegenheit, die in der Öffentlichkeitdas unsägliche Bild einer korrupten Verflechtung von Politik und Wirtschafthinterließ und zur 'Parteienverdrossenheit' beitrug." Edgar Wolfrum, Die Geglückte Demokratie. Geschichte der BundesrepublikDeutschland von ihren Anfängen bis zur Gegenwart (Bonn: KlettGotta, 2007), 362 and 363.

(56) Kilz and Preuß, Flick: DieGekaufte Republik.

(57) Plenarprotokoll Deutscher Bundestag [Minutes of the Plenary Sessions of the German Bundestag, Sitzung—henceforth PDB], Plenary Session, 19 May 1983, 426. Availableonline at: http://dip21.bundestag.de/dip21/btp/10/10008.pdf [accessed 11July, 2014].

(58) PDB, Plenary Session, 19 May 1983, 428.Available online at: http://dip21.bundestag.de/dip21/btp/10/10008.pdf[accessed July 11, 2014].

(59) PDB, Plenary Session, 19 May 1983, 422–4. Available online at:

http://dip21.bundestag.de/dip21/btp/10/10008.pdf[accessed July 11, 2014].

(60) PDB, Plenary Session, 19 May 1983, 422–4. Available online at: http://dip21.bundestag.de/dip21/btp/10/10008.pdf[accessed July 11, 2014].

(61) PDB, Plenary Session, 19 May 1983, 422–4.Available online at: http://dip21.bundestag.de/dip21/btp/10/10008.pdf[accessed July 11, 2014].

(62) Deutscher Bundestag, "Beschlußempfehlung und Bericht des 1. Untersuchungsausschusses nachArtikel 44 des Grundgesetzes zu dem Antrag der Fraktion der SPD" [FinalAdvice of the Investigation Committee], 21 February 1986. Available onlineat: http://dip21.bundestag.de/dip21/btd/10/050/1005079.pdf [accessedAugust 7, 2014].

(63) تألّفت لجنة التحقيق من أحد عشر عضوا في البرلمان: خمسة من حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي CDU/الحزب الديموقراطي المسيحي CSU، وأربعة من الحزب الاشتراكي الديموقراطي SPD، وواحد من الحزب الديموقراطي الحر FDP، وواحد من حزب الخضر Die Grunen.

(64) "Ein Untersuchungsausschuß ist kein Gericht." Deutscher Bundestag, "Beschlußempfehlung und Bericht des 1. Untersuchungsausschusses nach Artikel 44 des Grundgesetzes zu dem Antrag der Fraktion der SPD" [Final advice of the Investigation Committee], 21 February 1986, 285. Available online at: http://dip21.bundestag.de/dip21/btd/10/050/1005079.pdf [accessed August 8, 2014].

(65) Thomas Bartholmes, Die "Flick-Affäre"—Verlauf und Folgen (Speyer: Hochschule für Verwaltungswisschaft, 2003), 22 and 27.

(66) Johnston, Syndromes of Corruption, 75.

يستطرد جونستون في سياق مشابه في الصفحتين 67 و77: «يرتبط هذا النوع من التعاملات بقيود قانونية وسياسية ضعيفة نسبيّا. فرضت ألمانيا ضوابط جديدة على مساهمات الأحزاب في الثمانينيات، ولكن لم تكن هناك حدود ولا عوائق أمام المساهمات أو المبالغ النقدية. تعتبر رشوة أعضاء البوندستاغ جريمة قانونية، لكن القانون لا ينفذ بقوة... وأخيرا... كثيرا ما تتمتع الشخصيات البارزة بحصانة فعلية (Seibel 1997: 89, 49-69): كانت أحكام السجن نادرة، ومن المرجح أن تتعلق التهم الجنائية بالتهرب من الضرائب وليس الرشوة، ويمكن للمسيرة السياسية أن تستمر من دون خسارة تذكر للمكانة».

(67) Heinrich August Winkler, Der lange Weg nach Westen, vol. 2 (Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung, 2004), 414.

(68) Norbert Frei et. al. Flick. Der Konzern, die Familie, die Macht (Munich: Random House, 2009), 687.

(69) Winkler, Der lange Weg nach Westen, 412.

(70) Frei et al., Flick, 696.

(71) Ronald Kroeze, Een kwestie van politieke moraliteit. Politieke

corruptionschandalen en goed bestuur in Nederland, 1848–1940 (Hilversum: Verloren, 2013), 261–3.

(72) Ronald Kroeze, "Corruptie in de Nederlandse politieke geschiedenis. De functie van debatten over omkoping, belangenverstrengeling en systeemfalen," in Jaarboek Parlementaire Geschiedenis, ed. C. van Baalen et al. (Amsterdam: Boom, 2014), 81–94.

انظر أيضا كلمات الصحافي الاستقصائي الألماني توماس رامجه Thomas Ramge. بالنسبة إليه، تُعد الفضائح باعتبارها «وسيلة اتصال»، «الطقوسَ السياسية الأكثر إثارة ضمن النظام الديموقراطي» و«طقوسا ديموقراطية للتطهير الذاتي».

Thomas Ramge, Die Großen Polit-Skandale. Eine andere Geschichte der Bundesrepublik (Frankfurt: Campus Verlag, 2003), 10.

الفصل العشرون

(1) انظر:

Vladimir Ilyich Lenin, "A Caricature of Marxism and Imperialist Economism [1916]," in Collected Works, vol. 23 (Moscow: Progress Publishers, 1974), 29–76 at 46; Lenin, "Imperialism and the Split in Socialism [1916]," in Collected Works, 23:105–20 at 106.

(2) Vladimir Ilyich Lenin, "The New Economic Policy and the Tasks of the Political Education Departments [1921]," in Collected Works, vol. 33 (Moscow: Progress Publishers, 1974), 60–80 at 75.

(3) "Beschlußdes V. Parteitages über den Kampf um den Frieden, für den Siegdes Sozialismus, für die nationale Wiedergeburt Deutschlands alsfriedliebender, demokratischer Staat," in Protokoll der Verhandlungendes V. Parteitages der SED, 10. bis 16. Juli 1958 (Berlin [East]: Dietz, 1959), 1329–416 at 1392.

(4) "Programmder SED," in Protokoll der Verhandlungen des IX. Parteitages der SED inBerlin 18.-22. Mai 1976, Vol. 2 (Berlin [East]: Dietz, 1976), 209–66at 250.

(5) ThomasSchuhbauer, Umbruch im Fernsehen, Fernsehen im Umbruch. Die Rolle desDDR-Fernsehens in der Revolution und im Prozeß der deutschenVereinigung 1989–1990 am Beispiel des Jugendmagazins Elf "99" (Berlin:Logos, 2001), 225.

(6) انظر أيضا:

Schuhbauer, Umbruch im Fernsehen, 224-47.

(7) يعكس هذه العملية كتيب لبيتر كيرشي Peter Kirschey، وهو صحافي في جريدة Neuen Deutschland، انظر:

Peter Kirschey, Wandlitz Waldsiedlung—die geschlossene Gesellschaft. Versuch einer Reportage. Gespräche, Dokumente (Berlin [East]: Dietz, 1990).

(8) Małgorzata Mazurek, "'Filling the Gap between Plan and Needs': Social Networks in the Local Government System in Communist Poland," in Vernetzte Improvisationen. Gesellschaftliche Subsysteme in Ostmitteleuropa und in der DDR, ed. Annette Schuhmann (Cologne: Böhlau, 2008), 103–20 at 104.

(9) Klaus Marxen and Gerhard Werle, eds., Strafjustiz und DDR-Unrecht. Bd. 3: Amtsmißbrauch und Korruption (Berlin: De Gruyter, 2002), xxvii.

(10) Susan Rose-Ackerman, "Corruption," in the Encyclopedia of Public Choice vol. 1, ed. Charles K. Rowley and Friedrich Schneider (Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 2004), 67–76 at 67.

(11) انظر القسم 159 (الاحتيال على حساب الممتلكات الاشتراكية)، و165 (خرق الثقة)، و247، 248 (الرشوة) في:

Strafgesetzbuch der Deutschen Demokratischen Republik, ed. Ministerium der Justiz (Berlin [East]: Staatsverlag der DDR, 1968).

(12) الدراسة الكلاسيكية حول هذا الموضوع فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي هي:

Michael Voslensky, Nomenklatura: The Soviet Ruling Class (Garden City, NY: Doubleday & Co, 1984).

لمزيد عن جمهورية ألمانيا الديموقراطية، انظر:

Mathias Wagner, Ab morgen bist du Direktor. Das System der Nomenklaturkader in der DDR (Berlin: Das neue Berlin, 1998), 16f.; Wolfgang-Uwe Friedrich, "Kaderpolitik als totalitäres Herrschaftsinstrument. Das Nomenklatursystem in der DDR," in Diktaturvergleich als Herausforderung. Theorie und Praxis, ed. Günther Heydemann et al. (Berlin: Duncker & Humblot, 1998), 169–86.

(13) J. M. Montias and Susan Rose-Ackerman, "Corruption in a Soviet-type Economy: Theoretical Considerations," in Economic Welfare and the Economics of Soviet Socialism: Essays in Honor of Abram Bergson, ed. Steven Rosefielde (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), 53–83 at 58.

(14) Frank Bajohr, Parvenüs undProfiteure. Korruption in der NS-Zeit (Frankfurt: Fischer, 2001), 141–7.

انظر أيضا:

Frank Bajohr, "The Holocaust and Corruption," in Networks of Nazi Persecution. Bureaucracy, Business and the Organization of the Holocaust, ed. Gerald D. Feldmann and Wolfgang Seibel (New York: Berghahn Books, 2005), 118–40.

(15) Montias and Rose-Ackerman, "Corruption in a Soviet-type Economy," 56.

(16) Mark Harrison and Byung-Yeon Ki, "Plans, Prices, and Corruption:

The Soviet Firm Under Partial Centralization, 1930 to1990," Journal of Economic History 66 (2006): 1–41 at 17.

(17) يتحدث أولسون عن «أسواق لا يمكن قمعها» في هذا السياق. انظر:

Mancur Olson, Power and Prosperity. Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships (New York: Basic Books, 2000), 175.

(18) Alena V. Ledeneva, Russia's Economy of Favours: Blat, Networking and Informal Exchange (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 39–59.

تحاول ليدينيفا Ledeneva التمييز بنحو أوضح بين ظاهرة «بلات» Blat والرشوة والفساد والممارسة الاقتصادية غير الرسمية والمحسوبية والتعامل. في هذه العملية يصبح من الواضح أنه بصرف النظر عن الاختلافات، تداخل عديد من الفئات أيضا.

(19) Bajohr, "The Holocaust and Corruption," 119-20.

(20) للاطلاع على العملية الشاملة، انظر:

Dietrich Staritz, Die Gründung der DDR. Von der sowjetischen Besatzungsherrschaft zum sozialistischen Staat, 3rd. ed. (Munich: Dt. Taschenbuch-Verlag, 1995).

(21) Monika Tatzkow and Hartmut Henicke, "'...ohne ausreichende Begründung...'. Zur Praxis der 'Enteignung der Naziaktivisten und Kriegsverbrecher' in der SBZ," Zeitschrift für offene Vermögensfragen 2 (1992): 182–9 at 182, 186 and 188. Friederike Sattler, Wirtschaftsordnung im Übergang. Politik, Organisation und Funktion der KPD/ SED im Land Brandenburg bei der Etablierung der zentralen Planwirtschaft in der SBZ/ DDR 1945–52 (Münster: LIT, 2002), 247.

(22) Tatzkow and Hartmut Henicke, "'...ohne ausreichendeBegründung...', 286.

(23) Tatzkow and Hartmut Henicke, "'...ohne ausreichendeBegründung...'.

(24) André Steiner, The Plans thatFailed. An Economic History of the GDR (New York: Berghahn Books, 2010), 31.

(25) تدعم هذا الاستنتاجَ الدراساتُ التالية حول اللجنة المركزية لمراقبة الدولة ZKK، والتي لا تثير مسألة تدابير مكافحة الفساد.

Jutta Braun, "Wirtschaftsstrafrecht und Enteignungspolitik in der SBZ-DDR. Die Zentrale Kommission für Staatliche Kontrolle 1948–1953" (PhD dissertation, University of Munich, 1999); Thomas Horstmann, Logik der Willkür. Die Zentrale Kommission für Staatliche Kontrolle in der SBZ/DDR von 1948 bis 1958 (Cologne: Böhlau, 2002).

(26) Nils Klawitter, "Die Rolle der ZKK bei der Inszenierung von Schauprozessen in der SBZ/DDR: Die Verfahren gegen die 'Textilschieber von Glauchau-Meerane' und die 'Wirtschaftssaboteure'

der Deutschen Continental-Gas-AG," in Die Hinterbühne politischer Strafjustiz in den frühen Jahren der SBZ/DDR, ed. Jutta Braun, Nils Klawitter and Falco Werkentin (Berlin: Schriftenreihe des Berliner Landesbeauftragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR, 2002), 23–56 at 24.

انظر أيضا لمزيد عن خلفية القضية.

(27) Abt. Wirtschaft an das Zentralsekretariat [der SED], Die landeseigenen Betriebe, 2.5.47, Stiftung Archiv der Parteien und Massenorganisationen der DDR im Bunde- sarchiv [hereafter SAPMO-BA] DY30 IV 2/602/57, Bl. 27.

(28) للاطلاع على مخطط أولي لهذه العملية، انظر:

Wagner, Ab morgen, 30-61.

ومع ذلك، لم تُطرَح مسألة التغييرات في الامتيازات المخصصة لكوادر النُّمونْكْلاتورا بمرور الوقت.

(29) Bajohr, "The Holocaust and Corruption," 118.

(30) لمزيد عن الامتيازات المادية التي تمتع بها كبار الأكاديميين والمهندسين، انظر:

Agnes Charlotte Tandler, Geplante Zukunft. Wissenschaftler und Wissenschaftspolitik in der DDR 1955–1971 (Freiberg: Technische Universität Bergakademie Freiberg, 2000), 26–32; Dolores L. Augustine, Red Prometheus. Engineering and Dictatorship in East Germany, 1945–1990 (Cambridge, MA: MIT Press, 2007), 42.

(31) بشأن التحضير والتنفيذ، انظر:

André Steiner, Die DDR-Wirtschaftsreform der sechziger Jahre. Konflikt zwischen Effizienz- und Machtkalkül (Berlin: Akademie Verlag, 1999).

(32) Abt. Planung und Finanzen: Information über die Arbeitstagung der Leitung des VWR mit den Generaldirektoren der VVB... [Am 2.7.65], 7.7.65, SAPMO-BA DY30 IV A2/2021/274.

(33) Protokoll über die am 13.8.65durchgeführte Beratung des Genossen Dr. Mittag mit denSekretären der Bezirksleitungen, die für Fragen der Industrieund des Bauwesens verantwortlich sind, 18.8.65, SAPMO-BA DY30 IV A2/601/8.

(34) VWR [Volkswirtschaftrat]:VerfügungNr.62/65überdasVerbotderVerwendungvonPrämienmitteln für Kooperationsleistung vom 2.7.65, SAPMO-BADY30 IV A2/ 2021/274.

(35) وفي الوقت نفسه، لم يعمل هذا الشكل من التنسيق بالطريقة المقصودة. انظر:

Steiner, DDR-Wirtschaftsreform, 96, 130, 156, 373, 394, 454, 492.

(36) Mittag an Ulbricht: Beschlußentwurf, wie auf dem Gebiet der Planung und Leitung weitergearbeitet werden muß, 4.10.65, SAPMO-BA NY4182/973, Bl. 33; Referat des . . . Gen. Willi Stoph vor

den ersten Sekretären der Bezirksleitungen der SED und des Vorsitzenden der Räte der Bezirke über Probleme der Plandurchführung 1970 . . . am 21.9.70, SAPMO-BA DY30 IV A2/2021/474.

(37) Ministerium der Finanzen, Inspektion: Ergebnis einer Prüfung im Zentralen Investitionsbüro Sportbauten des Staatssekretariats für Körperkultur und Sport über die Ordnungsmäßigkeit der Verwendung staatlicher Mittel für Investitionen, 18.1.79, SAPMO-BA DY30/2779, Bl. 280f.

(38) للاطلاع على ثروة من المواد الأرشيفية حول الصورة الأوسع، انظر:
Jonathan R. Zatlin, the Currency of Socialism. Money and Political Culture in East Germany (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 153–5, 172–81, 230–4.
ومع ذلك، فإن تعريف زاتلين Zatlin للفساد أوسع من التعريف المستخدم هنا.

(39) Friedrich Thießen, ed., Zwischen Plan und Pleite. Erlebnisberichte aus der Arbeitswelt der DDR (Cologne: Böhlau, 2001), 47.

(40) Abt. Parteiorgane, Dohlus anErich Honecker, 1.2.72: Information zu Erscheinungen der Korruption undder Verletzung der sozialistischen Gesetzlichkeit durch Mitarbeiter imWohnungswesen des Stadtbezirkes Berlin-Treptow, 31.1.72, SAPMO-BA DY30 JIV 2/2J/3942.

(41) جميع المعلومات والاقتباسات الواردة فيما يلي مأخوذة من:
Erich Mückenberger an Günter Mittag: Kurze Zusammenfassung der Dokumentation des Generalstaatsanwaltes der DDR über festgestellte Erscheinungen von Vergeudung und Korruption durch volkseigene Betriebe, staatliche Organe und Einrichtungen, 1.2.79, SAPMO-BA DY30/2779, Bl. 305–314.
انظر أيضا:
Günter Mittag an Erich Honecker, 9.11.77, SAPMO-BA DY30/2777, Bl. 123–134.

(42) لمزيد عن الشركات التجارية الخاصة (Handelsbetrieben) انظر:
Heinz Hoffmann, Der Kommissionshandel im planwirtschaftlichen System der DDR. Eine besondere Eigentums- und Handelsform (Leipzig: Leipziger Universitäts-Verlag, 2001).

(43) André Steiner, "Das DDR-Wirtschaftssystem: Etablierung, Reformen und Niedergang in historisch-institutionenökonomischer Perspektive," in Die Wirtschaftsgeschichte vor der Herausforderung durch die New Institutional Economics, ed. Karl-Peter Ellerbrock et al. (Dortmund: Ardrey, 2004), 113–31 at 130.

(44) Thießen, Zwischen Plan und Pleite, 197.

(45) Volker Klemm, Korruption und Amtsmissbrauch in der DDR (Stuttgart: Dt. Verl.-Anst., 1991), 29.

للاطلاع على أمثلة فردية، انظر:

Zatlin, Currency, 239.

(46) Abt. Parteiorgane, Dohlus an Erich Honecker, 1.2.72: Information zu Erscheinungen der Korruption und der Verletzung der sozialistischen Gesetzlichkeit durch Mitarbeiter im Wohnungswesen des Stadtbezirkes Berlin-Treptow, 31.1.72, SAPMO-BA DY30 J IV 2/2J/3942.

(47) ما لم يرد خلاف ذلك، يعتمد التالي على:

Willi Fahnenschmidt, DDR-Funktionäre vor Gericht. Die Strafverfahren wegen Amtsmißbrauch und Korruption im letzten Jahr der DDR und nach der Vereinigung (Berlin: Berlin-Verlag, 2000), 42–50. Documents from court procedures and the relevant legal stipulations are provided by: Amtsmißbrauch und Korruption, ed. Marxen and Werle.

(48) Dieter Lösch and Peter Plötz, "HWWA-Gutachten. Die Bedeutung des Bereichs Kommerzielle Koordinierung für die Volkswirtschaft der DDR," in Der Bereich Kommerzielle Koordinierung und Alexander Schalck-Golodkowski. Bericht des 1. Untersuchungsausschusses des 12. Deutschen Bundestages (Bonn: Deutscher Bundestag, 1994), 3–158 at 46; Statistisches Jahrbuch der DDR 1990, ed. Statistisches Amt der DDR (Berlin: Staatsverlag der DDR, 1990), 144.

(49) Charles A. Schwartz, "Corruption and Political Development in the USSR," Comparative Politics 11 (1979): 425–43 at 427.

(50) William A. Clark, Crime and Punishmentin Soviet Officialdom: Combating Corruption in the Political Elite, 1965–1990 (Armonk: Sharpe, 1993), 65.

(51) Artur Meier, "Abschied von dersozialistischen Ständegesellschaft," Aus Politik undZeitgeschichte 16–17 (1990): 3–14.

الخاتمة

(1) Michael Johnston, Corruption, Contention and Reform: The Power of Deep Democratization (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

(2) «فعال» effective في هذا السياق لا يعني بالضرورة «مفيد» beneficial: بعض علاجات الفساد كانت بالفعل بقدر سوء الداء نفسه. لكن الدروس السياسية الأساسية ظلت باقية.

(3) انظر الفصل التمهيدي لهذا الكتاب، بقلم رونالد كروزي وأندريه فيتوريا وجي. غيلتنر.

ببليوغرافيا

Withe

مراجع رئيسية

[Excluding works listed in the appendix to chapter 7]

Acte judiciare din Ţara Românească 1775–1781. Edited by Gheorghe Cronţ et al. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1973.

Actes du Parlement de Paris. Première série: de l'an 1254 à l'an 1328. Edited by E. Boutaric. Paris: Plon, 1863–67.

Adams, John. "A Dissertation on the Canon and Feudal Law (1765)." In *The Political Writings of John Adams: Representative Selections*. Edited by George Peek, 13. Indianapolis, IN: Hackett Publishing Company, Indianapolis, 2003. First published in 1953.

Aeschines. *Speeches*. Translated by C. D. Adams. Loeb Classical Library 106. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919.

Aldrete, Bernardo Jose. *Un epistolario de Beranardo José Aldrete (1612–1623)*. Edited by J. Rodríguez. Sevilla: Archivo General de Andalucía, 2009. Alfanso el Magnánimo, 1952.

Al-Jahshiyārī. *Kitāb al-wuzarā' wa-l-kuttāb*. Edited by Muṣṭafā al-Saqqā, Ibrāhīm al-Ibyārī and ʿAbd al-Ḥafīẓ Shalabī. Cairo: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1938. Reprinted in 1980.

Al-Khwārizmī. *Mafātiḥ al-ʿulūm*. Edited by Jawdat Fakhr al-Dīn. Beirut: Dār al-Manāhil, 1991.

Al-Māwardī. *al-Aḥkām al-sulṭāniyya*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, [ca. 1980].

Al-Qalqashandī. *Ṣubḥ al-aʿshā fī ṣināʿat al-inshā'*. Edited by Muḥammad Ḥusayn Shams al- Dīn. 14 vols. Beirut: Dār al-Fikr, 1987.

Al-Tanūkhī. *Nishwār al-muḥād. ara wa-akhbār al-mudhākara*. 8 vols. Edited by ʿAbbūd al- Shājī. Beirut: Dār al-Ṣādir, 1971–73.

Ancient Roman Statutes: A Translation with Introduction, Commentary, Glossary, and Index. Edited and Translated by Allan Chester Johnson, F. C. Bourne, Clyde Pharr, and P. R. Coleman-Norton. Austin: University of Texas, 1961.

Aristotle. *Art of Rhetoric*. Translated by J. H. Freese. Loeb Classical Library 193. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1926.

Aristotle. *Politics*. Translated by H. Rackham. Loeb Classical Library 264. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1932.

Aristotle. *Athenian Constitution*. Translated by H. Rackham. Loeb Classical Library 285. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935.

Asconius. *Orationum Ciceronis quinque enarratio. Commentaries on speeches of Cicero*, translated by R. G. Lewis; rev. Jill Harries Oxford: Oxford University Press, 2006.

Augustine, Saint, Bishop of Hippo. *Enchiridion ad Laurentium*. Corpus Christianorum, Series Latina 46 (Opera Aurelii Augustini, XIII, 2). Turnhout: Brepols, 1969.

Bentham, Jeremy. *Plan of Parliamentary Reform, in the Form of a Catechism, with Reasons for each Article*. 2nd ed. London: R. Hunter, 1818.

Betänkande, rörande Reglering af Rikets Styrelse-Verk. Bihang till Samtlige Riks-Ståndens Protokoll, elfte samlingen 1823. Vol. 11. Stockholm: Elmén och Granberg, J.P. Lindhs Enka, F. B. Nestius, Z. Haggström, A. E.Ortman, samt å Ecksteinska ochMarquardska Boktryckerierne, 1823–24.

Boak, Arthur E. R., and Herbert Chayyim Youtie. *The archive of Aurelius Isidorus in the Egyptian Museum, Cairo, and the University of Michigan* (P. Cair. Isidor.) Ann Arbor: University of Michigan, 1960.

Botero, Giovanni. *Della Ragion di Stato*. Edited by L. Firpo. Turin: UTET, 1948.

Brunetto Latini. *Li Livres dou Tresor*. Translated by Spurgeon Baldwin and Paul Barrette. New York: Garland, 1993.

Caesar. *Civil War*. Edited and translated by Cynthia Damon. Loeb Classical Library 39. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016.

Camariano-Cioran, Ariadna. *Reprezentanța diplomatică a Moldovei la Constantinopol 30. VIII. 1741–XII. 1742. Rapoarte inedite ale agenţilor lui Constantin Mavrocordat*. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1985.

Caminada, Jerome. *Twenty-Five Years of Detective Life*. Manchester: City News, 1895.

Cantemir, Dimitrie. *Istoria ieroglifică*. Edited by Ion Verdeş and P. P. Panaitescu. Bucharest: Minerva, 1983.

Chancelaria deD.Pedro I (1357–1367).Edited byA.H. deOliveiraMarques. Lisbon: INIC, 1984.

Chancelarias Portuguesas: D. Afonso IV (1340–1344). Volume III. Edited by A. H. de Oliveira Marques and Teresa Ferreira Rodrigues. Lisbon: INIC, 1992.

Charles I. *His Majesties Answer to the Nineteen Propositions of Both Houses of Parliament*. Cambridge, 1642.

Chesterton, G. K. *Autobiography of G.K. Chesterton*. New York: Hutchinson, 1936.

Cicero. *On Duties*. Translated by Walter Miller. Loeb Classical Library 30. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1913.

Cicero. *On Old Age. On Friendship. On Divination*. Translated by W. A. Falconer. Loeb Classical Library 154. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1923.

Cicero. *Pro Archia. Post Reditum in Senatu. Post Reditum ad Quirites. De Domo Sua. De Haruspicum Responsis. Pro Plancio*. Translated by N. H. Watts. Loeb Classical Library 158. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1923.

Cicero. *Pro Lege Manilia. Pro Caecina. Pro Cluentio. Pro Rabirio Perduellionis Reo*. Translated by H. Grose Hodge. Loeb Classical Library 198. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1927.

Cicero. *On the Republic. On the Laws*. Translated by Clinton W. Keyes. Loeb Classical Library 213. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1928.

Cicero. *Pro Milone. In Pisonem. Pro Scauro. Pro Fonteio. Pro Rabirio Postumo. Pro Marcello. Pro Ligario. Pro Rege Deiotaro.* Translated by N. H. Watts. Loeb

Classical Library 252. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1931.
Cicero. *Brutus. Orator*. Translated by G. L. Hendrickson and H. M. Hubbell. Loeb Classical Library 342. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1939.
Cicero. *On the Orator: Books 1–2*. Translated by E. W. Sutton, H. Rackham. Loeb Classical Library 348. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1942.
Cicero. *On Invention. The Best Kind of Orator. Topics*. Translated by H. M. Hubbell. Loeb Classical Library 386. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1949.
Cicero. *Rhetorica ad Herennium*. Translated by Harry Caplan. Loeb Classical Library 403. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954.
Cicero. *Pro Caelio. De Provinciis Consularibus. Pro Balbo*. Translated by R. Gardner. Loeb Classical Library 447. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958.
Cicero. *In Catilinam 1–4. Pro Murena. Pro Sulla. Pro Flacco.* Translated by C. Macdonald. Loeb Classical Library 324. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.
Cicero. *Letters to Atticus, Voll. I–IV*. Edited and translated by D. R. Shackleton Bailey. Loeb Classical Library 7, 8, 97 and 491. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999.
Cicero. *Letters to Quintus and Brutus. Letter Fragments. Letter to Octavian. Invectives. Handbook of Electioneering*. Edited and translated by D. R. Shackleton Bailey. Loeb Classical Library 462. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002.
Cicero. *Philippics 1–6*. Edited and translated by D. R. Shackleton Bailey. Revised by John T. Ramsey, Gesine Manuwald. Loeb Classical Library 189. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.
Clarke, Richard. *The Nabob or Asiatic Plunderers*. London, 1773.
Codex Justinianus. In *Corpus Iuris Civilis*. Vol. 2. Edited by Paul Krueger. 10th edition. Berlin: apud Weidmannos, 1929.
Codicele civil al Principatului Moldovei. Iaşi, 1816–17.
Codrescu, Theodor. *Uricariul* . . . Vol. I/1. Iaşi: Tipografia Buciumului Românu, 1871.
Condica lui Mavrocordat. Edited by Corneliu Istrati. Vol. 2. Iaşi: Editura Universităţii “Alexandru Ioan Cuza,” 2008).
Cortes Portuguesas: Reinado de D. Afonso IV (1325–1357). Edited by A. H. de Oliveira Marques and Nuno José Pizarro Dias. Lisbon: INIC, 1982.
Cortes Portuguesas: Reinado de D. Fernando I (1367–1380). Volume I. Edited by A. H. de Oliveira Marques and Nuno José Pizarro Dias. Lisbon: INIC, 1990.
Covarrubias Orazco, Sebastián de. *Tesoro de la lengua castellana o española (1611–13)*. Edited by Ignacio Arellano and Rafael Zafra. Madrid: Iberoamericana, 2006.
Cumberland, Richard. *The West Indian*. London: Printed for W. Griffin, 1771.
Cunningham, Hugh. “The Language of Patriotism, 1750–1914.” *History Workshop Journal* 12 (1981): 8–33.
Curry, Anne E., ed. “Henry VI: Parliament of September 1429, Text and

Translation." In *The Parliament Rolls of Medieval England*. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox. Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005. Available online at: http://www.sd-editions. com/PROME [Accessed January 25, 2016].

De briefwisseling van Thorbecke. Edited by G. J. Hooykaas and F. J. P. Santegoets. The Hague: Martinus Nijhoff, 1975.

Demosthenes. *Orations*. In *Volume IV: Orations 27–40: Private Cases*. Translated by A. T. Murray. Loeb Classical Library 318. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1936.

Denisart, Jean-Baptiste. *Collection de décisions nouvelles et de notions relatives à la jurisprudence actuelle*. 4 vols. 9th ed. Paris: Desaint, 1775. *The Digest of Justinian*. Trans. Alan Watson. Philadelphia: University of Pennsylvania, 1998.

Digesta. In *Corpus Iuris Civilis*. Vol. 1. Edited by Paul Krüger and Theodor Mommsen. 15th edition. Berlin: apud Weidmannos, 1928.

Dio Cassius. *Roman History, Voll. I–IX.* Translated by Earnest Cary, Herbert B. Foster. Loeb Classical Library 32, 37, 53, 66, 82–3 and 175–7. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914–27.

Diodorus. *Library of History, Volume VIII: Books 16.66–17*. Translated by C. Bradford Welles. Loeb Classical Library 422. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963.

Dionysius of Halicarnassus. *Roman Antiquities, Voll. I–VII.* Translated by Earnest Cary. Loeb Classical Library 319, 347, 357, 364, 372, 378 and 388. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1937–50.

Documenta Romaniæ Historica B. Ţara Românească XXI (1626–1627). Edited by Damaschin Mioc. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1965.

Documenta Romaniæ Historica B. Ţara Românească XXIII (1630–1632). Edited byDamaschin Mioc. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1965.

Documente turceşti privind istoria României I. 1455–1774. Edited by Mustafa A. Mehmed. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1976.

Domnitorii şi suita domnească în epoca fanariotă. Documente din colecţiile Bibliotecii Academiei Române. Edited by Gabriela Dumitrescu. Bucharest: Editura Excelenţă prin Cultură, 2015.

Düstur. 1st ed. Vol. 1. Istanbul: The Imperial Printing House, 1873.

Düstur. 1st ed. Vol. 8. Ankara: The State Printing House, 1943.

English Historical Documents, V (A) 1558–1603. Edited by Ian W. Archer and F. Douglas Price. London: Routledge, 2011.

Farquarson, T. *Truth in Pursuit of Wardle*. London: John Ebers, 1810.

Farquhar, Jean. *Arthur Wakerley, 1862–1931*. Leicester: Sedgebrook Press, 1984.

Florus. *Epitome of Roman History*. Translated by E. S. Forster. Loeb Classical Library 231. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1929.

Foote, Samuel. *The Nabob*. London: Printed by T. Sherlock, for T. Cadell, 1778.
Furió Ceriol, Fadrique. *El Concejo y Consejero de Príncipes (1559).* Valencia: Institución *Institutiones*. In *Corpus Iuris Civilis*. Vol. 1. Edited by Paul Krüger and Theodor Mommsen. 15th edition. Berlin: apud Weidmannos, 1928.
Gairdner, James D., ed. *The Paston Letters*. Vol. 1. London: Chatto and Windus, 1904.
Gaius. *Institutiones*. In *Iurisprudentia Anteiustiniana*. Edited by E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke. 2 vols. Leipzig: Teubner, 1911–27.
Gellius. *Attic Nights,* Vol. *I–III*. Translated by J. C. Rolfe. Loeb Classical Library 195, 200 and 212. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1927.
George Ashby's Poems. Edited by Mary Bateson. Early English Text Society, Extra series 76. London: K. Paul, Trench, Trübner and co., 1899.
Ghica, Ion. *Scrisori către V. Alecsandri*. Edited by Constantin Mohanu. Bucharest: Albatros, 2001.
Hickman, William. *A remonstrance of many hundreds of wel-affected people in the county of Hertford*. London, 1654.
Hobbes, Thomas. *Leviathan*. Edited by Noel Malcolm. 3 vols. Oxford: Oxford University Press, 2012.
Horrox, Rosemary E., ed. "Henry VI: Parliament of November 1459, Text and Translation." In *The Parliament Rolls of Medieval England*. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary.
Horrox. Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005. Available online at: http://www.sd-editions.com/PROME [Accessed January 25, 2016].
Howell, James. *Two discourses lately revievv'd and enrich'd by the author*. London: Printed by Richard Heron, 1644.
Hypereides. *Minor Attic Orators, Volume II: Lycurgus. Dinarchus. Demades. Hyperides,* 5.8–9. Translated by J. O. Burtt. Loeb Classical Library 395. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954.
Ibn ʻAbd Rabbih. *al-ʻIqd al-farīd*. Edited by Mufīd Muḥammad Qamīḥa. 3rd ed. 8 vols. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmiyya, 1987.
Ibn Wahb. *al-Burhān fī wujūh al-bayān*, ed. Aḥmad Maṭlūb and Khadīja al-Ḥadīthī. Baghdad: Jāmiʻat Baghdād, 1967.
Îndreptarea legii (1652). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1962.
Isocrates. *Against Euthynus*. Translated by La Rue Van Hook. Loeb Classical Library 373. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1945.
John Bull's Constitutional Apple Pie and the Vermin of Corruption. London: Fairburn, 1820.
John Bull's Mirror, or Corruption & Taxation Unmasked. London: Printed for the people, and sold by J. Johnston, 1816.
John of Viterbo. *Liber de regimine civitatum*. Edited by Gaetano Salvemini. Biblioteca Iuridica Medii Aevii. Vol. 3 Bologna: In aedibus successorum Monti, 1901.

Juvenal, D. *Iunii Iuvenalis Saturae,* ed. A. E. Housman. Cantabrigiae: Typis Academiae, 1938.

Kekewich, Margaret L., Richmond, Colin, Sutton, Anne F., Visser-Fuchs, Livia and Watts, John L. *The Politics of Fifteenth-Century England: John Vale's Book*. Stroud: Alan Sutton Publishing, 1995.

Lactantius. *De mortibus persecutorum*. Turnhout: Brepols, 2010.

Lauffer, Siegfried, ed. *Diokletians Preisedikt*, Texte und Kommentare 4. Berlin: De Gruyter, 1971.

L'Oeuvre oratoire française de Jean Courtecuisse. Edited by G. Di Stefano. Turin: Giappichelli, 1969.

L'Ordonnance cabochienne (26–27 mai 1413). Edited by Alfred Coville. Paris: A. Picard, 1891.

Legiuirea Caragea (1818). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1955.

Lenin, Vladimir Ilyich. "A Caricature of Marxism and Imperialist Economism [1916]." In *Collected Works*. Vol. 23, 29–76. Moscow: Progress Publishers, 1974.

Lenin, Vladimir Ilyich. "Imperialism and the Split in Socialism [1916]." In *Collected Works*. Vol. 23, 105–20. Moscow: Progress Publishers, 1974.

Letters and Papers, Foreign and Domestic, *of the Reign of Henry VIII*. Edited by J. S. Brewer, J. Gairdner and R. H. Brodie. 21 vols. in 36. London, 1862–1932.

Livro das Leis e Posturas. Lisbon: Universidade de Lisboa/Faculdade de Direito, 1971.

Livy. *History of Rome*. Vols. I–XIV. Translated by B. O. Foster, Frank Gardner Moore, Evan T. Sage, Alfred C. Schlesinger, index by Russel M. Geer. Loeb Classical Library, 114, 133, 172, 191, 233, 295, 301, 313, 332, 355, 367, 381, 396, 404. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919–59.

Lo Statuto della Città di Rieti dal secolo XIV al secolo XVI. Edited by Maria Caprioli. Rome: Istituto Storico Italiano per il Medio Evo, 2008.

Lucan. *The Civil War (Pharsalia*). Translated by J. D. Duff. Loeb Classical Library 220. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1928.

Lysias. *Lysias*. Translated by W. R. M. Lamb. Loeb Classical Library 244. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1930.

Manualul juridic (1814). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1959. Marx, William, ed. *An English Chronicle, 1377–1461: A New Edition*. Woodbridge: Boydell Press, 2003.

Maxwell, John. *Sacro-sancta Regum Majestas*. Oxford, 1644.

Mémoires et projets de réforme dans les Principautés roumaines 1769–1830. Répertoires et textes inédits. Edited by Vlad Georgescu. Bucharest: AIESEE, 1970.

Mémoires et projets de réforme dans les Principautés roumaines 1831–1848. Répertoire et textes avec un supplément pour les années 1769–1830. Edited by Vlad Georgescu. Bucharest: AIESEE, 1972.

Memoriales y cartas del Conde Duqu de Olivares. Vol. 1. Edited by John H. Elliot and José de la Peña. Madrid: Alfaguara, 1978.

Minor Attic Orators, Volume I: Antiphon, Andocides. Translated by K. J. Maidment. Loeb Classical Library 308. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941.

Miskawayh. *Kitāb tajārib al-umam*. Edited by Henry Frederick Amedroz and David Samuel Margoliouth. Translated by David Samuel Margoliouth. 4 vols. Oxford: Basil Blackwel, 1920–21.

Montagu, Richard. *A Brief Censure*. Oxford, [1625?].

Montesquieu. *The Spirit of the Laws* (Cambridge Texts in the History of Political Thought). Edited by Anne M. Cohler, Basia C. Miller and Harold S. Stone. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Neculce, Ion. *Opere. Letopisețul Țării Moldovei și O samă de cuvinte*. Edited by Gabriel Ştrempel. Bucharest: Minerva, 1982.

Nizām al-Mulk. *The Book of Government or Rules for Kings. The Siyar al-muluk* or *Siyasatnama of Nizam al-Mulk*. Translated by Hubert Darke. London and New York: Routledge, 2002.

Ordenações Afonsinas. 5 vols. Lisbon: Fundação Calouste Gulbenkian, 1984.

Ordenações Del-Rei Dom Duarte. Edited by Martim de Albuquerque and Eduardo Borges Nunes. Lisbon: Fundação Calouste Gulbenkian, 1988.

Ordonnances des rois de France de la troisième race. Edited by E. Laurière et al., 21 vols. Paris: Imprimerie nationale, 1723–1849.

Organizarea de stat a Tạṛ˘ii Româneşti (1765–1782): fragmente din proiectele de cod general sau manualele de legi redactate de Mihail Fotino în 1765 (cinci titluri), 1766 (opt titluri) sỊ 1777 (Cartea I). Edited by Valentin Al. Georgescu and Emanuela Popescu-Mihuţ. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1989.

Ormrod, W. Mark, ed. "Edward III: Parliament of April 1343, Text and Translation." In *The Parliament Rolls of Medieval England*. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox. Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005. Available online at: http://www.sd-editions. com/PROME [Accessed January 25, 2016].

Parker, Henry. *Observations upon some of His Majesties late answers and expresses*. London, 1642.

Paul. *Sententiae*. In *Iurisprudentiae Anteiustinianae reliquas*. Edited by E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke. 2 vols. Leipzig: Teubner, 1911–27.

Pennington, Isaac. *The Great and Sole Troubler of the Times*. London: Printed for J. M. for Giles Calvert, 1649.

Philippe de Beaumanoir. *Coutumes de Beauvaisis*. Edited by Amédée Salmon. 2 vols. Paris: A. Picard et fils, 1899–1900.

Philippe de Mézières. *Le Songe du Vieil Pelerin*. Edited by G. W. Coopland. 2 vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

[Pintoin, Michel]. *Chronique du religieux de Saint-Denys: contenant le règne de*

Charles VI, de 1380 à 1422. Edited by Louis Bellaguet. 6 vols. Paris: Imprimerie de Crapelet, 1839–52.

Plautus. *The Merchant. The Braggart Soldier. The Ghost. The Persian.* Edited and translated by Wolfgang de Melo. Loeb Classical Library 163. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011.

Plautus. *Stichus. Trinummus. Truculentus. Tale of a Travelling Bag. Fragments*. Edited and translated by Wolfgang de Melo. Loeb Classical Library 328. Cambridge, MA: Harvard university press, 2013.

Plutarch. *Lives, Volume II: Themistocles and Camillus. Aristides and Cato Major. Cimon and Lucullus*. Translated by Bernadotte Perrin. Loeb Classical Library 47. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914.

Plutarch. *Lives, Volume V: Agesilaus and Pompey. Pelopidas and Marcellus*. Translated by Bernadotte Perrin. Loeb Classical Library 87. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1917.

Plutarch. *Lives, Volume VIII: Sertorius and Eumenes. Phocion and Cato the Younger*. Translated by Bernadotte Perrin. Loeb Classical Library 100. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919.

Polybius. *The Histories, Vol. I–VI.* Translated by W. R. Paton. Revised by F. W. Walbank, Christian Habicht. Fragments edited and translated by S. Douglas Olson. Loeb Classical Library 128, 137–8, and 159–61. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010–12.

Pravilniceasca condică (1780). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1957.

Protokoll der Verhandlungen des V. Parteitages der SED, 10. bis 16. Juli 1958. Berlin [East]: Dietz, 1959.

Protokoll der Verhandlungen des IX. Parteitages der SED in Berlin 18.–22. Mai 1976. Vol. 2. Berlin [East]: Dietz, 1976.

[Pseudo-] Xenophon. *Constitution of the Athenians*. Translated by E. C. Marchant and G. W. Bowersock. Loeb Classical Library 183. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1925.

Qudāma b. Jaʿfar. *Kitāb al-kharāj wa-ṣināʿat al-kitāba*. Edited by Muḥammad Ḥusayn al- Zubaydī. Baghdad: Dār al-Rashīd lil-Nashr, 1981.

Raymond, George. *Honour and conscience call'd upon.* London, 1708.

Real Academia Española, *Diccionario de Autoridades*. Vol. 2.Madrid: RAH, 1726. *Sammelbuch griechischer Urkunden aus Ägypten* 5.Wiesbaden: Harrassowitz, 1955.

Recueil des historiens des Gaules et de la France. Tome XX. Edited by J. Naudet and P.-C.-F. Daunou. Paris: Imprimerie nationale, 1840.

Recueil des historiens des Gaules et de la France. Tome XXIV: Les enquêtes administratives du règne de saint Louis et la Chronique de l'Anonyme de Béthune. Edited by Léopold Delisle. Paris: Imprimerie nationale, 1904.

Regulamentele Organice ale Moldovei şi Ţării Româneşti. Edited by Paul Negulescu and George Alexianu. 2 vols. Bucharest: Întreprinderile Eminescu S.A., 1944.

Regulamentul Organic al Moldovei. Edited by Dumitru Vitcu, Gabriel Bădărău and Corneliu Istrati. Iaşi: Junimea, 2004.

Réponse pour Sr. Antoine Cournelet, un des principaux contribuables de la ville de Lunel, demandeur en excès, contre le Sr Antoine Brun, premier consul de ladite ville, le Sr Jean Brun, notaire royal, ci-devant greffier consulaire, & le Sr palias, étapier, accusez & defendeurs. Montpellier: Jean Martel, 1749.

Report of the Conference of Officers of the Liberal Associations upon the Corrupt and Illegal Practices Act 1883. London: National Liberal Federation, 1883.

Roman Statutes. Edited by Michael H. Crawford, 2 vols. London: Bulletin of Classical Studies, 1996.

al-Ṣābi' Hilāl. *Tuḥfat al-umarā' fī ta'rīkh al-wuzarā'*. Edited by Henry Frederick Amedroz. Beirut: n. p., 1904.

Sallust. *The War with Catiline. The War with Jugurtha*. Edited by John T. Ramsey. Translated by J. C. Rolfe. Loeb Classical Library 116. Cambridge,MA: HarvardUniversity Press, 2013.

Sallust. *Fragments of the Histories. Letters to Caesar*. Edited and translated by John T. Ramsey. Loeb Classical Library 522. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2015.

Scholia in Ciceronis Orationes Bobiensia. Edited by P. Hildebrandt. Bibliotheca Scriptorum Graecorum et Romanourum Teubneriana. Stuttgart: B. G. Teubner, 1971.

Scott, Joseph. *Leaves from the Diary of a Citizens' Auditor*. Manchester: City News, 1884.

Servii Grammatici qui fervntvr in Vergilii carmina commentarii. Edited by G. Thilo and H. Hagen. 3 vols. Leipzig: B. G. Teubner, 1923–27.

Seneca. *Moral Essays, Volume III: De Beneficiis*. Translated by John W. Basore. Loeb Classical Library 310. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935.

Sextus Aurelius Victor. *Liber De Caesaribus of Sextus Aurelius Victor*. Liverpool: University of Liverpool, 1994.

Șotropa, Valeriu. *Proiectele de constituţie, programele de reforme şi petiţiile de drepturi din Ţările Române în secolul al XVIII-lea şi prima jumătate a secolului al XIX-lea*. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1976.

Sourdel, Dominique. "Le 'Livre des secrétaires' de 'Abd Allāh al-Baghdādī." *Bulletin d'études orientales* 14 (1952–54): 138–41.

Sousa, Armindo de. *As cortes de Leiria-Santarém de 1433*. Porto: Centro de História da Universidade do Porto, 1982.

Statistisches Jahrbuch der DDR 1990. Edited by Statistisches Amt der DDR. Berlin: Staatsverlag der DDR, 1990.

Statutes of the Realm. Edited by A. Luders et al. 11 vols. London: Record Commission, 1810–28.

Statuti della Provincia Romana. Edited by Vincenzo Federici. Rome: Istituto Storico Italiano, 1930.

Statuti della Repubblica Fiorentina. Edited by Romolo Caggese. Revised by Giuliano Pinto, Francesco Salvestrini and Andrea Zorzi. 2 vols. Florence: Olschki, 1999.

Statuti inediti della Città di Pisa, dal XII al XIV secolo. Edited by Francesco Bonaini, 3 vols. Florence: G. P. Vieusseux, 1854–70.

Statuto del Comune di Montepulciano (1337). Edited by Ubaldo Morandi. Florence: Le Monnier, 1966.

Statuto del comune di Perugia del 1279. Edited by Severino Caprioli. 2 vols. Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1996.

Statuto del comune e del popolo di Perugia del 1342 in volgare. Edited by Mahmoud Salem Elsheikh. 3 vols. Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 2000.

Strafgesetzbuch der Deutschen Demokratischen Republik. Edited by Ministerium der Justiz. Berlin [East]: Staatsverlag der DDR, 1968.

Sutcliffe, Matthew. *A Remonstrance*. London: Printed by George Bishop and Rafe Newberie, 1590.

Tacitus. *Agricola. Germania. Dialogue on Oratory*. Translated by M. Hutton, W. Peterson. Revised by R. M. Ogilvie, E. H. Warmington, Michael Winterbottom. Loeb Classical Library 35. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914.

Tacitus. *Annals,* Vol. *I–III.* Translated by Clifford H. Moore, John Jackson. Loeb Classical Library 249. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1931–37.

Terence. *The Woman of Andros. The Self-Tormentor. The Eunuch*. Edited and translated by John Barsby. Loeb Classical Library 22. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

The Digby Poems. Edited by Helen Barr. Exeter: University of Exeter Press, 2009.

The etymologies of Isidore of Seville. Translated with introduction and notes by S. A. Barney, W. J. Lewis, J. A. Beach, O. Berghof. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

The Governance of England: Otherwise called the difference between an absolute and a limited monarchy, by Sir John Fortescue. Edited by Charles Plummer. Oxford: Oxford University Press, 1885.

The Governance of Kings and Princes: John Trevisa's Middle English Translation of the De Regimine Principum. Edited by David C. Fowler, Charles F. Briggs and Paul G. Remley. New York and London: Garland Publishing inc., 1997.

The Letters of Junius. Edited by John Cannon. Oxford: Oxford University Press, 1978.

The Parliament Rolls of Medieval England. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox. 16 vols. Woodbridge: Boydell Press, 2005.

The Speeches of the Right Honourable Edmund Burke in the House of Commons and in Westminster Hall. 4 vols. London: Longman et al., 1816.

The Tree of Commonwealth: a Treatise Written by Edmund Dudley. Edited by Dorothy M. Brodie. Cambridge: Cambridge University Press, 1948.

The Tryal of Thomas Earl of Macclesfield, in the House of Peers, for High Crimes and

Misdemeanours. London: London:. Buckley, 1725.

Thompson, Henry. *The Intrigues of a Nabob*. N.p.: Printed for the author, 1780.

Three Prose Versions of the Secreta Secretorum. Edited by Robert Steele. Early English Text Societ Extra Series 74. London: K. Paul, Trench, Trübner and co., 1898.

Treharne, R. F., and I. J. Sanders, eds. *Documents of the Baronial Movement of Reform and Rebellion, 1258–1267*. Oxford: Oxford University Press, 1973.

Ulpian. *Regulae*. In *Iurisprudentiae Anteiustinianae reliquas*. Edited by E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke. 2 vols. Leipzig: Teubner, 1911–27.

Vaughan, Samuel. *An Appeal to the Public on behalf of Samuel Vaughan Esq*. London, 1770.

Velleius Paterculus. *Compendium of Roman History. Res Gestae Divi Augusti*. Translated by Frederick W. Shipley. Loeb Classical Library 152. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1924.

Wade, John. *The Black Book; or, Corruption Unmasked!* London: J. Fairburn, 1820.

Zonaras, Joannes. *Epitome historiarum, cum Caroli Ducangii suisque annotationibus*. Edited by Ludwig Dindorf. 6 vols. Leipzig: Teubner, 1868–75.

مراجع ثانوية

Aalders, Gerard. *Het Lockheed-schandaal: wapenindustrie, smeergeld en corruptie*. Amsterdam: Boom, 2011.

Abelshauser, Werner. *Nach dem Wirtschaftswunder. Der Gewerkschafter, Politiker und Unternehmer Hans Matthöfer*. Bonn: Dietz Verlag, 2009.

Acemoğlu, Daron, and James A. Robinson. *Why nations fail. The origins of power prosperity and poverty*. London: Profile, 2012.

Adamson, Rolf. *Reformivriga tidningar och svårflörtad överhet. Stockholmspressen och den högre förvaltningen under 1820-talet*. Stockholm: Kungliga Vitterhetsakademien, 2014.

Adut, Ari. *On Scandal. Moral Disturbrances in Society, Politics and Art*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Aerts, Remieg. “Civil Society or Democracy? A Dutch Paradox.” *Low Countries Historical Review* 125 (2010): 209–36.

Agmon, Iris. *Family and Court: Legal Culture and Modernity in Late Ottoman Palestine*. New York: Syracuse University Press, 2006.

Aksan, Virginia H. “Ottoman Political Writing, 1768–1808.” *International Journal of Middle East Studies* 25 (1993): 53–69.

Alexander, Michael C. “How Many Roman Senators Were Ever Prosecuted?: The Evidence from the Late Republic.” *Phoenix* 47 (1993): 238–55.

Alexanderson, Nils. “Justieombudsmannen.” In *Sveriges Riksdag. Historisk och statsvetenskaplig framställning*. Edited by Nils Edén, 7–139. Stockholm: Victors Pettersons bokindustriaktiebolag, 1935.

Alföldy, Géza. “The Crisis of the Third Century as Seen by Contemporaries.” *Greek, Roman and Byzantine Studies* 15 (1974): 89–111.

Allard-Tremblay, Yann. “Political Corruption as Deformities of Truth.” *Les ateliers de l’éthique* 9 (2014): 28–49.

Alvar, Alfredo. *El duque de Lerma. Una historia de corrupción en el Siglo de Oro*. Madrid: La esfera de los Libros, 2010.

Amadori, Arrigo. *Negociando la obediencia: gestión y reforma de los virreinatos americanos en tiempos del conde-duque de Olivares (1621–1643)*.Madrid—Sevilla: CSIC and Diputación de Sevilla, 2013.

Amedroz, Henry Frederick. “The Maẓālim Jurisdiction in the Aḥkam Sulṭaniyya of Mawardi.” *Journal of the Royal Asiatic Society* (1911): 635–74.

Andújar Castillo, Francisco, and María del Mar Felices de la Fuente. “El poder de una familia: los Marín de Poveda, de Lúcar (Almería) a Chile en el siglo XVII.” In *Riqueza, poder y nobleza: los Marín de Poveda, una historia familiar del siglo XVII vista desde España y Chile.* Edited by Francisco Andújar Castillo and Domingo Marcos Giménez Carrillo Almería: Universidad de Almería, 2011.

Appel, Charlotte, and Morten Fink. *Dansk skolehistorie, Da læreren holdt skole. Tiden før 1780.* Aarhus: Aarhus University Press, 2013.

Appleby, Joyce. *Economic Thought and Ideology in Seventeenth Century England*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Arena, Valentina. *Libertas and the Practice of Politics in the Late Roman Republic*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Arena, Valentina. “Informal norms, Values, and Social Control in the Roman Participatory Context.” In *A Companion to Greek Democracy and the Roman Republic*. Edited by Dean Hammer, 217–38. Chichester: John Wiley and Sons, 2015.

Arena, Valentina. “Popular sovereignty in the late Roman republic: Cicero and the will of the people.” In *Popular Sovereignty in Historical Perspective*. Edited by Richard Bourke and Quentin Skinner, 73–95. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Arena, Valentina. “Roman Reflections on Voting Practices.” In *Cultures of Voting in Pre- Modern Europe*. Edited by Serena Ferente, Miles Pattenden, Lovro Kunčević. London: Routledge, 2018.

Astin, A. E. “The Censorship of the Roman Republic: Frequency and Regularity.” *Historia* 31 (1982): 174–87.

Astin, A. E. “Regimen Morum.” *The Journal of Roman Studies* 78 (1988): 14–34.

Atkins, E. M. “‘Domina et Regina Virtutum’: Justice and Societas in ‘De Officiis.’ ” *Phronesis* 35 (1990): 258–89.

Augustine, Dolores L. *Red Prometheus. Engineering and Dictatorship in East Germany, 1945–1990*. Cambridge, MA: MIT Press, 2007.

Autrand, Françoise. *Charles VI. La folie du roi* (Paris: Fayard, 1986).

Awebro, Kenneth. *Gustaf III räfst med ämbetsmännen 1772–1779. Aktionerna mot landshövdingarna och Göta hovrätt.* Uppsala: Uppsala University, 1977.

Aylmer, G. E. *The State’s Servants: The Civil Service of the English Republic 1649–60*. London: Routledge & Kegan Paul, 1973.

Aylmer, G. E. *The King's Servants: The Civil Service of Charles I, 1625–42*. London: Routledge & Kegan Paul, 1974.

Aylmer, G. E. "From Office-Holding to Civil Service: The Genesis of Modern Bureaucracy." *Transactions of the Royal Historical Society*. Fifth Series. 30 (1980): 91–108.

Aylmer, G. E. *The Crown's Servants: Government and the Civil Service under Charles II, 1660–1685*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Azcárate Aguilar-Amat, Pilar. "Un caso de corrupcion en la Navarra del siglo XIV: el processo contra el procurador real Jacques de Licras." *Hispania: Revista española de historia* 52 (1992): 33–57.

Badian, Ernst. "Harpalus." *Journal of Hellenic Studies* 81 (1961): 16–43.

Bajohr, Frank. *Parvenüs und Profiteure. Korruption in der NS-Zeit*. Frankfurt: Fischer, 2001.

Bajohr, Frank. "The Holocaust and Corruption." In *Networks of Nazi Persecution. Bureaucracy, Business and the Organization of the Holocaust*. Edited by Gerald D. Feldmann and Wolfgang Seibel., 118–40. New York: Berghahn Books, 2005.

Baker, W. J. *A History of the Marconi Company, 1874–1965*. London: Routledge, 2002.

Barbier, Jonathan, and Robert Bernsee. "Continuity of Patronage? Favours and the Reform Movement in France and Germany from 1800 to 1848." In *Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine*. Edited by Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens I. Engels, 85–103. Paris: Armand Colin, 2014.

Barnish, S. J. B. "Pigs, Plebeians and Potentes: Rome's Economic Hinterland, c. 350–600 A.D." *Proceedings of the British School at Rome* 55 (1987): 157–85.

Barbu, Daniel, ed. *Firea românilor*. Bucharest: Nemira, 2000.

Barby, Daniel, ed. *Bizanţ contra Bizanţ. Explorări în cultura politică românească*. Bucharest: Nemira, 2001.

Barbu, Violeta. "Furtişagul din visteria ţării: de la justiţia sumară la proces (Ţara Românească, secolul al XVII-lea)." Pts. 1 and 2. *Revista Istorică* 15 (2004): 83–100; 16 (2005): 143–52.

Barbu, Violeta, Gheorghe Lazăr and Ovidiu Olar. "Reforma monastică a domnului Matei Basarab." *Studii şi Materiale de Istorie Medie* 30 (2012): 9–54.

Bartholdy, Niels G. "Adelsbegrebet under den ældre enevælde. Sammenhængen med privilegier og rang i tiden 1660–1730." *Historisk Tidsskrift* 12 (1971): 577–650.

Bartholmes, Thomas. *Die "Flick-Affäre"—Verlauf und Folgen*. Speyer: Hochschule für Verwaltungswisschaft, 2003.

Bauhr, Monika. "Need or Greed Corruption." In *Good Government: The Relevance of Political Science*. Edited by Sören Holmberg and Bo Rothstein, 68–86. Cheltenham: Edward Elgar, 2012.

Bauman, Zygmunt. *Modernity and Ambivalence*. Cambridge: Polity Press, 1991.

Bavaj, Riccardo. *Die Ambivalenz der Moderne im Nationalsozialismus: Eine Bilanz der Forschung*. Munich: Oldenbourg Verlag, 2003.

Bean, John M. W. *From Lord to Patron: Lordship in Late Medieval England*. Manchester: Manchester University Press, 1989.

Beck, Ulrich, and Martin Mulsow. "Einleitung." In *Vergangenheit und Zukunft der Moderne*. Edited by Ulrich Beck and Martin Mulsow, 7–43. Berlin: Suhrkamp, 2014.

Ben-Bassat, Yuval. *Petitioning the Sultan: Protest and Justice in Late Ottoman Palestine*. London: I. B. Tauris, 2013.

Berbesí de Salazar, Ligia, and Belin Vázquez de Ferrer. "Juicious de residencia en el gobierno provincial de Maracaibo, 1765–1810." *Anuario de Estudios Americanos* 57 (2000).

Berghoff, Hartmut. "From the Watergate Scandal to the Compliance Revolution. The Fight against Corporate Corruption in the United States and Germany, 1972–2012." *Bulletin of the German Historical Institute* 53 (2013): 7–30.

Bernard, G. W. "The Rise of Sir William Compton, Early Tudor Courtier." *English Historical Review* 96 (1981): 754–7.

Bernard, G. W. *The Late Medieval Church: Vitality and Vulnerability before the Break with Rome*. New Haven, CT, and London: Yale University Press 2012.

Bernardo Ares, José Manuel de. *Corrupción política y centralización administrativa: la Hacienda de Propios en la Córdoba de Carlos III*. Córdoba: Universidad de Córdoba, l993.

Bernsee, Robert. "Corruption in German Political Discourse between 1780 and 1820: A Categorisation." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 52–71.

Bernsee, Robert. *Korruption und Bürokratisierung: Debatten, Praktiken und Reformen in Deutschland während der Sattelzeit (1780–1820)*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2016.

Bertrand, Michel. "Viejas preguntas, nuevos enfoques: la corrupción en la administración colonial Española." In *El poder del dinero. Ventas de cargos y honores en el Antigo Régimen*. Edited by Francisco Andújar Castillo and María del Mar Felices de la Fuente, 46–62. Madrid: Biblioteca Nueva, 2011.

Bettini, Maurizio. "Mos, Mores, and Mos Mairoum: The Invention of Morality in Roman Culture." In *The Ears of Hermes: Communication, Images, and Identity in the ClassicalWorld*. Edited by Maurizio Bettini, 87–130. Columbus, OH: Ohio State University Press, 2011.

Bevir, Mark. *Governance. A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Binder, Leonard. "Al-Ghazālī's Theory of Islamic Government." *The Muslim World* 45 (1955): 229–41.

Bisson, Thomas N. *The Crisis of the Twelfth Century: Power, Lordship and the Origins of European Government*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Bitis, Alexander. *Russia and the Eastern Question. Army, Government and Society, 1815–1833*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Bleicken, Jochen. *Lex publica: Gesetz und Recht in der römischen Republik*. Berlin and New York: De Gruyter, 1975.

Bogdan, Ion, and P. P. Panaitescu, eds. *Cronicile slavo-române din sec. XV–XVI*. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1959.

Bond, Sarah E. "Currency and Control: Mint Workers in the later Roman Empire." In *Work, Labour and Professions in the Roman World*. Edited by Koenraad Verboven and Christian Laes, 227–45. Leiden: Brill, 2016.

Bond, Sarah E. *Trade and Taboo: Disreputable Professions in the Roman Mediterranean*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2016.

Boone, Marc, and Maarten Prak. "Ruler, Patricians and Burghers: the Great and Little Traditions of Urban Revolt in the Low Countries." In *A Miracle Mirrored: The Dutch Republic in European Perspective*. Edited by Karel Davids and Jan Lucassen, 99–134. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Boudet, Marcellin. "Étude sur les sociétés marchandes et financières au Moyen Âge: Les Gayte et les Chauchat de Clermont." *Revue d'Auvergne* 28 (1911): 390–411.

Bourne, J. M. *Patronage and Society in Nineteenth-Century England.* London: Edward Arnold, 1986.

Braddick, Michael. "The Early Modern English State and the Question of Differentiation, from 1550 to 1700." *Comparative studies in Society and History* 38 (1996): 92–111.

Braddick, Michael. *State Formation in Early Modern England c. 1550–1700*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Brand, Paul. "Edward I and the Judges: the 'State Trials' of 1289–93." In *Thirteenth-Century England I: Proceedings of the Newcastle upon Tyne Conference, 1985*. Edited by Peter R. Coss and Simon D. Lloyd, 31–40. Woodbridge: Boydell Press, 1986.

Brasz, Hendrikus J., and Willem F. Wertheim, *Corruptie*. Assen: Van Gorcum, 1961.

Bratsis, Peter. "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies." *Social Text* 21 (2003): 9–33.

Bratsis, Peter. *Everyday Life and the State*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2006.

Bratsis, Peter. "Political Corruption in the Age of Transnational Capitalism. From the Relative Autonomy of the State to the White Man's Burden." *Historical Materialism* 22 (2014): 105–28.

Braun, Jutta. "Wirtschaftsstrafrecht und Enteignungspolitik in der SBZ-DDR. Die Zentrale Kommission für Staatliche Kontrolle 1948–1953." PhD dissertation, University of Munich, 1999.

Bregnsbo, Michael. *Folk skriver til kongen. Supplikkerne og deres funktion i den dansk-norske enevælde i 1700-tallet. Et kildestudie i Danske Kancellis supplikprotokoller*.

Copenhagen: Selskabet for Udgivelse af Kilder til Dansk Historie, 1997.

Bregnsbo, Michael. "Struensee and the Political Culture of Absolutism." In *Scandinavia in the Age of Revolution. Nordic Political Cultures, 1740–1820*. Edited by Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton, 55–65. Farnham: Ashgate, 2011.

Bregnsbo, Michael, and Kurt Villads Jensen. *Det danske imperium—storhed og fald*. Odense: Aschehoug, 2005.

Brewer, John. *The Sinews of Power. War, Money and the English State 1688–1783*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1988.

Briët, Kees. *Het proces van Rijck van Prehn en Johannes Wilhelmus Winter. Een bijzondere zaak voor het Hooggrechtshof van Nederlands-Indië in 1820.* Hilversum: Verloren, 2012.

Briggs, Asa. *The Victorian City*. London: Oldhams, 1963.

Briquet, Jean-Louis, and Frédéric Sawicki, eds. *Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines*. Paris: Presses Universitaires de France, 1998.

Brown, Alfred L. *The Governance of Late Medieval England, 1272–1461*. London: Edward Arnold, 1989.

Brown, Elizabeth A. R. "*Unctus ad executionem justitie*: Philippe le Bel, Boniface VIII et la grande ordonnance pour la réforme du royaume (du 18 mars 1303)." In *Le Roi fontaine de justice. Pouvoir justicier et pouvoir royal au Moyen Âge et à la Renaissance*. Edited by Silvère Menegaldo and Bernard Ribémont, 145–68. Paris: Klincksieck, 2012.

Bruce, Anthony. *The Purchase System in the British Army, 1660–1871*. London: Royal Historical Society, 1980.

Brunt, P. A. "Charges of Provincial Maladministration Under the Early Principate." *Historia* 10 (1961): 189–227.

Brunt, Peter A. "Clientela." In *The Fall of the Roman Republic and Related Essays*, 382–442. Oxford: Clarendon Press, 1988.

Buchan, Bruce, and Lisa Hill. *An Intellectual History of Political Corruption*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014.

Bukovansky, Mlada. "The Hollowness of Anticorruption Discourse." *Review of International Political Economy* 13 (2006): 181–209.

Burlacu, Ioan. *Mita (rüşvet-ul) în relaţiile româno-otomane (1400–1821)*. Brăila: Istros, 2014.

Burnley, David. *Courtliness and Literature in Medieval England*. Harlow: Addison, Wesley, Longman, 1998.

Burt, Caroline. *Edward I and the Governance of England, 1272–1307*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Cabourdin, Guy, and Georges Viard. *Lexique historique de la France d'Ancien Régime*. Paris: Armand Colin, 1990.

Cahen, Claude. "ʿIḳṭāʾ." In *Encyclopaedia of Islam II*. Vol. 3, 1088–91. Leiden: Brill, 1991.

Cameron, Averil. *The Later Roman Empire, AD 284–430*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Cammack, Daniela. “Aristotle on the Virtue of the Multitude.” *Political Theory* 41 (2013): 175–202.

Carlsson, Sten. *Hattar och mössor, Ostindiska kompaniet. Den svenska historien.* Stockholm: Albert Bonniers Förlag, 1979.

Carp, Radu, Ioan Stanomir and Laurenţiu Vlad, eds. *De la pravilă la constituţie. O istorie a începuturilor constituţionale româneşti*. Bucharest: Nemira, 2002.

Carpenter, Christine. “Law, Justice and Landowners in Late Medieval England.” *Law and History Review* 1 (1983): 207–19.

Carpenter, Christine. *Locality and Polity: a Study of Warwickshire Landed Society, 1401–1499*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Carpenter, Christine. *The Wars of the Roses*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Carpenter, David. *The Struggle for Mastery: Britain, 1066–1284*. London: Allen Lane, 2003.

Cavalcanti, Bartolomeo. *Trattati sopra gli ottimi Reggimenti delle Repubbliche antiche e moderne*. Milan, 1805.

Cavallin, Maria. *I kungens och folkets tjänst. Synen på den svenske ämbetsmannen 1750–1780.* Gothenburg: University of Gothenburg, 2006.

Cazimir, Ştefan. *Alfabetul de tranziţie*. Bucharest: Humanitas, 2006.

Çelik, Yüksel. “Tanzimat Devrinde Rüşvet-Hediye Ikilemi ve bu Alandakı Yolsuzlukları Önleme Çabları.” *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi* 15 (2006): 25–64.

Céspedes del Castillo, Guillermo. “La Visita como institución Indiana.” *Anuario de Estudios Americanos* 3 (1946), 984–1025.

Chakrabarty, Dipesh. *Habitations of Modernity. Essays in the Wake of Subaltern Studies*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2002.

Chalmin, Ronan. *Lumières et corruption*. Paris: Honoré Champion, 2010.

Chambers, David S., and Trevor Dean. *Clean Hands and Rough Justice: An Investigating Magistrate in Renaissance Italy*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997.

Chenoll Alfaro, Rafael. *Soborno y elecciones en la Republica Romana*. Málaga: Universidad de Málaga, 1984.

Cherry, Gordon E. *Urban Change and Planning. A History of Urban Development in Britain since 1750.* London: Foulis, 1972.

Chioveanu, Mihai. “The Constitutive Other: Topical and Tropical Phanariot in Modern Romania.” *Studia Politica* 9 (2009): 213–27.

Chiper, Mihai. *O societate în căutarea onoarei. Duel şi masculinitate în România (1859–1914)*. Iaşi: Editura Universităţii “Alexandru Ioan Cuza,” 2012.

Chittolini, Giorgio. “The ‘Private,’ the ‘Public,’ ‘the State’.” Supplement: The Origins of the State in Italy, 1300–1600. *The Journal of Modern History* 67 (1995): 34–61.

Chonet, M. *Les lettres de Salluste à César*. Paris: Les Belles Lettres, 1950.

Clark, William A. *Crime and Punishment in Soviet Officialdom: Combating Corruption in the Political Elite, 1965–1990*. Armonk: Sharpe, 1993.

Clemente, Guido. “I censori e il senato. I mores e la legge.” *Athenaeum* 104 (2016): 446–500.

Coetzee, Frans. “Pressure Groups, Tory Businessmen and the Aura of Political Corruption before the First World War.” *Historical Journal* 29 (1986): 833–52.

Condren, Conal. *Argument and Authority in Early Modern England: The Presupposition of Oaths and Offices*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Conover, Kellam. “Rethinking Anti-Corruption Reforms: The View from Ancient Athens.” *Buffalo Law Review* 62 (2014): 69–117.

Cook, Michael. *Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Corcoran, Simon. *The Empire of the Tetrarchs: Imperial Pronouncements and Government, AD 284–324*. Oxford: Clarendon Press, rev. 2000.

Corcoran, Simon. “The *Gregorianus and Hermogenianus* Assembled and Shattered.” *Mélanges de l’École française de Rome—Antiquité* 125 (2013): 285–304.

Córdoba Ochoa, Luis Miguel. “La memoria del agravio en los indígenas según la visita de Herrera Campuzano a la gobernación de Antioquia (1614–1616).” *Revista Historia y Justicia* 3 (2014): 228–55.

Coşgel, Metin M., and Boğaç Ergene. *The Economics of Ottoman Justice: Trial and Settlement in a Sharia Court*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Coşgel, Metin M., Boğaç Ergene, Haggay Etkes and Thomas J. Miceli. “Crime and Punishment in Ottoman Times: Corruption and Fines.” *Journal of Interdisciplinary History* 43 (2013): 353–76.

Costache, Ştefania. “Westernization as Tool of Inter-Imperial Rivalry: Local Government in Wallachia between Ottoman Control and Russian Protection (1829–1848).” *New Europe College Yearbook 2011–2012*, 53–92. Bucharest: New Europe College, n.d.

Coste, Laurent. *Les lys et le chaperon. Les oligarchies municipales en France de la Renaissance à la Révolution (milieu XVIe siècle-1789)*. Bordeaux: Presses Universitaires de Bordeaux, 2007.

Coulet, Noël. *Les visites pastorales*. Turnhout: Brepols, 1977.

Coville, Alfred. *Les Cabochiens et l’ordonnance de 1413*. Paris: Hachette, 1888.

Crawford, M. H., ed. *Roman Statutes*. London: Institute of Classical Studies, 1996.

Crescenzi, Victor. “Il sindaco degli ufficiali nei comuni medievali italiani.” In *L’educazione giuridica, IV. Il pubblico funzionario: modelli storici e comparativi*, 383–529. Perugia: Libreria Editrice Universitaria, 1981.

Crone, Patricia. *Pre-Industrial Societies*. Oxford: Basil Blackwell, 1989.

Crone, Patricia. *God’s Rule. Government and Islam. Six centuries of Medieval Islamic Political Thought*. New York: Columbia University Press, 2004.

Crouch, David. *The Birth of Nobility: Constructing Aristocracy in England and France, 900–1300*. Harlow: Pearson, 2005.

Cuddy, Neil. "The Real, Attempted 'Tudor Revolution in Government': Salisbury's 1610 Great Contract." In *Authority and Consent in Tudor England: Essays Presented to C. S. L. Davies*. Edited by G. W. Bernard and S. J. Gunn, 249–70. Aldershot: Ashgate, 2002.

Cugusi, Paolo, ed. *C. Sallusti Crispi. Epistulae ad Caesarem. Introduzione, testo critico e commento*. Annali delle Facoltà di Lettere, Filosofia e Magistero della Università di Cagliari 31. Cagliari: Università di Cagliari, 1968.

Dabhoiwala, Faramerz. "Sex and Societies for Moral Reform, 1688-1800." *Journal of British Studies* 46 (2007): 290–319.

Dard, Olivier, et al. eds., *Scandales et corruption à l'époque contemporaine*. Paris: Armand Colin, 2014.

Darling, Linda T. *Revenue-Raising and Legitimacy. Tax Collection and Finance Administration in the Ottoman Empire 1560–1660*. Leiden: Brill, 1996.

Darling, Linda T. *A History of Social Justice and Political Power in the Middle East: The Circle of Justice from Mesopotamia to Globalization*. London and New York: Routledge, 2013.

Dart, Christopher J. *The Social War, 91 to 88 BCE: A History of the Italian Insurgency against the Roman Republic*. London and New York: Routledge, 2014.

Daşcıoğlu, Kemal. "Osmalı döneminde rüşvet ve sahtekarlık suçları ve bunlara verilen cezalar üzerine bazı belgeler." *Sayıştay Dergisi* 59 (2005): 119–24.

Daube, David. *Roman Law. Linguistic, Social and Philosophical Aspects*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1969.

Davies, Brian L. "The Politics of Give and Take: *Kormlenie* as Service Remuneration and Generalized Exchange, 1488–1726." In *Culture and Identity in Muscovy, 1359–1584*. Edited by Anna Maria Kleimola and Gail D. Lenhoff, 39–67. Moscow: IFZ-Grant, 1997.

Davies, J. K. *Athenian Propertied Families, 600–300 BC*. Oxford: Clarendon Press, 1971.

De Bruijn, Jan. *Het boetekleed ontsiert de man niet: Abraham Kuyper en de Lintjesaffaire (1909–1910)*. Amsterdam: Bert Bakker, 2005.

De Bruin, R. E. "De uitvoering der Wetten en Orders van het Gouvernement. Lokaal bestuur tijdens het Koninkrijk Holland: de gemeente Utrecht." In *Nederland in Franse schaduw. Recht en bestuur in het Koninkrijk Holland (1806–1810)*. Edited by J. Hallebeek and A. J. B. Sirks, 165–200. Hilversum: Verloren, 2006.

De Jong, Ron. *Van standspolitiek naar partijloyaliteit. Verkiezingen voor de Tweede Kamer 1848–1887*. Hilversum: Verloren, 1999.

De Ligt, Luuk. *Peasants, Citizens and Soldiers: Studies in the Demographic History of Roman Italy 225 BC–AD 100*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

De Monté ver Loren, J. P., and J. E. Spruit. *Hoofdlijnen uit de ontwikkeling der*

rechterlijke organisatie in de Noordelijke Nederlanden tot de Bataafse omwenteling. Deventer: Kluwer, 2000.

DeVries, Jan, andAdvanderWoude. *The First Modern Economy. Success, Failure and Perseverance of the Dutch Economy, 1500–1815*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

De Wit, C. H. E. *De strijd tussen aristocratie en democratie in Nederland, 1780–1848.* Heerlen: Winants, 1965.

Dejoux, Marie. *Les enquêtes de Saint Louis. Gouverner et sauver son âme*. Paris: PUF, 2014.

Dekker, Rudolf. "Corruptie en ambtelijke ethiek in historisch perspectief." *De Gids*, 149 (1986): 116–21.

Delachenal, Roland. "Journal des États Généraux réunis à Paris au mois d'Octobre 1356." *Nouvelle revue de droit français et étranger* 24 (1900): 415–65.

Della Porta, Donatella, and Alberto Vannnucci. "Political Corruption." In *Wiley-Blackwell Companion to Political Sociology*. Edited by Edwin Amenta, Kate Nash, and Alan Scott, 130–44. New York: Wiley & Sons, 2012.

Demidoff, Anatole de. *Travels in Southern Russia* . . .Vol. 1. London: John Mitchell, 1855.

Demurger, Alain. "Guerre civile et changements du personnel administratif dans le royaume de France de 1400 à 1418: l'exemple des baillis and sénéchaux." *Francia* 6 (1978): 151–218.

Dierderiks, Herman. *In een land van justitie: Criminaliteit van vrouwen, soldaten en ambtenaren in de achttiende-eeuwse Republiek.* Hilversum: Verloren, 1992.

Dirks, Nicholas B. *The Scandal of Empire: India and the Creation of Imperial Britain*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

Djuvara, Neagu. *Les Pays Roumains entre Orient et Occident. Les Principautés danubiennes au début du XIXe siècle*. Paris: Publications Orientalistes de France, 1989.

Dodd, Gwilym. "Corruption in the Fourteenth-Century English State." *International Journal of Public Administration* 34 (2011): 720–30.

Doig, Alan. *Corruption and Misconduct in Contemporary British Politics*. Harmondsworth: Penguin Books, 1984.

Doig, Alan, and Robin Theobald, eds. *Corruption and Democratisation*. London and Portland: Cass, 2000.

Domínguez Ortega, Montserrat. "Análisis metodológico de dos juicios de residencia en Nueva Granada: D. José Solís y Folch de Cardona y D. Pedro Messía de la Cerda (1753– 1773)." *Revista complutense de historia de América* 25 (1999): 139–65.

Donohue, John J. *The Buwayhid Dynasty in Iraq 334H./945 to 403H./1012. Shaping Institutions for the Future*. Leiden and Boston: Brill, 2003.

Douglas, Mary. *Purity and Danger: An Analysis of Concepts of Pollution and Taboo*. Routledge Classics ed. London: Routledge, 2003.

Doyle, William. “Abolishing the Sale of Offices: Ambitions, Ambiguities, and Myths,” *Canadian Journal of History* 32 (1997): 339–45.

Doyle, William. “Changing Notions of Public Corruption, c. 1770–c.1850.” In *Corrupt Histories*. Edited by Emmanuel Kreike and William C. Jordan, 83–95. Rochester, NY: University of Rochester Press, 2005.

Drentje, Jan. *Thorbecke. Een filosoof in de politiek.* Amsterdam: Boom, 2004.

Durand, Stéphane. *Pouvoir municipal et société locale dans les petites villes de l’Hérault aux XVIIIe et XIXe siècles: le cas de Mèze de 1675 à 1815*. Vol. 3 Montpellier: Université Paul Valéry, 2000.

Durand, Stéphane. “Les délibérations municipales, entre politique et acculturation administrative (Bas Languedoc, XVIIe–XVIIIe siècles).” *Liame* 19 (2007): 49–78.

Durand, Stéphane, Arlette Jouanna and Elie Pélaquier. *Des états dans l’Etat. Les états de Languedoc de la Fronde à la Révolution*. With the collaboration of Henri Michel and Jean- Pierre Donnadieu. Geneva: Droz, 2014.

Dyck, Andrew R. *A Commentary on Cicero*, De officiis. Ann Arbor, MI: The University of Michigan, 1996.

Dyck, Andrew R. “Cicero pro Murena 47 and 85.” *The Classical Quarterly* 64 (2014): 417–18.

Ebhardt,Christian. “In Search of a Political Office. Railway Directors and Electoral Corruption in Britain and France, 1820–1870.” *Journal of Modern European History* 11 (2013): 72–87.

Edhardt, Christian. *Interessenpolitik und Korruption. Personale Netzwerke und Korruptionsdebatten am Beispiel der Eisenbahnbranche in Großbritannien und Frankreich, 1830–1870*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2015.

Eckstein, Arthur M. *Moral Vision in the Histories of Polybius*. Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

Edwards, Catharine. *The Politics of Immorality*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Eigen, Peter. “Corruption in a Globalized World.” *Sais Review* 22 (2002): 45–61.

Eigen, Peter. *Das Netz der Korruption: Wie eine weltweite Bewegung gegen Bestechung kämpft*. Frankfurt: Campus-Verlag, 2003.

Eisenstadt, Shmuel N. *Die Vielfalt der Moderne*. Weilerswist: Velbrück Wissenschaft, 2000.

Elliott, John H. *The Count-Duke of Olivares: The Statesman in an Age of Decline*. New Haven: Yale University Press, 1986.

Elliott, John H., and L. W. B. Brockliss, eds. *The World of the Favourite*. New Haven, CT: Yale University Press, 1999.

Elton, Geoffrey R. “How Corrupt was Thomas Cromwell?” *Historical Journal* 36 (1993): 905–8.

Emich, Birgit. *Bürokratie und Nepotismus unter Paul V. (1605–1621). Studien zur frühneuzeitlichen Mikropolitik in Rom*. Stuttgart: Hiersemann, 2001.

Engels, Jens Ivo. *Königsbilder. Sprechen, Singen und Schreiben über den französischen König in der ersten Hälfte des achtzehnten Jahrhunderts*. Bonn: Bouvier, 2000.

Engels, Jens Ivo. "Politische Korruption in der Moderne. Debatten und Praktiken in Großbritannien und Deutschland im 19. Jahrhundert." *Historische Zeitschrift* 282 (2006): 313–50.

Engels, Jens Ivo. "Corruption as a Political Issue in Modern Societies: France, Great Britain and the United States in the Long 19th Century." *Public Voices* 10 (2008): 68–86.

Engels, Jens Ivo. *Die Geschichte der Korruption. Von der Frühen Neuzeit bis ins 20. Jahrhundert*. Frankfurt: S. Fischer, 2014.

Engels, Jens Ivo. "Vom vergeblichen Streben nach Eindeutigkeit. Normenkonkurrenz in der europäischen Moderne." In *Normenkonkurrenz in historischer Perspektive*. Edited by Arne Karsten and Hillard von Thiessen, 217–37. Berlin: Duncker & Humblot, 2015.

Engels, Jens Ivo., Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, eds. *Geld—Geschenke— Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa*. Munich: Oldenbourg, 2009.

Engels, Jens Ivo, and Anna Rothfuss. "Les usages de la politique du scandale. La SPD et les débats sur la corruption politique pendant le Kaiserreich 1873–1913." *Cahiers Jaurès* 209 (2013): 33–51.

Ergene, Boğaç A. *Local Court, Provincial Society and Justice in the Ottoman Empire. Legal Practice and Dispute Resolution in Çankırı and Kastamonu (1652–1744)*. Leiden: Brill, 2003.

Etzioni-Halevy, E. "Exchanging Material Benefits for Political Support." In *Political Corruption: A Handbook*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 287–304. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1989.

Everett, Michael. *The Rise of Thomas Cromwell: Power and Politics in the Reign of Henry VIII*. New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2015.

Fahnenschmidt, Willi. *DDR-Funktionäre vor Gericht. Die Strafverfahren wegen Amtsmißbrauch und Korruption im letzten Jahr der DDR und nach der Vereinigung*. Berlin: Berlin-Verlag, 2000.

Fair, John D. "From Liberal to Conservative: The Flight of the Liberal Unionists after 1886." *Victorian Studies* 29 (1986): 291–314.

Fascione, Lorenzo. *Crimen e quaestio ambitus nell'età repubblicana*. Milan: A. Giuffrè, 1984.

Feldbæk, Ole. "Vækst og reformer – dansk forvaltning 1720–1814." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1, 227–340. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000.

Fennell, P. "Local Government Corruption in England and Wales." In *Corruption Causes, Consequences and Control*. Edited by Michael Clarke, 10–23. London: Frances Pinter, 1983.

Feros, Antonio. *Kingship and Favoritism in the Spain of Philip III*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
Ferrante, Riccardo. *La difesa della legalità: i sindicatori della repubblica di Genova*. Turin: Giapichelli, 1995.
Ferrary, Jean-Louis. "La legislation 'de ambitu', de Sulla à Auguste." In *Ivris vincvla: studi in onore di Mario Talamanca*, 159–98. Naples: Jovene, 2001.
Filitti, Ioan C. *Les Principautés Roumaines sous l'occupation russe (1828–1834). Le Règlement Organique. Étude de droit publique et d'histoire diplomatique*. Bucharest: Imprimerie de l'"Indépendance Roumaine," 1904.
Filitti, Ioan C. *Opere alese* [Selected Works]. Edited by Georgeta Penelea-Filitti. Bucharest: Editura Eminescu, 1985.
Fletcher, Christopher D. "Morality and Office in Late Medieval England and France." In *Fourteenth Century England V*. Edited by Nigel Saul, 178–90. Woodbridge: Boydell Press, 2008.
Fontaine, Laurence. *The Moral Economy. Poverty, Credit and Trust in Early Modern Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014. Originally published as *L'Économie Morale: Pauvreté, crédit et confiance dans l'Europe préindustrielle* (Paris: Gallimard, 2008).
Foord, Archibald. "The Waning of 'The Influence of the Crown.'" *The English Historical Review* 62 (1947): 484–507.
Force, Pierre. *Self-Interest before Adam Smith: A Genealogy of Economic Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
Fraser, Derek. *Municipal Reform and the Industrial City*. London: Palgrave, 1982.
Frei, Norbert, et al. *Flick. Der Konzern, die Familie, die Macht*. Munich: Random House, 2009.
Freyburger, Gérard. *Fides: étude sémantique et religieuse depuis les origines jusqu'à l'époque augustéenne*. Paris: Les Belles Lettres, 1986.
Fried, Robert C. *The Italian Prefects. A Study in Administrative Politics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1963.
Friedrich, Carl J. "Corruption Concepts in Historical Perspective." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*. Edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 15–23. 3rd ed. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002.
Friedrich, Wolfgang-Uwe. "Kaderpolitik als totalitäres Herrschaftsinstrument. Das Nomenklatursystem in der DDR." In *Diktaturvergleich als Herausforderung. Theorie und Praxis*. Edited by Günther Heydemann et al., 169–86. Berlin: Duncker & Humblot, 1998.
Frier, Bruce W. "Demography." In *The Cambridge Ancient History, Volume XI*. Edited by Alan K. Bowman, Peter Garnsey, and Dominic Rathbone, 811–16. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
Frijhoff, Willem and Marijke Spies. *1650: Bevochten Eendracht.* The Hague: Sdu, 1999.
Frisk Jensen, Mette. "De for Embedsmanden trykkende Tider." In *Nordjylland under*

Englandskrigen 1807–1814. Edited by Erik S. Christensen and Knud Knudsen, 319–42. Aalborg: Aalborg University Press, 2009.

Frisk Jensen, Mette. "Korruption og embedsetik. Danske embedsmænds korruption I perioden 1800 til 1866." PhD dissertation, Aalborg University, 2013.

Frisk Jensen, Mette. "The Question of How Denmark Got to Be Denmark: Establishing Rule of Law and Fighting Corruption in the State of Denmark 1660–1900." *QoG*

Working Paper Series 6 (2014), 1–26. Available online at: http://pure.au.dk/portal/files/82049568/How_Denmark_got_to_be_Denmark_QoG_Workingpaper.pdf [accessed June 23, 2017].

Fritschy, Wantje. "The Efficiency of Taxation in Holland." In *The Political Economy of the Dutch Republic*. Edited by O. Gelderblom, 55–84. Farnham: Ashgate, 2009.

Frohnert, Pär. *Kronans skatter och bondens börd. Den lokala förvaltningen och bönderna I Sverige 1719–1775*. Stockholm: Stockholms Universitet, 1993.

Fruin, Robert. *Politieke Moraliteit. Open brief van d. R. Fruin aan mr. G. Groen van Prinsterer*. Leiden, 1864.

Fryde, N. M. "Edward III's removal of his judges, 1340–1." *Bulletin of the Institute of Historical Research* 48 (1975): 149–61.

Fues, Albrecht. "*Ẓulm* by *Maẓālim*? About the Political Implications of the Use of *Maẓālim* Jurisdiction by the Mamluk Sultans." *Mamluk Studies Review* 13 (2009): 121–47.

Fuhrmann, Christopher. *Policing the Roman Empire: Soldiers, Administration, and Public Order*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Fukuyama, Francis. *The Origins of Political Order*. *From Prehuman Times to the French Revolution*. New York: Farrar, Straus and Giroux; London: Profile Books, 2011.

Gabriëls, A. J. C. M. *De heren als dienaren en de dienaar als heer: het stadhouderlijk stelsel in de tweede helft van de achttiende eeuw*. The Hague: Stichting Hollandse Historische Reeks, 1990.

Garrard, John. "The Salford Gas Scandal of 1887." *Manchester Region History Review* 2 (1988–89): 12–20.

Garriga, Carlos. "La expansión de la visita castellana a Indias: presupuestos, alcance y significado." *XI Congreso del Instituto Internacional de Historia del Derecho Indiana*, vol. 3, 51–80. Buenos Aires: Instituto de Investigaciones de Historia del Derecho, 1997.

Garriga, Carlos. "Sobre el gobierno de la justicia en Indias (Siglos XVI–XVII)," *Revista de Historia del Derecho* 34 (2006): 67–160.

Garrigues, Jean. *La République des hommes d'affaires (1870–1900)*. Paris: Aubier, 1997.

Gauvard, Claude. "Ordonnance de réforme et pouvoir législatif en France au XIVe siècle (1303–1413)." In *Renaissance du pouvoir législatif et genèse de l'Etat.*

Edited by André Gouron and Albert Rigaudière, 89–98. Montpellier: Société d'histoire du droit et des institutions des anciens pays de droit écrit, 1988.

Gelderblom, O., ed. *The Political Economy of the Dutch Republic*. Farnham: Ashgate, 2009.

Geltner, G. *Flogging Others: Corporal Punishment and Cultural Identity from Antiquity to the Present*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2014.

Georgescu, Valentin Al., and Petre Strihan. *Judecata domnească în Ţara Românească şi Moldova (1611–1831)*. Vol. II/1–2. Bucharest: Editura Academiei R. S. România, 1981.

Georgescu, Vlad. *Istoria ideilor politice româneşti, 1369–1878*. Munich: Jon Dumitru, 1987.

Gerber, Haim. *State, Society, and Law in Islam: Ottoman Law in Comparative Perspective*. Albany, NY: State University of New York Press, 1994.

Ghervas, Stella. *Réinventer la tradition. Alexandre Stourdza et l'Europe de la Sainte Alliance*. Paris: Honoré Champion, 2008.

Gibb, H. A. R., and Bowen, Harold. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, vol. 1, parts 1–2. London: Oxford University Press, 1950 and 1957.

Gibbon, Edward. *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire*. Edited by David Womersley. Vol. 1. London: Allen Lane, 1994.

Gilmartin, Kevin. *Print Politics: The Press and Radical Opposition in the Early Nineteenth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Gil Pujol, Xavier. "Las fuerzas del rey: la generación que leyó a Botero." In *Le forze del principe. Recursos, instrumentos y límites en la práctica del poder soberano en los territorios de la Monarquía Hispánica*. Edited by M. Rizzo, J. J. Ruiz Ibáñez and G. Sabatini, vol. 2, 969–1022. Murcia: Universidad de Murcia, 2004.

Giry-Deloison, Charles. "Money and early Tudor Diplomacy," *Medieval History* 3–4 (1993–94): 128–46.

Glaeser, Edward L., and C. Goldin, eds. *Corruption and Reform. Lessons from America's Economic History*. Chicago: Chicago University Press, 2006.

Glete, Jan. *War and the State in Early Modern Europe. Spain, the Dutch republic and Sweden as Fiscal-Military States, 1500–1660*. London: Routledge, 2002.

Gøbel, Erik. *De styrede rigerne. Embedsmændene i den dansk-norske civile centraladministration, 1660–1814*. Odense: University Press of Southern Denmark, 2000.

Göçek, Fatma Müge. *Rise of the Bourgeoisie, Demise of the Empire. Ottoman Westernization and Social Change*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Gómez González, Inés. "¿Un medio de control extraordinario? Las visitas particulares y secretas a los magistrados de las Chancilerías y Audiencias castellanas." In *Cargos e ofícios nas Monarquías Ibéricas: provimiento, controlo e venalidade (séculos XVII e XVIII)*. Edited by Roberta Stumpf. Lisbon: Centro de história de Além-Mar, 2012.

Gonzalez Navarro, Constanza and María Laura Salinas. "Las visitas coloniales: ojos y oídos del rey." *Revista Historia y Justicia* 3 (2014): 137–9.

Gorski, Philip S. *The Disciplinary Revolution: Calvinism and the Rise of the State in Early Modern Europe.* Chicago: University of Chicago Press, 2003.

Goutal-Arnal, Valérie. "Réalité et imaginaire de la corruption à l'époque de la Révolution française." *Revue française de finances publiques* 69 (2000): 95–114.

Graham, Aaron. *Corruption, Party and Government in Britain 1702–1713*. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Granovetter, Mark. "The Social Construction of Corruption." In *On Capitalism*. Edited by Victor Nee and Richard Swedberg, 152–72. Stanford: Stanford University Press, 2007.

Graser, Elsa Rose. "Appendix: The Edict of Diocletian on Maximum Prices." In *An Economic Survey of Ancient Rome V: Rome and Italy of the Empire*. Edited by Tenney Frank, 305–421. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1940.

Groen-Vallinga, Miriam J., and Laurens E. Tacoma. "The Value of Labour: Diocletian's Price Edict." In *Work, Labour, and Professions in the Roman World*. Edited by Koenraad Verboven and Christian Laes, 104–32. Leiden: Brill, 2016.

Grohmann, Alberto. *Città e territorio tra medioevo ed età moderna (Perugia, secc. XIII–XVI*). 2 vols. Perugia: Volumnia Editrice, 1981.

Gruen, Erich S. *The Last Generation of the Roman Republic*. Berkeley, CA: University of California Press, 1974.

Grundman, John P. *The Popolo at Perugia, 1139–1309*. Perugia: Deputazione di storia patria per l'Umbria, 1992.

Grüne, Niels. "'Gabenschlucker' und 'verfreundte rät'. Zur patronagekritischen Dimension frühneuzeitlicher Korruptionskommunikation." In *Integration, Legitimation, Korruption. Politische Patronage in Früher Neuzeit und Moderne*. Edited by Ronald G. Asch, Birgit Emich and Jens I. Engels, 215–32. Frankfurt and New York: Peter Lang, 2011.

Grüne, Niels, and Tom Tölle. "Corruption in the Ancien Régime: Systems-Theoretical Considerations on Normative Plurality." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 31–51.

Guenée, Bernard. *L'Opinion publique à la fin du Moyen Âge d'après la "Chronique de Charles VI" du Religieux de Saint-Denis*. Paris: Perrin, 2002.

Gunn, J. A. W. "Interest Will not Lie." *Journal of the History of Ideas* 29 (1968): 551–64.

Gunn, J. A. W. *Politics and the Public Interest in the Seventeenth Century*. London: Routledge & Kegan Paul, 1969.

Gunn, Steven. *Early Tudor Government, 1485–1558*. Basingstoke: Macmillan Press, 1995.

Guţan, Manuel. *Transplant constituţional şi constituţionalism în România modern 1802–1866*. Bucharest: Hamangiu, 2013.

Gwyn, Peter. *The King's Cardinal: The Rise and Fall of Thomas Wolsey*. London: Barrie and Jenkins, 1990.

Haller, Dieter, and Chris Sore, eds. *Corruption: Anthropological Perspectives*. London: Pluto Press, 2005.

Hanham, H. J. "The Sale of Honours in Late Victorian England." *Victorian Studies* 3 (1960): 277–89.

Harding, Alan. "The Origins of the Crime of Conspiracy." *Transactions of the Royal Historical Society* 33 (1983): 89–108.

Harl, Kenneth W. "Marks of Value on Tetrarchic Nummi and Diocletian's Monetary Policy." *Phoenix* 39.3 (1985): 263–70.

Harl, Kenneth W. *Coinage in the Roman Economy, 300 B.C. to A.D. 700*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Harling, Philip, and Peter Mandler. "From 'Fiscal-Military' State to Laissez-Faire State, 1760–1850." *Journal of British Studies* 32 (1993): 44–70.

Harling, Philip. "Rethinking 'Old Corruption'." *Past & Present* 147 (1995): 127–58.

Harling, Philip. *The Waning of "Old Corruption." The Politics of Economical Reform in Britain, 1779–1846*. Oxford: Clarendon Press, 1996.

Harling, Philip. "Parliament, the State, and 'Old Corruption'. Conceptualising Reform, c.1790–1832." In *Rethinking the Age of Reform. Britain 1780–1850*. Edited by Arthur Burns and Joanna Innes, 98–113. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Harries, Jill. "Constructing the Judge: Judicial Accountability and the Culture of Criticism in Late Antiquity." In *Constructing Identities in Late Antiquity*. Edited by Richard Miles, 214–33. London: Routledge, 1999.

Harries, Jill. *Law and Empire in Late Antiquity*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Harris, Robert. *Political Corruption in and Beyond the Nation State*. London: Routledge, 2003.

Harris, William. *Ancient Literacy*. Cambridge: Harvard University Press, 1991.

Harrison,Mark, and Byung-Yeon Ki. "Plans, Prices, and Corruption: The Soviet Firm Under Partial Centralization, 1930 to 1990." *Journal of Economic History* 66 (2006): 1–41.

Harriss, Gerald L. *King, Parliament and Public Finance in England to 1369*. Oxford: Clarendon Press, 1975.

Harriss, Gerald L. "Political Society and the Growth of Government in Late Medieval England." *Past & Present* 138 (1993): 28–57.

Harriss, Gerald L. "The Dimensions of Politics." In *The McFarlane Legacy: Studies in Late Medieval Politics and Society*. Edited by R. H. Britnell and A. J. Pollard, 1–20. Stroud: A. Sutton, 1995.

Harriss, Gerald L. *Shaping the Nation: England, 1360–1461.* Oxford: Clarendon Press, 2005.

Harvey, F. D. "Dona Ferentes: Some Aspects of Bribery in Greek Politics." In *Crux: Essays Presented to G.E.M. de Ste Croix on His 75th Birthday*, edited Paul Cartledge and F.D. Harvey, 76–117. London and Exeter: Imprint Academic, 1985.

Hashiba, Yuzuru. "Athenian Bribery Reconsidered: Some Legal Aspects." *The Cambridge Classical Journal* 52 (2006): 62–80.

Hawkes, David. *The Culture of Usury in Renaissance England*. Basingstoke: Palgrave, 2010.

Hayton, David. "Moral Reform and Country Politics in the Late Seventeenth-Century House of Commons." *Past & Present* 128 (1990): 48–91.

Heal, Felicity. *The Power of Gifts: Gift-Exchange in Early Modern England*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Heck, Paul. *The Construction of Knowledge in Islamic Civilization. Qudāma b. Ja'far and his* Kitāb al-Kharāj wa-Ṣināʿat al-Kitāba. Leiden: Brill, 2002.

Heidenheimer, Arnold J., Michael Johnston and Victor T. LeVine. "Terms, Concepts, and Definitions. Introduction." In *Political Corruption. A Handbook*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 3–14. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1990.

Heinzelmann, Tobias. "The Ruler's Monologue: The Rhetoric of the Ottoman Penal Code of 1858." *Die Welt Des Islam* 54 (2014): 292–321.

Hellegouarc'h, Jean. *Le vocabulaire latin des relations et des partis politiques sous la République*. Paris: Les Belles Lettres, 1963.

Hennock, E. P. *Fit and Proper Persons: Ideal and Reality in Nineteenth Century Urban Government*. London: Hodder, 1973.

Herrick, F. H. "The Origins of the National Liberal Federation." *The Journal of Modern History* 17 (1945): 116–29.

Herrick, F. H. "Lord Randolph Churchill and the Popular Organization of the Conservative Party." *Pacific Historical Review* 15 (1946): 178–91.

Hertter, Fritz. *Die Podestàliteratur Italiens im 12. und 13. Jahrhundert.* Leipzig: Teubner, 1910.

Herzog, Christoph. "Corruption and Limits of the State in the Ottoman Province of Baghdad during the Tanzimat." *MIT Electronic Journal of Middle East Studies* 3 (2003): 35–43.

Hesslén, Gunnar. "Riksdagens revisorer." In *Sveriges Riksdag. Historisk och statsvetenskaplig framställning*. Edited by Nils Edén, 239–327. Stockholm: Victors Pettersons bokindustriaktiebolag, 1935.

Heywood, Paul. "Political Corruption." *Political Studies* 45 (1997): 417–35.

Heywood, Paul. "Measuring Corruption. Perspectives, Critiques and Limits," in *Routledge Handbook of Political Corruption*, edited by Paul M. Heywood, 137–53. New York: Routledge, 2015.

Hicks, Michael A. "The 1468 Statute of Livery." *Historical Research* 64 (1991): 15–28.

Hillner, Julia. *Prison, Punishment and Penance in Late Antiquity*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hespanha, António Manuel. *Vísperas del Leviatán. Instituciones y poder político* (Portugal, siglo XVII). Translated by Fernando Bouza. Madrid: Taurus, 1989.

Hespanha, Antonio Manuel. *Como os juristas viam o mundo (1550–1750)*. Lisbon: Create- Space Independent Publishing Platform, 2015.

Hoenderboom, Michel, and Toon Kerkhoff. "Corruption and Capability in the Dutch Republic: The Case of Lodewijk Huygens (1676)." *Public Voices* 10 (2008): 7–24.

Hoenderboom, Michel. "Scandal, Politics and Patronage: Corruption and Public Values in the Netherlands (1650–1747)." PhD Dissertation, Vrije Universiteit Amsterdam, 2013.

Hoffmann, Heinz. *Der Kommissionshandel im planwirtschaftlichen System der DDR. Eine besondere Eigentums- und Handelsform*. Leipzig: Leipziger Universitäts-Verlag, 2001.

Hollister, C. Warren. *Henry I*. New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2001.

Holt, James C. *Magna Carta*. 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Horstmann, Thomas. *Logik der Willkür. Die Zentrale Kommission für Staatliche Kontrolle in der SBZ/DDR von 1948 bis 1958*. Cologne: Böhlau, 2002.

Howard, Douglas A. "Genre and Myth in the Ottoman Advice for Kings Literature." In *The Early Modern Ottomans. Remapping the Empire*. Edited by Virginia H. Aksan and Daniel Goffman, 137–66. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Howell, David. *British Workers and the Independent Labour Party, 1888–1906.* Manchester: Manchester University Press, 1984.

Holzman, James. *The Nabobs in England: A Study of the Returned Anglo-Indian 1760–1785*. New York: Columbia University Press, 1926.

Hoogenboom, Marcel. *Standenstrijd en zekerheid: een geschiedenis van oude orde en sociale zorg in Nederland*. Amsterdam: Boom, 2004.

Horrox, Rosemary E. *Richard III: A Study in Service*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Horst, Heribert. *Die Staatsverwaltung der Grosselǧūqen und Ḫōrazmšāhs (1038–1231). Eine Untersuchung nach Urkundenformularen der Zeit*. Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1964.

Hough, Dan. *Corruption, Anticorruption and Governance*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.

Howard, Christopher. *Sir John York of Nidderdale*. London: Sheed & Ward, 1939.

Huizinga, Johan. "Nederland's geestesmerk." In *Geschiedwetenschap/hedendaagsche cultuur. Verzameld werk VII*, 289. Haarlem: Tjeenk Willink & Zoon, 1950.

Hunt, Tamara. *Defining John Bull. Political Caricature and National Identity in Late*

Georgian England. Aldershot: Ashgate, 2003.

Hunter, Virginia. "Policing Public Debtors in Classical Athens." *Phoenix* 54 (2000): 21–38.

Huntington, Samuel P. "Modernization and Corruption" [1968], In *Political Corruption. A Handbook*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 377–88. New Brunswick: Transaction, 1989.

Hurstfield, Joel. "Corruption and Reform under Edward VI and Mary: The Example of Wardship." *English Historical Review* 68 (1953): 22–36.

Hurstfield, Joel. "Political Corruption in Modern England: The Historian's Problem." *History* 52 (1967): 16–34.

Hurstfield, Joel. *Freedom, Corruption and Government in Elizabethan England*. London: Jonathan Cape, 1973.

Hyams, Paul R. "Due Process versus the Maintenance of Order in European Law: the Contribution of the Ius Commune." In *The Moral World of the Law*. Edited by Peter Coss, 62–90. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Iancu, Andreea. "*Neştiutori*, *încăpăţânaţi* şi *vicleni* în căutarea *odihnei*. Procedura de recurs în Moldova şi Ţara Românească în timpul domnilor fanarioţi şi sub ocupaţie rusească." In *Istoria: utopie, amintire şi proiect de viitor. Studii de istorie oferite profesorului Andrei Pippidi la împlinirea a 65 de ani*. Edited by Radu G. Păun and Ovidiu Cristea, 417–34. Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza," 2013.

Iancu, Andreea. "Vers la synthèse d'un système pluriel de droit: initiatives législatives des princes phanariotes et pratiques juridiques en matière civile (Valachie et Moldavie, fin du XVIIIe-début du XIXe siècle)." In *Konflikt und Koexistenz. Die Rechtsordnungen Südosteuropas im 19. und 20. Jahrhundert. I. Rumänien, Bulgarien, Griechenland*. Edited by Michael Stolleis, Gerd Bender and Jani Kirov, 403–58. Frankfurt: Klostermann, 2015.

Ihalainen, Pasi, and Kari Palonen. "Parliamentary Sources in the Comparative Study of Conceptual History: Methodological Sspects and Illustrations of a Research Proposal." *Parliaments, Estates and Representation* 29 (2009): 17–34.

Ihalainen, Pasi, and Karin Sennefelt. "General Introduction." In *Scandinavia in the Age of Revolution. Nordic Political Cultures, 1740-1820*. Edited by Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton, 1–13. Farnham: Ashgate, 2011.

Iilsø, Grethe. "Juridisk eksamen for ustuderede. Kollektiv biografi af 1. Kandidatgeneration." *Personalhistorisk Tidsskrift* 105 (1985): 111–48.

Ingram, Martin. "Reformation of Manners in Early Modern England." In *The Experience of Authority in Early Modern England*. Edited by Paul Griffiths, Adam Fox and Steve Hindle, 47–88. Basingstoke: Palgrave, 1996.

Innes, Joanna. " 'Reform' in English Public Life: The Fortunes of a Word." In *Rethinking the Age of Reform. Britain 1780–1850*. Edited by Arthur Burns and Joanna Innes, 71–97. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Isenmann, Moritz. *Legalität und Herrschaftskontrolle (1200–1600): Eine vergeleichende Studie zum Syndikatsprozess: Florenz, Kastilien und Valencia*. Frankfurt: Klostermann, 2010.

Jackson, R. M. *The Machinery of Local Government*. London: MacMillan, 1958.

Jaeger, Friedrich, Wolfgang Knöbl and Ute Schneider, eds. *Handbuch Moderneforschung*. Stuttgart: J. B. Metzler, 2015.

James, Simon. "The *Fabricae*: State Arms Factories of the later Roman Empire." In *Military Equipment and the Identity of Roman Soldiers*. Edited by J. C. Coulston, 257–331. Oxford: BAR, 1988.

Janse, Maartje. *De afschaffers. Publieke opinie, organisatie en politiek in Nederland, 1840–1880*. Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2007.

Jenkins, T. A. "The Funding of the Liberal Unionist Party and the Honours System." *English Historical Review* 105 (1990): 920–38.

Jensen, Birgit Bjerre. *Udnævnelsesretten i enevældens magtpolitiske system 1660–1703*. Copenhagen: The Danish National Archive and Gads Forlag, 1987.

Jespersen, Leon. "Tiden 1596–1660: Mellem personlig kongemagt og bureaukrati." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1, 143–5. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000.

Johnson, Scott F. *Literary Territories: Cartographical Thinking in Late Antiquity*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Johnston, Michael. "The Search For Definitions: The Vitality of Politics and the Issue of Corruption." *International Social Science Journal* 149 (1996): 321–36.

Johnston, Michael. *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Johnston, Michael. *Corruption, Contention and Reform. The Power of Deep Democratization.* Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Joly, Hervé. "Le pantouflage des hauts fonctionnaires dans les entreprises privées françaises (19e–21e siècles). Évolution de la réglementation et des pratiques." In *Krumme Touren in der Wirtschaft. Zur Geschichte ethischen Fehlverhaltens und seiner Bekämpfung*. Edited by Jens I. Engels et al., 157–74. Cologne: Böhlau, 2015.

Jones, Philip. *The Italian City-State: FromCommune to Signoria*.Oxford: Clarendon Press, 1997.

Jones, A. H. M. "Capitatio and Iugatio." *The Journal of Roman Studies* 47 (1957): 88–94.

Jones, A. H. M. "The Caste System in the Later Roman Empire." *Eirene* 8 (1970): 79–96.

Jordan, William Chester. *Louis IX and the Challenge of the Crusade: A Study in Rulership*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Jordan, William Chester. "Anticorruption Campaigns in Thirteenth-Century Europe." *Journal of Medieval History* 35 (2009): 204–19.

Jørgensen, Frank. "De deputeredes embedsrejser, 1803–1830." *Arkiv* 3 (1969): 78–91.

Jørgensen, Frank, and Morten Westrup. *Dansk centraladministration i tiden indtil 1848*. Viborg: Dansk Historisk Fællesforening, 1982.

Jørgensen, Poul Johs. *Dansk Retshistorie. Retskildernes og Forfatningsrettens Historie indtil sidste Halvdel af det 17. Aarhundrede*. Copenhagen: Gads Forlag, 1947.

Jupp, Peter J. "The Landed Elite and Political Authority in Britain, ca. 1760–1850." *Journal of British Studies* 29 (1990): 53–79.

Kahan, Alan S. *Liberalism in nineteenth-century Europe*, *The Political Culture of Limited Suffrage*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003.

Kąkolewski, Igor. "Some Remarks on the Problem of Shaping of Early Modern State. Corrupt Practices in the Governments of European States." In *Idées politiques et mentalités entre l'Orient et l'Occident. Pologne et Pays Roumains au Moyen Age et à l'époque moderne*. Edited by Janusz Żarnowski, 79–90. Warsaw: Instytut Historii PAN, 2000.

Karsten, Arne, and Hillard von Thiessen, eds. *Normenkonkurrenz in historischer Perspektive*. Berlin: Duncker & Humblot, 2015.

Keith-Lucas, Bryan, and Peter G. Richards. *A History of Local Government in the Twentieth Century*. London: George Allen & Unwin, 1978.

Kelly, Christopher. "Emperors, Government, and Bureaucracy." In *The Cambridge Ancient History XIII*. Edited by Averil Cameron and Peter Garnsey, 138–83. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Kelly, Christopher. *Ruling the Later Roman Empire*. Cambridge: Harvard University, 2006.

Kelly, Christopher. "Bureaucracy and Government." In *The Cambridge Companion to the Age of Constantine*. Edited byNoel E. Lenski, 183–204. Cambridge: CambridgeUniversity Press, rev. 2012.

Kennedy, James, and Mette Frisk Jensen. "Fighting Corruption in Modernity: A Literature Review." ANTICORRP Publications. August 30, 2013. Available online at: http:// anticorrp.eu/publications/fighting-corruption-in-modernity-a-literature-review/ [Accessed December 12, 2016].

Kerkhoff, Toon. "Hidden Morals, Explicit Scandals. Public Values and Political Corruption in the Netherlands (1748–1813)." PhD dissertation, Leiden University, 2013.

Kerkhoff, Toon, Ronald Kroeze and Pieter Wagenaar. "Corruption and the Rise of Modern Politics in Europe in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: A Comparison between France, the Netherlands, Germany and England—Introduction." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 19–30.

Khan, Geoffrey. "The Historical Development of the Structure of Medieval Arabic Petitions." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 53 (1990): 8–30.

Kilz, Hans Werner, and Joachim Preuß, eds. *Flick. Die gekaufte Republik*. Reinbeck: Rowolt, 1984.

King, Anthony, and Ivan Crewe. *The Blunders of our Governments*. London: Oneworld, 2013.

Kırlı, Cengiz. *Yolsuzluğun İcadı: 1840 Ceza Kanunu, İktidar ve Bürokrasi*. Istanbul: Verita, 2015.

Kirschey, Peter. *Wandlitz Waldsiedlung—die geschlossene Gesellschaft. Versuch einer Reportage. Gespräche, Dokumente*. Berlin [East]: Dietz, 1990.

Klawitter, Nils. "Die Rolle der ZKK bei der Inszenierung von Schauprozessen in der SBZ/ DDR: Die Verfahren gegen die 'Textilschieber von Glauchau-Meerane' und die 'Wirtschaftssaboteure' der Deutschen Continental-Gas-AG." In *Die Hinterbühne politischer Strafjustiz in den frühen Jahren der SBZ/ DDR*. Edited by Jutta Braun, Nils Klawitter and Falco Werkentin, 23–56. Berlin: Schriftenreihe des Berliner Landesbeauftragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR, 2002.

Klemm, Volker. *Korruption und Amtsmissbrauch in der DDR*. Stuttgart: Dt. Verl.-Anst., 1991.

Klitgaard, Robert. *Controlling Corruption*. Berkeley, CA: University of California Press, 1988.

Klooster, Wim. *Revolutions in the Atlantic World: A Comparative History*. New York: New York University Press, 2009.

Knevel, Paul. *Het Haagse Bureau. 17de-eeuse ambtenaren tussen staatsbelang en eigenbelang.* Amsterdam: Prometheus/Bert Bakker, 2001.

Knights, Mark. *Representation and Misrepresentation in Later Stuart Britain: Partisanship and Political Culture*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Knights, Mark. "Parliament, Print and Corruption in Later Stuart Britain." *Parliamentary History* 26 (2007): 49–61.

Knights, Mark. "Samuel Pepys and Corruption." *Parliamentary History* 33 (2014): 19–35.

Knights, Mark. "Religion, Anti-popery and Corruption." In *Popular Culture and Political Agency in Early Modern England and Ireland. Essays in Honour of John Walter*, ed. Michael J. Braddick and Phil Withington. London: Boydell and Brewer, 2017.

Knights, Mark. *Corruption, Now and Then* (blog). Available online at: http://blogs.warwick. ac.uk/historyofcorruption/ [Accessed, January 25, 2016].

Knox, Ronald A. "So Mischievous a Beaste: The Athenian Demos and its Treatment of its Politicians." *Greece and Rome* 32 (1985): 132–61.

Knudsen, Pernille Ulla. *Lovkyndighed & vederhæftighed. Sjællandske byfogeder 1682–1801*. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2001.

Knudsen, Tim. "Tilblivelsen af den universalistiske velfærdsstat." In *Den nordiske protestantisme og velfærdsstaten*. Edited by Tim Knudsen, 20–64. Aarhus: Aarhus University Press, 2000.

Knudsen, Tim. *Fra Enevælde til Folkestyre—dansk demokratihistorie indtil 1973*. Copenhagen: Akademisk Forlag, 2006.

Koch, Jeroen. *Koning Willem I, 1772–1843*. Amsterdam: Boom, 2013.
Kolb, Anne. *Transport und Nachrichtentransfer im Römischen Reich*. Berlin: Akademie Verlag, 2000.
Kollmann, Nancy S. *Crime and Punishment in Early Modern Russia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
Kooijmans, Luuc. *Onder regenten. De elite in een Hollandse stad: Hoorn, 1700–1780.* Amsterdam: Bataafsche Leeuw, 1985.
Koselleck, Reinhart. “Einleitung.” In *Geschichtliche Grundbegriffe* Vol. 1,. Edited by Otto Brunner, Werner Conze and Reinhart Koselleck, xiii–xxvii. Stuttgart: Klett Cotta, 1979.
Kosmetatou, Elizabeth. “Tyche’s Force: Lottery and Chance in Greek Government.” In *A Companion to Ancient Greek Government*, edited by Hans Beck, 235–51. Oxford: Blackwell, 2013.
Krastev, Ivan. “When ‘Should’ Does not Imply ‘Can’. The Making of the Washington Consensus on Corruption.” In *Entangled Histories and Negotiated Universals. Centers and Peripheries in a Changing World*. Edited by Wolf Lepenies, 105–26. Frankfurt and New York: Campus Verlag, 2003.
Krastev, Ivan. *Shifting Obsessions. Three Essays on the Politics of Anticorruption*. Budapest: Central European University Press, 2004.
Kroeze, Ronald. “Political Corruption Scandals in the Netherlands: The Letters Affair of 1865.” *Public Voices* 10 (2008): 25–43.
Kroeze, Ronald. “Floris Adriaan van Hall, Holland en politieke verandering in de Jaren 1840.” *Holland* 41 (2009): 14–34.
Kroeze, Ronald. “Dutch Political Modernization and the Billiton Case (1882-1892). The Usefulness of a Neoclassical Contextual Approach to Corruption.” In *Integration, Legitimation, Koruption. Politische Patronage in Früher Neuzeit und Moderne*. Edited by Ronald G. Asch, Birgit Emich and Jens I. Engels, 285–307. Frankfurt and New York: Peter Lang, 2011.
Kroeze, Ronald. *Een kwestie van politieke moraliteit. Politieke corruptieschandalen en goed bestuur in Nederland, 1848–1940*. Hilversum: Verloren, 2013.
Kroeze, Ronald. “Corruptie in de Nederlandse politieke geschiedenis. De functie van debatten over omkoping, belangenverstrengeling en systeemfalen.” In *Jaarboek Parlementaire Geschiedenis*. Edited by C. van Baalen et al., 81–94. Amsterdam: Boom, 2014.
Kroeze, Ronald. “The Rediscovery of Corruption in Western Democracies.” In *Corruption and Legitimacy: A Twenty-First Century Perspective*. Edited by Jonathan Mendilow and Ilan Peleg, 21–40. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2016.
Kroeze, Ronald, Toon Kerkhoff and Sara Corni, eds. “Corruption and the Rise of Modern Politics”. Special issue of the *Journal of Modern European History* 11 (2013).
Kroeze, Ronald, and Annika Klein. “Governing the First World War in Germany

and the Netherlands: Bureaucratism, Parlementarism and Corruption Scandals." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 480–500.

Kulesza, Ryszard. *Die Bestechung im Politischen Leben Athens im 5. und 4. Jahrhundert v. Chr.* Konstanz: Universitätsverlag Konstanz, 1995.

Lachaud, Frédérique. *L'Éthique du pouvoir au Moyen Âge. L'office dans la culture politique (Angleterre, vers 1150-vers 1330)*. Paris: Garnier, 2010.

Lafaurie, Jean. "Réformes monétaires d'Aurélien et de Dioclétien." *Revue Numismatique* 6.17 (1975): 73–138.

Lafferty, Sean. "The Law." In *A Companion to Ostrogothic Italy*. Edited by Jonathan J. Arnold, Shane Bjornlie, and Kristina Sessa, 147–72. Leiden: Brill, 2016.

Lagomarsino, David. *Court factions and the formulation of Spanish policy towards the Netherlands (1559–1567).* Unpublished PhD Thesis, University of Cambridge, 1973.

Lambsdorff, Johann Graf. *The Institutional Economics of Corruption and Reform: Theory, Evidence and Policy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Lambton, Ann. "The Administration of Sanjar's Empire as Illustrated in the 'Atabat al-Kataba'." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 20 (1957): 367–88.

Lambton, Ann. "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship." *Studia Islamica* 17 (1962): 91–119.

Lambton, Ann. "The Internal Structure of the Saljuq Empire." In *The Cambridge History of Iran* Vol. 5. Edited by J.A. Boyle, 203–82. Cambridge: Cambridge University Press, 1968.

Lambton, Ann. *State and Government in Medieval Islam*. Oxford and New York: Oxford University Press, 1981.

Landemore, Hélène. "Deliberation, Cognitive Diversity, and Democratic Inclusiveness: An Epistemic Argument for the Random Selection of Representatives." *Synthese* 190 (2012): 1209–31.

Landemore, Hélène. *Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many.* Princeton: Princeton University Press, 2013.

Lane, Melissa. "Claims to Rule: The Case of the Multitude." In *The Cambridge Companion to Aristotle's Politics*, edited by Marguerite Deslauriers and Pierre Destree, 247–74. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Lanni, Adriaan. "Social Norms in the Courts of Ancient Athens." *Journal of Legal Analysis* 1 (2009): 691–736.

Larsen, Christian, and Asbjørn Romvig Thomsen. *"Centraladministrationen generelt" Vor gunst tilforn. Kilder til dansk forvaltningshistorie, 1500–1750.* Copenhagen: Selskabet for Udgivelse af Kilder til Dansk Historie, 2007.

Larsson, Esbjörn. *Officerskåren i Sverige under 1700-talet. En studie kring tjänsteställning, avlöning och tjänsteköp.* Uppsala: Uppsala University, 2000.

Lascoumes, Pierre, and Frédéric Audren. "La justice, le gendre et le scandale des décorations. Aux origines du trafic d'influence," in *La fabrique de l'honneur. Les*

médailles et les décorations en France, XIXe–XXe siècles. Edited by Bruno Dumons and Gilles Pollet, 119–42. Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2009.

Last, Hugh. “On the Sallustian Suasoriae.” *The Classical Quarterly* 17 (1923): 87–100.

Latour, Bruno. *We Have Never Been Modern*. Translated by Catherine Porter. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Launaro, Alessandro. *Peasants and Slaves. The Rural Population of Roman Italy (200 BC to AD 100)*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Law, Geoffrey Seuss. “Manchester’s Politics, 1885–1906.” PhD dissertation, University of Pennsylvania, 1975.

Lawson, Philip, and Jim Phillips. “ ‘Our Execrable Banditti’: Perceptions of Nabobs in Mid- Eighteenth-Century Britain.” *Albion* 16 (1984): 225–41.

Lazăr, Gheorghe. “În umbra puterii. Negustori ‘prieteni ai domniei’ şi destinul lor (Ţara Românească, secolul al XVII–lea).” In *Vocaţia istoriei. Prinos profesorului Şerban Papacostea*. Edited by Ovidiu Cristea and Gheorghe Lazăr, 605–34. Brăila: Istros, 2008.

Ledeneva, Alena V. *Russia’s Economy of Favours: Blat, Networking and Informal Exchange*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Lepsius, Susanne. “Kontrolle von Amsträgern durch Schrift. Luccehser Notare und Richter im Syndikatsprozeß.” In *Als die Welt in die Akten kam. Prozeßschriftgut im europäischen Mittelalter*. Edited by Susanne Lepsius and Thomas Wetzstein, 389–473. Frankfurt: Klostermann, 2008.

Lewis, Bernard. “Ẓulm.” In *Encyclopaedia of Islam II*. Vol. 11, 567–69. Leiden: Brill, 2002.

Lewis, P. S. “The Pensioners of Louis XI.” In *Essays in Later Medieval French History*, 91–104. London: The Hambledon Press, 1985.

Lewis, P. S. “Reflections on the Role of Royal Clientèles in the Construction of the French Monarchy (mid-XIVth/end-XVth centuries).” In *L’État ou le roi. Les fondations de la modernité monarchique en France (XIVe–XVIIe siècle)*. Edited by Neithard Bulst, Robert Descimon and Alain Guerreau, 51–67. Paris: Éditions de la Maison des sciences de l’homme, 1996.

Liebeschuetz, Wolf. “Was There a Crisis of the Third Century?” In *Crisis and the Roman*

Empire: Proceedings of the Seventh Workshop of the International Network Impact of Empire (Nijmegen, June 20–24, 2006). Edited by Olivier Hekster et al., 11–22. Leiden: Brill, 2007.

Lind, Gunner. “Den heroiske Tid? Administrationen under den tidlige enevælde 1660–1720.” In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1, 159–225. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000. Lind, Gunner. “Beyond the Fiscal-Military Road to State Formation: Civil Society, Collective Identities and the State in the Old Danish Monarchy, 1500–1850.” *Balto-Scandia* 18 (2012): 1–11.

Lindemann, Mary. “Dirty Politics or ‘harmonie’? Defining Corruption in Early Modern Amsterdam and Hamburg.” *Journal of Social History* 45 (2012): 582–604.

Linderski, Jerzy. “Buying the vote: Electoral Corruption in the Late Republic.” *Ancient World* 11 (1985): 87–94. Reprinted in *Roman Questions. Selected Papers*, 107–14. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1995.

Lindgren, James. “The Theory, History and Practice of the Bribery-Extortion Distinction.” *University of Pennsylvania Law Review* 141 (1993): 1695–740.

Lintott, Andrew W. “Lucan and the History of the Civil War.” *The Classical Quarterly* 21 (1971): 488–505.

Lintott, Andrew W. “Imperial Expansion and Moral Decline in the Roman Republic.” *Historia* 21 (1972): 626–38.

Lintott, Andrew W. “The leges de repetundis and associate measures under the Republic.” *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte: Romanistische Abteilung* 98 (1981): 162–212.

Lintott, Andrew W. “Electoral bribery in the Roman Republic.” *The Journal of Roman Studies* 80 (1990): 1–16.

Liu, Jinyu. *Collegia Centonariorum: The Guilds of Textile Dealers in the Roman West*. Leiden: Brill, 2009.

Lock, P. W. “Officeholders and Officeholding in Early Tudor England, c. 1520–1540.” PhD dissertation, University of Exeter, 1976.

Løgstrup, Birgit. “Københavns Universitet 1732–1788.” In *Københavns Universitet 1479–1979*. Edited by Svend Ellehøj, 504–13. Copenhagen: Gads Forlag, 1991.

Løkkegaard, Frede. *Islamic Taxation in the Classical Period*. Copenhagen: Brahner & Korch, 1950.

Lösch, Dieter, and Peter Plötz. “HWWA-Gutachten. Die Bedeutung des Bereichs Kommerzielle Koordinierung für die Volkswirtschaft der DDR.” In *Der Bereich Kommerzielle Koordinierung und Alexander Schalck-Golodkowski. Bericht des 1. Untersuchungsausschusses des 12. Deutschen Bundestages*, 3–158. Bonn: Deutscher Bundestag, 1994.

Lovell, Stephen, Alena V. Ledeneva and Andrei Rogacevskii, eds. *Bribery and Blat in Russia. Negociating Reciprocity from the Early Modern Period to the 1990s*. London and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Lucchesi, Marzia. “Giustizia e corruzione nel pensiero dei glossatori.” *Rivista di Storia del Diritto Italiano* 64 (1991): 157–216.

Luckett, Dominic. “Crown Office and Licensed Retinues in the Reign of Henry VII.” In *Rulers and Ruled in Late Medieval England*. Edited by Rowena E. Archer and Simon Walker, 223–38. London: The Hambledon Press, 1995.

Lüdtke, Alf. “Herrschaft als soziale Praxis.” In *Herrschaft als soziale Praxis: Historische und sozial-anthropologische Studien*. Edited by Alf Lüdtke, 9–63. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1991.

Lüdtke, Alf, and Sheila Fitzpatrick. "Energizing the Everyday: On the Breaking and Making of Social Bonds in Nazism and Stalinism." In *Beyond Totalitarianism*. Edited by Michael Geyer and Sheila Fitzpatrick, 266–301. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Luhmann, Niklas. *Die Gesellschaft der Gesellschaft*. 2 vols. Frankfurt: Suhrkamp, 2012.

Lushkov, Ayelet H. *Magistracy and the Historiography of the Roman Republic. Politics in Prose*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

MacClachlan, Colin M. *Spain's Empire. The Role of Ideas in Institutional and Social Change*. Los Angeles: University of California Press, 1992.

MacDowell, D. M. "Athenian Laws about Bribery." *Revue Internationale des Droits de l'Antiquité* 30 (1983): 57–78.

MacMullen, Ramsay. *Corruption and the Decline of Rome.* New Haven: Yale University Press, 1988.

Maddicott, John R. L. *Law and Lordship: Royal Justices as Retainers in Thirteenth- and Fourteenth-Century England*. Past & Present Supplement 4. Oxford: Past & Present Society, 1978.

Maddicott, John R. L. "Edward I and the Lessons of Baronial Reform: Local Government, 1258–80." In *Thirteenth-Century England I: Proceedings of the Newcastle upon Tyne Conference, 1985*. Edited by P. R. Coss and S. D. Lloyd, 1–30. Woodbridge: Boydell Press, 1986.

Madrazo, Santos. *Estado débil y ladrones poderosos en la España del siglo XVIII. Historia de un peculado en el reinado de Felipe V*. Madrid: Catarata, 2000.

Maitland, F. W. *The Constitutional History of England*. Cambridge: Cambridge University Press, 1919. First published 1908.

Manger, B., and H. te Velde. *Thorbecke en de historie. Bijdragen tot de kennis van het Nederlands liberalisme*. Utrecht: HES, 1986.

Mariluz Urquijo, José María. *Ensayo sobre los juicios de residencia indianos*. Sevilla: Escuela de Estudios Hispano-Americanos, 1952.

Marlow, Louise. *Hierarchy and Egalitarianism in Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Marlow, Louise. "Advice and Advice Literature." In *Encyclopaedia of Islam* III. Edited by Kate Fleet et al. Available online at: http://dx.doi.org/10.1163/1573-3912_ei3_COM [Accessed January 8, 2016].

Martel-Thoumian, Bernadette. *Les civils et l'administration dans l'état militaire Mamlūk (IXe/ XVe siècle)*. Damascus: Institut français de Damas, 1991.

Martin, John Jeffries. *Myths of Renaissance Individualism*. Hampshire and New York: Palgrave/St. Martin's Press, 2004.

Martínez, Santiago, and Rodrigo Calderón. *La sombra del valido*. Madrid: Marcial Pons, 2009.

Marton, Silvia. "'Faction'? 'Coterie'? 'Parti'? L'émergence des partis politiques roumains au XIXe siècle." In *L'Etat en France et en Roumanie aux XIXe et*

XXe siècles. Actes du colloque organisé au New Europe College—Institut d'études avancées les 26–27 février 2010. Edited by Silvia Marton, Anca Oroveanu and Florin Țurcanu, 85–138. Bucharest: New Europe College, 2011.

Marton, Silvia. "Patronage, représentation et élections en Roumanie de 1875 à 1914." In *Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine*. Edited by Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens Ivo Engels, 141–66. Paris: Armand Colin, 2014.

Marxen, Klaus, and Gerhard Werle, eds. *Strafjustiz und DDR-Unrecht. Bd. 3: Amtsmißbrauch und Korruption*. Berlin: De Gruyter, 2002.

Marzano, Annalisa. *Roman Villas in Central Italy: a Social and Economic History* Leiden: Brill, 2007.

Masi, Gino. "Il sindcato delle magistrature comunali nel sec. XIV (con speciale riferimento a Firenze)." *Rivista Italiana per le Scienze Giuridiche* 5 (1930): 43–115, 331–411.

Massaloux, Jean-Paul. *La régie de l'enregistrement et des domaines aux XVIIIe et XIXe siècles*. Geneva: Droz, 1989.

Mathews, Nieves. *Francis Bacon: The History of a Character Assassination*. New Haven, CT: Yale University Press, 1996.

Maza, Sarah. *Private Lives and Public Affairs. The* Causes Célèbres *of Prerevolutionary France*. Berkeley, CA: University of California Press, 1993.

Mazurek, Małgorzata. " 'Filling the Gap between Plan and Needs': Social Networks in the Local Government System in Communist Poland." In *Vernetzte Improvisationen. Gesellschaftliche Subsysteme in Ostmitteleuropa und in der DDR*. Edited by Annette Schuhmann, 103–20. Cologne: Böhlau, 2008.

McConnel, James. " 'Jobbing with Tory and Liberal', Irish Nationalists and the Politics of Patronage 1880–1914." *Past & Present* 188 (2005): 105–31.

McElligott, Jason. "William Hone (1780–1842), Print Culture and the Nature of Radicalism." In *Varities of Seventeenth and Early Eighteenth Century English Radicalism in Context*. Edited by Ariel Hessayon and David Finnegan, 241–61. Farnham: Ashgate, 2011.

Meier, Artur. "Abschied von der sozialistischen Ständegesellschaft." *Aus Politik und Zeitgeschichte* 16–17 (1990): 3–14.

Mendelski, Martin, and Alexander Libman. "Demand for Litigation in the Absence of Traditions of Rule of Law: An Example of Ottoman and Habsburg Legacies in Romania." *Constitutional Political Economy* 25 (2014): 177–206.

Ménissier, Thierry. "L'usage civique de la notion de corruption selon le républicanisme ancien et moderne." *Anabases* 6 (2007): 83–98.

Mikael, Alm. "Kring märkesåret 1809: statskuppen, konstitutionen och rikssprängningen." *Historisk Tidskrift* 130 (2010): 53–64.

Mitchell, Lynette G. *Greeks Bearing Gifts: The Public Use of Private Relationships in the Greek World, 435–323 BC*. London: Routledge, 1997.

Monier, Frédéric. *La politique des plaintes. Clientélisme et demandes sociales dans le*

Vaucluse d'Édouard Daladier (1890–1940). Paris: La Boutique de l'histoire, 2007.

Monier, Frédéric. *Corruption et politique. Rien de nouveau?* Paris: Armand Colin, 2011.

Monier, Frédéric, Olivier Dard and Jens I. Engels, eds. *Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine*. Paris: Armand Colin, 2014.

Montias, J. M., and Susan Rose-Ackerman. "Corruption in a Soviet-type Economy: Theoretical Considerations." In *Economic Welfare and the Economics of Soviet Socialism: Essays in Honor of Abram Bergson*. Edited by Steven Rosefielde, 53–83. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Moore, James, and Richard Rodger. "Municipal Knowledge and Policy Networks in British Local Government, 1832–1914." *Jahrbuch für europäische Verwaltungsgeschichte* 15 (2003): 29–58.

Moore, James. "The Art of Philanthropy—The Formation and Development of the Walker Art Gallery in Liverpool." *Museum and Society* 2 (2004): 68–83.

Moore, James. *The Transformation of Urban Liberalism*. Aldershot: Ashgate, 2006.

Moore, James, and John Smith, eds. *Corruption in Urban Politics and Society, 1780–1950*. Farnham: Ashgate, 2007.

Morales, Carlos. *El Consejo de Hacienda de Castilla, 1532–1602*. Valladolid: Junta de Castilla y León, 1997.

Morelli, Serena. "'Ad extirpanda vitia': normative regia e sistemi di controllo sul funzionariato nella prima età angioiana." *Mélanges de l'Ecole francaise de Rome. Moyen Age* 109 (1997): 463–75.

Mumcu, Ahmet. *Osmanlı Devleti'nde Rüşvet*. Ankara: Ankara University, Faculty of Law, 1969.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Becoming Denmark: Historical Designs of Corruption Control." *Social Research* 80 (2013): 1259–86.

Mungiu-Pippidi, Alina, ed. *Controlling Corruption in Europe. The Anticorruption Report*. Vol. 1. Opladen: Barbara Budrich Publishers, 2013.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Controlling Corruption Through Collective Action." *Journal of Democracy* 24 (2013): 101–15.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Good Governance Powers Innovation." *Nature* 518 (2015): 295–7.

Münkler, Herfried, ed. *Gemeinwohl und Gemeinsinn. Historische Semantiken politischer Leitbegriffe*. Berlin: Akademie-Verlag, 2001.

Namier, Lewis B. *The Structure of Politics at the Accession of George III*. 2nd ed., repr. London: Macmillan, 1965.

Napolitano, David. "The Profile and Code of Conduct of the Professional City Magistrate in Thirteenth-Century Italy." PhD dissertation, University of Cambridge, 2014.

Neild, Robert. *Public Corruption: The Dark Side of Social Evolution*. London: Anthem Press, 2002.

Nelen, Hans. “Corruptie in de polder: Nederland ontwaakt.” In *Integriteit: Integriteit en integriteitsbeleid in Nederland*. Edited by J. H. J van den Heuvel, L. W. J. C. Huberts and E. R. Muller, 169–86. Deventer: Kluwer, 2012.

Neufeld, Mathew. “Parliament and Some Roots of Whistle Blowing during the Nine Years War.” *Historical Journal* 57 (2014): 397–420.

Nicholls, Colin. Timothy Daniel, Alan Bacarese and John Hatchard. *Corruption and Misuse of Public Office.* Oxford: Oxford University Press, 2006.

Nicolet, Claude. “« Confusio suffragiorum. » A propos d’une réforme électorale de Caius Gracchus.” *Mélanges d’archéologie et d’histoire. Antiquité* 71 (1959): 145–210.

Nielsen, Jørgen. *Secular Justice in an Islamic State:* Maẓālim *under Bahrī Mamlūks 662/ 1264–789/1387*. Istanbul: Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut, 1985.

Nielsen, Thøger. *Studier over ældre dansk formueretspraksis. Et Bidrag til dansk privatrets historie i tiden efter Chr. D. V’s Danske Lov*. Aarhus: Gads Forlag, 1951.

Nierstrasz, Chris. *In the Shadow of the Company: The Dutch East India Company and its Servants in the Period of its Decline, 1740–1796*. Leiden: Brill, 2012.

Nilsson, Torbjörn. “Ämbetsmannen i själva verket—rekrytering och avancemang i en moderniserad stat 1809–1880.” *Score Rapportserie* 5 (2000): 1–36.

Nobel, Arjan. *Besturen op het Hollandse platteland: Cromstrijen 1550–1780*. Zutphen: Walburg Pers, 2012.

Noonan, John T. *Bribes: An Intellectual History of a Moral Idea*. Berkeley, CA: University of California Press, 1984.

Nordström, Peter. *Reformer och rationalisering. Kung, råd och förvaltning under tidig gustaviansk tid, 1772–1778*, Stockholm Studies in History 44. Stockholm: Almqvist & Wiksell, 1991.

North, Douglass, John Joseph Wallis and Barry Weingast. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Nützenadel, Alexander. “Korruption aus historischer Perspektive.” In *Was ist Korruption?*. Edited by Peter Graeff and John Grieger, 79–92. Baden Baden: Nomos, 2012.

O’Leary, Cornelius. *The Elimination of Corrupt Practices in British Elections, 1868–1911*. Oxford: Oxford University Press, 1962.

Ober, Josiah. *Mass and Elite in Democratic Athens: Rhetoric, Ideology, and the Power of the People*. Princeton: Princeton University Press, 1989.

Ober, Josiah. *Democracy and Knowledge: Innovation and Learning in Classical Athens*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010.

Ober, Josiah. “Democracy’s Wisdom: An Aristotelian Middle Way for Collective Judgment.” *The American Political Science Review* 107 (2013): 104–22.

Oberste, Jörg. “Normierung und Pragmatik des Schriftgebrauchs im

cisterziensischen Visitationsverfahren bis zum beginnenden 14. Jahrhundert," *Historisches Jahrbuch* 114 (1994): 312–48.

Oberste, Jörg. "*Ut domorum status certior habeatur*. Cluniazensischer Reformalltag und administratives Schriftgut im 13. und 14. Jh." *Archiv für Kulturgeschichte* 76 (1994): 51–76.

Oberste, Jörg. *Visitation und Ordensorganisation. Formen sozialer Normierung, Kontrolle und Kommunikation bei Cisterziensern, Prämonstratensern und Cluniazensern (12.- frühes 14. Jahrhundert)*. Vita regularis 2. Münster: Lit, 1996.

Oberste, Jörg. *Die Dokumente der klösterlichen Visitationen*, Typologie des sources du Moyen Age occidental 80. Turnhout: Brepols, 1999.

Offenstadt, Nicolas. "Guerre civile et espace public à la fin du Moyen Âge: la lutte des Armagnacs et des Bourguignons." In *La Politisation: conflits et construction du politique depuis le Moyen Âge*. Edited by Laurent Bourquin and Philippe Hamon, 111–29. Rennes: PUR, 2010.

Olden-Jørgensen, Sebastian. *Kun navnet er tilbage. En biografi om Peter Griffenfeld*. Copenhagen: Gads Forlag, 2000.

Oliver, Clementine. *Parliament and Political Pamphleteering in Fourteenth-Century England*. York: York Medieval Press, 2010.

Olsen, Poul Erik. "Finansforvaltningen, 1814–1848." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1405–30. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000.

Olson, Mancur. *Power and Prosperity. Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships*. New York: Basic Books, 2000.

Orlandelli, Gianfranco. *Il sindacato del Podestà*. Bologna: Pátron, 1963.

Ormrod, W. Mark. "The Peasants' Revolt and the Government of England." *Journal of British Studies* 29 (1990): 1–30.

Ormrod, W. Mark. *Political Life in Medieval England, 1300–1450*. Basingstoke: Macmillan Press, 1995.

Osborne, Robin. "Vexatious Litigation in Classical Athens: Sykophancy and the Sykophant." In *Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society*, edited by Paul Cartledge, Paul Millett and Stephen C. Todd, 83–102. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Osrecki, Fran. "Fighting Corruption with Transparent Organizations. Anticorruption and Functional Deviance in Organizational Behavior." *Ephemera* 15 (2015): 337–64.

Østergaard, Uffe. "De skandinaviske staters udvikling." *Politica* 40 (2008): 442–56.

Østergaard, Uffe. "Martin Luther og dansk politisk kultur. Nationalkirke, luthersk reformation og dansk nationalisme." *Kritik* 195 (2010): 36–59.

Ostrogorski, Moisey. *Democracy and the Organisation of Political Parties*. New York:MacMillan, 1902.

"OttPol. A History of Early Modern Ottoman Political Thought, 15th to Early 19th Centuries." Available online at: http://ottpol.ims.forth.gr/ [Accessed January 25, 2016].

Pál, Fodor. "State and Society, Crisis and Reform, in 15th–17th Century Ottoman Mirror for Princes." *Acta Orientalia Academiæ Scientiarum Hungaricæ* 40 (1986): 217–40.

Panou, Nikos. "Pre-Phanariot Satire in the Danubian Principalities: *To Ahouri* and Its Author." In *Donum natalicium digitaliter confectum Gregorio Nagy septuagenario a discipulis collegis familiaribus oblatum. A virtual birthday gift presented to Gregory Nagy on turning seventy by his students, colleagues, and friends*. Center for Hellenic Studies, Harvard University. Available online at: chs.harvard.edu/CHS/article/display/4646 [Accessed April 30, 2015].

Paravicini, Werner. "Administrateurs professionnels et princes dilettantes: Remarques sur un problème de sociologie administrative à la fin du moyen âge." In *Histoire comparée de l'administration (IVe–XVIIIe siècles)*. Edited by Werner Paravicini and Karl Ferdinand Werner, 168–81. Beihefte der Francia 9. Munich: Artemis Verlag, 1980.

Păun, Radu G. "Some Observations on the Historical Origins of the 'Phanariot Phenomenon' in Moldavia and Wallachia." In *Greeks in Romania in the Nineteenth Century*. Edited by Gelina Harlaftis and Radu Păun, 47–94. Athens: Alpha Bank, 2013.

Păun, Radu G. " 'Well-born of the Polis'. The Ottoman Conquest and the Reconstruction of the Greek Orthodox Elites under Ottoman Rule (15th–17th Centuries)." In *Türkenkriege und Adelskultur in Ostmitteleuropa vom 16.–18. Jahrhundert*. Edited by Robert Born and Sabine Jagodzinski, 59–85. Leipzig: Jan Thorbecke, 2014.

Păun, Radu G. "La circulation des pouvoirs dans les Pays Roumains au XVIIe siècle. Repères pour un modèle théorique." *New Europe College Yearbook 1998–1999*, 265–310. Bucharest, n.d.

Peacey, Jason. *Print and Public Politics in the English Revolution*. Cambridge: Cambrdge University Press, 2013.

Peck, Linda Levy. *Court Patronage and Corruption in Early Stuart England*. London: Unwin, 1990.

Pedersen, Karl Peder. *Enevældens amtmænd. Danske amtmænds rolle og funktion i enevældens forvaltning 1660–1848*. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 1998.

Pélaquier, Elie. *De la maison du père à la maison commune. Saint-Victor-de-la-Coste, en Languedoc rhodanien (1661–1799)*. Vol. 1. Montpellier: Publications de l'Université Paul Valéry, 1996.

Peña, José de la. *Oligarquía y propiedad en Nueva España, 1550–1624*. México: Fondo de Cultura Económica, 1983.

Perelli, Luciano, *La corruzione a Roma*. Turin: BUR 1994.

Persson, Anna, Bo Rothstein and Jan Teorell. "Why Anticorruption Reforms Fail: Systemic Corruption as a Collective Action Problem." *Governance: An International Journal of Policy Administration and Institutions* 26 (2013): 449–71.

Phelan, John Leddy. *The Kingdom of Quito in the XVIIth. Century: Bureaucratic politics in the Spanish Empire*. Madison: Wisconsin University Press, 1967.

Philliou, Christine M. *Biography of an Empire. Governing Ottomans in an Age of Revolution*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2011.

Pietschmann, Horst. "Burocracia y corrupción en. Hispanomérica colonial: una aproximación Tentative." *Nova Americana*, 5 (1982): 11–37.

Pincus, Steve. "Neither Machiavellian Moment nor Possessive Individualism: Commercial Society and the Defenders of the English Commonwealth." *American Historical Review* 103 (1998): 705–36.

Pippidi, Andrei. *Hommes et idées à l'aube de l'âge moderne*. Paris and Bucharest: CNRSEditura Academiei RSR, 1980.

Pippidi, Andrei. "The Development of an Administrative Class in South-East Europe." In *Ottomans Into Europeans: State and Institution Building in South-East Europe*. Edited by Alina Mungiu-Pippidi and Wim van Meurs, 111–33. London: Hurst, 2010.

Ploscaru, Cristian. *Originile "partidei naţionale" din Principatele Române* I. *Sub semnul "politicii boiereşti" (1774–1828)*. Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza," 2013.

Pocock, J. G. A. *The Machiavellian Moment. Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

Pocock, J. G. A. *Virtue, Commerce and History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Ponce Leiva, Pilar, and Francisco Andújar Castillo, eds. *Mérito, venalidad y corrupción en España y América. Siglos XVII y XVIII*. Valencia: Albatros, 2016.

Poortinga, E. *De scheiding tussen publiek- en privaatrecht bij Johan Rudolph Thorbecke*, 1798–1872. Nijmegen: Ars Aequi Libri, 1987.

Popa, Cosmin. "Către dictatura absurdului. Politica ideologică în anii de început ai regimului Ceauşescu." In *Cuvintele puterii. Literatură, intelectuali şi ideologie în România comunistă*. Edited by Mioara Anton, Bogdan Creţu and Daniel Şandru, 81–104. Iaşi: Institutul European, 2015.

Pöschl, Viktor. *Der Begriff der Würde im antiken Rom und später*. Heidelberg: Carl Winter, 1989.

Powell, Edward. *Kingship, Law and Society: Criminal Justice in the Reign of Henry V*. Oxford: Clarendon Press, 1989.

Prak, Maarten. *Gezeten burgers: de elite in een Hollandse stad: Leiden 1700–1780.* Amsterdam: De Bataafsche Leeuw, 1985.

Prak, Maarten. *The Dutch Republic in the Seventeenth Century.* Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Prak, Maarten, and Jan Luiten van Zanden. *Nederland en het poldermodel: Sociaaleconomische geschiedenis van Nederland, 1000–2000.* Amsterdam: Bert Bakker, 2013.

Prestwich, Menna. *Cranfield: Politics and Profits under the Early Stuarts. The Career of Lionel Cranfield, Earl of Middlesex*. Oxford: Clarendon Press, 1966.

Prestwich, Michael. *Plantagenet England, 1225–1360*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Priemel, Kim Christian. "Twentieth Century Flick: Business History in the Age of Extremes." *Journal of Contemporary History* 47 (2012): 754–72.

Princhett, Lant, and Michael Woolcock. "Solutions When the Solution is the Problem: Arraying the Disarray in Development." *World Development* 32 (2003): 191–212.

Pro Ruiz, Juan. "La culture du caciquisme espagnol à l'époque de la construction nationale (1833-1898)." *Mélanges de l'École française de Rome* 116 (2004): 605–35.

Prosser, Gareth. " 'Decayed Feudalism' and 'Royal Clienteles': Royal Office and Magnate Service in the Fifteenth Century." In *War, Government and Power in Late Medieval France*. Edited by Christopher Allmand, 175–89. Liverpool: Liverpool University Press, 2000.

Purpura, Gianfranco. "I curiosi e la schola agentum in rebus." *Annali de Seminario Annali del Seminario Giuridico dell' università di Palermo* 34 (1973): 165–275.

Quack, H. P. G. "Levensbericht J.T. Buys." In *Jaarboek van de Koninklijke Academie van Wetenschappen, 1893.* 11–36. Amsterdam: KNAW, 1893.

Quiroz, Alfonso. *Corrupt Circles*: *A History of Unbound Graft in Peru*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2008.

Raadschelders, J. C. N. *Plaatselijke bestuurlijke ontwikkelingen, 1600–1980. Een historischbestuurskundig onderzoek in vier Noord-Hollandse gemeenten.* The Hague: VNG- Uitgeverij, 1990.

Rabbat, Nasser O. "The Ideological Significance of the Dār al-'Adl in the Medieval Islamic Orient." *International Journal of Middle East Studies* 27 (1995): 3–28.

Ramge, Thomas. *Die Großen Polit-Skandale. Eine andere Geschichte der Bundesrepublik*. Frankfurt: Campus Verlag, 2003.

Randeraad, Nico. "Ambtenaren in Nederland." *BMGN—Low Countries Historical Review* 109 (1994): 209–36.

Randeraad, Nico. "Thorbecke en de maakbaarheid van het binnenlands bestuur." *Bestuurswetenschappen* 6 (1997): 344–59.

Rathbone, Dominic. "The Ancient Economy and Graeco-Roman Egypt." In *The Ancient Economy*. Edited by Walter Scheidel and Sitta von Redden, 155–69. New York: Routledge, 2002.

Reinfandt, Lucian. "Local Judicial Authorities in Umayyad Egypt (41–132/661–750)." *Bulletin des d'études orientales* 63 (2015): 127–46.

Rey, Maurice. *Le domaine du roi et les finances extraordinaires sous Charles VI, 1388–*

1413. Paris: Imprimerie nationale, 1965.

Rhodes, P. J. *A Commentary on the Aristotelian "Athenaion Politeia."* Oxford: Oxford University Press, 1993.

Ridolfi, Maria Assunta Ceppari. "Il sindacato degli ufficiali del Comune di Siena. Esempi per i secoli XIV e XV." In *Siena e il suo territorio nel Rinascimento*. Edited by Mario Ascheri. Vol. 3, 15–42. Siena: Il Leccio, 2000.

Ridolfi, Maria Assunta Ceppari. "Il sindacato degli ufficiali del Comune di Siena nel Trecento." In *Scrivere il Medioevo: lo spazio, la santità, il cibo: un libro dedicato ad Odile Redon*. Edited by Bruno Laurioux and Laurence Mouilnier-Brogi, 77–95. Rome: Viella, 2001.

Riemens, Hendrik. *Het amortisatie-syndicaat, een studie over de staatsfinanciën onder Willem I*. Amsterdam: H.J. Paris, 1935.

Riggsby, Andrew M. *Crime and Community in Ciceronian Rome*. Austin, TX: University of Texas Press, 1999.

Rix, Kathryn. "'The Elimination of Corrupt Practices in British Elections'? Reassessing the Impact of the 1883 Corrupt Practices Act." *English Historical Review* 123 (2008): 65–97.

Rix, Kathryn. "By-elections and the Modernisation of Party Organisation, 1867–1914." In *By-elections in British Politics*. Edited by T. G. Otte and Paul Readman, 151–76. London: Boydell, 2013.

Rizescu, Oana. "La professionnalisation de l'appareil juridique de l'État en Valachie au XVIIe siècle: les équipes de 'boyards compteurs'." In *Entre justice et justiciables. Les auxiliaires de la justice du Moyen Âge au XXe siècle*. Edited by Claire Dolan, 661–78. Laval: Presses de l'Université Laval, 2005.

Rizescu, Oana. "Formes d'action et procédure selon la *loi du pays*. Le *răvaş* et la nomination des 'boyards jureurs' par le prince roumain au XVIIe siècle." *Historical Yearbook* 3 (2006): 195–214.

Rizescu, Oana. *Avant l'Etat-juge. Pratique juridique et construction politique en Valachie au XVIIe siècle*. Bucharest: Notarom, 2009.

Roberts, M. J. D. *Making English Morals: Voluntary Association and Moral Reform in England, 1787–1886*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Roberts, Michael. *Sverige Under Frihetstiden 1719–1772*. Stockholm: Prisma Bokförlag, 2003.

Robertson, Mary L. "Profit and Purpose in the Development of Thomas Cromwell's Landed Estates." *Journal of British Studies* 29 (1990): 317–46.

Rödder, Andreas. *21.0. Eine kurze Geschichte der Gegenwart*. Munich: C.H. Beck, 2015.

Romeiro, Adriana. "A corrupção na Época Moderna: conceitos e desafios metodológicos," *Revista Tempo*, 21 (2015): 1–22.

Rose, Jonathan. "The Law of Maintenance and the Obligations of Lordship." SSRN, 1–2. Available online at: http://ssrn.com/abstract=2262007 [Accessed March 16, 2016].

Rose-Ackerman, Susan. *The Economics of Corruption: A Study in Political Economy*. New York: Academic Press, 1978.

Rose-Ackerman, Susan. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Rose-Ackerman, Susan. "Corruption." In *The Encyclopedia of Public Choice* Vol. 1. Edited by Charles K. Rowley and Friedrich Schneider, 67–76. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 2004.

Rosenthal, Franz. "Gifts and Bribes: The Muslim View." *Proceedings of the American Philosophical Society* 108 (1964): 135–44.

Rosenthal, Joel T. "The King's 'Wicked Advisers' and Medieval Baronial Rebellions." *Political Science Quarterly* 82 (1967): 595–618.

Rosillo López, Cristina. *La corruption à la fin de la république romaine (IIe-Ier s. av. J.-C.): aspects politiques et financiers*. Historia Einzelschriften 200. Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 2010.

Roskell, J. S. *The Impeachment of Michael de la Pole, Earl of Suffolk, in 1386 in the Context of the Reign of Richard II*. Manchester: Manchester University Press, 1984.

Rothstein, Bo. "State Building and Capitalism: The Rise of the Swedish Bureaucracy." *Scandinavian Political Studies* 21 (1998): 287–306.

Rothstein, Bo. "Anti-Corruption: A Big Bang Theory." *QoG Working Paper Series* 3 (2007). Available online at: http://www.pol.gu.se/digitalAssets/1350/1350652_2007_3_rothstein.pdf [accessed June 23, 2017].

Rothstein, Bo. "Anticorruption: The Indirect 'Big Bang' Approach." *Review of International Political Economy* 18 (2011): 228–50.

Rothstein, Bo, and Jan Teorell. "Defining and Measuring Quality of Government." In *Good Government: The Relevance of Political Science*. Edited by Sören Holmberg and Bo Rothstein, 13–39. Cheltenham: Edward Elgar, 2012.

Rothstein, Bo, and Jan Teorell. "Getting to Sweden, Part II: Breaking with Corruption in the Nineteenth Century." *Scandinavian Political Studies* 38 (2015): 238–54.

Rubin, Avi. *Ottoman Nizamiye Courts: Law and Modernity*. New York: Palgrave MacMillan, 2011.

Rubin, Avi. "Modernity as a Code: The Ottoman Empire and the Global Movement of Codification." *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 59 (2016): 828–56.

Rubinstein, William D. "The End of 'Old Corruption' in Britain, 1780–1860." *Past & Present* 101 (1983): 55–86.

Sabapathy, John. *Officers and Accountability in Medieval England 1170–1300*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Salzmann, Ariel. "An Ancien Régime Revisited: 'Privatizatio' and Political Economy in the Eighteenth-Century Ottoman Empire." *Politics & Society* 21 (1993): 393–423.

Samotta, Iris. *Das Vorbild der Vergangenheit. Geschichtsbild und Reformvorschläge bei Cicero und Sallust*. Stuttgart: Franz Steiner, 2009.

Sampson, Steven. "The Anticorruption Industry. From Movement to Institution." *Global Crime* 11 (2010): 261–78.

Sánchez Bella, Ismael. "Eficacia de la visita en Indias." *Anuario de Historia del Derecho Español* 50 (1980), 383–411.

Santangelo, Federico. "Authoritative Forgeries: Late Republican History Re-told in Pseudo- Sallust." *Histos* 6 (2012): 27–51.

Sattler, Friederike. *Wirtschaftsordnung im Übergang. Politik, Organisation und Funktion der KPD/SED im Land Brandenburg bei der Etablierung der zentralen Planwirtschaft in der SBZ/DDR 1945–52*. Münster: LIT, 2002.

Scevola, Roberto. *Utilitas Publica*. Padua: Cedam, 2012.

Schattenberg, Susanne. *Die korrupte Provinz? Russische Beamte im 19. Jahrhundert.* Frankfurt: Campus, 2008.

Schattenberg, Susanne. "Die Ehre der Beamten oder: Warum die Staatsdiener nicht corrupt waren. Patronage in der russischen Provinzverwaltung im 19. Jahrhundert." In *Geld— Geschenke—Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa*. Edited by Jens I. Engels, Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, 203–27. Munich: Oldenbourg, 2009.

Schildt, Axel, and Detlef Siegfried. *Deutsche Kulturgeschichte. Die Bundesrepublik—1945 bis zur Gegenwart*. Bonn: Carl Hanser Verlag, 2009.

Schofield, Malcolm. "Cicero's definition of res publica." In *Cicero the Philosopher: Twelve Papers*. Edited by Jonathan Powell, 63–83.Oxford: ClarendonPress, 1995 = *Saving theCity. Philosopher- Kings and other Classical Paradigms*, 178–229. London and New York: Routledge, 1999.

Schouwenaar, Jaco C. *Tussen Beurs en Binnenhof: J.W. van den Biesen en de politieke journalistiek van het Handelsblad* (1828–1845). Amsterdam: Prometheus, 1999.

Schuhbauer, Thomas. *Umbruch im Fernsehen, Fernsehen im Umbruch. Die Rolle des DDR-Fernsehens in der Revolution und im Prozeß der deutschen Vereinigung 1989–1990 am Beispiel des Jugendmagazins Elf '99'*. Berlin: Logos, 2001.

Schulze, Winfried. "Vom Gemeinnutz zum Eigennutz. Über den Normenwandel in der ständischen Gesellschaft der Frühen Neuzeit." *Historische Zeitschrift* 243 (1986): 591–626.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. Introduction by Richard Swedberg. London and New York: Routledge, 1976.

Schwartz, Charles A. "Corruption and Political Development in the USSR." *Comparative Politics* 11 (1979): 425–43.

Schwartzberg, Melissa. "Shouts, Murmurs and Votes: Acclamation and Aggregation in Ancient Greece." *Journal of Political Philosophy* 18 (2010): 448–68.

Schwerhoff, Gerd. *Historische Kriminalitätsforschung*. Historische Einführungen 9. Frankfurt: Campus, 2011.

Scott, James C. *Comparative Political Corruption*. Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1972.

Scott, James C. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1998.

Searle, Geoffrey. *Corruption in British Politics, 1895–1930*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Segrè, Angelo. "Studies in the Byzantine Economy: Iugatio and Capitatio." *Traditio* 3 (1945): 101–27.

Seip, Jens Arup. "Teorien om det opinionsstyrede Enevelde," *Norsk Historisk Tidsskrift* 38 (1958): 397–463.

Shannon, H. A. "The Limited Companies of 1866–83." *The Economic History Review* 4 (1933): 290–316.

Shay, Mary Lucille. *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili*. Westport, CT: Greenwood Press, 1978.

Sikkema, Eelke. *Ambtelijke corruptie in het strafrecht*. Amsterdam: Boom Juridische Uitgevers, 2005.

Sivéry, Gérard. "La rémunération des agents des rois de France." *Revue historique de droit français et étranger* 58 (1980): 587–607.

Skinner, Alexander. "Political Mobility in the Later Roman Empire." *Past & Present* 218 (2013): 17–53.

Skinner, Quentin. "From the state of princes to the person of the state," In *Visions of Politics. Volume 2: Renaissance Virtues*. Edited by Quentin Skinner. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Soll, Jacob. *The Reckoning. Financial Accountability and the Making and Breaking of Nations.* New York: Basic Books, 2014.

Sora, Andrei. "The History of Penal Law in Romania: Codification, Models and Normative Transfer (Mid-Eighteenth Century–1916)." In *Konflikt und Koexistenz. Die Rechtsordnungen Südosteuropas im 19. und 20. Jahrhundert. I. Rumänien, Bulgarien, Griechenland*. Edited by Michael Stolleis, Gerd Bender and Jani Kirov, 575–632. Frankfurt: Klostermann, 2015.

Speth, Rudolf. "Das Gemeinwohl als Wohl der Nation. Die Veränderung des Gemeinwohldiskurses im 19. Jahrhundert." In *Politik der Integration*. Edited by Hubertus Buchstein and Rainer Schmalz-Bruns, 369–88. Baden-Baden: Nomos, 2006.

Stanomir, Ioan. "The Temptation of the West: the Romanian Constitutional Tradition." In *Moral, Legal and Political Values in Romanian Culture*. Edited by Mihaela Czobor-Lupp and J. Stefan Lupp, 75–97 Washington DC: The Council for Research in Values and Philosophy, 2002.

Stanomir, Ioan. *Naşterea constituţiei. Limbaj şi drept în Principate până la 1866*. Bucharest: Nemira, 2004.

Staritz, Dietrich. *Die Gründung der DDR. Von der sowjetischen Besatzungsherrschaft zum sozialistischen Staat*. 3rd. ed. Munich: Dt. Taschenbuch-Verlag, 1995.

Starkey, David. *The Reign of Henry VIII: Personalities and Politics*. London: Vintage, 2002.

Steiner, André. *Die DDR-Wirtschaftsreform der sechziger Jahre. Konflikt zwischen Effizienzund Machtkalkül.* Berlin: Akademie Verlag, 1999.

Steiner, André. "Das DDR-Wirtschaftssystem: Etablierung, Reformen und Niedergang in historisch-institutionenökonomischer Perspektive." In *Die Wirtschaftsgeschichte vor der Herausforderung durch die New Institutional Economics*. Edited by Karl-Peter Ellerbrock et al., 113–31. Dortmund: Ardrey, 2004.

Steiner, André. *The Plans that Failed. An Economic History of the GDR*. New York: Berghahn Books, 2010.

Stekelenburg, M. *200 jaar werken bij de overheid, Boek 1: 1813–1940.* The Hague: SDU, 1999.

Stern, Fritz. *Gold und Eisen. Bismarck und sein Bankier Bleichröder*. Frankfurt: C.H. Beck, 1978.

Storey, Robin L. "Liveries and Commissions of the Peace, 1388–90." In *The Reign of Richard II. Essays in Honour of May McKisack*. Edited by F. R. H. Du Boulay and Caroline M. Barron, 131–52. London: Athlone Press, 1971.

Strauss, Barry. "The Cultural Significance of Bribery and Embezzlement in Athenian Politics. The Evidence of the Period 403–386 B.C." *The Ancient World* 11 (1985): 67–74.

Suárez Piñeiro, Ana Maria. "Las 'leges iudiciariae' ante la crisis de la República Romana (133–44 a. C.)." *Latomus* 59 (2000): 253–75.

Sun, Yan, and Michael Johnston. "Does Democracy Check Corruption?" *Comparative Politics* 42 (2009): 1–19.

Sundell, Anders. "Nepotism and Meritocracy." *QoG Working Paper Series* 16 (2014): 1–29.

Sundell, Anders. "Understanding Informal Payments in the Public Sector: Theory and Evidence from Nineteenth-Century Sweden," *Scandinavian Political Studies* 37 (2014): 95–122.

Sundin, Anders. *1809. Statskuppen och regeringsformens tillkomst som tolkningsprocess*. Studia Historica Upsaliensia 227. Uppsala: Acta Universitatis Upsaliensis, 2006.

Suolahti, Jaakko. *The Roman Censors: A Study on Social Structure*. Helsinki: Suomalainen Tiedeakatemia, 1963.

Szareki-Mason, Patrycja. *The European Union's Fight Against Corruption: The Evolving Policy Towards Member States and Candidate Countries.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Tadmor, Naomi. *Family and Friends in Eighteenth-Century England*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Tamm, Ditlev. *Danske og Norske Lov i 300 år*. Copenhagen: Jurist og Økonomforbundets Forlag, 1983.

Tamm, Ditlev. *Lærebog i dansk retshistorie* (Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 1989.

Tandler, Agnes Charlotte. *Geplante Zukunft. Wissenschaftler und Wissenschaftspolitik in der DDR 1955–1971*. Freiberg: Technische Universität Bergakademie Freiberg, 2000.

Tänzler, Dirk, Konstandinos Maras and Angelos Giannakopoulos. "The German Myth of a Corruption-Free Modern Country." In *The Social Construction of Corruption in Europe*. Edited by D. Tänzler, K. Maras and A. Giannakopoulos, 87–105. London: Ashgate, 2012.

Tatum, Jeffrey. "The Lex Clodia de censoria notione." *Classical Philology* 85 (1990): 34–43.

Tatum, Jeffrey. *The Patrician Tribune: Publius Clodius Pulcher*. Chapel Hill, NC, and London: University of North Carolina Press, 1999.

Tatzkow, Monika, and Hartmut Henicke. " ' . . . ohne ausreichende Begründung . . . '. Zur Praxis der 'Enteignung der Naziaktivisten und Kriegsverbrecher' in der SBZ." *Zeitschrift für offene Vermögensfragen* 2 (1992): 182–9.

Taylor, Claire. "Bribery in Athenian Politics. Part I: Accusations, Allegations and Slander." *Greece and Rome* 48 (2001): 53–66.

Taylor, Claire. "Bribery in Athenian Politics. Part II: Ancient Reactions and Perceptions." *Greece and Rome* 48 (2001): 154–72.

Taylor, Claire. "From the Whole Citizen Body? The Sociology of Election and Lot in the Athenian Democracy." *Hesperia* 76 (2007): 323–45.

Taylor, Lily Ross. *Roman Voting Assemblies from the Hannibalic War to the Dictatorship of Caesar*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1966.

Taylor, Miles. "John Bull and the Iconography of Public Opinion In England c. 1712–1929." *Past & Present* 134 (1992): 93–128.

Te Lintum C. *Een eeuw van vooruitgang, 1813–1913*. Zutphen: Thieme, 1913.

Te Velde, Henk. "De domesticatie van democratie in Nederland. Democratie als strijdbegrip van de negentiende eeuw tot 1945." *BMGN—Low Countries Historical Review* 127 (2012): 3–27.

Telliez, Romain. "Officiers et fermiers des aides devant la justice royale (fin du XIVe-début du XVe siècle." In *L'impôt au Moyen Âge: L'impôt public et le prélèvement seigneurial, fin XIIe-début XVIe siècle. III—Les techniques*, 827–59. Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2002.

Telliez, Romain. "*Per potentiam officii"—Les officiers devant la justice dans le Royaume de France au XIVe siècle*. Paris: Honoré Champion, 2005.

Teorell, Jan, and Bo Rothstein. "Getting to Sweden, Part I: War and Malfeasance, 1720–1850." *Scandinavian Political Studies* 38 (2015): 217–37.

Teurlings, Jan, and Markus Stauff. "Introduction: The Transparency Issue," *Critical Studies ⇔ Critical Methodologies* 14 (2014): 3–8.

Tezcan, Baki. *The Second Ottoman Empire: Political and Social Transformation in the Early Modern World.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Thießen, Friedrich, ed. *Zwischen Plan und Pleite. Erlebnisberichte aus der Arbeitswelt der DDR*. Cologne: Böhlau, 2001.

Thomas, Eugène. *Inventaire-sommaire des archives départementales antérieures à 1790. Hérault. Archives civiles, série C*. Vol. 1. Montpellier: Ricard Frères, 1865.

Thompson, John. *Political Scandal. Power and Visibility in the Media Age*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Thorbecke, J. R. *Historische schetsen*. 2nd ed. The Hague: Martinus Nijhoff, 1872.

Tiihonen, Seppo, ed. *The History of Corruption in Central Government*. Amsterdam: IOS Press, 2003.

Tillema, A. J. P. "Ontwikkelingen rondom corruptiebestrijding in Nederland." Transparency International Nederland, 2015, 1–12. Available online at: http://www.transparency.nl/wpcontent/ uploads/2015/07/Artikel-OSP-over-Corruptie.pdf [Accessed January 7, 2016].

Tite, Colin C. G. *Impeachment and Parliamentary Judicature in Early Stuart England*. University of London Historical Studies 37. London: The Athlone Press, 1974.

Torra i Prat, Ricard. "La fiscalización de la actividad de los oficiales de la Generalitat de Cataluña en la época moderna: La Visita del General de Cataluña y su funcionamiento." *Cuadernos de historia del derecho* 22 (2015).

Trilling, Lionel. *Sincerity and Authenticity*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1973.

Tyan, Emile. *Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam*. 2 vols. Paris: Sirey, 1938–1943.

Ursinus, Michael. *Grievance Administration (Şikayet) in an Ottoman Province: The Kaymakam of Rumelia's "Record Book of Complaints" of 1781–1783*. New York: Routledge, 2005.

Valencia, Pedro de. "Consideración acerca de enfermedades y salud del reino," (1613–1617). In *Obras Completas*. Vol. IV.2. Edited by Rafael Gómez Cañal et al. León: Universidad de León, 1999.

Vallerani, Massimo. *Il sistema giudiziario del Comune di Perugia. Conflitti, reati e processi nella seconda metà del XIII secolo*. Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1991.

Vallerani, Massimo. *Medieval Public Justice*. Translated by Sarah Rubin Blanshei (Washington DC: Catholic University Press, 2012.

Van Bavel, Bas. "The Medieval Origins of Capitalism in the Netherlands." *Low Countries Historical Review* 125 (2010): 60–6.

Van Berkel, Maaike. "Accountants and Men of Letters. Status and Position of Civil Servants in Early Tenth Century Baghdad." PhD dissertation, University of Amsterdam, 2003.

Van Berkel, Maaike. "The Vizier and the Harem Stewardess. Mediation in a Discharge Case at the Court of Caliph al-Muqtadir." In *Abbāsid Studies: Occasional Papers of the School of Abbāsid Studies*. Edited by J. Nawas, 303–18. Leuven: Peeters, 2010.

Van Berkel, Maaike. “Embezzlement and Reimbursement: Disciplining Officials in‘Abbāsid Baghdad (8th-10th centuries A.D.).” *International Journal of Public Administration* 34 (2011): 712–19.

Van Berkel, Maaike.“Reconstructing Archival Practices in Abbasid Baghdad.” *Journal of Abbasid Studies* 1 (2014): 7–22.

Van Berkel, Maaike. “Abbasid *Mazālim* between Theory and Practice.” *Bulletin des d’études orientales* 63 (2015): 229–42.

Van Bockel, Jeroen. *Gevormde kaders: bureaucratische en professionele regulering van het werk van ambtenaren in de Republiek der Zeven Verenigde Nederlanden*. Delft: Eburon, 2009.

Van Braam, A. “Bureaucratiseringsgraad van de plaatselijke bestuursorganisatie van Westzaandam ten tijde van de Republiek.” *Tijdschrift voor geschiedenis* 90 (1977): 457–77.

Van Braam, A. *De burgers-ambtenaren van Zaandam in de zeventiende en achttiende eeuw.* Wormerveer: Van Braam, 1999.

Van den Bergh, L. P. C. “De baljuwen.” *Het Nederlandsch Rijks-Archief* 1 (1857): 235–303.

Van Dam, Raymond. “Bishops and Clerics During the Fourth Century: Numbers and their implications.” In *Episcopal Elections in Late Antiquity*. Edited by Johan Leemans et al. 227–9. Boston: De Gruyter, 2011.

Van der Hallen, Thomas. “Corruption et régénération du politique chez Robespierre.” *Anabases* 6 (2007): 67–82.

Van IJsselmuiden, P. G. *Binnenlandse Zaken en het ontstaan van de moderne bureaucratie in Nederland 1813–1940*. Kampen: Kok, 1988.

Van Klaveren, Jacob. “Corruption as a Historical Phenomenon.” In *Political Corruption. Concepts & Contexts*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. Levine, 82–94. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2009.

Van Klinken, Gert. *Actieve burgers. Nederlanders en hun politieke partijen, 1870–1918*. Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2003.

Van Prinsterer, G. Groen. *Aan de Kiezers*, *I-X*. The Hague, 1864–65.

Van Vree, Wilbert. *Nederland als vergaderland: Opkomst en verbreiding van een vergaderregime*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008.

Van Zanten, Jeroen. *Schielijk, Winzucht, Zwaarhoofd en Bedaard. Politieke discussie en oppositievorming 1813–1840.* Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2004.

Veyne, Paul. “Clientèle et corruption au service de l’État : la vénalité des offices dans le Bas-Empire romain.” *Annales ESC* 36.3 (1981): 339–60.

Vicens Vives, Jaume. *Coyuntura economica y reformismo burgués y otros estudios de Historia de España*. Barcelona: Ariel, 1968.

Vintilă-Ghiţulescu, Constanţa. *Evgheniţi, ciocoi, mojici. Despre obrazele primei modernităţi româneşti1750–1860*. Bucharest: Humanitas, 2013.

Viroli, Maurizio. *From Politics to Reason of State. The Acquisition and Transformation*

of the Language of Politics, 1250–1600. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Vitória, André, and Ronald Kroeze. "Privilege in the Twenty-First Century: The Threat of Offshore Finance to Democratic Cohesion." *History & Policy.* May 9, 2016. Available online at: http://www.historyandpolicy.org/opinion-articles/articles/privilege-in-the-twentyfirst-century [Accessed January 17, 2017].

Volinová-Bernardová, Růžena. *Pohled Zpět*. Prague: Akropolis, 2003.

Von Kremer, Alfred F. *Ueber das Einnahmebudget des Abbasiden-Reiches*. Vienna: C. Gerold's sohn, 1887.

Von Thiessen, Hillard. "Herrschen mit Verwandten und Klienten. Aufstieg und Fall des Herzogs von Lerma, Günstlings-Minister Philipps III. von Spanien." In *Nützliche Netzwerke und korrupte Seilschaften*. Edited by Arne Karsten and Hillard von Thiessen, 181–207. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht 2006.

Von Thiessen, Hillard. "Korruption und Normenkonkurrenz. Zur Funktion und Wirkung

von Korruptionsvorwürfen gegen die Günstling-Minister Lerma und Buckingham in Spanien und England im frühen 17. Jahrhundert." In *Geld—Geschenke—Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa*. Edited by Jens I. Engels, Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, 91–120. Munich: Oldenbourg, 2009.

Von Thiessen, Hillard. "Das Sterbebett als normative Schwelle. Der Mensch in der Frühen Neuzeit zwischen irdischer Normenkonkurrenz und göttlichem Gericht." *Historische Zeitschrift* 295 (2012): 625–59. Vonach Génaux, Maryvonne. "Corruption. Du discours sur la chute au discours sur l'abus dans la France moderne." PhD dissertation, Université Paris 12, 2001.

Vonach Génaux, Maryvonne. "Early Modern Corruption in English and French Fields of Vision." In *Political Corruption. Concepts&Contexts*. Edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 107–22. 3rd ed. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers 2002.

Vonach Génaux, Maryvonne. "Les mots de la corruption. La déviance publique dans les dictionnaires d'Ancien Régime." *Histoire, Économie et Société* 21 (2002): 513–30.

"Vor 30 Jahren: Bundestag beschließt Flick-Ausschuss," Deutscher Bundestag, May 15, 2013. Available online at: https://www.bundestag.de/dokumente/textarchiv/2013/44789336_kw20_kalenderblatt_flick_untersuchungsausschuss/212402 [Accessed July 10, 2014].

Voslensky, Michael. *Nomenklatura: The Soviet Ruling Class*. Garden City, NY: Doubleday & Co, 1984.

Wagenaar, F. P., and O. van der Meij. "Een schout in de fout? Fred Riggs' prismatische model toegepast op de zaak Van Banchem." *Tijdschrift voor sociale en economische geschiedenis* 2 (2005): 22–46.

Wagenaar, Pieter, Kennedy, James, Rutgers, Mark R., and Eijnatten, Joris van, eds. "The Genesis of Public Value Systems". Special issue, *Public Voices* 10 (2008).

Wagner, Mathias. *Ab morgen bist du Direktor. Das System der Nomenklaturkader in der DDR*. Berlin: Das neue Berlin, 1998,

Walbank, Frank W. “The Idea of Decline in Polybius.” In *Niedergang: Studien zu einem geschichtlichen Thema*. Edited by S. Koselleck and P. Widmer, 41–58. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1980. Reprinted in F. W. Walbank, *Polybius, Rome and the Hellenistic World*, 191 211. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Waldron, Jeremy. “The Wisdom of the Multitude: Some Reflections on Book 3, Chapter 11 of Aristotle’s *Politics*.” *Political Theory* 23 (1995): 563–84. Wankel, S. H. “ ‘The Hypereides Principle?’ Bermerkungen zur Korruption in Athen.” *Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik* 85 (1991): 34–6.

Waquet, Jean-Claude. *De la corruption. Morale et pouvoir à Florence aux XVIIe et XVIIIe siècles*. Paris: Fayard, 1984. Translated by Linda McCall as *Corruption, Ethics and Power in Florence, 1600–1770* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1991).

Waquet, Jean-Claude. *Corruption: Ethics and Power in Florence, 1600–1770*. University Park: Pennsylvania State Press, 1992.

Watts, John. *Henry VI and the Politics of Kingship*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Watts, John. “The Pressure of the Public on Later Medieval Politics.” In *The Fifteenth Century IV. Political Culture in Late Medieval Britain*. Edited by Linda Clark and Christine Carpenter, 159–80. Woodbridge: The Boydell Press, 2004.

Watts, John. “Usurpation in England: a Paradox of State Growth.” In *Coups d’État à la Fin du Moyen Âge?* Edited by François Foronda, Jean-Philippe Genêt , José Manuel Nieto Soria and Casa de Velázquez, 115–30. Madrid: Collection de la Casa de Velázquez, 2005.

Watts, John. *The Making of Polities. Europe, 1300–1500*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Watts, John. “‘Common Weal’ and ‘Commonwealth’: England’s Monarchical Republic in the Making, c.1450–c.1530.” In *The Languages of Political Society*. Edited by A. Gamberini et al., 147–63. Rome: Viella, 2011).

Watts, John. “The Commons in Medieval England.” In *La légitimité implicite*. Edited by Jean-Philippe Genet. Vol. 2, 207–22. Paris: Publications de la Sorbonne, 2015.

Weber, Max. *Wirtschaft und Gesellschaft*. Vol. 1. Tübingen: Mohr Siebeck, 1976.

Wehler, Hans-Ulrich. *Deutsche Gesellschaftsgeschichte 3. Von der deutschen Doppelrevolution bis zum Beginn des Ersten Weltkriegs (1849–1914)*. Munich: C.H. Beck, 1996.

Wensinck, A. J., et al., eds. *Concordance et indices de la tradition musulmane*. 8 vols. in 4. Leiden: Brill, 1936–88.

Whitehead, David. *Hypereides: The Forensic Speeches. Introduction, Translation and Commentary*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Whyte, David, ed. *How Corrupt is Britain?* London: Pluto Press, 2015.

Wichman, Knut. *Karl XIV Johans regering och den liberala oppositionen under 1830–talets senare hälft.* Gothenburg: Aktiebolagets Pehrssons Förlag, 1927.

Wickham, Chris. *Framing the Early Middle Ages: Europe and the Mediterranean, 400–800*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Wickham, Chris. *Sleepwalking into a New World: The Emergence of Italian City Communes in the Twelfth Century*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015.

Wielenga, Friso. *Nederland in de Twintigste Eeuw*. Amsterdam: Boom, 2010.

Williams, Mary F. "Polybius on wealth, bribery, and the downfall of constitutions." *The Ancient History Bulletin* 14 (2001): 131–48.

Williams, Robert. "New Concepts for Old?" *Third World Quarterly* 20 (1999): 503–14.

Winfield, Percy H. *The History of Conspiracy and Abuse of Legal Procedure*. Cambridge: Cambridge University Press, 1921.

Winkler, Heinrich August. *Der lange Weg nach Westen*. Vol. 2. Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung, 2004.

Winsbury, Rex. *Pliny the Younger: A Life in Roman Letters*. London: Bloomsbury, 2014.

Wiseman, Timothy P. "The census in the first century BC," *The Journal of Roman Studies* 59 (1969): 59–75.

Witschel, Christian. *Krise-Rezession-Stagnation? Der Westen des römischen Reiches im 3. Jahrhundert n. Chr*. Frankfurt: Clauss, 1999.

Withington, Phil. *The Politics of Commonwealth: Citizens and Freemen in Early Modern England*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Wolf, Sebastian. *Korruption, Antikorruptionspolitik und öffentliche Verwaltung*. Wiesbaden: Springer, 2014.

Wolf, Sebastian, and Diana Schmidt-Pfister, eds. *International Anticorruption Regimes in Europe. Between Corruption, Integration, and Culture*. Baden-Baden: Nomos, 2010.

Wolffe, Bertram P. *The Royal Demesne in English History*. London: George Allen and Unwin, 1971.

Wolfrum, Edgar. *Die Geglückte Demokratie. Geschichte der Bundesrepublik Deutschland von ihren Anfängen bis zur Gegenwart*. Bonn: Klett Gotta, 2007.

Wolter, Hans Christian. *Adel og embede. Embedsfordeling og karrieremobilitet hos den dansknorske adel 1588–1660*. Skrifter udgivet af det Historiske Institut ved Københavns Universitet 13. Copenhagen: Danske historiske forening, 1982.

Wootton, David. "Liberty, Metaphor andMechanism: 'Checks and Balances' and the Origins of Modern Constitutionalism." In *Liberty and American Experience in the Eighteenth Century*. Edited by David Womersley, 209–74. Indianapolis, IN: Liberty Fund, 2006.

Worthington, Ian. *A Historical Commentary on Dinarchus: Rhetoric and Conspiracy*

in Later Fourth-Century Athens. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992.

Yakobson, Alexander. *Elections and Electioneering in Rome. A Study in the Political System of the Late Republic*. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1999.

Yurdakul, İlhami. *Osmanlı İlmiye Merkez Teşkilatı'nda Reform, 1826–1876*. Istanbul: İletişim Yayınları, 2008.

Zanda, Emanuela. *Fighting Hydra-Like Luxury. Sumptuary Regulation in the Roman Republic*. Bristol: Bristol Classical Press, 2011.

Zarinebaf, Fariba. *Crime and Punishment in Istanbul, 1700–1800.* Berkeley, CA: University of California Press, 2010.

Zatlin, Jonathan R. *The Currency of Socialism. Money and Political Culture in East Germany*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Ziche, Hartmut. "Making Late Roman Taxpayers Pay: Imperial Government Strategies and Practice." In *Violence in Late Antiquity. Perceptions and Practices*. Edited by Harold A. Drake, 127–36. Aldershot: Ashgate, 2006.

Zondergeld-Hamer, Aukje. *Een kwestie van goed bestuur: Twee eeuwen armenzorg in Weesp (1590–1822)*. Hilversum: Verloren, 2006.

Zorzi, Andrea. "Giovanni da Viterbo." In *Dizionario Biografico degli Italiani*. Vol. 56 (2001). Available online at: http://www.treccani.it/enciclopedia/giovanni-da-viterbo_%28Dizionario-Biografico%29/ [Accessed December 10, 2016].

Zorzi, Andrea, ed. Tiranni e tirannide nel Trecento italiano. Rome: Viella, 2013.

رونالد كروزي Ronald Kroeze

- هولندي الجنسية.

- أستاذ مساعد في التاريخ ومدير الدراسات في جامعة أمستردام الحرة Vrije Universiteit Amsterdam.

- عمل باحثا ما بعد الدكتوراه، وله دراسات عديدة حول تاريخ الفساد.

- تركز أبحاثه وتدريسه على تاريخ أوروبا الحديثة، والديموقراطية، والسلام والصراع، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد العالمي، والإدارة (العامة الجديدة)، و«استخدامات الماضي» من قِبل الشركات، والسياسة الاستعمارية، والتاريخ الشفهي.

أندريه فيتوريا André Vitória

- برتغالي الجنسية.

- حصل في العام 2006 على درجة البكالوريوس في التاريخ من جامعة بورتو. وأتم رسالة الدكتوراه في الجامعة نفسها في العام 2013.

- يعمل باحثا ما بعد الدكتوراه، وهو متخصص في التاريخ القانوني والسياسي في العصور الوسطى العليا والمتأخرة، ومهتم بنحو خاص بالتقاطع بين الفكر القانوني والدعائي والممارسة القانونية والسياسية.

- مهتم بنحو خاص بمقارنة التطورات في البرتغال في العصور الوسطى بالجهود المماثلة التي بذلتها الكنيسة والسلطات العلمانية في ممالك قشتالة وفرنسا وإنجلترا للتعامل مع الممارسات الفاسدة، وقد ركزت أبحاث الدكتوراه التي أجراها على الثقافة القانونية في البرتغال من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر، ولا سيما تأثير المجتمع الروماني الكنسي خلال العصور الوسطى في إقامة العدل والتقاضي، والعلاقة بين مختلف الولايات القضائية والقوى السياسية.

جي. غيلتنر G. Geltner

- هولندي الجنسية.
- وُلد في العام 1974.
- أستاذ تاريخ العصور الوسطى، ومدير مركز دراسات القرون الوسطى وعصر النهضة بجامعة أمستردام.
- تلقى تعليمه في جامعة ويسكونسن في ماديسون، وجامعة برينستون (دكتوراه 2006)، وجامعة أكسفورد.
- حصل على زمالات في جامعة هارفارد ومركز العلوم الإنسانية بجامعة ستانفورد.
- عمل أستاذا زائرا في جامعة موناش الأسترالية وكلية بيركبيك.
- له منشورات عديدة حول تاريخ الدول المدينية الإيطالية في العصور الوسطى المتأخرة، وخاصة في حالة الاضطراب/ النظام الحضري، كما تنعكس في النُّهُج البلدية للعقاب وتسوية المنازعات والصحة العامة.

المترجم في سطور

د. إيهاب عبدالرحيم علي

- وُلد في مصر العام 1965، ويحمل الجنسيتين المصرية والكندية.
- رئيس المجلس الكندي لنشر العلوم والثقافة (CCDSC)، وهو منظمة لا تهدف إلى الربح يقع مقرها في مقاطعة أونتاريو الكندية.
- تخرَّج في كلية الطب، جامعة أسيوط (مصر)، بمرتبة الشرف في العام 1988.
- حصل على دبلوم عالٍ في الترجمة من كلية كامبردج (لندن، المملكة المتحدة).
- مترجم معتمَد وعضو لجنة اللغات الأجنبية بالجمعية الكندية للمترجمين بمقاطعة أونتاريو، إضافة إلى اضطلاعه بتقييم مستوى المترجمين المتقدمين لاختبارات المترجم المعتمَد إلى اللغة العربية بكل المقاطعات الكندية.
- أستاذ غير متفرغ للترجمة العلمية بالمعهد العربي العالي للترجمة التابع لجامعة

الدول العربية (الجزائر).

- عمل رئيسا لقسم التأليف والترجمة في مركز تعريب العلوم الصحية بجامعة الدول العربية 13 عاما.

- المحرر المؤسس لمجلة «تعريب الطب» في العام 1997، ومحررها حتى العام 2007.

- أول رئيس تحرير للطبعة العربية لمجلة «نيتشر» العلمية (2012).

- أشرف على ترجمة وتحرير عدد كبير من الكتب، والمعاجم، والمقالات الطبية والعلمية والاقتصادية.

- شارك في تأليف ثلاثة كتب هي: «ثورات في الطب والعلوم»، و«الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي»، و«دليل الإعلامي العلمي العربي».

- صدرت له ترجمات لكتب مهمة عديدة في جهات عدة مرموقة، من بينها سلسلة «عالم المعرفة»، التي أصدرت له «البحث عن حياة على المريخ» (العدد 288، العام 2002)؛ «الطاقة للجميع» (العدد 321، العام 2005)؛ «نحو شركات خضراء» (العدد 329، العام 2006)؛ «العولمة والثقافة» (العدد 354، العام 2007)؛ «يقظة الذات» (العدد 375، العام 2010)؛ «لماذا تتحارب الأمم» (العدد 403، العام 2013)؛ «انتقام الجغرافيا» (العدد 420، العام 2015) [فاز بجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي [قطر] للعام 2018]؛ «يوميات السرطان» (العدد 431، العام 2015)؛ «تغيُّر العقل» (العدد 445، العام 2016)؛ «رؤية الأشياء كما هي» (العدد 456، العام 2018)؛ «الأقرباء: كيف تعرفنا على صلات القرابة بين الميكروبات وسواها من الكائنات» (العدد 481، العام 2020).

- له عشرات المقالات الطبية والعلمية المنشورة في دوريات مهمة منها: «العربي»، «الثقافة العالمية»، «العربي العلمي»، «علوم وتكنولوجيا»، «التقدم العلمي»، «عالم الفكر»، «مجلة العلوم».

- عضو الجمعية الدولية للمحررين الطبيين.

- عضو مؤسس في الجمعية شرق المتوسطية للمحررين الطبيين، وفي الرابطة العربية للإعلاميين العلميين.

قائمة المساهمين

- أيريس أغمون Iris Agmon
- أندرياس باغنهولم Andreas Bågenholm – جامعة غوتنبرغ
- ينس إيفو إنغلز Jens Ivo Engels – جامعة دارمشتات التقنية
- ميتي فريسك ينسن Mette Frisk Jensen – جامعة آرهوس
- جيمس كينيدي James Kennedy – الكلية الجامعية، أوتريخت
- مارك نايتس Mark Knights – جامعة وارويك
- رونالد كروزي Ronald Kroeze – جامعة فريخي أمستردام
- جيمس مور James Moore – جامعة ليسستر
- أوفيديو أولار Ovidiu Olar – الأكاديمية الرومانية، بوخارست
- أندريه شتاينر Andre Steiner – جامعة بوتسدام
- مايكل جونستون Micheal Johnston – جامعة كولغيت

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ــ المؤلف أو المترجم ــ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك

دول الخليج

للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152



بيانات وكلاء التوزيع

أولاً: التوزيع المحلي – دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	البريد الإلكتروني
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820 /1/2	2482682300965 /	im_grp50@yahoo.com

ثانياً: التوزيع الخارجي

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	البريد الإلكتروني
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966114871414	121277400966 /12121766 –	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	3661616800973 /17617733 –	1761774400973 /	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501 /2/3	4391801900971 /43918354 –	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	2449139900968 /24492936 – 24496748 –	2449320000968 /	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	4462218200974 /44621942 –	4462180000974 /	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	2578254000202 /	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314 /15	165325900961 / 165326000961 /	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	7132249900216 /	7132300400216 /	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة الشريفية للتوزيع	00212522589912		المغرب - الدار البيضاء - سيدي معروف - ش ابوبكر القادري
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	79720409500962 /6535885 –	6533773300962 /	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	2298080000970 /	2296413300970 /	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	124088300967 /	124088300967 /	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	شركة دار المصري للتوزيع	00249123078223		العنوان: السودان - الخرطوم - شارع البلدية - جنوب برج التضامن

تنويــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عـدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

يمكنكم الاشتراك والحصول على نسختكم الورقية من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب من خلال الدخول إلى موقعنا الإلكتروني:

https://www.nccal.gov.kw/#CouncilPublications

البيان	عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24		24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12		12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		25

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
المدينة:	الرمز البريدي:
البلد:	
رقم الهاتف:	
البريد الإلكتروني:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / 20م

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - إدارة النشر والتوزيع - مراقبة التوزيع

ص.ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

إدْوَرْد سعيد:
أماكن الفكر... أراضٍ مُحْتَلَّة

Edward Said:

Places of Mind, Occupied Lands

تأليف: تِمُثي برنن

ترجمة: محمد عصفور

هذا الكتاب عبارة عن سيرة فكرية لإدورد سعيد بقلم تلميذه المقرّب؛ الذي بلغ قُربه حدّا يجعلنا نرى ما كتبه من العمق بحيث يكون أشبه بتصويرٍ لتيار الوعي الذي كان يمر به سعيد في أثناء الفترات التي ألّف خلالها أهم كتبه، بعد استعراض للكيفية التي تبلور بها وعيُه في بداية حياته، وقبل أن يختتم الكتاب بما جال في خاطر سعيد في سنواته الأخيرة.


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

هذا الكتاب...

هذا هو الجزء الثاني المكمِّل لكتاب «مكافحة الفساد عبْر التاريخ: من العصور القديمة إلى العصر الحديث». والكتاب بجزأيه يتسم برؤية مقارَنة واسعة وعميقة - على صعيدي الزمان والمكان - تتيح له رصد وتحليل الفساد في بلدان عدة في أوروبا وغيرها، بحيث يطرح مجموعة متنوعة من الأسئلة الكبرى التي كثيرًا ما يغفُل عنها البحث، ومن بينها التباين النوعي بين أنواع الفساد أو بين مشكلات الفساد: فبدلًا من ترتيب المجتمعات وفقًا لمقياس رقمي أحادي البُعد، ماذا نرى عندما ننظر إلى التناقضات العينية التي تعكس التأثيرات طويلة الأجل؟ لقد كان عزل الحكومة عن السياسة، كأن ذلك أمر ممكن، بمنزلة معيار لعديد من الإصلاحيين منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ لكن هذا الكتاب (بجزأيه) يوضح أنه عندما تكون الإجراءاتُ ضد الفساد – أو حتى الجهود المبذولة لتعريف السلوكيات المختلفة بأنها فاسدة - فعالةً، فهي مدعومة بمجموعة من المصالح السياسية والجماعات التي لديها شيء على المحك.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 695- 9



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS